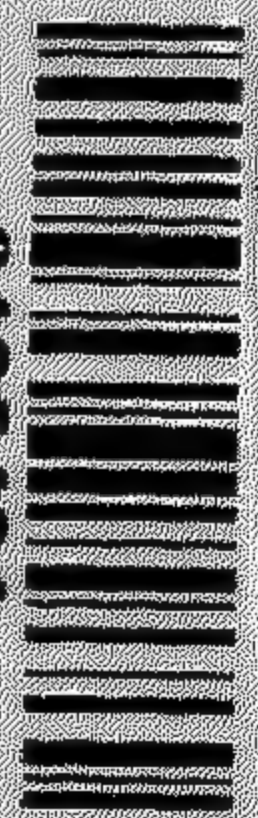


Biblioteca Alexandrina
0195464



أفريقيّا وراء الصحراء

بإشراف إدارة الثقافة العامة
بوزارة التربية والتعليم

الإقليم الجنوبي

تصدر هذه السلسلة بمعاونة المجلس الأعلى
لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

(٣٠٣)

الألف كتاب

أفريقيّا وراء الصحراء

تأليف
صِيّلاخ صَبْرِي

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي - القاهرة
١٩٦٠

إهداء

إلى مفجر روح القوميات الحديثة . .
إلى الزعيم الملهم ، والقائد الموهوب . .
إلى باعث النور الجديد ، ومذكي الشعلة المقدسة . .
إلى الرجل الذي علم العالم معاني ثبات الإيمان وقوة الإصرار . .
إلى رائد الحرية ومحطم كابوس الاستعمار . .
إلى قطب الحياء الإيجابي والتعايش السلمي . .
إلى المثل المحتذى ، والقذوة الرائدة للزعامات الإفريقية . .
إلى مطلق الكلمة المدوية ، والقوة الموجهة في إفريقيا . .
إلى أمل القارة العذراء ، وبطل قناتها ، ومقيم سدها ،
ومحور مستقبلها . .

إلى

جمال عبد الناصر

أهدى كتابي هذا عن « إفريقيا وراء الصحراء » .

صلاح صبرى

صفحة

٥٠	نظام الحكم
٥١	بوجندا
٥٤	رد المستر لينوكس بويد
٥٦	التطور السياسى والوعى الإفريقى
٥٨	النظام الاقتصادى والزراعة
٦٠	٢- كينيا
٦١	وصف وإحصاء
٦٤	البريطانيون فى كينيا
٦٧	نظام الحكم
٧٠	التيارات السياسية فى كينيا
٧٣	موقف الأوربيين
٧٧	موقف الإفريقيين
٨٠	مأساة الماوماو
٨٠	الكيكويو
٨٢	شخصيات وزعامات إفريقية
٨٥	جومو كينيااتا فى إيجاز
٨٧	من الذى حرك الماوماو
٨٧	المراحل السياسية الأولى
٨٨	بين الحربين
٨٨	الاتحاد الإفريقى لكينيا
٨٩	التكتل الأوروبى فى كينيا
٩١	اعتراف الأوربيين
٩٤	مذبحة لارى
٩٦	من المسئول عن ثورة الماوماو
٩٧	معسكرات الاعتقال
٩٨	التطورات الأخيرة فى كينيا
١٠٠	المباحثات الدستورية فى لندن

(ز)

صفحة

الفصل الثانى - إفريقيا الوسطى	١٠٣
١ - الاتحاد الفدرالى فى وسط إفريقيا	١٠٥
نشأته	١٠٥
الفرص من الاتحاد	١٠٧
تكوين الاتحاد الفدرالى	١١٠
تقرير اللجنة الزائرة لروديسيا الشمالية ونياسالاند	١١٢
معارضة الوطنيين الإفريقيين لهذه المشروعات	١١٣
تطور وانحراف الاتحاد الفدرالى	١١٥
إعادة النظر عام ١٩٦٠	١١٦
— القومية فى روديسيا الشمالية	١١٨
وضع الوطنيين فى روديسيا الشمالية	١١٩
موقف الأوربيين	١٢٠
الوضع الاقتصادى	١٢١
القومية فى المهدان	١٢٣
رد فعل الاستعمار	١٢٥
— القومية الإفريقية فى نياسالاند	١٢٧
الوضع الاقتصادى	١٢٩
الموقف الإفريقى	١٣٠
المطامع الأوربية - أسباب الثورة	١٣٣
الثورة	١٣٥
نتائج الثورة - تصدع الاستعمار	١٣٩
لجنة ديشلين للتحقيق	١٤٠
— التسلط الأبيض فى روديسيا الجنوبية	١٤٤
الغزو البريطانى	١٤٥
سياسة التسلط	١٤٧
الاضطهاد العنصرى	١٤٨
الموقف الإفريقى	١٥٠
الخداع الأوربى	١٥١

٢ — المحميات البريطانية في الجنوب الإفريقي ١٥٢

الفصل الثالث — الاستعمار البريطاني في غرب إفريقيا ١٥٧

القومية الإفريقية في نيجيريا ١٥٩

نيجيريا والتاريخ ١٦٢

السياسة والأحزاب في نيجيريا ١٦٦

نظام الحكم — دستور سنة ١٩٥٢ ١٦٩

نيجيريا في تطورها ١٧٠

المطلب الثاني — الاستعمار الفرنسي في إفريقيا ١٧٢

بداية الاستعمار الفرنسي ١٧٥

التطور الزائف للاستعمار الفرنسي ١٧٧

دستور ١٩٤٦ ١٧٨

مجموعة الدول الفرنسية — الأكلوية الجديدة ١٧٩

المظاهر الدستورية للمجموعة الفرنسية ١٨٣

المظاهر الاقتصادية للمجموعة الفرنسية ١٨٥

النتائج السياسية للمجموعة الفرنسية ١٨٦

العمرة الفرنسية والهوس الذرى ١٩١

— القومية الإفريقية في دول المجموعة الفرنسية ١٩٥

(أولا) — جمهوريات غرب إفريقيا ١٩٥

١ — جمهورية موريتانيا الإسلامية ١٩٥

اقتصاد ١٩٧

سياسة ١٩٨

٢ — اتحاد مالي : جمهورية السنغال — جمهورية السودان ١٩٩

السنغال ٢٠١

سنجهور ٢٠٢

السنغال والنهضة الحديثة في السياسة والاقتصاد ٢٠٤

(ط)

صفحة

جمهورية السودان (في اتحاد مالي)	٢٠٦
٣ - جمهورية فولتا	٢٠٧
٤ - جمهورية ساحل العاج	٢٠٨
٥ - جمهورية نيجر	٢١٠
٦ - جمهورية داهومي	٢١١
(ثانياً) جمهوريات إفريقيا الاستوائية الفرنسية	٢١٣
١ - جمهورية تشاد	٢١٥
٢ - جمهورية إفريقيا الوسطى	٢١٦
٣ - جمهورية جابون	٢١٨
٤ - جمهورية الكونجو	٢١٩
(ثالثاً) جمهورية مدغشقر	٢٢٣
(رابعاً) الصومال الفرنسي	٢٢٥
المطلب الثالث - الاستعمار البلجيكي والبرتغالي والأسباني	٢٢٦
الفصل الأول - الاستعمار البلجيكي في الكونجو	٢٢٨
إمبراطورية مسيري في كاتنجا	٢٢٩
النظام السياسي في الكونجو البلجيكي	٢٣٢
الحياة الاجتماعية	٢٣٥
البنيان الاقتصادي	٢٣٨
الثورة وبداية التطور	٢٤٠
التطورات الأخيرة نحو الاستقلال	٢٤٦
إنفاق بروكسل	٢٤٧
الفصل الثاني - الاستعماران البرتغالي والأسباني	٢٤٨

الجزء الثانى

٢٥١	الإدارة الاستعمارية فى ظل الوصايا الدولية
	الفصل الأول - نظرة عامة فى الأمم المتحدة واتصالها بالمشكلات
٢٥٢	الإفريقية
٢٥٤	نشاط الأمم المتحدة فى إفريقيا
٢٥٩	الفصل الثانى - فى نشأة وتطور فكرة الوصايا الدولية
٢٦٣	الوصاية الدولية فى ميثاق الأمم المتحدة
	الفصل الثالث - فى التطبيقات العملية لنظام الوصاية الدولية ومحاولات
٢٦٦	الاستعمار
٢٦٧	(أولا) - توجولاند
٢٦٩	(ثانيا) - الكمرون
٢٧١	(ثالثا) - رواندا أوراندى
٢٧٢	التطور السياسى
٢٧٣	التطور الاجتماعى
٢٧٥	السلطات التشريعية والتنفيذية
٢٧٧	الفصل الرابع - تنجانيقا
٢٧٩	الانجماات السياسية ونظام الحكم
٢٨٢	نظام الحكم فى دستور سنة ١٩٥٧ القائم حاليا
٢٨٤	التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى
٢٨٨	مستقبل تنجانيقا
٢٩٠	الفصل الخامس - الصومال

(ك)

صفحة

— سياسة التفتيت والاضطهاد في قطاعات الصومال	٢٩٦
في الصومال الفرنسي	٢٩٦
في الصومال البريطاني	٢٩٨
في الصومال الإيطالي — تحت الوصاية الدولية	٣٠٠
— الاتجاهات السياسية في الصوماليات	٣٠٤
الحركات الحزبية في الصوماليات	٣٠٥
— مشكلة الحدود الصومالية الأثيوبية	٣٠٦
الفصل السادس — جنوب غرب إفريقيا	٣٠٩
دخول الوباء الأبيض	٣٠٩
أسلوب الإدارة في الجشع والسيطرة	٣١١
اتصال الأمم المتحدة بالمشكلة	٣١٢

الجزء الثالث

نظرة في تطور

٣٢٠

المطلب الأول — الدول الإفريقية الصاعدة

٣٢٣

الفصل الأول — ليبيريا

٣٢٣

ليبيريا بلد العائدين

٣٢٤

الاتجاه نحو الحركة التحررية

٣٢٨

الفصل الثاني — غانا

٣٢٩

مفهوم الحكم الذاتي

٣٣٠

غانا المستقلة

٣٣١

القومية الإفريقية في غانا

٣٣٣

الأحزاب في غانا

٣٣٤

فكروما والاستقلال

٣٣٥

غانا في الحقل الدولي

٣٣٨

غانا والمستقبل

٣٣٩

صفحة

غانا الصناعية	٣٤٠
الديموقراطية الموجهة في غانا	٣٤١
الفصل الثالث - غينيا	٣٤٣
القومية الإفريقية في غينيا	٣٤٥
أحمد سيكوتوري	٣٤٦
قرار الاستقلال	٣٤٩
اقتصاد غينيا	٣٥١
غينيا والمستقبل	٣٥٣
الفصل الرابع - الكرون	٣٥٤
مستقبل الكرون	٣٥٨
الفصل الخامس - نواة اتحاد دول غرب إفريقيا	٣٥٩
المطلب الثاني - إفريقيا والعالم	٣٦٢
الفصل الأول - إفريقيا في ميزان القوى العالمية	٣٦٤
الفصل الثاني - روابط إفريقيا بالعالم العربي	٣٧٣
الجامعة العربية والروابط الإفريقية العربية	٣٧٥
الفصل الثالث - النشاط الصهيوني في إفريقيا	٣٧٨
أهداف إسرائيل من إقامة تلك العلاقات	٣٨٠
التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا	٣٨٢
الخداع والتضليل ، هو رائد إسرائيل في علاقاتها مع دول إفريقيا	٣٨٤
المطلب الثالث - خاتمة - مستقبل إفريقيا	٣٨٥
في إفريقيا ديمقراطية وأجناس وتجميعها فكرة القومية	٣٨٨
رد الفعل الاستعماري - اليقظة وقاحة من السود	٣٨٩
تبلور الشخصية الإفريقية	٣٩١
المراجع العربية	٣٩٥
المراجع الإنجليزية	٣٩٦

مقدمة

بقلم السيد يوسف السباعي

تفتقر المكتبة العربية إلى الكتب الخاصة بإفريقيا ، وليس هذا بالغريب فقد دأب الاستعمار في هذه القارة الغنية البكر على إلقاء ستار كثيف بين شعوبها وبين العالم الخارجي . وكنا حتى وقت قريب نعتمد في معلوماتنا عن إفريقيا على كتب بقلم أبناء الدول المستعمرة فجاءت هذه الكتب بطبيعة الحال ترديداً لما يقوله المستعمر وتأكيذاً لسياسته في هذه البلاد .

وكانت الحرب العالمية الثانية وبدأت شعوب المستعمرات تخرج عن حدودها وتقابل أبناؤها مع أبناء الدول الشقيقة ، جاءوا إلى الشرق الأوسط وذهبوا إلى الهند وإلى دول آسيا الأخرى واستطاعوا أن يجدوا شعوباً صدوقة لاقت من الاستعمار الأمرين فنبت بينهما تآلف أساسه الظلم المشترك الذي تعرضت له والأمل المشترك في مستقبل زاهر قوامه الاستقلال والحرية والعزة القومية .

ثم جاء مؤتمر باندونج التاريخي وظهرت أسسه الخمسة التي أصبحت دستوراً جديداً لدول آسيا وإفريقيا وشعوبها ، بل ولبعض دول العالم التي رأت في هذه القوة الجديدة مصدر أمل وإلهام لها ، على أساسه يرتفع بنيان السلم في العالم . وعقد مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي في القاهرة فجاء لبنة أخرى في صرح هذا البنيان فقد اجتمعت شعوب خمسين أمة مستقلة وبعضها ما يزال يرزح تحت نير الاستعمار ، اجتمعت هذه الشعوب واتخذت قرارات تعد نقطة تحول في تاريخ العالم الحديث ، لقد وحدت هذه الشعوب قوتها ونادت بأن استقلالها لا يمكن أن يتجزأ وأن هذا الاستقلال لن يكون كاملاً ما دامت هناك شعوب لا تزال فريسة للاستعمار .

وفي أكررا اجتمعت الدول الإفريقية المستقلة ثم الشعوب الإفريقية عامة لتقرر مصيرها ، ومن هذه المؤتمرات والاجتماعات انصهر وعى قوى فعال اضطر الاستعمار حياله أن يعيد النظر في سياسته وحاول جاهداً مقاومته سواء بالقوة أو بالمكر ، فأرسل قواته تقاوم الحركات القومية وحين أعيتته الحيلة لجأ إلى مشروعات في ظاهرها الإغراء وفي باطنها الخديعة . ولكن الشعوب الإفريقية ومن خلفها شعوب آسيا كانت للاستعمار بالمرصاد ولم تعطه الفرصة كي ينفذ أغراضه وبدأت معركة النصر لهذه الشعوب .

ونحن في الجمهورية العربية المتحدة جزء من هذه المعركة ، فنحن من إفريقيا ، ومعارك الشعوب الإفريقية هي معاركنا ، ولكن لكي نأخذ دورنا الكامل في المعركة يجب أن نكون على معرفة تامة بهذه الشعوب بتاريخها وتقاليدها ، بآلامها وآمالها ، ومن ثم تظهر أهمية هذا الكتاب القيم الذي يسرني أن أقدمه إلى القراء . إن الكتاب ليس عرضاً صحفياً بل إنه بحث ممتاز كنا في حاجة ماسة له .

وهو ليس بالبحث الأول للسيد صلاح صبرى فقد سبق أن كتب « إفريقيا للإفريقيين » الذي صدر في مجموعة كتب سياسية ، وفي ذلك الكتاب حاول أن يشرح بطريقة سهلة أساس التغلغل الأجنبي في إفريقيا ، ذلك التغلغل المبني على آراء اقتصادية مشوهة .

وهذا الكتاب الجديد يعطى تاريخ القارة من العصور الغابرة ، بل إلى ما قبل التاريخ فيتحدث عن حضاراتها العريقة المنبثقة من داخل القارة ، وعن اتصال العرب بإفريقيا ودور الإسلام في التأثير على عادات البلاد وتقاليدها . ويذكر المؤلف ما قاله الرحالة العربي الكبير ابن بطوطة عن رحلاته في إفريقيا ووصفه الدقيق لهذه البلاد .

وقد يرى البعض أن في غزارة مادة هذا الكتاب وتشعبها شيئاً من التعقيد الذي يجعل فهمه بعيد المنال عن القارئ العادي ، فهو يعالج إفريقيا بأكملها

من الناحية التاريخية والاجتماعية والسياسية ويحاول أن يبين نمو القومية الإفريقية الحديد ومعالمها ودور الاستعمار في محاولة القضاء على هذه القومية . وبعد ذلك يتحدث الكاتب عن الدول والمستعمرات فيعطى وصفاً دقيقاً للنواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ونظام الحكم فيها والمشكلات القبلية التي يحاول الاستعمار أن يعمقها لتكون عراقيل في سبيل وحدة هذه الشعوب :

ويفرق المؤلف في كتابه بين طبيعة الاستعمار الفرنسي والاستعمار البريطاني ويعرض مشكلات الأوربيين في إفريقيا في بعض المستعمرات مثل كينيا وروديسيا ودور الأقليات الأوربية في مقاومته الكفاح الوطني . أقول أمام هذه الغزارة والتشعب قد يجد القارئ نفسه في حيرة ولكننا في الواقع في أشد الحاجة إلى مثل هذا الكتاب الشامل ، وأرجو أن تتبعه بحوث أخرى بقلم الأستاذ صلاح صبرى وأمثاله من المهتمين بشئون إفريقيا والتمكين منها .

تقدمة المؤلف

إن الحديث عن إفريقيا لا يمكن أن يقف عند حد ، فهو دوماً حديث مستفيض ، يشمل جميع نواحي الحياة ، في كافة صورها ، لأن إفريقيا هي ذاتها مجموعة كاملة من صور الحياة ، فيها يلتقى التاريخ مع الزمان فيمتدا معاً إلى أغوار بعيدة ، ويلتقى الحاضر مع المستقبل فيحملها شعوبها إلى طفرات عارمة تهلر أحياناً فتعصف بما في طريقها وتجرفه في عنف فتبيده وتقضى عليه ، وتسير الهويينا حيناً آخر فهي تطور أو مقاومة سلبية .

وإفريقيا في تكوينها الجغرافي تجمع شتاتاً وأصنافاً من الأجواء ، فهي إلى الشمال تدخل في منطقة اعتدالية هادئ جوها ، تطل خلالها القارة على العالم فتبعث إليه بمدنيات انبثقت فيها ونبتت على أديمها ، قد ثبتت جلورها وامتدت إلى أعماق القارة وأعماق التاريخ معاً . وهي تلتقى في شمالها ذاك مع حضارات أخرى جاءت من أنحاء مختلفة من ذلك العالم ، فيمزجها الشمال وأهله ، بما ورثوه وتوارثوه عن أجيال سالفة ، ثم هو يخرج بها بعد ذلك وقد اندمج منها ما يتفق وتراثه مع حاضره ، فيقبل عليه أبناء القارة ما شاء لهم الإقبال ، يعبون من نهله كما يعبون من ماء أنهاره .

والقارة في الوسط تكثف أدغالها ، وتتقارب أشجارها وتكثر أمطارها وتنبع أنهارها . منطقة استوائية أشد ما تكون تلك الصفة ، وإقليم خصب أقوى ما تكون الحصوبة . تراكم فيه الثروات ، في باطن الأرض وفوق ثراها ، في حيوان كثير وفي مراعي ممتدة ، خير عميم في بلد طيب أهله ، كثير ثراؤه ، بعيد تاريخه ، بسيط حياته ، مسالم حاضره المغلوب ، نائر مستقبله المرقوب ، ذلك في الوسط .

وفي شرقها تطل على محيط ، التقت عبره في آماد طويلة مع تاريخ

وحضارات جاءت من ركن عالمنا الشرقى ، فتفاعلت عراقها مع عراقته واستمدت من أمجاده ما جدد لها الأمجاد ، وقامت فيها مدنيات وحضارات دفعت تياراتها إلى داخل القارة فامتدت حتى بلغت غربها . وعاشت ممالك وإمبراطوريات امتدت في التاريخ عبر قرون .

وإلى الغرب تطل القارة على محيط آخر ، لاقت منه العناء كل العناء ، فتعرضت لسرقات تجار العبيد لبنها ، غضى الإهاب ، فأخذوهم عبر المحيط إلى مستعمرات فى أمريكا . ولهذا الشطر الغربى آماذ من حضارة قديمة ، وتقاليذ متوارثة ، فقد قامت فيه ممالك ممعنة فى العراقة عميقة فى المدنية ، هى امتداد كما ذكرنا للمالك قامت فى الشرق .

أما فى الجنوب ، ذلك الجنوب الذى يعادل الشمال فى مناخه ، فتقوم صورة حديثة كثيفة لقسوة السلب . سلب الوطن من أيدى بنيه ، واستبداد الدخيل واستعباده لأصحاب الحق . ومن هو الدخيل ؟ إنه نسل جماعات من أفاقن توسلوا أحط الوسائل فى الغصب والسلب ثم تمكنوا ، ثم استبدوا ، ثم قالوا إننا أسياد ، ومن سوانا فهم العبيد . ومن هم أصحاب الوطن الأصلاء ؟ لأنهم سلاله أشراف كانت لهم حضارات عفا عليها الزمن ، أبناء قبائل البانتو جاءت أصولهم من شرق القارة ووسطها .

تلك هى قارتنا فى قديم ، فكيف هى فى عصرنا هذا الحديث ، عصر النور والحضارة الغربية التى يسمونها ظلماً بتلك الأسماء ، وهى فى الواقع أبعد ما تكون عن النور سوى أن يكون نوراً كشف مساوئهم وأبان آثامهم .

إن نظرة واحدة إلى مصور جغرافى سياسى لإفريقيا تدل بجلاء على مؤامرة ممتدة الجذور ، لعب فيها ساسة وأفاقون أخطر أدوار عرفها تاريخ البشرية فى استعباد واستذلال الشعوب . فقد عرفت إفريقيا أبشع صور الاستعمار ، وسطر تاريخها الحديث أكبر سطورهِ وحشية وكان ما جذب هؤلاء الأفاقن وما أغرى أولئك الساسة ، هونهم إلى خيرات كثيرة جذبت منها بلادهم ، وجوع إلى استبداد يجعل من دولهم إمبراطوريات تقوم على العنف .

ودنس المستعمر أرض بلادنا منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر ،
جاءوها بحراً من جنوب ومن شرق ومن غرب على توال . ودخلوها
في أسبال الأفاقين ، وأقاموا بها تحت أستار الضيافة الكريمة التي منحت
لهم بسخاء . ثم استبد الضيف وادعى لنفسه السيادة ، ثم القوامة ، ثم الوصاية .
وتلك كلها مترادفات لأمر واحد هو المخادعة والاستغلال ، وتملك القلة
لمقدرات الكثرة .

ألوان مختلفة في المصور الجغرافي السياسي للقارة ، كل لون ينتمي إلى
استبداد بعينه . ورسم المصور في برلين عام ١٨٨٧ ، رسمته أيدي ساسة
يمثلون أتباعاً من الأفاقين ، رسموه حتى لا تتعارض قواتهم فتذهب هباء .
كان مؤتمراً للقسمة بين لصوص ، بيض الوجوه وفي قلوبهم سواد قائم .
واستمر الاستبداد الأبيض في القارة السوداء ، وأراد البيض أن يدعموا
استبدادهم بكثرة عددية ، فدعوا إلى هجرات بيضاء اللون سوداء الغاية .
وكيف وصل تعدادهم مع ذلك ؟؟ ... إن إحصائياتهم الرسمية تصل بهم
إلى أربعة ملايين في إفريقيا وراء الصحراء ، يستقر أغلبهم في برجهم الأبيض
في الجنوب ، ويتناثر الباقون في سائر مناطق الشرق والوسط والغرب أما في
الشمال فهو منهم شبه براء . وهؤلاء الملايين الأربعة يبغون سيادة على تعداد
شامل للوطنين فيما وراء الصحراء بلغ ١٨٥ مليوناً ، وذلك حسب التعداد
الرسمي عام ١٩٥٧ . أي أن ٢,١٦٪ يريدون أن يتحكموا في مقدرات هذه
القارة . ذلك منطقهم ، وتلك هي أمانهم التي تستقر في صدورهم .

وقد التقيت مع القارئ في كتابي الأول عن الأقاليم التي تحت إشراف
الوصاية الدولية « إفريقيا للإفريقيين »^(١) ورأينا في ذلك الكتاب صورة
من صور الصناعة الدولية لافتعال ألوان من أسباب بقاء نظم قضى عليها
التطور الطبيعي أن تزول . ورأينا كيف أن مستقبل إفريقيا ينبغي أن يوضع

(١) « إفريقيا للإفريقيين » تأليف صلاح صبرى - مجموعة كتب سياسة العدد ٩١ .

بين يدي بنينا وألا يكون لغيرهم من سلطان عليها تحت أى مظهر من مظاهر النفوذ الدولى .

والتقى اليوم مع القارئ وقد كثر ترديد لفظ «إفريقى» بحيث أصبح من اللازم أن نعرف مدلول ذلك اللفظ ، وأن نعرف ما ينبغى أن يقوم عليه من مفاهيم جديدة . فمن هو الإفريقى ؟ وما تاريخه ؟ وما هى سماته وملامح شخصيته ؟

إن القارة ليست حديثة عهد ، بل هى تشاطر التاريخ فى قدمه . وتحوى آثاراً تدل على عراقة حضارتها الممتدة وعلى مدنيات متباينة . وهى قد غبنت كثيراً ، وأنكر عليها كثير من حقوقها ، ولكنها مع ذلك ثبتت فى مواضع الثبات ، وقاومت حين اقتضت المقاومة ، وقاومت حين كان ينبغى عليها أن تقاتل . وقد حوت تربتها الكنوز والثروات ، وضمنت فى باطنها الثمين من المعادن .

على ظهرها ، وعلى أديم ثراها عاش الإفريقى وكافح عند ما دعا داع للكفاح ، وحارب حين أوجبت الضرورة أن يحارب ، ولكنه لم يسلم أبداً . وهو إن يكن قد غلب على أمره حيناً من الزمان ، وإن كان قد استبد به مستبد وقف به على حد السيف ، إلا أن روح المقاومة فيه ، وكفاحه المستمر ، لم ينجبها لحظة واحدة ، فإن شعلتهما المقدسة دائماً موقدة . عاش حياته فى ربوع القارة يؤمن بالحرية كما وهبتها له الطبيعة ، حرية حقة لا زيف فيها ولا صناعة ، ينادى بها ، فينبعث النداء من أعماقه قوياً مدوياً يملأ العالم كله وتردد أصداءه شعوب آمنت بنفس الحق فى الحرية والحياة .

ومن هذا التاريخ الطويل ، وعبر هذه الأحداث التى عصفت بالقارة من كل جانب ومن تلك المدنيات والحضارات التى نبتت وانتقلت من القارة وإليها ، وخلال دموع الأسرى والعبيد ، وفى ذكرى آلام السياط وقسوة النخاسين ، وفى الدهن صورة ملوك وأباطرة وزعماء ، تبرز هذه جميعها

لترسم الخطوط الواضحة التي تميز الإفريقي ، سمات هي العزم والتصميم والإصرار على الكفاح ، سمات هي معالم الشخصية الإفريقية الفردية والجماعية ، تراها في الزعيم ، كما تراها في كل إفريقي ، بل ترى ملامح منها في كل حر في أرجاء هذا العالم الكبير .

إن هذه الملامح وذلك التراث والتاريخ ، تعتمل جميعها في نفس الإفريقي ، ثم تتحول المشاعر إلى كلمات معبرة صادقة ، تنبع من القلوب المخلصة وتصدر عن الألسنة المؤمنة ، وإن أصدق مثال لهذه الشخصية الإفريقية الحديثة ، وأعمق تعبير عن مفهومها هو ذلك الذي ورد على لسان الزعيم العربي الإفريقي ، رئيسنا ورائد كفاحنا ورمز نهضتنا ، بل رمز كل نهضة وأسوة كل زعيم في إفريقيا ، وفي العالم الحر بأسره ، الحر بمفهوم الحرية الصحيح ، الرئيس جمال عبد الناصر حين يقول (١) :

« ولا أكون مغالياً إذا قلت إن آباءنا حاولوا أن يلعبوا ، أو أن يقوموا بالدور الذي نقوم به اليوم ، ولكن لم يستطيعوا أن يحققوا النصر بل مهدوا لنا لننتصر ، حاربوا هذه المعارك ، ولم يضمنوا فيها بالشهداء ، وتحملوا الآلام ، ولكن كانت الانتفاضة ، وكانت المعركة تنتهي لتبدأ معركة أخرى ، من أجل تحقيق الثورة السياسية ، ومن أجل تحقيق الثورة الاجتماعية » .

« أخذنا منهم العلم ، علم الكفاح من أجل تحقيق الثورة السياسية ، ومن أجل تحقيق الثورة الاجتماعية ، وكافحنا في الطريق الذي كافحوا فيه ولم يستطيعوا أن ينتصروا ولكننا بعون الله استطعنا أن ننتصر ، وأن نرى معالم المجتمع الجديد ، وأن نرى معالم نجاح ثورتنا السياسية ، ومعالم نجاح ثورتنا الاجتماعية » .

« وهذا العبء أيها الإخوة ، عبء كبير ، عبء شاق . إن النجاح هو عبارة عن فتح الطريق إلى المستقبل ، وحتى نفتتح الطريق إلى المستقبل لا بد

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بالمؤتمر التعارف بالقاهرة في ٢٧ نوفمبر

(تشرين الثاني) عام ١٩٥٨ .

أن نكون من أنفسنا الجسر الذي يربط بين الحاضر البغيض ، وبين المستقبل المشرق ، الذي نتصور فيه المجتمع الذي نتمناه ، والذي نعمل من أجله . المجتمع الذي يمثل فعلا العدالة الاجتماعية ، والثورة السياسية والثورة الاجتماعية ، وتتخلص فيه أوطاننا من الاستبداد السياسي ، ومن الظلم الاجتماعي ، المجتمع الذي نتخلص فيه من السيطرة المستبدة التي أتت إلينا من الخارج والسيطرة المستغلة التي تكونت في بلادنا في الداخل .

« واستطعنا أن ننتصر بعون الله ، وأن نرى الفرصة التي تمكننا من وضع دعائم هذا المجتمع ، ولهذا فلإننا قبلنا حينما رفعنا هذا العلم ، علم الجهاد ، وعلم الكفاح ، أن نكون جسراً بين عالمين ، بين العالم الذي كان يتفشى فيه الإقطاع والاستبداد والاستغلال ، والفساد السياسي ، وبين العالم الجديد الذي يتمثل فيه هدفنا الأكبر وهو إقامة مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

« وقبلنا أن نكون القنطرة التي تعبر عليها الأجيال القادمة في أوطاننا ، تعبر عليها في زحفها إلى عالم أفضل من العالم الذي وجدناه . ونحن نعمل ونكافح ونسعى حتى نحقق للأجيال التي تأتي من بعدنا عالماً أفضل . بدل العالم الذي نشأنا فيه والذي قاسينا فيه والذي اشتكيننا مر الشكوى من مآسيه .

« وفي نظرة سريعة ، قد يظهر أو قد يحس الفرد ، أن هذا الجيل ، جيلنا ، محمل بأعباء أكثر مما يطيق ، ولكننا إذا نظرنا نظرة عميقة نشعر فعلا أننا على موعد مع القدر ، فتاريخ أي جيل أيها الإخوة يقاس بما يستطيع هذا الجيل أن يسجل في حياته ، والأجيال القادمة ستتطلع إلى ما نعمله اليوم بفخر ، والأجيال القادمة ستشعر أن هذا الجيل كان فعلا هو نقطة التحول الكبرى في تاريخ شعبنا ، وأنا لا أقول ذلك أيضاً لأستثير فيكم العزة ، أو لأستثير فيكم الفخر ، ولكن أقوله لأنني مازلت أطلب منكم عملاً أكثر وجهداً أكثر وتصميماً أكثر ، وعزيمة أكثر ، وأشعر أيضاً أن كل فرد منكم يطلب العمل الأكثر والعزيمة الأكثر ، وذلك أيها الإخوة حتى نستطيع فعلا أن نبني المجتمع الجديد - المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني . »

«... نحن مطالبون بأن ندرس تجارب الآخرين ، حتى نستطيع أن نستفيد منها ، ولكننا لا نستطيع بأى حال من الأحوال أن ننقلها ، ولهذا فنحن حينما نقول إننا نبني هذا المجتمع الجديد ، فنحن لا نبني فقط ، وإنما نصمم ، وهذا التصميم يتطور ويتشكل مع تطور المجتمع الجديد ، ومع حاجات المجتمع ومع طبيعة المجتمع . هذا التصميم تصميم مستمر ، والعمل فيه مستمر ، نحن نبني المجتمع ، ونضع تصميم المجتمع ، ونستوحى هذا التصميم من ظروفنا ، ولكننا صممنا على أن الخطوط الرئيسية في هذا التصميم ، هي الاشتراكية ، والتعاونية ، والديمقراطية ، وهذه الكلمات القليلة نستطيع أن نصمم المجتمع بما يلائم ظروفنا، ونستطيع أن نبني البناء ، المستمر المتكامل » .

هذه هي الملامح التي أرعبت المستعمر ، وأزعجته أشد ما يكون الإزعاج ، وخرجت به عن خططه المرسومة في أناة وصبر والتي درج عليها خلال أجيال من السيطرة والاستغلال ، لمقدرات شعوب إفريقيا ، وهي التي ألقت به في غمرة من الهذيان المحموم وأوقعته في سلسلة متعاقبة من أعمال البطش والهمجية الأولى التي كشفت عن حقيقة زيفه واصطناعه .

إن هذا الخيل حقاً على موعد مع القدر ، فقد وهبه الله زعامات نبئت من تجارب طويلة من آلام واستبداد وعبودية . وهو جيل سمته الأولى التضحية ، بحيث يجعل من نفسه جسراً بين حاضر أليم ، إلى مستقبل زاهر مأمول نوشك أن نستشعر نسيماته آتية من بعيد . مستقبل نصطنعه لأنفسنا وبأيدينا ليس بمفروض علينا ، ولا هو دخيل على تراثنا وأجدادنا ، بل هو شغاف قلوبنا وعصير حياتنا وثمرات تجاربنا ، رسمناه حتى يتفق مع طبيعة حياتنا وتقاليدينا التي توارثناها . مستقبل لم يكن مستجبلاً من خارج بيئتنا بل منبثقاً عن إرادتنا الحرة الواعية النامية .

ومن هذه المدينة الحبيبة ، القاهرة ، في الركن الشمالى الشرقى من القارة ، من الوطن الصغير الذى انطلق منه صوت الحرية والنداء إلى الحياض وإلى الحياة

الكرامة ، من القاهرة التي تطالعك فيها الوجوه التي تحمل سمات المحبة والتسامح والسلام والإصرار والعزم ، التي تحمل مظاهر الهدوء والأمن والبشاشة والترحاب .

من هذه القاهرة العزيزة ، وباسم هؤلاء الملايين - في هذه القارة ، وفي غيرها - الساعين إلى الحرية والمتمسكين بها ، منها يخرج إليك أيها القارئ الكريم ، في أنحاء هذه القارة ، وفي هذا الوطن الصغير ، وفي عالمنا العربي الأكبر ، وفي كتلتنا الإفريقية الآسيوية الأشمل ... يخرج هذا الكتاب حاملاً بين طياته عرضاً ودراسة عميقة للبقاع التي يسكنها إخوان في الجهاد ، وأبناء عمومة في الكفاح ... ولعلّ بهذا الجهد الضئيل أسهم في تعريف وتقارب وسير على الدرب نحو تعاون وتأذر في سبيل الهدف المشترك الأسمى ، الحرية والاستقلال .

وحق على أن أتقدم بالشكر العميق والعرفان ، للسيد الأستاذ يوسف السباعي سكرتير عام مؤتمر التضامن الآسيوي الإفريقي ، لما تفضل به على من حسن التوجيه والإرشاد في هذه الدراسة ، وإنّني إذ يعجز قلبي عن الارتفاع إلى مستوى التعبير عن الشكر ، لايسعني سوى تسجيل فضله على .
والله ولي التوفيق .

المؤلف

في الخامس عشر من رمضان المعظم ١٣٨٨ هـ
الموافق الثاني عشر من مارس ١٩٦٠ م

تمهيد

هذه القارة . . . منبع للحضارة . . . !

هذه القارة التي تخطو من أعماق التاريخ وأغوار الحياة العتيقة القديمة التي تسودها عقائد بالية وخرافات ساذجة ، تدخل فجأة في عالم قد وصل بمدنيته إلى عصر الفضاء والكواكب الصناعية . هذه القارة التي رسفت أجيالها المتعاقبة تحت أغلال المقتصب الذي أحاط بنيتها بسياج حرهم التطلع إلى ما يسير بالعالم من خطوات أو تقدم . هذه القارة التي ينكر المستعمر وجودها قبل القرن الخامس عشر ، وكأن التاريخ لم يكن يسطر إلا بإذن منه ، فينكر أن كانت لها حضارة أو كان لشعوبها مدنيات .

هذه القارة كانت المنبع الذي انبثقت منه حضارات عريقة أثرت وتأثرت كما تتأثر الحضارات وتؤثر في غيرها من حضارات أخرى . فهي قد أثرت في الحضارة الإغريقية ، ونقلت عنها ذلك التأثير الحضارة الرومانية من بعدها . وإن قواعد الفن الإغريقي تقوم على أسس هي ذاتها قواعد الفن الإفريقي الصميم . وآلهة اليونان في مسمياتها وفي تخصص كل منها إنما هي مرادفات للعقائد الإفريقية القديمة .

وروما بدورها قد عثت في إقامة إمبراطوريتها أكبر العناية بإفريقيا

التي كانت تعدها دعامة رئيسية لتلك الإمبراطورية .

ثم إن إفريقيا بعد ذلك كانت تلتقي مع التاريخ في أكثر من موضع ،

فهي التقت معه في علاقات أقامتها في شرقها شعوبها مع شعوب أخرى غير

إفريقية عبر البحر أو المحيط . فبادلت علاقاتها مع العرب في طور الجاهلية قبل

ظهور الإسلام ، ويهجر العرب اليمن ثم هم يستقرون في مقدشوه ثم في ممباسه .

وتقوم في إفريقيا حضارات ، ويشهد أديمها أمجاداً ، وبطولات .
ولكن طريق تحرر القارة ما يزال شاقاً عسيراً تحوطه عقبات . عقبات
في مضمار السياسة العالمية ، وعقبات على الأرض السوداء العذراء نفسها .
فما تزال معاقل الاستعمار باقية بظلمها الثقيل ، تفتك وتقتل وتشرد ما شاءت
لها همجيتها . وما تزال قلة من الرجل الأبيض تتحكم في جزء عزيز من جنوب
القارة وتقيم لنفسها ما تدعيه من حكم مستبد ، وتضع ما يعن لها من قواعد
تفرقة عنصرية تبذر الشك القاتل بين الأجناس . وما تزال أقليات أخرى
في شمال من تلك البقعة تتأسى خطاياها وتريد أن تقيم لنفسها أبراجاً أخرى
بيضاء . وما تزال دماء تسيل في شمال غربي القارة في الجزائر ، وما تزال
معارك تدور في كل مكان .

فالصورة مخضبة بالدماء ، والقلوب مشوبة بالكراهية ، والنفوس مليئة
بالأحقاد والأطماع .

العنصرية مجاعة افتراء وضلالة :

إن للأرقام بلاغة إذا ما تحدثت لا تدانيها أية بلاغة ، فهي الصدق الذي
لا يرتقى إليه أى شك ، وهي الفصل الذي لا يشوبه أى مرأ . وإن الرقم
إذا ركن إليه المنصف المتوخى للحقيقة ، يكون أحد من السيف البتار يقضى
على كل أرجوفة مهما بلغت .

يقولون إن إفريقيا يوشك أن يمتد فيها خط ، وهمي في أذهانهم ، يفصل
بين الجنوب إلى أقصاه ، يسود فيه البيض على السود ، لكثرة خليقة بأن توفر
للبيض تلك السيادة . ويقولون إن ذلك الخط يبدأ عند الساحل الشرقى إلى
الجنوب منه ، ويرتفع فيستوعب اتحاداً فدرالياً أقاموه حتى الحدود الجنوبية
لتنجانيقا والكنجو البلجيكي ، ثم ينخفض إلى جنوب مرة أخرى حتى
حدود اتحاد جنوب إفريقيا فيلتقى مع المحيط الأطلسي وإن استقراء الأرقام
التي أفصح عنها تعدادهم هم أنفسهم ، يخرج إلينا بأن مجموع تعداد سكان

[هذا القطاع برمته ، بجميع عناصره ، يبلغ حوالى اثنين وعشرين مليوناً .
وقد أسلفنا القول بأن مجموع الأوربيين كلهم فى إفريقيا بأجمعها لا يتعدى
الأربعة الملايين .

وتفصيلاً لذلك نقول إن فى اتحاد جنوب إفريقيا ، حيث يشتد الأوروبيون
كثافة يصل عددهم إلى قرابة الثلاثة الملايين . وتعداد الاتحاد كله هو ١٤,٤
من المليون ، أى مقابل ١١,٤ من المليون من السود . وفى الشق الجنوبى
من اتحاد روديسيا ونياسالاند الفدرالى تم المقابلة بين ٢٠٧ آلاف أوربى فى
مواجهة ٢,٤٢٠ مليون إفريقى . وفى روديسيا الشمالية ٧٢ ألف أوربى مقابل
٢,٢٢٠ مليون إفريقى . أما فى نياسالاند فلا يتعدى الأوروبيون بضعة آلاف
فى مواجهة جمهرة كاسحة من الإفريقيين .

تلك الحال فى أكبر معقل للأوربيين فى ذلك الركن الذى يدعون إنه
ملك لهم لما هم عليه فيه من كثرة . وإن تلك القوة التى ينسبون أنفسهم لها والتى
يدعمونها بما يخلقون من قوانين جائرة ، أثارت مشاعر غلاة المستعمرين
أنفسهم ، ولا تستند إلى أى أساس من منطق أو عدالة أو أى لون من أشد
ألوان الاستبداد مجافاة للطبيعة الإنسانية . ولعل السبب الوحيد الذى يدفعهم
إلى ذلك ، هو ما عليه تلك البلاد من ثروة معدنية ضخمة ، فقها أغنى مناجم
الذهب ، وعلى حدودها تقع أكبر مناجم النحاس .

فكأن أساس العنصرية هنا ، يعود إلى بواعث اقتصادية ، وإلى حرص
على تسلط واستبداد ، وبالتالى إلى خوف وإحساس بالنقص يراد معه الحفاظ
على تميز غير مؤهل ولا مبنى على أساس سليم ، وإن التفسير النفسى للتمييز
العنصرى هو أنه تعبير عن النقص ، وأنه لا يقوم إلا فى مجتمع وبيئة
تعرف أنها غير ثابتة .

ولعل أصدق تحليل للنزعة العنصرية هو ما أوردته إحدى علماء الجنس

من النساء ، وهى الدكتور مارى جهودا حين قالت : « إن التفرقة العنصرية إنما هى محاولة يقوم بها أشخاص غير واثقين من أنفسهم وذلك طمعاً فى أن يصونوا شخصياتهم » . وقالت تلك العاملة ، إنه سوف يكون هناك تمييز عنصري حينما كان هناك أفراد غير واثقين من مراكزهم فى المجتمع .

وقد أثبتت الدراسات المستفيضة عبر سنوات كثيرة ، قام بها علماء الأجناس والتاريخ والاجتماع ، أنه ليس ثمة أساس علمى يمكن أن يقوم عليه اتجاه التمييز العنصرى . وخلاصة ما ذهبوا إليه من استنباط فى هذه الميادين هو أنه بالرغم من إمكان وجود فوارق واضحة بين طوائف معينة من الأجناس البشرية ، فإن هذه الفوارق لا تنبعث عن فوارق فى الأصل والأصلا ب المتوارثة . وأرجع العلماء قيام الفوارق الظاهرية بين الأجناس إلى عوامل ديناميكية كامنة ومعقدة أسموها القابلية الكامنة للتغير فى ميكانيكية التكوين الإنسانى . وهذه القابلية هى التى تتحكم وتعد مسئولة عن توارث الصفات التى تحدد اللياقة الجسمية والعقلية للحياة ، لدى الجنس البشرى . وهذه القوة الكامنة — كما يقول علماء الأجناس — هى سر قوة الجنس الإنسانى ، ومبعث قدرته على التوافق فى سرعة تميزه عن سائر المخلوقات ، لمواءمة الأوساط المختلفة التى قد يوجد فيها ، ووسائل حياته المتنقلة المتباينة .

وهم قد ضربوا لذلك أمثلة عدة ، منها أن الهنود الأمريكين ، وهم حديثو عهد نسبياً بالمعيشة فى وسط القارة الأمريكية ، قد تغير لونهم الأحمر إلى لون قاتم . ومثال آخر ساقوه ، ذلك التناقص السريع فى تركيب الدم لدى الزوج الذين نقلوا من إفريقيا إلى أمريكا الشمالية ، بحيث نقصت نسبة « الهيموجلوبين » خلال قرابة قرنين من الزمان ، وإن الهيموجلوبين كان مطلوباً فى نسبة عالية لحياة الإفريقيين التى تهددها أخطار الملاريا ، حتى يستطيع التكوين الكيميائى للدم مواجهتها . ومثال ثالث ، هو توقع تطور لون

سكان أمريكا الشمالية نفسها ، من اللون الأبيض الممغن في البياض ، إلى لون خمرى مشوب بسواد . وذلك نتيجة عوامل الوراثة والتزاوج ، الشرعى وغير الشرعى بين سكانها من البيض والسود . وهم قد وضعوا ميقاتا لذلك التطور خلال نصف القرن المقبل من الزمان^(١) .

تلك سنة الله في خلقه ، وهل يريدون لسنة الله تبديلا ؟ !

أما وقد ثبت ببرهانهم هم ، وبما فسره به علماءهم ، ما يدعى تلك الاتجاهات العنصرية ويصممها بالتفاهة والإحساس بالنقص . فلنأخذ غنى عن أن نقول إن مثل تلك الدعوة إلى عنصرية مستبدة ، إنما هي بداية النهاية ، وأولى درجات الانهيار ، وإن ذلك الخط الوهمى مقضى عليه بأن يهدم وألا يقوم .

فإن الأساس الذى يقوم عليه التمييز العنصرى فى الجنوب الإفريقى ، هو كما قدمنا أساس اقتصادى أولا ، وإحساس بالنقص ثانياً ، وهو يتضح فى تصوير الهدف من تثقيف الوطنيين فى تلك البقعة بأنه^(٢) « ينبغى أن يختلف عن هدف تربية البيض ، لأن النظامين الاجتماعيين اللذين يعد لهما كل منهما يختلف عن الآخر . فإن تربية الطفل الأبيض إنما هى لإعداد له ليكون عضواً فى مجتمع سيد . أما تعليم الطفل الأسود ، فيكون لإعداد له ليكون عضواً فى مجتمع مسود » .

تلك هى المباءة البيضاء فى الجنوب الإفريقى ، وهى صورة واضحة لكل مباءة بيضاء فى أى مكان من القارة العذراء . وإن افتضاحها لم يعد يدع أى مجال للجدل فيما يفكر فيه الرجل الأبيض ، وفى حضارته التى زعم أنه قد جاء بها إلى إفريقيا . استبداد فى مطلعه ، واستغلال حين يتحكم ، ومحاولات متتابة مآلها الفشل لإبقاء وجوده الكرى فى القارة المباركة .

(١) دراسات معهد العلاقات العنصرية - لندن - يناير سنة ١٩٥٩

(٢) من تقرير اللجنة الإدارية لدراسة تعليم الوطنيين فى جنوب إفريقيا ١٩٥٥

(٢ - إفريقيا)

التطور الإفريقي الحديث :

[إن شعبنا قد أعيته الحروب ، وأعيها العنف ، ونداؤها هو
نداء العدل والشرف ، أما من يتجاهل هذا النداء ، فعليه وحده أن
يتحمل سوء العاقبة] .

إن شعلة القومية تجتاح القارة الإفريقية ، وزاد عدد الدول المستقلة في
إفريقيا فأصبح تسع دول هي : الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة ،
والمملكة الليبية المتحدة ، وجمهورية تونس ، والمملكة المغربية ، وجمهورية
السودان ، واتحاد الحبشة وأريتريا ، وجمهورية غانا ، وجمهورية غينيا ،
ولبيريا . ويبلغ مجموع تعداد هذه الدول المستقلة قرابة التسعين مليوناً أى
حوالى نصف تعداد سكان إفريقيا كلها .

وفي عام ١٩٦٠ سوف يزيد عدد تلك الدول أربعاً أخرى تصل إلى مرحلة
الاستقلال هي الكرون تحت الوصاية الآن ، وتوجولاند (تحت الوصاية
أيضاً) ، ونيجيريا المستعمرة البريطانية ، والصومال (تحت الوصاية) ،
ويبلغ مجموع تعداد هذه البلدان أكثر بقليل من أربعين مليوناً .

وهناك معركة تدور رحاها في الجزائر ، وتقودها حكومة لها حرية ،
تتخذ مقرها بالقاهرة ، وهى معركة سيخسرها المستعمر ، وسيفوز فيها
الشعب الباسل المكافح . وهناك معارك أخرى في كل مكان ، في الكونغو
البلجيكي ، وقتل من قتل ، وطالب الوطنيون بحكومة إفريقية عام ١٩٦١ ،
وتردد البلجيكيون في تحديد موعد معين ، ولهب الثورة لن يحمد أبداً .
وهناك قتال في روديسيا ونياسالاند ، قتال عناد واستماتة ودفاع وشرف ،
وفي كينيا ، ما تزال ذكرى ماوماو تملأ السمع والبصر وزعيمها جومو كينيا
في منفاه ، قوة ترهب المستعمر . وفي أوغندا يطالب كاباتا بوجندا بفصم
عرى معاهدة الحماية التى أجبر المستعمر آباءه عليها ، وتطالب أوغندا كلها
باستقلال كامل لها . وحتى في مستعمرتي موزنيق وانجولا البرتغاليتين ،
بدأت الأصوات ترتفع وتطالب بالحرية :

الحرية ، ذلك النسيم العطر ، الذى ينساب من قمة الفكر الإنسانى ،
فيملأ النفوس بالاستقرار والطمأنينة .

ولكن ، تهامس شفاه المستعمر بكلمات ، فى ظاهرها نصيح ، وفى
باطنها الحقد وحب السيطرة . يريد أن يوحى بالأغنى للرجل الإفريقى عن
الرجل الأبيض ، تلك الدعوى البالية . فيقول إن أية دولة جديدة مستقلة
فى أمس الحاجة إلى خبرات ، وإلى إداريين ، وإلى من يأخذ بيدها نحو
أساليب الحياة المستقلة ومناحيها . ويشير بأن الرجل الأبيض وحده هو الكفاءة
المتوافرة ، والخبرة الأكيدة ، وقد يكون الرجل الأبيض كفواً وقد يكون
ذا خبرة ، ولكنه قبل هذا وذاك ، رجل أبيض ، جبل على الاستعمار حريص
على إبقاء ما كسبه عنوة فى القارة ، يتوسل كل وسيلة للتدمير والفرقة حتى
تتمكن له السيادة .

ويقولون إن نسبة الجهل والأمية التى ترتفع فى البلدان فيها وراء الصحراء
إلى ٦٠ أو ٧٠٪ هى أولى العقبات الكبرى التى تقف فى سبيل الدول التى
استقلت مؤخراً أو التى تسعى إلى الاستقلال . وإنما لذلك فى أمس الحاجة
إلى المعلمين والمدرسين وإن هؤلاء المعلمين والمدرسين ينبغى أن يؤتى بهم
من الغرب . ولكن فاتهم أمر هام ، أن الغرب هو المسئول الأول عن
هذا الجهل المتفشى ، وهو المسئول الأول عن كل شر ثبت أقدامه فى
القارة ، فالشروع إنما جاءت فى ركابه ، والجهالة إنما نمت وترعرعت
فى ظله .

إن فى إفريقيا بلاداً قد استقامت لها أقدار كثيرة من مدنية ومن ثقافة ،
وهى مستعدة لأن تحرم نفسها فى سبيل إخوة لها فى الوطن الكبير . إن هناك
آلافاً من المعلمين والخبراء المخلصين فى علمهم والصادقين فى خبرتهم ،
على أهبة الاستعداد للبذل المخلص غير المتحيز أو المتجانف لإثم من سيطرة
أو استغلال .

وهذه منارات للحرية تقوم في بلدان إفريقية أسمعت صوتها مدوياً في العالم ، ووقفت مع الأحرار في كل مكان ، توأزر وتمد العون الصادق المخلص . وتلك منارات للعلم البحت ، تفتح أبوابها للإفريقيين ينهلون ويعبون ، دون أن تلوث أفكارهم بخطايا تفرقة لعنصر أو للون .

إن الاستقلال هو النتيجة الحتمية للحركة النامية في إفريقيا اليوم ، وللثورة العارمة التي تجتاح كل ركن فيها . وإن تمسك الرجل الأبيض بعقلية المستعمر الرجعية سوف تنقلب عليه بأوخم العواقب . بل إن الدعوة التي تسود إفريقيا الآن هي أن « إليكم عنا ودعوا لنا أرضنا ومقدراتنا ، لقد زهدنا حضارة أنتم ولائها إن كانت تلك هي عينة حضارتكم ، ولقد سئمتنا مدنية وتقدماً ينسب إليكم ، إن كان ما تمارسون هو التقدم والمدنية » .

ولقد أحس المفكرون من الغرب أنفسهم أن الرجل الأبيض قد رسم بيده طريق طرده من إفريقيا ، وأنه بأفعاله قد بذر بذور مقتته وكراهيته في قلوب الإفريقيين . وقد تنبأ البروفيسير توينبي بأن « الأوروبيين سوف يغادرون إفريقيا كلها ، إلا أن ذلك لن يتم - على الأقل في الجنوب - إلا كنتيجة لمذابح دموية يقضى فيها على طوائف كبيرة من الأوروبيين » .

وإن هذا التنبؤ الحديث قد حذر منه من قبل اللورد بيريس عام ١٨٩٩ ، عند ما كتب معلقاً على الأوضاع في جنوب إفريقيا فقال : « إن الانزعاج يراود ذهن من يحاول أن ينظر إلى مستقبل جنوب إفريقيا بعد ستين عاماً أو ثمانين . وأيا كانت الصعوبات التي ستعرض الحياة المستقبلية في ذلك الوقت ، إلا أنها قد تكون أخف قسوة إذا ما سلم الرجل الأبيض - قبل أن يبدأ الملونون في الإحساس بالاضطهاد والحق - بأن عليه - الرجل الأبيض - أن يعيش مع الوطنيين ، وأن مصالحه ينبغي أن تتفق مع مصالح هؤلاء^(١) . ولكن الرجل الأبيض لم يكن يعنى سوى بذر الأحقاد التي يجنى هو

ثمارها اليوم ثماراً يانعة مستفحلة ، هي ثمار غرسه الذى ملأ به القلوب البيضاء فى نفوس من لقبهم مدنيته بالملونين .

إن إفريقيا لا تريد ، ولا تقبل ، أن تكون داخلة فى أى رباط سياسى أو اقتصادى مع أوروبا . وهى لا تقبل أيضاً أن تفرض عليها ألوان من اتحادات مصطنعة يقصد بها إقامة منظمة على نمط الاقتصاد الأوروبى ، أو يقصد بها تأكيد نزعة عنصرية بوضع مقدرات البلاد فى يد حفنة من الناس بدعوى تفوق مزعوم ، وتميز باطل . إن الحرية لا تحتاج إلى دراسة حتى يكتشف أسبابها شعب من الشعوب . فهى فطرة جبل عليها الإنسان ، وهى عاطفة غريزية تنشأ فى المجتمعات البشرية أيا كان حظها من ثقافة أو مدينة أو حضارة .

والشعب الإفريقى ليس أقل فى الإنتاج والذكاء والخلق العام من كثير من المجتمعات الريفية فى أوروبا فى الوقت الذى بدأ فيه الاستعمار ، إن لم يتفوق على بعضها .

وإفريقيا لا تريد لأحد أن يرسم لها طريق المستقبل ، إن أبنائها وحدهم هم الذين سيخطون ذلك السبيل ، ويرسون دعائمه . وهم سوف يستهدون فى ذلك آمالهم وأمانهم المنبثقة عن إرادتهم الواعية . لقد عانت إفريقيا الكثير من جراء تلك الخطوط التى رسمتها أيدى ساسة الاستعمار منذ ١٨٨٧ فى مؤتمر برلين ، وفيما تعاقب من بعده من مؤتمرات .

وإن رد فعل المجتمع الإفريقى بالنسبة للحدود التى اصطنعها المستعمار والى فصل فيها القارة إلى أقاليم متمايزة ، كان ذا شقين :

الشق الأول : ميل لدى بعض المستنيرين بقدر من الثقافة السياسية إلى توطيد أركان بيئة إقليمية وصبغها بصبغة قومية محلية . أو بمعنى آخر ، إنشاء قوميات إفريقية محلية متعددة على نمط المفهوم الغربى للقوميات ، أى تحويل إفريقيا إلى بلقان أخرى . تظل فيها الأقسام التى وضعت صدفة وبدون أى فيصل واضح .

والشق الثاني : ميل فطرى لدى الإفريقى فى التجاوز عن تلك الحدود الصناعية ، إذ أنه يتجاوز عنها فعلا ولا يلزم نفسه بها . فإن الإفريقى بطبيعته رجل يسافر إلى أبعد مسافات سعياً وراء العمل . ولذلك فإن الظاهرة الواضحة فى إفريقيا هى كثرة الهجرات الداخلية المؤقتة ، بحيث تكاد تغير من الحدود الصناعية التى رسمها الاستعمار .

ولإفريقيا تريد أن تستخدم ما ينفعها مما مارسته فى علاقاتها مع الأوربيين فى إقامة اقتصاد إفريقى لا يغير كثيراً الاقتصاد الإفريقى القديم ، الذى استقام لها قبل التدخل الأوروبى . ويعجب الرجل الأبيض من عدم ثقة الإفريقى المعاصر فيه ، ويمن عليه بأنه قد أعاد عليه فوائد كثيرة فى اقتصاد واجتماع . وأن مستوى حياته قد ارتفع مؤخراً بنسب كبيرة لم تكن تدور فى ذهنه . ولكن نسى المستعمر أو تناسى أنه يقاسم الإفريقى فى خيرات بلاده ويستغلها لحسابه ، ولا يدع له سوى الفتات . وأن المنطق يقتضى أن تكون الأولوية لصاحب البلد لا للدخيل الدعى . ونسى أن رفع مستوى معيشته إنما هو بدعة يريد بها تخدير عقل الإفريقى ، ولكنه يعرف جيداً أن ذلك لن يخدع الإفريقى ، الذى يفضل كرامته على أى اعتبار اقتصادى أو اجتماعى .

لهذا قامت الأحزاب الإفريقية ، تتشابه سياساتها وأهدافها ، وإن اختلفت وسائلها وطريقة تكوينها . وأسباب التشابه ومقوماته هى أنها جميعها تنادى بشيء واحد ، الاستقلال وحق تقرير المصير . وعوامل تباين وسائلها وطرق انشأتها تعود إلى أسلوب القوى الاستعمارية التى قامت هذه الأحزاب لمناهضتها وإلى رد فعل تلك القوى تجاهها . والظاهرة الواضحة فى إفريقيا أنه فى الأقاليم الغربية منها عامة ، وأغلبها كان — وما زال — يخضع للاستعمار الفرنسى ، فى هذه الأقاليم تعددت الأحزاب ، وهى فى تعددها ذلك تنتمى إلى حد ما إلى الأسلوب القائم فى فرنسا ذاتها ، وتعد فروعاً للأحزاب السياسية الفرنسية نفسها . ومرجع ذلك ، أن أسلوب الإدارة الفرنسية قد بنى على قاعدة انضمام

المستعمرات للوطن الأم — كما يريدون أن يطلقوا على فرنسا — وأن يتم ذلك الانضمام على أساس التشابه .

وفي إفريقيا الشرقية والوسطى ، حيث يغلب الاستعمار البريطاني ، تشابه الأحزاب في تكوينها وحتى في تسميتها ، وهي تقوم على نظام الحزب الواحد أو الحزبين والتسمية الغالبة هي « حزب المؤتمر » . فنجد في كينيا وفي روديسيا وفي نياسالاند وفي جنوب إفريقيا . وقد تقوم إلى جانبه أحزاب أخرى ولكنها أقل من مثيلاتها في إفريقيا الغربية .

وثمة عامل آخر هام في مسألة الأحزاب الإفريقية ، ونعني به موقف المستوطنين من غير الإفريقيين . وموقف هؤلاء قد أثر إلى حد كبير في نشوء الأحزاب القوية في وسط وشرق إفريقيا . إذ أن النزعة التي تسود المستوطنين في هذه المناطق نزعة انعزالية وميل إلى التطرف العنصري . ولذلك نشأت الأحزاب القومية فيها على قدر من القوة والميل إلى وسائل العنف .

تلك هي الخطوط العريضة التي أثرت في إنشاء الأحزاب في إفريقيا بوجه عام ، وسوف نعرض لها على قدر أكبر من التفصيل والتحليل في موضعها بإذن الله . ولكن الذي يعنينا في هذا التمهيد هو أن نقرر أن الأحزاب الإفريقية تشترك جميعها في هدف واحد ، وهو تعبير عن الرغبة التي تجيش في صدور أبناء هذه القارة ، ويتلخص في الخلاص من أدران المستعمر ، والوصول إلى الحكم الوطني المستقل والحفاظ على ذلك الاستقلال بعد ذلك أيًا كان الثمن وأيًا كانت التضحية المبذولة .

وإن ثمة حرصاً تمسك به الزعماء الإفريقيون ، وهو أنه مع التسليم بحاجة بلادهم الماسة إلى العون الخارجي ، إلا أنهم يميلون إلى التريث في قبول المعونة الآتية من الدول الاستعمارية ، وذلك حتى لا يأتي استقلالهم على حساب تبعية اقتصادية من لون أو آخر . وإن المشكلة التي تعنيهم كثيراً هي الوصول إلى

اللون المناسب من العلاقة مع الدول الغربية ، واتخاذ الترتيبات التي تكفل قدرأ مناسباً من الأمن والطمأنينة السياسية .

ولا شك أن العنصر الفعال في إقامة الدولة المستقلة ، هو حال أبنائها أنفسهم والقدر الذي هم عليه من وعى سياسى . ولذلك فإن أول هدف للأحزاب السياسية القومية في إفريقيا ، هو نشر الوعى السياسى بين أبناء الوطن ، وتدريب المواطنين على ممارسة حقوقهم ، وما تكاد دولة تبلغ قدرأ من الاستقلال حتى يعتمد زعماءها إلى نشر الثقافة السياسية وتمريس الشعب عليها . فإنه ليس هناك معيار يحدد درجة النضج الذى ينبغى أن يتحقق عنده لإقليم ما ، الحكم القومى ، بل إن القاعدة أن الحرية تنتزع ولا تمنح ، وأن قوة الشعب في انتزاع هذه الحرية هى الفيصل في مبلغ النضوج الذى وصلت إليه البلاد .

مستقبل إفريقيا :

إن ثمة انطلاقة للحركة التحررية في إفريقيا سوف يصل بها إلى قمتها ، حتى تتحول إلى تيار شامل جارف في جميع أنحاء إفريقيا . ويتحدث العالم اليوم عن صور الكفاح الصادق التي تنبثق في كل مكان في إفريقيا ، ويعجب غلاة المستعمرين أنفسهم من تلك القوة الدافقة التي تظهر في الشعب الإفريقى . وإن الصوت المدوى الذى انطلق في باندونج وتردد في القاهرة ثم في طنجة ثم في أكرا ، ذلك الصوت الذى أصبح له وزن كبير في السياسة العالمية قد أصاب الاستعمار بموجة من الذعر حتى أوشك أن يفقد عقله ، فاندفع في حركات رجعية وإسفاف في الاستبداد والإرهاب .

والثورة في كل مكان ، لأن المستعمر لا يفهم غير لغة القتال . وهذه ثورة الجزائر تدخل عامها الخامس من الكفاح المجيد الشريف ، وفرنسا تنكر الواقع وتضع رأسها في الرمال . وفي شرق إفريقيا ووسطها حركة توشك أن تلهب ، ونخيل ماوماو ما زال ملء السمع والبصر .

وإن إحدى سمات الحركة الإفريقية هو إنشاء اتحادات للدول ، فما تكاد دولة تستقل حتى تسعى إلى اتحاد مع دولة أخرى . ولعل الباعث إلى ذلك هو أن الإفريقي يحس أن الحدود التي رسمت في بلاده إنما هي حدود مصطنعة خلقتها المستعمر لأغراض تفتيت قوى الشعب الإفريقي ، ويشعر بأن إزالتها التزام مقدس عليه إذا أراد لنفسه القوة والمنعة .

والمستعمر ، وقد أزعجته الحركات التحررية ، يسعى إلى كبتها بالقوة والضغط حيناً ، ويتوسل أحياناً أخرى وسائل المخادعة عله يستطيع تخفيف حدتها ، بل هو يتنازل عن بعض امتيازاته في سبيل التغرير بالشعوب المكافحة ، فيسعى إلى إقامة اتحادات زائفة ومشروعات براقة خادعة . ومن أمثال هذه الأنماط من المخادعة الاستعمارية مشروع « الوحدة الأوربية الإفريقية » فهو لا يعدو كونه استخداماً جماعياً لرأس المال الأوربي في استغلال إفريقيا ومواردها الطبيعية وأيديها العاملة الرخيصة استغلالاً يحقق لأوربا الربح الضخم ، ويكفل التبعية الاقتصادية .

ولكن الأحلام التي تراود المستعمر غير قابلة للتحقيق . وقد قال نكروما رئيس وزراء غانا : « إن من انتظم في صف الكفاح ضد المستعمر لا يمكنه أن يتراجع » . وإن شعوب إفريقيا تعرف ذلك النوع الجديد من الاستعمار الأوربي في مشروعاته بشأن الوحدة الأوربية الإفريقية .

وإن معاقل الاستعمار الباقية في إفريقيا لن تصمد طويلاً أمام فورة القومية الصاعدة فإن إفريقيا تلهب طريقها إلى الأمام في عزم وتصميم .

إفريقيا ومن ورائها آسيا - الصوت المرجح في الميدان للدولى :

إن شعوب إفريقيا وآسيا ، في تعاونهما ذاك ، وفي تضامتهما في الحقل الدولى قد أصبحت الصوت المرجح الفعال في السياسة الدولية التى تتسم بالصراع القائم بين كتلتى العالم . وإن هذه الشعوب إذ تضيق بذلك الصراع الذى يصل إلى تهديد البشرية والقيم الإنسانية جميعها تحرص على أن ترسم

لنفسها نهجاً خاصاً بها . نهج السلام والاستقرار والتضامن المؤسس على قواعد العدالة وحرية الشعوب ، بعد أن ثبت لها فشل السياسة التقليدية والزعات التكتلية :

ولا شك أن الحرب الباردة القائمة بين المعسكرين الشرق والغرب قد عادت بالخير على الشعوب الإفريقية والآسيوية الصاعدة ، ولكن هذه الشعوب ، وقد أحسنت استغلال الفرصة التي أتاحها لها ذلك الصراع ، إلا أنها تستنكر قيامه أصلاً ، وبقائه ، فهي تريد للعالم أن يسوده السلام . وتتوق لو أن ذلك السباق نحو التسليح وحشد القوى المدمرة ، قد وجه إلى ما ينفع البشرية جمعاء ، بإنماء الثروات المتوفرة في أرضنا هذه .

وقد كان مؤتمر باندونج هو بداية الانطلاقة التي مكنت لشعوب إفريقيا وآسيا من أن تدلى بصوتها في المشكلات العالمية ، وأن تصبح قوة ذات أثر فعال مرجح في ميزان القوى في العالم . وفي هذا المؤتمر ، قامت الشقيقة الكبرى آسيا بتوجيه إنذار لأوروبا بالخروج من إفريقيا أيضاً .

وقد كان درس مغامرة السويس ، صدمة عنيفة للغرب ، أيقن بعدها أن صلابة شعوب إفريقيا وآسيا أشد من أن تثنيها أية قوة حتى لو دعمتها الأساطيل والطائرات . ومن ناحية أخرى ، فإن حرص شعوب آسيا وإفريقيا على موقف الحياد الذي التزمته في الصراع الدائر بين المعسكرين ، قد أكد لكل من الجانبين على السواء أن هذه الشعوب راغبة عن التأثير بأي مذهب سياسي مستورد من الخارج . وإنما هي تريد أن تقيم لنفسها من النظم ما يستقيم مع طبيعتها ومع وضعها وثقافتها وتقاليدها المتوارثة . فهي ترفض بكل قوة أن تخضع لأي لون من السيطرة أو التبعية ، سياسية كانت أم اقتصادية أم فكرية . وقد تحرر منذ الحرب حوالي ٧٠٠ مليون آسيوي وإفريقي ، وتخلصوا من الحكم الأوربي ، وأرسلت هذه الدول الصاعدة بمندوبيها يغمرون المحافل الدولية في الأمم المتحدة ويكونون في تضامنهم صوتاً عالياً . وللغرب اليوم

أن يعرف عن يقين ، أن الحملة التي بدأت في بانلونج قد أوشكت على إحراز النصر الكامل .

ويريد الغرب أن يتوهم ، وأن يوهم العالم معه ، أن نزعة الحرية في إفريقيا وآسيا إنما هي دفعة شيوعية . ولكن الغرب نسي أو تناسى ، أن الذي ألهب النزعة التحررية هو استبداده واستغلاله لمقدرات الأمم والشعوب . وإن الغرب اليوم حين يحاول — ولو عن صدق — أن يمد يده إلى هذه الشعوب ، لا يمكنه أن يرفع عن أذهان شعوب آسيا وإفريقيا تلك الذكريات المريرة للاتفاقيات الاستعمارية القديمة ، وما جلبته على تلك الشعوب من مذلة واسترقاق . بل إن تكذيب تلك النوايا يتم على أيدي الغربيين أنفسهم ، بما يتبعه المستوطنون البيض في إفريقيا .

وإنه خداع وتضليل أن يفترض الغرب أن آمال آسيا وإفريقيا يمكن إشباعها بالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية وحدها . حقيقة أن هذه الشعوب قد تكون في حاجة إلى العون الاقتصادي على صورة أو أخرى ، ولكنها تعاني حساسية أقوى من تلك الحاجة ، حساسية تجاه الشروط التي قد تصاحب المعونات الاقتصادية . ولذلك فإن تسابق كتلتى العالم إلى بذل المعونات إلى تلك الدول ، إنما تنظر إليه شعوب آسيا وإفريقيا نظرة الحذر الشديد . فهي تريد أولاً وقبل كل شيء أن تتم هذه المعونات على قدم من المساواة بين الأنداد . وتستهدف إفريقيا وآسيا هدفاً معيناً ، هو الاحترام المتبادل بينها وبين سائر الدول .

إننا نريد العزة والكرامة لأنفسنا ، ولغيرنا من شعوب هذا العالم ، ونستهدى بتراثنا وأمجادنا ، ونتعظ بحاضرنا وماضينا القريب ، ونريد للعالم السلام والبشرية التقدم والتآخي ، في ظل مبادئ جديدة ومفاهيم مستقرة للقانون الدولي والعلاقات الدولية .

القومية الإفريقية

قال أحد كتاب الغرب في معرض الحديث عن سرعة التطور الذى تمر به القارة الإفريقية^(١) : « إن الإفريقى يهجر حياته فى القرية التقليدية بسرعة أكبر بكثير من تلك التى هجر بها أجدادنا فى أوربا حياتهم التقليدية . وفى الواقع أن هناك ثورة عارمة تأخذ طريقها فى إفريقيا خلال جيل واحد ، فيما يقابل ما استغرق من أوربا قرناً أو قرنين من الزمان » .

وتستبد بهم الدهشة ، ثم ما يلبثون أن يحاولوا إرجاع هذه التطورات الحديثة إلى فضل منهم غير مشكور . فيدعون أن هذا التطور وتلك الثورة إنما قد سببها الاتصال الأوروبى بإفريقيا ، وأنه الثمرة الأولى لما جلبته أوربا من نور . ولكن حتى هذا الادعاء حين يريدون إثباته بقدر من التفصيل ، لا يملكون إلا ترديد بعض المظاهر التى تفصح عن كذبه وبطلانه . فهم يقولون إن مظاهر ذلك الاتصال تبدت فى قوانين الأراضى التى خصصت جوانب منها للسود لا يتعدونها ، وأخرى للبيض . وبذلك لم تعد ملكية الأرض مفتوحة كما كانت من قبل . وإن استغلال الحكومات المحلية للثروات المعدنية وإنشاء المناجم واستخدام الأيدى العاملة الإفريقية ، قد أتاحت للإفريقى أن ينتقل من بيئته الضيقة إلى بيئة أكثر اتساعاً . وفى المدن ، حيث يخدم الإفريقيون فى مساكن البيض وفى الصناعات اليدوية وفى الفنادق ، اتصلوا بالأوروبيين ولمسوا حياتهم وأسلوبها . وبالإضافة إلى هذا وذاك فهناك أثر المسيحية التى حمل الرجل الأبيض دعوتها ، وما بعثته فى المجتمع الإفريقى من تطورات . حقيقة إن كل هذه العوامل قد بعثت على تطور الإفريقى ، ولكن من زاوية أخرى ، وإن الغزو الأوروبى كان العامل الأول الذى تأثرت به القومية الإفريقية .. بل إن القومية الإفريقية تدين بوجودها وتطورها الحديث إلى السيطرة الخارجية . فإن الأوروبيين هم الذين بعثوا فى نفوس الإفريقيين

(١) Africa Today - المرجع السابق - ص ٤٩ .

الإحساس بضرورة التقارب والشعور بشخصية مشتركة ، وذلك حينما ميز الأوروبيون أنفسهم عن الإفريقيين . حينما تسلطوا عليهم ، وجعلوا من أنفسهم عدواً مشتركاً لهم .

ولمس الإفريقى عن قرب كيف تستغل موارد هو المالك الشرعى لها ، وتتدفق ثروات — كان يجب أن تثول إليه ، وكانت تثول من قبل إلى أجداده — تتدفق إلى جيوب المستعمر المستغل المستبد . ورأى كيف توكل إليه أخط المهن وأدناها . وينظر إليه نظرة احتقار ويعامل معاملة المسود ، فى بلده وأرضه التى وهب الله لإياها .

أما أثر المسيحية على القومية الإفريقية ، فإننا سنعرض فى فصل خاص من الفصول التالية فى هذا المؤلف باذن الله ، لأثر الدعوة المسيحية التى حمل الغرب لواءها ، على إفريقيا ، وعقد مقارنة لها مع الدعوة الإسلامية ، فى قديم وفى حديث . ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن رد فعل الدعوة المسيحية ، حين يستوعبها الإفريقى ويتعرف على القواعد والمبادئ التى تدعو لها ، وحين يقارن ذلك مع ما يطبقه دعاة المسيحية أنفسهم فى علاقاتهم معهم ومع غيرهم من الناس ، رد الفعل لذلك كله ، كما يستدل عليه بوضوح فى غرب إفريقيا من الإحصائيات الرسمية ، هو تحول الكثيرين من الإفريقيين إلى اعتناق الدين الإسلامى ، بمجرد أن يستقيم لهم قدر من الفهم والوعى الفكرى ، الأمر الذى حدا بالبعض إلى القول بأن دعاة المسيحية فى إفريقيا ، إنما هم دعاة للدعوة الإسلامية بطريق غير مباشر ؟

تلك هى بعض نعم الاتصال الأوروبى بإفريقيا ، وبعض الشواهد التى يريد المستعمر أن ينسب فضلها لنفسه . ولكن الواقع الذى لا يحتمل أى جدل ، أن يقظة الإفريقى التى دفعت إليها العوامل التى أشرنا إليها ، قد مكنت له من أن يلتقط خيط حياته من المرحلة التى سقط فيها من يده ، عند ما تسلط عليه الاستعمار واستبد بمقدراته منذ قرن مضى . ولما كانت حياته فى ذلك الوقت

على قدر من الحضارة الخاصة ببيئته فإنه من الطبيعي ألا يبدأ درجات الصعود من أدنى المراحل ، بل أن يستأنف سيره الذى انقطع انقطاعاً عارضاً .

ويحاول البعض تشبيه النظام الاستعماري بنظام الملكيات المطلقة في أوروبا الذى أدى إلى التطور القومي الحديث فيها . ولكن الواقع أن نظام المستعمرات كان حقبة راكدة ، وقفت فيها إفريقيا عن الحياة تماماً ، وأن القومية الإفريقية لا تفعل اليوم أكثر من أن تلتقط خيط التقدم من حيث سقط قبيل قيام نظام المستعمرات .

وهذا يفسر ما يعقد ألسنة المستعمر اليوم من الدهشة ، حيال قفزات إفريقيا في سبيل الحرية . فإنه ما تزال في ذهنه مفاهيمها التي لم تطمسها بعد حقبة الاحتلال ولذلك فإنه حين قدر له أن يتنسم نسماها الأولى ، طالب بالقدر الوافي منها الذى كان متمتعاً به من قبل ، بل طالب بالمزيد عليه ، طالب بها كاملة بمفهومها الحديث إذ أنها كانت مستقيمة له بمفهومها التقليدي القديم . وتنطلق قوة القومية طفرات سريعة في سبيل التقدم للحاق بالركب العالمى ، فهي لا تقف عند التطور البطيء الذى كان يفترض مرورها به ، ولذلك فهي تطالب بالثورة في كل شئ . . وتسعى القومية الإفريقية الصاعدة إلى أن تعتمد أساساً على بيروقراطية تصل بها إلى هدفها بسرعة . يتولى فيها التوجيه مخلصون ، يعرفون كيف يشبعون الرغبة المتأججة إلى الثورة في كل نهج من مناهج الحياة .

معالم الطريق - للقومية الصاعدة :

قلنا إن إفريقيا حين أتيحت له الفرصة لاستئناف السير في طريقه ، قد التفت الخيط من حيث سقط منه . ورأينا كيف أن تفسير الخطوات المذهلة التي يريد أن يخطوها إنما يرجع إلى هذه الحقيقة ، وإلى أن ثقافته المتوارثة ، والتي يشعر في أعماقه أنه ينبغى عليه التمسك بها ، تمكنه من الوقوف بسرعة في المعترك الدولي الحديث . وقد رأينا في العرض التاريخي

كيف أن الحضارات الإفريقية المتعاقبة ، كانت تقوم على تقارب وتعاون بين البلدان الإفريقية المختلفة ، وكيف أنها كانت تتيح لإفريقيا لوناً من الإحساس المشترك بأن ثمة رابطة تربطها بعضها ببعض . وهذه المشاعر كما رأينا ، هي النواة الأولى للفكرة الحديثة للقومية .

ورأينا كيف أن اشتراك إفريقيا برمتها في تجربة قاسية ممعنة في القسوة ، ومواجهتها لعدو واحد مشترك ، كل ذلك كان من الدوافع إلى ظهور القومية الإفريقية . وقد قدمنا أن عنصر التجربة المشتركة ، خاصة إن كانت تجربة عنيفة ، من أهم عناصر ومقومات القومية الحديثة .

لذلك ليس بمستغرب أن تقوم الدعوة في كل مكان في إفريقيا إلى الوحدة الإفريقية . وتجمعت هذه القوى تحت السطح الهادئ الذي خدع المستعمر ، وما لبثت أن انطلقت كالسيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك ، فقد كانت ملامح هذه القوى القومية تتبدى من حين لآخر قبل الحرب الثانية ، في مؤتمرات وأحزاب ، فظهرت حركة الحزب القومى الديمقراطى فى نيجيريا ، والمؤتمر الوطنى لغرب إفريقيا ، وجماعة شببية الكيكويو فى كينيا ، وحزب المؤتمر الإفريقى فى اتحاد جنوب إفريقيا .

ولكن المظهر القوى الواضح للقومية الإفريقية بدأ بعد نهاية الحرب عام ١٩٤٥ . وقد كان المستعمر يستهين بدعوات الحرية من قبل ، معتقداً أنها نبت حديث لن يصعب عليه اقتلاعه فى حينه . ولذلك بدل الوعود الخلابه إبان الحرب ، وهو يعلم أنه سينقض جواهرها ، ولن يحقق سوى قشورها إذا اضطر إلى ذلك . ولم يكن يدور بخله أن النبت قد نما واستوى على سوقه قوياً ثابت الجذور ، لن تهزه أعتى الأعاصير .

وتتضح استهانة المستعمر تلك ، وبين غروره وخداعه من أقوال أحد المسؤولين البريطانيين فى معرض الحديث عن المستقبل الذى تريده إفريقيا ،

إذ قال في لهجة ملؤها السخرية في وصف ما أسماه المدينة الفاضلة للجميع (١) :
 « وأخيراً ، انطلقت بين شعوب المستعمرات حملة دعاية ضخمة بضرورة
 الانتصار على هتلر لمبادئه العنصرية ، وكانت تصاحب تلك الدعاية وعود
 بشأن عهد جديد لعامة الشعب ، وآمال بتوفير الثلاجات ، والسيارات
 ووسائل الترفية للجميع » .

ولكن الأمر ليس بهذا القدر من البساطة التي خدع بها المستعمر نفسه
 وأراد أن يخدع بها الرأي العام العالمي . وما لبثت أن انطلقت القوى العارمة ،
 وارتفعت الأصوات تطلب ما هو حق وما هو مشروع . وبهت المستعمر ،
 واختلفت الوسائل التي أراد بها الكبت والقضاء على هذه الحركات . ومرة
 أخرى وقعت الدماء بين المستعمر وبين القومية الإفريقية دماء زكية في ميدان
 معركة الاستقلال الخالدة .

وتشعبت المعركة ، وتطورت الأجهزة التي أراد المستعمر أن يجد فيها
 تأييداً لتسلطه واستبداده ، وتحولت الأمم المتحدة إلى رقيب فعال ، وإلى ميدان
 للمعارك الدائرة ، كشف فيها الإفريقي أباطيل المستعمر وكذب ادعاءاته .
 وللأمم المتحدة دور كبير في إفريقيا ، سوف نعرض له في موضعه من هذا
 المؤلف بإذن الله . ونكتفي في هذا المقام بالقول بأن الأمم المتحدة قد تولت
 نظام الوصاية وأحسن التوجيه على قدر طاقاتها وإمكاناتها . فهذا الصومال
 يتأهب للاستقلال الكامل عام ١٩٦٠ ، وهي قد عملت على إحباط مؤامرات
 الاستعمار الفرنسي في التوجو وفي الكمرون بالاشتراك مع بريطانيا ، وهي
 قد وضعت تاريخ ١٩٦٠ كحد أقصى لاستقلال كل من هذه المناطق ، كما أنها
 أيضاً ما فتئت تحذر وتستنكر اتجاهات العنصرية المنبوذة التي تسود عقلية
 البيض في جنوب إفريقيا ، وتقف بالمرصاد أمام أباطيل تلك السياسة في إقليم
 جنوب غرب إفريقيا الداخل تحت وصايتها .

(1) W.R. Coucher : Self government for Colonies. p. 18

إن المستعمر قد أغلق عليه الفهم ، وتمكن منه الاستبداد والبطش ، ولكن الطريق الذى ترسمه دماء الضحايا ، هو طريق الحرية الذى لا يضل ، وتقف الكتلة الآسيوية الإفريقية المستقلة صفاً واحداً قوياً ذا كلمة مسموعة فى الميدان الدولى . وتجعل الأمم المتحدة وسيلة إلى الحق والحرية ، لا وسيلة إلى البطش والاستبداد كما أرادها المستعمر أن تكون .

إن المستقبل أوشكت معالمة أن تتحدد ، وإن معاقل الاستعمار فى مستعمراته تتداعى الواحدة تلو الأخرى ، إنها إرادة الشعوب ، وإن إرادة الشعب من إرادة الله . وهذه المعارك الدائرة فى كل مكان لها تفصيل ، سنعرض له فى الجزء الأول وهى كلها تشترك فى سمات واحدة ، هى قوة التصميم ، ووحدة الهدف ، والعدو المشترك ، إنها صورة متكررة للمعركة الخالدة فى سبيل الحرية .

الحركات السياسية فى إفريقيا

إن الحركات السياسية مظهر من مظاهر الوعى القومى وهى الأسلوب الحديث لممارسة السياسة ، وهى بالضرورة تعبير عن نضج شعبى وإفصاح عن رغبة الشعوب فى المشاركة فى التطورات الطبيعية التى تسير بها الحياة العامة لمجتمع ما . وقد كانت المجتمعات القديمة تعتمد على نظام التبعية فى الأسرة ثم فى القبيلة حيث تكون الرابطة هى رابطة الدم أو وحدة الأصل والانتماء لجنس بعينه أو سلالة بعينها . ولكن تشابك المجتمعات الحديثة ، واضمحلال رابطة الدم أو رابطة القبيلة التى كانت تجمع أفراداً قد تتعارض بهم وسائل الحياة ، قد أدى إلى قيام نظام جديد مبنى على روابط مصلحة . فظهرت الجماعات المهنية ، تجمع أبناء المهنة الواحدة وترعى مصالحهم ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء الجماعات ذات الأهداف القومية العامة ، والسياسات المصلحية الثابتة لكل فئات المجتمع ، وكانت الأحزاب .

والحركات السياسية فى إفريقيا ، وراء الصحراء ، حديثة الوجود نسبياً .

فإن حقبة الاستعمار التي عانتها القارة قد فوتت عليها التطور الطبيعي المؤدى إلى قيام الجماعات السياسية ، ولما أتيحت للقومية الإفريقية الظروف المناسبة ، بادرت إلى إنشاء الجماعات السياسية دفعة واحدة ، فقام التنظيم السياسى جنباً إلى جنب مع النظام القبلى ، بل لقد امتزجا واندمج أحدهما فى الآخر فى بعض الأقاليم مثل الكونغو البلجيكي الذى لم ينضج الوعى القومى فيه إلا مؤخراً .

ويمكن تمييز ثلاثة أنواع من الحركات السياسية فى إفريقيا . النوع الأول : جماعات الضغط ، وهى جماعات تهدف إلى استخدام وسائل الضغط السياسى أو أية وسيلة أخرى للتأثير على الحكومات أو السلطات الحاكمة لإتاحة فرص أكثر للنمو السياسى للبلاد . والنوع الثانى : حركات قومية وهى حركات يسعى القائمون بها إلى تحقيق الحكم الذاتى للإقليم ، وإلى وضع السلطة فى يد أبنائه . والنوع الثالث : الجماعات السياسية ، بالمعنى الكامل ، وهى جماعات ذات سياسة معلنة مرسومة ، تتنافس فيما بينها بغية الاشتراك فى الحياة السياسية العامة ، والسعى عن هذا الطريق إلى وضع برامجها موضع التنفيذ .

وإن تطور الجماعات السياسية من إحدى هذه الصور إلى الصورة التالية لها يختلف من منطقة لأخرى فى إفريقيا ، ولم تمر كلها بنفس هذا المراحل . وقد كان ذلك نتيجة عوامل مختلفة أحاطت بكل إقليم أو منطقة . ففي إفريقيا الغربية البريطانية ، وإفريقيا الاستوائية الفرنسية تم التطور عبر المراحل الثلاث حتى استقرت الجماعات السياسية فى صورتها النهائية الكاملة . أما فى شرق إفريقيا البريطانية وإفريقيا الوسطى ، فإن النشاط القومى يقتصر على المرحلتين الأوليين ، جماعات الضغط ، أو الحركات القومية التى قد تتخذ مظهر العنف أو التنظيم السرى . وفى الكونجو تختلط فكرة الجماعة السياسية بالتقسيم القبلى بحيث يصعب تمييز الحركة السياسية بوضوح .

وقد نتجت هذه الفروق فى تطور الحركات السياسية من تباين السياسات الاستعمارية ويمكن إرجاعها إلى عاملين رئيسيين :

العامل الأول : اختلاف الاتجاهات الاستعمارية للدول الغاصبة في الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها وتأثير ذلك في قيام ونمو الجماعات السياسية وممارسة النشاط السياسى ، وتتلخص هذه الاتجاهات في ثلاثة أمور :

١ - درجة الحرية الممنوحة للإفريقيين لإنشاء الجماعات والاشتراك في الحياة السياسية .

٢ - النظم التى رسمتها القوى الاستعمارية ، وخاصة النظم الدستورية .

٣ - الهدف النهائى الذى رسمته الدول الاستعمارية للمستعمرات وعلاقاتها معها ، وتذهب الدول الاستعمارية في هذا الصدد ثلاثة مذاهب : فبينما تسير بريطانيا بالبلدان التى تحت سيطرتها نحو لون من الحكم الذاتى ، الداخلى فى التبعية البريطانية ، سواء للتاج أو للكومنولث ، تذهب فرنسا إلى قاعدة الضم على أساس التساوى ، وتذهب معها فى ذلك البرتغال ، وهذا المذهب لا يفرق بين النظم الحزبية فى البلد الأم أو فى الأقاليم التابعة ، بل كل منها يتمم الآخر ويعتبر فروعاً منها على نفس نمطها . فى حين تذهب بلجيكا إلى التمسك بفكرة الوصاية الأوربية ، وتنكر أى حق فى الممارسة السياسية لشعوب المستعمرات .

أما العنصر الثانى : فهو المستوطنون غير الإفريقيين ، وإن هذا العامل قد أثر إلى حد كبير فى قيام لون بعينه من الحركات السياسية . ويدخل فى الاعتبار عدد المستوطنين وجنسياتهم وطبيعة تكوينهم المهنى والاجتماعى . فحيث يكثر المستوطنون ، ويشعرون بقوتهم وتفوقهم ، تثور مشكلات التفرقة العنصرية التى تدفع بالقومية الإفريقية إلى وسائل الضغط والحركات العنيفة حين تحرمهم حق الممارسة السياسية .

وحين تكون فى درجة أقل قوة ، تنشأ الحركات القومية التى قد تكون معتدلة وتسمح بقيام فكرة المشاركة ، وإذا تناقص عدد المستوطنين بقدر كبير ، فإن التطور الطبيعى يجد ميدانه مطلقاً من هذا القيد ، فيمضى قدماً ما لم يتدخل العامل الأول الذى أشرنا إليه .

ومن تفاعل هذه العوامل يمكن تقسيم إفريقيا من ناحية اللون السياسى إلى أربعة أنواع :

النوع الأول : الدول الإفريقية الصاعدة التى فى طريقها إلى الاستقلال : مثل نيجيريا - وسيراليون - وأوغنده - وتوجولند - والكمرون البريطانى . وهى جميعها تسعى إلى إرساء معالم حكومات وطنية ، تتولى الحكم الذاتى .

النوع الثانى : أقاليم داخلية فى ارتباط اندماجى أوربى إفريقى : مثل إفريقيا الفرنسية الاستوائية . والظاهرة المشتركة فيها جميعاً هى تخلف أى افتراض للاستقلال الإقليمى ، والاشتراك المتساوى للأوربيين والوطنيين فى التنظيم السياسى والممارسة الحزبية فى كل من الوطن الأم والأقاليم المندمجة معها . وتبعاً لذلك تظهر أهمية دور الحركات السياسية سواء ما كان منها فى الوطن الأم أم فى الأقاليم .

النوع الثالث : أقاليم متعددة العناصر : مثل اتحاد وسط إفريقيا : تنجانيقا وكينيا ، والسمة التى تشترك فيها هذه الأقاليم هى وجود عناصر متباينة تسعى إلى الحياة المشتركة ويراد لها ألا تقوم فيها حكومة قومية إفريقية خالصة . ويريد المستوطنون أن تثول إلى أيديهم سلطة الحكم ليحلوا محل القوى الاستعمارية ، كما حدث فى روديسيا الجنوبية ، وكما استتب لهم الأمر فى جنوب إفريقيا .

النوع الرابع : أقاليم ليس بها حركات سياسية . وهى كما قدمنا حين تختلط الحياة السياسية بالنظام القبلى بحيث يصعب تمييز أحدها عن الآخر . ومرجع ذلك إلى حالة التدهور المادى الذى يعانى به الشعب الإفريقى فى هذه الأقاليم ، وإلى أسلوب الولاية الأوربية الذى تدين بمذهبه القوى المستعمرة فيها .

الجماعات السياسية فى إفريقيا الغربية البريطانية :

لعل العامل الأول الذى مكن للحركات السياسية أن تقوم فى هذه الأقاليم ،

هو قلة عدد الأوربيين فيها ، فلم تثر مسائل العنصرية ، ولم يحرص الحكام المستعمرون على ترجيح كفة فريق على فريق آخر . أتبع ذلك أن الهدف النهائي الذى رسمته بريطانيا هو التطور نحو الحكم الذاتى ثم ربطه بالعجلة البريطانية ، وهو ما أطلق عليه اصطلاح « قاعدة درهام » .

وبذلك ظهرت الحركات القومية الإفريقية ، وتطورت فى طريق الإصلاح السياسى إلى حركات سياسية . ووجدت هذه الحركات من المناسب لها السير فى الطريق الدستورى الذى رسمته السلطات الاستعمارية من قبل حتى لا تثير معارضتها . ونتيجة لذلك فإن طابع هذه الحركات مدموغ باللون الذى كانت عليه الأوضاع الدستورية التى نشأت فى ظلها . فسادت قاعدة الأغلبية فى الوصول إلى الحكم .

الجماعات السياسية فى إفريقيا الفرنسية :

قلنا إن الهدف النهائي الذى ترسمه الدولة الاستعمارية للإقليم الذى يقع تحت سلطتها يؤثر إلى حد كبير فى اللون الحزبى الذى يقوم فيه . ورأينا أن فرنسا تنهج سياسة الضم والإدماج وهى لذلك قد حرمت قيام الجماعات السياسية . وثمة عامل آخر هو كثرة الفرنسيين النازحين إلى هذه المناطق بحيث أصبحوا عنصراً حاسماً فى تطوير الموقف السياسى .

لهذه العوامل كلها لم تجد القومية الإفريقية بداً من أن تنتسب إلى الأحزاب السياسية القائمة فعلاً فى فرنسا ، باعتبارها امتداداً لها أو فروعاً لها فى الأقاليم ، ورحبت الأحزاب الفرنسية بذلك ، إذ أنه سيكون كسباً عديداً لمؤيديها فى الانتخابات العامة للجمعية الوطنية المكفول فيها أصوات الفرنسيين والإفريقيين على سواء .

ثم تطورت هذه الفروع من الأحزاب الفرنسية ، وأصبحت أحزاباً إفريقية قومية تلعب دورها فى المجالس المحلية إلى حد ما .

الجماعات السياسية في شرق ووسط إفريقيا . المجتمع المتعدد للعناصر :

إن ملابسات الحياة السياسية في شرق ووسط إفريقيا تشوبها عقبة المجتمع المتعدد العناصر ، وقد ابتدعت القوى الاستعمارية كما قدمنا مذهباً جديداً أسمته مذهب المشاركة ، ووقع في تفسير مدلوله خلاف انتهى به إلى فشل تام . ولا شك أن عناصر وحدة الهدف ووجود مذهبية محددة والإطار الشعبي المناسب ، تنقص المجتمع المتعدد العناصر ، ولذلك لم تقم جماعات مشتركة في شرق إفريقيا .

ولذلك لم تجد القيادات الوطنية وسيلة للضغط على الحكومات الاستعمارية سوى الالتجاء إلى أعمال العنف والإرهاب وتخطيط قيود المجتمع العنصرى . ولا ريب أن تعدد العناصر ليس وحده بالعقبة الكثود ، فإن السنغال مثلاً متعدد العناصر ولكنه تخطى تلك العقبة بسهولة . إنما الصعوبة في شرق إفريقيا هي فكرة العنصرية التي يعتنقها المستوطنون ويصرون على أن تصبغ علاقاتهم بالإفريقيين أصحاب البلاد الأصليين بلون الدم والتفرقة المقيته ، وهم في ذلك إنما يفصحون عن إحساس الغاصب حين ينكر أى حق على أصحاب الحق المغتصب .

التيارات الفكرية :

وتبلورت هذه الظروف جميعها لتخلق في إفريقيا لونين من التيارات الفكرية ، تيار يعبر عن القومية الإفريقية وتيار يعبر عن العناصر الدخيلة .

أما التيار الأول ، الذى يعبر عن الوحدة الإفريقية ، فهو بمثابة احتجاج على الاستعمار والسيادة البيضاء وجميع ألوان العنصرية . يطالب بالاستقلال التام للإفريقيين على أساس حكم الأغلبية الإفريقية وعدم الانحياز في الحرب الباردة وتنطلق هذه المفاهيم الجديدة في صورة تشكيلات سياسية :

(أ) مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة :

يجتمع كل عامين ، ويضم رؤساء جميع الدول الإفريقية المستقلة عدا اتحاد جنوب إفريقيا وقد دعا نكروما إلى هذا المؤتمر في أكرا عام ١٩٥٨ ، وقد كان الهدف الأول رسم سياسة مشتركة في الشؤون الخارجية والاقتصادية والثقافية . ويستمر اتصال الدول أعضاء المؤتمر عن طريق وفودها لدى الأمم المتحدة ، الذين يشكلون الجناح الإفريقي في الكتلة الآسيوية الإفريقية ؛

(ب) منظمة الشعوب الإفريقية :

حركة غير حكومية للأحزاب القومية ، دعا إليها نكروما أيضاً في أكرا عام ١٩٥٨ ، تجتمع سنوياً ، واختير لرياستها توم مبوبا ، وتتخذ سكرتيرتها الدائمة في أكرا .

(ج) حركة التضامن الآسيوي الإفريقي :

حركة غير حكومية أيضاً ، تمثل الأحزاب القومية في آسيا وفي إفريقيا والشرق الأوسط وتضم كلا من روسيا والصين الشعبية ، دعا إليها الرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة عام ١٩٥٧ حيث اتخذت مقر سكرتيرتها العامة ، وبرنامجهما مماثل لمنظمة الشعوب الإفريقية ؛

(د) الولايات المتحدة لغرب إفريقيا :

فكرة نادى بها وبدعها « زيك » الزعيم النيجري ، ثم تبناها نكروما ، وتلاقى هذه الدعوة تأييداً شاملاً من جانب أكثر الزعماء الإفريقيين في غرب إفريقيا باستثناء حزب التجمع الديمقراطي . وتهدف الفكرة إلى ربط جميع غرب إفريقيا في لون من الارتباط السياسي المرن . وتكونت النواة في مشروع اتحاد غانا وغينيا ولم تلبث الفكرة أن اتسعت إلى جماعة الدول الإفريقية .

(هـ) جماعة الدول الإفريقية المستقلة :

رسم إعلان كونكارى الذى صدر في مايو ١٩٥٩ عن كل من نكروما

وسكوتورى ، اثنى عشر مبدأ لإقامة جماعة الدول الإفريقية المستقلة .
ولم تخرج تلك المبادئ عن المفهوم الذى دفع إلى إنشاء عدد من المنظمات
والجماعات الإقليمية ، مثل حركة وحدة شرق ووسط إفريقيا ، التى تضم
أحزاب كينيا وتنجانيقا وأوغنده وزنجبار ونياسالاند ، وعلى نمطها أيضاً
حركة وحدة الصومال .

والتيار الفكرى الثانى ، يعبر عن وجهة نظر الدخلاء على القارة الإفريقية
وهم البيض الذين يشكلون ٢٪ من سكان القارة ، وتنوعت ألوان ذلك التيار
الفكرى طبقاً لنسبة عدد المستوطنين :

(أ) التفرقة العنصرية :

وهى السياسة الرسمية لحكومة جنوب إفريقيا ، ومضمونها فصل العناصر
بعضها عن بعض اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً . وتهدف إلى إقامة مجتمعات
متوازية يتطور داخلها كل عنصر فى طريقه الخاص . ومن هذه الفكرة نشأت
مقترحات بإنشاء دويلات سوداء ودويلات بيضاء ولكن تثبت فيها سلطة
الرجل الأبيض .

(ب) المشاركة :

وهى كما قدمنا دعوة جديدة لم يجر تحديدها على وجه الدقة ، وهى السياسة
الرسمية لحكومة وسط إفريقيا الاتحادية . وتقوم الفكرة على أساس قبول
الاندماج السياسى والاقتصادى ، ولكن يحتفظ كل عنصر بالانفصال فى
الإقامة والحياة الاجتماعية . والداعية الأولى لهذه الفكرة ، السير روى ويلينسكى
يؤكد أن المشاركة لا تعنى حكم أغلبية إفريقية فى أى وقت .

(هـ) اللاعنصرية :

وهى السياسة التى دعا إليها ميشيل بلندال مؤسس حزب كينيا الجديد ،
وهدف الدعوة خلق الظروف التى يصبح الجنس فى ظلها أمراً لا يعتد به
كعامل سياسى . وتقوم على شعار « حقوق متساوية لجميع الأفراد المتمدنين »

ولا تعارض الفكرة قيام حكومة أغلبية إفريقية ولكن ليس في المستقبل القريب .

تلك هي الخطوط العريضة التي تحدد معالم التطور الذي تمر به قارتنا العذراء وترسم الاتجاهات العامة لمراحل نضال شعوبها في سبيل تحقيق الاستقلال والحرية اللذين أخذت نسماتهما تناسب من قمم جبالها العالية ، ومعتقداتها الفكرية المتوارثة ، فتمتزج مع مشاعر المعاناة عبر القرون ، والفترات القاسية التي غمرت القارة في أستار من الظلم والظلمات . وأصبحت الخريطة السياسية لإفريقيا ، خريطة متحركة لا يمضي عام حتى تتغير معالمها ، ويسود الاستقلال أجزاء جديدة فيها .

وتبعاً لمراحل ودرجات الأقاليم من الاستقلال ، يمكن اتباع نهج دراستنا على أساس دراسة القطاعات الإفريقية المناضلة في سبيل الحرية من ربة المستعمر المباشر في جزء أول . ويلى ذلك في جزء ثان دراستنا للقطاعات التي تخضع للوصاية الدولية كلون من ألوان الاستعمار المستتر وراء اعتبارات إنسانية وسياسية . وأخيراً نلقى بنظرة على القطاعات التي وصلت إلى الاستقلال ، وإلى القارة في تطورها ، في جزء ثالث .

الجزء الأول

النضال في المستعمرات الإفريقية .

القوى الاستعمارية التي استقرت لها مستعمرات في إفريقيا وما تزال المناطق المستعمرة بها تخضع لنفوذها المطلق ، هي بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال وأسبانيا . وذلك على ترتيب اتساع الرقعة المستعمرة بكل منها ، وأهمية البقاع المستعمرة . وإن لكل من هذه القوى المستعمرة أسلوبها الخاص في تحقيق الأهداف المشتركة من الاستعمار في السيطرة والاستغلال ، وإن تباين تلك الأساليب قد طبع البقاع المستعمرة بلون مغاير لما طبعت به المستعمرات الأخرى ، وإن تساوت جميعها في النهاية فيما تحققه من تدفق خيرات البلاد إلى خزائن القوى المستعمرة .

ولذلك فإنه من المفيد أن تصير دراسة النضال القومي في المستعمرات الإفريقية على نهج دراسة الأنماط المتشابهة لوقوعها تحت سيطرة قوة استعمارية بعينها . وإن قامت فروق في اتجاهات سياسة القوة الاستعمارية الواحدة من إقليم لآخر ، تبعاً لظروف ومؤثرات مختلفة ، إلا أن هذه الفروق لا ينبغي أن تصرفنا عن اعتبارها وحدة واحدة لمواجهة العدو غاصب واحد محدد .

لهذا ، فإننا سنعرض في دراستنا هذه ، وفي مطالب خمس متوالية للاستعمار البريطاني ، والفرنسي ، والبلجيكي والبرتغالي ، ثم الإسباني ، مع تفصيل كل مطلب إلى دراسات منفردة لكل قطاع على حدة .

المطلب الأول : الاستعمار البريطاني

قلنا إن الاستعمار البريطاني في إفريقيا قد بدأ مع الموجة التي اجتاحت أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر ، حين أخذت دول شمال أوروبا تتسابق في رفع أعلامها على مناطق في إفريقيا . وقلنا إن رواد هذه الموجات الاستعمارية كانوا يبعثون اكتساب أكبر مساحات ممكنة في القارة العنسة التي ألقت بها المقادير فريسة لهذه النزعات الاستغلالية . ورأينا أن حلم رودس داعية الاستعمار البريطاني كان إقامة ممتلكات بريطانية تمتد من شمال إفريقيا بطول حوض النيل حتى رأس الرجاء الصالح .

لذلك فإن قوام المستعمرات البريطانية تركز حول هذا الخط الوهمي ، ولما تحررت إفريقيا العربية المسلمة في الشمال من ربة الاستعمار ، بقي الشق البريطاني من مستعمراتها في شرق إفريقيا ووسطها . ولم يرتفع العلم البريطاني في غرب إفريقيا إلا في بعض البقاع الساحلية فكان أشبه بالحلجان الداخلة في كتلة المستعمرات الفرنسية .

وتعاني هذه المناطق الواقعة في نطاق الاستعمار البريطاني لونا متشابه من الاستغلال البشع ، وترزح تحت سيطرة عدو مشترك واحد ، وذلك بالإضافة إلى تقاربها الجغرافي في قطاعاتها الثلاثة الشرقية والوسطى والغربية ، بحيث أصبحت مشكلات كل قطاع منها مشكلات موحدة .

وإن الاستعمار البريطاني وقد شعر بهذه المظاهر جميعها ، يحاول جاهداً أن يعد نفسه للاحتلالات المختلفة ، فترسم وزارة المستعمرات الخطط وتحشد الجهود لتواجه الثورة القومية الآخذة في الانتشار في إفريقيا . وهي تعتبر عام ١٩٦٠ عاماً حرجاً لها ، ففي هذا العام ستحدث تغييرات جوهرية في كثير من هذه القطاعات . فإن هذا التاريخ محدد لمنح نيجيريا نظاماً من الحكم الذاتي ، عليها بذلك تتمكن من تخفيف حدة المطالبة بالاستقلال الكامل .

وفيه سيعاد النظر في الاتحاد الفاشل الذي أقامته في وسط إفريقيا ، كما أن إقليمى الكمرون والصومال الإيطالى الخاضعين لوصاية الأمم المتحدة سوف يحصل كل منهما على استقلاله في ذلك العام ، وسوف يؤثر ذلك على إقليم الصومال البريطانى بالنسبة لمطالبة الصوماليين بوحدة الصومال الكبير . كما أن مشروع الحكم الذاتى لنيجيريا ليس إلا محاولة لتخفيف وقع استقلال الكمرون المتأخم له عليه .

وقد تنبأ المستر بانتسيل ، السكرتير التنفيذى لمؤتمر الشعوب الإفريقية ، بحدوث حرب سلبية ضد الحكم البريطانى في إفريقيا ، وخاصة في اتحاد وسط إفريقيا لتخليص روديسيا ونياسالاند من السيطرة البريطانية ، وأنه سوف يزاح الستار عن الخدعة البريطانية التى أقامت من أجلها هذا الاتحاد .

والمشكلة الرئيسية التى تواجه بريطانيا الآن ، هى مشكلة المناطق ذات المجتمعات متعددة العناصر ، والاتجاهات المتعارضة التى تسود التيارات السياسية فيها . ولذلك فقد أزمعت وزارة المستعمرات تشكيل لجنة واسعة السلطات لبحث وسائل الإصلاح في الاتحاد الفدرالى الزائف ، عام ١٩٦٠ ، بحيث تقرب بين وجهات النظر المختلفة ، وتستر النوايا العنصرية المقيتة التى تستقر في نفوس المستوطنين البريطانيين في روديسيا الجنوبية والهادفة إلى التسلط على ذلك الاتحاد . ومن هذه الأساليب الخادعة ما يتردد في دوائر وستمنستر من السخط على سالزبرى — عاصمة روديسيا الجنوبية واتجاهات سير روى ولنسكى رئيس حكومة الاتحاد وتهديده بالمضى في سبيله بمفرده إذا ما عارضته حكومة لندن .

ونفس المشكلة تثور في كينيا ، وإن كان عنفها لم يصل إلى درجة شديدة ، ولكن الاتجاهات تظهر من ترشيح السير هيو فوت — حاكم قبرص السابق — حاكماً عاماً في كينيا ، وهو معروف بقسوته وشدة بطشه . بالإضافة إلى

لإصرار بريطانيا على نفي وتشريد زعماء الحركة القومية في كينيا ، واستمرار وضع جومو كينيا تا الزعيم الإفريقي الكبير تحت المراقبة الشديدة بالرغم من انقضاء مدة عقوبته . وحتى تجيد بريطانيا لعبتها المعروفة توغر إلى نقر من حزب العمال المعارض ، بتوجيه النقد الشديد للحكومة بسبب هذه الإجراءات ، حتى تمسك العصى من منتصفها ، وكأن حزب العمال لم يكن في الحكم خلال معركة الماوماو والقتل والتشريد الذى عاناه الإفريقيون لم يكن على أيدي هذا الحزب .

تلك هى رموس المسائل التى تعانىها المستعمرات البريطانية فى إفريقيا ، ومن واقع تقارب مشكلات القطاعات المختلفة فى هذه المستعمرات ، يمكن دراستها فى ثلاثة أقسام حسب التقابل الجغرافى والتشابه فى المعاناة . القسم الأول شرق إفريقيا ويضم أوغندا وكينيا ، وتخرج منها تنجانيقا باعتبارها تحت نظام وصاية الأمم المتحدة — الذى سنعرض له فى الجزء الثانى من هذا الكتاب . والقسم الثانى ، وسط إفريقيا ، ويشمل الاتحاد الفدرالى بين روديسيا ونياسالاند ، ويضم إليه للتشابه أقاليم الحماية الثلاثة فى بنشوانالاند وسوازيلاند وباسوتولاند . والقسم الثالث ، غرب إفريقيا ، ويشمل نيجيريا وسيراليون وجامبيا ، ويخرج عنه الكمرون البريطانى الموضوع تحت وصاية الأمم المتحدة . وبذلك لا يبقى من المستعمرات البريطانية سوى الصومال البريطانى وقد رأينا من الأنسب أن ندرسه مع دراسة الصومال تحت الوصاية الدولية — صوماليا — بالنسبة لفكرة وحدة الصومال الكبير .

وعلى هذا النهج فسوف تسير دراستنا للمستعمرات البريطانية فى هذا المطلب فى ثلاثة فصول : إفريقيا الشرقية البريطانية — إفريقيا الوسطى — إفريقيا الغربية البريطانية .

الفصل الأول : إفريقيا الشرقية :

قدمنا في العرض التاريخي أن البرتغال كانت أول الدول الأوروبية في الاتصال بشرق إفريقيا على طول الساحل الممتد من مواجهة عدن حتى رأس الرجاء الصالح ، وما تزال موزنبيق هي الأثر الباقي للاستعمار البرتغالي . وقد احتل البرتغاليون زنجبار كما قدمنا في منتصف القرن السادس عشر ، وكانت تلك المدينة هي أعظم مدينة تجارية في المنطقة وقد تم للبرتغاليين ذلك عند ما ضعفت قوة الإمبراطورية الإسلامية ، ولكن لم يلبث العرب أن قذفوا حضرموت بالبرتغاليين إلى البحر .

وقامت إمبراطورية السلطان برقش بن سعيد في الصومال ، وامتدت حتى ميناء رأس دجارو ، وانتعشت كل من موانئ ممباسة ودار السلام . وأصبحت مراكز تجارية عظيمة تجوب أساطيلها الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي ، تحمل الثروة الإفريقية من الداخل ، فتنعش سلطنات وبلاد العرب .

وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأ غزو أوربا الشمالية لإفريقيا ، وبدأت الأعلام الأجنبية ترتفع على الأقاليم التي أخذت تهاوى أمام جيوش الاحتلال . فاحتلت بريطانيا زنجبار أجل موانئ العالم في القرن التاسع عشر وأكثرها حيوية مقابل تنازلها لفرنسا عن مطالبتها في مدغشقر ، وأطلقت يد ألمانيا في تنجانيقا مقابل احتلالها لكل من كينيا وأوغندا .

(١) أوغندا :

أوغندا من أغنى المستعمرات البريطانية في إفريقيا ، وهي تقع في أحضان مجموعة من البحيرات التي يصل ارتفاعها إلى آلاف الأقدام عن سطح

البحر ، حتى ليخال الناظر أن بحيراتها جبال وأن جبالها وديان بين البحيرات .
فتقع بحيرة فيكتوريا في ركنها الجنوبي الشرقي وبحيرتي ألبرت وإدوارد على
حدودها الغربية ، وتستقر بحيرة كيوجا في وسطها . وتنطلق الأنهار والنهيرات
الروافد في جميع أرجاء الأرض السوداء فتكسبها ما تتميز به من خصوبة
رائعة لم تدانها أية بقعة في إفريقيا . وبالرغم من مرور خط الاستواء في وسط
أوغندة تقريباً إلا أن مناخها على قدر من الاعتدال بسبب ارتفاعها العظيم
عن سطح البحر .

أما تسمية أوغندة ، فهو تحريف للاسم الأصلي ، نطقه السواحليون
الذين قدموا في ركاب القوات المستعمرة فحل محل الاسم الأصلي ، ولم يبق
من الاسم الأصلي سوى مملكة بوجندا ، المملكة المستقلة - محمية - في داخل
إقليم أوغندة .

وبالرغم من خصوبة البلاد ، ووفرة ثرواتها الزراعية والمعدنية ، إلا أن
الاستعمار قد أحال أهلها إلى طبقة من الفقراء الأجراء ، باحتكاراته لمقدراتها
وابتزاز ثرواتها . وأوغندة كثيفة السكان ، وأهلها معززون بأنفسهم وتراثهم
وتقاليدهم . ومن أهم ثرواتها الزراعية ، القطن والبن وفيها أكبر مناجم الفوسفات
في العالم حول منطقة ثورورو Tororou .

وقد تنبأ تشرشل عجوز الاستعمار البريطاني في عام ١٩٠٧ بأهمية هذه
البلاد حين قال : « إن أوغندة حية ، إنها عظمة الأهمية ، وأعتقد أنها
ستصبح يوماً ما أهم وأكثر أقاليم شرق ووسط إفريقيا كلها ، وأوفرها رخاء ،
وإني أنصح بتركيز الجهود حول أوغندة ، وسترون النتائج السريعة
المثمرة » .

وقد صدق حذس الداهية الاستعماري ، وصارت أوغندة منبع رخاء ،
ولكن ليس لأهلها ، إنما للمستبد الغاصب ، ويسمونها أيرلندة الثانية ، وهي

حتمًا سائرة إلى أن تصبح أيرلندة ثانية ، ولكن ليس من وجهة نظر جمال طبيعتها فحسب ، بل بأنها ستكون مصدر المتاعب المستمرة للنصرة الاستعمارية البغيضة .

وتبلغ مساحة أوغندة حوالى ١١٠ ألف ميل مربع ، منها ما يقرب من ٩٠,٠٠٠ ميل مربع صالحة للزراعة . ويصل تعداد سكانها حوالى ٥,٨ من المليون نسمة ، بينهم ما يقرب من ٩٩٪ إفريقيين أى حوالى ٥,٧٥٥,٠٠٠ نسمة . ويعيش فى أوغندة من غير الإفريقيين ما يقرب من ٣٧,٥٠٠ آسيوى من عرب وهنود . أما عدد الأوربيين فهو لا يعلو ٧,٥٠٠ أوربى . وعاصمة أوغندة أنتيب على بحيرة فكتوريا .

وقد وهبت الطبيعة أوغندة أكثر ألوان سحرها الخلاب ، الذى لم يملك ليفنجستون حياه إلا أن قال يصف أروع منظر شهدته عين فى شلالات فيكتوريا « هذا الجمال وتلك الروعة الساحرة لا بد وأن الملائكة نفسها قد شهدته واستهواها قبل ارتفاعها إلى السماء » .

وترتفع بحيرة فكتوريا عن سطح البحر بمعدل ٢٠٠٠ قدم ، وتهب عليها رياح باردة وتشبه صفحة البحيرة مياه المحيط بما تتميز به من أمواج عالية . وتبلغ مساحة البحيرة كلها حوالى ٢٦,٠٠٠ ميل مربع ، وهى المنبع الدائم لمياه النيل العظيم . ولذلك فإن ارتباط أهل أوغندة بسكان وادى النيل إنما هو رباط خالد ، حيث يشترك الإفريقيون فى واديه جميعه فى عب الخيرات الدافقة التى يجود بها عليهم . وإن القول بأن ماء النيل يسخر من ينهل منه مرة ، فربطه إليه ويزرع فى قلبه الحنين والولاء له ، كفىل بأن يوثق روابط من شاركوا التاريخ فى التمتع بمائه العذب الرقراق .

وأوغندة كل ما فيها أخضر ، مزارع خضراء تكسو الجبال وتمتد فى الوديان الكثيرة الضيقة ، تنساب خلالها الأنهار سريعة دافقة ، وأهلها قد طبعهم الحياة بجمال فى الشكل وصفاء فى الروح . فلن نساء أوغندة يميزهن

طابع ذواق ، وبهاء فى الحلقة ارتفع بهن إلى أن وصفن بأنهن من أجمل نساء العالم . وإن لأهلها فنا وذوقا فى النحت وفى طبع وتلوين ثيابهم بتلك الألوان المتجانسة الزاهية .

أوغندة وبريطانيا والتاريخ :

إن التقاء أوغندة مع الاستعمار البريطانى يرجع إلى بضع سنوات متجاوزاً منتصف القرن التاسع عشر ، فخلال هذه الفترة التى تسابق المغامرون فيها يحملون أعلام بلادهم ليدنسوا بها الأرض العذراء ، رفع البريطانيون علم بلادهم على أوغندة . ولكن الأرض الطيبة لم يقبل أهلها هذا الدنس ، وقاموا فى ثورة امتدت سبعا وثلاثين عاماً . وتاريخ الثورات فى أوغندة يقترن دائماً ومملكة بوجندا . فزعم تلك الثورة أن الملك ميتسا من تلاميذ المجاهد الوطنى الكبير مسيرى ، وكان ذلك فى عام ١٨٦٠ ، وتابع الثورة ابنه موانجا ، فأقام محاكم شهيرة قدم فيها الدخلاء من البيض المغامرين إلى المحاكمة ، وصدرت عليهم أحكام ثورية كانت كفيلة بردع أمثالهم . ولكن استطاع البريطانيون أن يعزلوه فهرب إلى الغابات متربصاً ، ولم يلبث أن عاد إلى مملكته وقد قويت شوكتة منتهزاً التنافس بين المبشرين المسلمين والمسيحيين . واستمر حكم موانجا حتى أعلنت الحماية البريطانية على أوغندة عام ١٨٩٤ .

وقد ارتبط الاستعمار البريطانى وسائر ألوانه الأخرى ، أكبر ارتباط بالدين فكان رجال التبشير والإرساليات الدينية هم العناصر الأولى للسيطرة الاستبدادية المستعمرة ، بما كانوا يثرونه بين القبائل من حروب ومنازعات لتمكن الفرقة للاستعمار من تثبيت أقدامه . وإن قصة غزو أوغندة وتحطيم مقاومة زعيمها موانجا جاءت حملتها من الشمال ، حين فشلت من الغرب عن طريق كينيا ، ففي ١٨ ديسمبر عام ١٨٩٠ دخل الكابتن ف . ج . لوجارد أوغندة تحت راية الشركة الإمبراطورية لشرق إفريقيا . وقد كان هذا المغامر الاستعماري ضمن حملة صمويل بيكر فى السودان ، وانفصل عن الحملة

المصرية عند «ماسندى» قرب بحيرة ألبرت. وانفرد بتكوين الشركة الإمبراطورية للتجارة ، حتى لا يقترن غزو أوغنده باسم مصر . واستخدمت بريطانيا قوات من السودان تضرب بها معاقل الأحرار من أتباع موانجا ، ولكن هذه القوات ثارت على البريطانيين وانضمت إلى أحرار أوغنده وأعملت التقتيل في الدخيل وجنوده . وعاد موانجا إلى مقر حكمه مرة ثالثة أشد عزمًا وأقوى تصميمًا . ولم تجد بريطانيا سوى الحيلة والخداع ، وكانت في هذا الفن لها أطول باع ، واستطاعت بالحيانة أن تقبض على موانجا ، ثم ذهبت به إلى المنفى في جزيرة سيشل حتى قضى نحبه عام ١٩٠٣ .

نظام الحكم :

اتبعت السياسة الاستعمارية البريطانية أسلوباً فريداً في حكمها لمستعمراتها في إفريقيا . فأوجدت ما أسمته نظام مستعمرات التاج ، حيث يعين لكل مستعمرة حاكم يستعين في إدارة الإقليم بمجلس تشريعي يختاره لنفسه من بين الموظفين البريطانيين وبعض غير الرسميين ، وقد يتم شبه انتخاب لغير الرسميين هؤلاء ، ولكن أياً كانت درجة الانتخاب فإن للحاكم السلطة المطلقة وصوته يرجح كافة الأصوات .

وإلى جانب نظام مستعمرات التاج ، ابتدع الاستعمار البريطاني لونا آخر من نظم الحكم ، وهو نظام الحكم غير المباشر . ويطبق هذا النظام غير المباشر في المناطق التي يصعب فيها التغلب على الشعور القومي ويتعذر اتباع أسلوب الحكم المباشر . ومقتضى هذا اللون غير المباشر أن توكل مسائل الإدارة المحلية للوطنيين من زعماء القبائل أو الأمراء ، مع إخضاعهم لإشراف المسئولين البريطانيين . ونظام الحكم غير المباشر يهدف إلى استغلال النظم القومية المحلية ، وإلى التستر وراء الأمراء وزعماء القبائل وإخفاء أساليب الاستبداد الأجنبي وراء مظاهر الحكم المحلي . وتدعى السياسة الاستعمارية

أن هذا اللون من الحكم إنما هو مدرسة للتربية السياسية ، وهو فعلا مدرسة باهظة النفقات تتلقى فيها الشعوب دروساً في وسائل استبداد المستعمر بها واستغلاله لمقدراتها .

وقد قسم البريطانيون أوغندة إلى أربع مقاطعات يحكم كل مقاطعة ملك ، وولايتين تقعان تحت الحكم البريطاني مباشرة . وتنتهى جميع السلطات إلى الحاكم العام البريطاني ومقره في « غتبي » ويعاونه مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى . ويشكل المجلس التشريعى من ١٦ عضواً يعينهم الحاكم العام ، منهم أربعة أوربيون ، وثمانية إفريقيون وأربعة هنود .

وأكبر أقاليم أوغندة ، هو مملكة بوجندا حيث تضم أكثر من ثلث الإفريقيين . ويتميز شعب بوجندا بتناسكه القوى ، وبما قام به ملوكه الأقدمون والمحدثين من مقاومة للاستعمار البريطانى فى عناد وإصرار ، حتى يمكن القول بأن بوجندا هى عصب الحياة السياسية فى أوغندة كلها .

بوجندا :

كتب المستر رينالد رينولدز^(١) يصف انطباعاته بعد زيارته لأوغندة فقال : « يبدو أن ليس هناك مثل هذه التسمية — أوغندة — وليس هناك مثل هذا المكان ، إنما هناك بلاد اسمها بوجندا ، يعيش فيها قوم يسمون بوجندا (جمع كلمة بوجندا) ، ويتكلمون لغة تسمى لوجندا ، ولهم تراث وأهازيج يطلق عليها كيجندا » .

وملك بوجندا هو الكاباكا ، واسمه موتيسا الثانى نسبة إلى جده الأكبر ميتسا الذى قاد الثورة الأوغندية فى مواجهة الاستعمار فى القرن التاسع عشر . ويحكم الملك بسلطات مطلقة ، ويعاونه فى الحكم زعماء القبائل وهم موظفون يتولى بنفسه تعيينهم . وللملك مجلس استشارى يطلق عليه الليكوكو ، وهو

(١) Reginald Reynolds. من ١٤٠ "Beware of africans."

يستعين برأيه في كثير من المسائل ، ولكن قرارات الملك لا يمكن لأية سلطة أن تنقضها سوى سلطة الحاكم العام وحده .

إنه نظام الحكم غير المباشر ، وهي نفس صورة الاستعمار في كل مكان من الأقاليم البريطانية في العالم ، وهي قصة الأمراء الهنود مجددة في إفريقيا مرة أخرى ، ذلك الطابع التقليدي الذي برعت إنجلترا في إبداعه ، والذي استمرت وراءه خلال أجيال عديدة تتحكم وتستبد من وراء ستار الحكم الوطني تبعد به نفسها عن عوامل السخط والملازمة .

ولكن لعل هذا التشابه كان ذا جدوى وفائدة للوطنين في بوجندا ، فهو كما استشعرته العناصر القومية الصاعدة ، قد استشعر نتائج الملك نفسه ، وذكرى نهاية أمراء الهنود ما تزال ماثلة للأذهان . فعمل الملك على أن يقف في صف الشعب ، فعزز من سلطات مجلس الليكوكو ، ثم طالب لبلاده بالاستقلال والخلاص من الحماية البريطانية المقيتة . وأصبح الملك بطلا شعبياً ، استمد قوته من مجد أجداده الأبطال ، وأيد الاتجاهات القومية الحديثة في بلاده .

وبهت الاستعمار البريطاني ، وأراد البطش ، فأبعد الملك وخلعه عن عرشه عام ١٩٥٣ وأصر الملك على ألا تمثل بلاده في مجلس تشريعي عام لأوغندا يضم ممثلين عن الأقليات غير الإفريقية على قدم المساواة . ووقف الشعب مع الملك الشاب وفشلت جميع محاولات الإرهاب والتهدة التي توصلت إليها السياسة الاستعمارية . واشتدت الثورة عنفاً وواجه الشعب مستعمريه في عزم وثبات . ولحأت بريطانيا إلى التفاوض واستمرت المفاوضات لمدة عامين كاملين ، وانتهت المفاوضات بحل وسط ، عودة الكاباكا إلى عرشه وإنشاء نظام مركزي لكل أوغندا تمثل فيه طوائف الأقلية الأجنبية ولكن مع صيانة المصالح الرئيسية وكفالة الحقوق الأساسية لمملكة بوجندا .

وقد أفاد إبعاد الملك عام ١٩٥٣ في تجمع القوى الشعبية وراءه وانقلب

معارضوه إلى غلاة المؤيدين له . وأصبح الكاباكا منذ عودته يتمتع بقوة لم تكن مثله يوماً ما . واتجهت القومية الإفريقية في أوغندا كلها تتآذر وتتعاون في سبيل صالح البلاد المشترك . وما فتئت بريطانيا تعلن في كل مناسبة تأكيدها بالعزم على الرحيل في الوقت الذي تستكمل فيه أوغندا مقوماتها . وخفتت النزعة الانفصالية في بوجندا إلى حد ما . وحلت مكانها رغبة جارفة في تخلص الوطن الكبير « أوغندا » من براثن الاستعمار الجشع المسيطر . وإن القوى القومية سوف تنطلق متجمعة في المجلس التشريعي المركزي الجديد لأوغندا كلها ، وإنه بالنظر إلى قلة عدد الطوائف الأجنبية من أوروبيين وهنود وعرب فإن السيطرة سوف تتحقق للعنصر الإفريقي ، ولا يمكن توقع قيام نظام المجتمع المتعدد العناصر ، وإن النهاية المحتومة هي حكم إفريقي مع ضمانات طبيعية معقولة لمصالح الأقليات .

وبرز ترابط القومية الإفريقية في اتجاهها نحو توثيق الصلات مع الدول الإفريقية في الشمال ، دول النيل العظيم . بل لقد نادى البعض^(١) في المجلس التشريعي في أوغندا بأن أفضل سبيل لمقاومة اتجاهات بريطانيا نحو ربط كينيا وأوغندا وتنجانيقا في اتحاد من اتحاداتها الزائفة ، أفضل سبيل لمقاومة ذلك هو ربط أوغندا مع دولتي النيل العظيمتين ، مصر والسودان .

وعاد الكاباكا مرة ثانية يطالب بريطانيا بإلغاء الحماية على بوجندا ، مستنداً إلى تأييد شعبي عام وإلى الرغبة التي أعرب عنها ممثلو الشعب في الليكوكو ، وأرسل إلى وزارة المستعمرات بهذه الرغبة وبصورة من قرار الليكوكو في ذلك الشأن في مطلع عام ١٩٥٩ . واهتزت وزارة المستعمرات ، وارتجفت ، ثم درست وتفنت وخرج وزيرها أخيراً برسالة عظيمة الخطر

(١) اقتراح تقدم به الدكتور ب . ن . كونونكا نائب بوجندا في ٢٤ من يناير ١٩٥٥ .

بالغة الأثر بما حوت من تضليل وخداع ، وبما أفصحت عنه من معاندة وإصرار على البغى الباطل والعدوان الآثم .
رد المستر لينوكس بويد وزير المستعمرات على رسالة الكاباكا (١) :

« يشرفني أن أشير إلى رسالة سموكم المؤرخة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٩ ، الموجهة إلى جلالة الملكة ، والمذكرة المرافقة لها من مجلس بوجندا والتي أعربت فيها سموكم عن تأييد المطلب السلمي لشعب بوجندا الذي عبروا عنه في مجلس الليكوكو بإنهاء الحماية البريطانية على بوجندا .

« وإني أشكركم ، وقد أسعدني ما أشارت إليه مذكرة المجلس إلى الفوائد التي جنتها البلاد من حماية التاج ، وتقدير التقدم الذي حققه شعب بوجندا خلال السنوات الأربع والستين الماضية .

« وكما تعلمون سموكم ورجال حكومتكم ومجلس الليكوكو كما يبدو من الفقرات الختامية لمذكرة المجلس ، أن طلب إنهاء الحماية على بوجندا يثير مسائل عظيمة الأهمية لا تتصل ببوجندا أو شعبها وحدهما ، بل تؤثر أيضاً على شعوب أخرى ومناطق أخرى في محمية أوغندا .

« وإني بعد تقديرى العميق لجميع هذه الاعتبارات ، أحيط سموكم أني قد عرضت رسالة سموكم ومذكرة المجلس المذكور على جلالة الملكة ، ولكنني لم أستطع أن أنصح جلالته بإجابة الطلبات الواردة فيها .

« ولا أعتقد أن إنهاء الحماية البريطانية ، وما يتبع ذلك من فصم أو إضعاف الروابط بين بريطانيا وبوجندا ، يكون في مصلحتكم أو في مصلحة شعبكم أو شعوب أوغندا عامة ، التي تتحمل قبلها حكومة جلالة الملكة مسؤوليات خاصة . وإني أعتبر بدلا من ذلك أن أفضل الاحتمالات لمستقبل بوجندا وتقدمها ورخائها إنما هي أمور أخرى ، تتلخص في الاتجاه الذي أوجزه في الفقرات التالية من هذه الرسالة ، والذي آمل صادقاً أن تتم مباحثات

(١) ترجمة نص رسالة وزير المستعمرات إلى الكاباكا في ٢٠ من أبريل ١٩٥٩ - نقلا عن جريدة التيمس .

ومناقشات بشأنها بين ممثلين عن حكومة سموكم والحاكم العام ممثل حكومة جلالة الملكة في أوغنده .

« تفرد الشعب : إن التقارير والمناقشات التي أجراها الحاكم العام مع أعضاء اللجنة الدستورية لبوجندا في نهاية عام ١٩٥٧ ، ووجهات النظر التي تلقيتها في ذلك الحين من السير فريدريك كراوفورد ، لم تدع لدى أي شك في حرارة الرغبة المنطقية لدى شعب بوجندا في الاحتفاظ بنظام الكاباكا ، وصيانة تفرد الإبقاء على تقاليدته .

« وإني أعطف على هذه الأمانى ، وأقدر المخاوف التي تنتج من احتمال تأثير الأحداث السياسية في أوغنده كما في غيرها من إفريقيا وعزقتها تحقيق هذه الأمانى . ولكنى لا أعتقد أن المخاوف والأمانى يمكن مواجهتها بإنشاء دولة بوجندا في ظروف انعزالية خالية من التأييد الاقتصادي وبعيدة عن حماية بريطانيا العظمى ، وينقصها في الغالب قيام علاقات مرضية مع جيرانها في أوغنده .

« بل إنى أعتقد على العكس من ذلك أن الأجدى تحقيق بعض التطور أو التنمية بحيث تهدف إلى إبقاء وصيانة نظام الكاباكا ، والحفاظ على الشخصية المتفردة لبوجندا وصيانة تقاليدتها ، وضمان إسهام بوجندا في المجالس المركزية والاقتصادية المشتركة في أوغنده كلها . ذلك كله من شأنه أن يتيح أفضل الاحتمالات للمستقبل في بوجندا وفي أوغنده بوجه عام .

« الرأى المحلى : وينبغى تطوير هذه المفاهيم ، بوجندا المتفردة ، وتحمل قدراً متزايداً من المسئولية عن الشؤون المحلية ، ولكنها مندمجة مع ذلك في أوغنده كجموع . ولهذا الغرض تساهم في مجالسها المركزية وتستمر في التمتع بفوائد الحماية البريطانية ، بينما تسير المحمية كلها حثيثاً نحو الحكم الذاتى . وذلك كله يقتضى فكراً ورأياً عاماً محلياً متسعاً ومشاورات متشعبة . وآمل أن تبدأ المناقشات المحلية في وقت قريب حول هذه الأسس العامة وأن تنتج في الوقت الملائم تعديلات للاتفاقات المختلفة التي أبرمتها بوجندا .

« وقد كان دائماً من تقاليد حكومة جلالة الملكة أن تراعى بدقة تامة ، نصاً وروحاً ، قواعد وشروط الاتفاقيات التي أبرمتها مع الأطراف الأخرى . وإن الاتفاقيات القائمة بين حكومة جلالة الملكة ، والكاباكا ليست مستثناة من هذا التقليد ، وأتوقع أن تبذل حكومة سموكم حسن نواياها في تعاون مثمر للمباحثات الدستورية التي اقترحتها في رسالتى هذه باستئناف تمثيل بوجندا في المجلس التشريعى لمحمية أوغندة .

« وأكون دائماً صديق سموكم المخلص »

ألان لينوكس بويد .

التطور السياسى والوعى الإفريقى :

بهذه الكلمات المبالغ فى تهذيبها ، وبهذا الأدب الجم والاحترام الزائد الذى أظهره وزير المستعمرات البريطانى ، أكدت السياسة الاستعمارية البريطانية تمسكها بميزات حصلت عليها على طرف السيف ، وإصرارها على استبداد واستغلال ، متذرعة بادعاءات كاذبة .

قلنا إن أوغندة تميزت بشعب له ثقافة وتاريخ ، وهو فى ذلك يشبه شعوب غرب إفريقيا . ولذلك كانت نزعة القومية فيها منبعثة من الداخل ، وعلى النحو الذى رأيناه من تزعم بوجندا للحركة القومية الصاعدة ، ظهرت طبقة شعبية واعية بجانب الطبقة الأرستقراطية الحاكمة وقد أفاد نفى الكاباكا فى تجميع الشعب البوجندى حوله ، وفى تركيز أمانى شعب أوغندة بأسره فى تلك الروح القومية العارمة .

وشكل الزعماء القوميون فى أوغندة « حركتهم الوطنية » وهى جماعة تطالب بتحقيق أهداف التحرر الاقتصادى لأوغندة وإلغاء نظام الاحتكار الذى تتبعه الحكومة الاستعمارية ، ولكن الحكومة أصدرت قانوناً بحل هذه الجماعة ، ولم يلبث الزعماء الأحرار أن كونوا جماعة جديدة باسم « حركة الحرية » ، تتبع نفس أهداف الجماعة السابقة ، وأعلن المستر « أريدادى مولىسيرا » أحد

زعمائها أن هدف هذه الحركة هو الدفاع عن الاستقلال الاقتصادى للإفريقيين واستقلال أوغندة عام ١٩٦٠ . وتعارض الحركة الجديدة المجلس التشريعى القائم وتطالب بجمعية عمومية ديمقراطية . ولم يرهبهم الإجراء التعسفى الذى حل به البوليس جماعتهم السابقة ، كما لم تفت فى عضدهم أوامر البوليس بتحديد إقامتهم وتجميد أموال جماعتهم .

والحركة القومية فى أوغندة لا تتسم بسمت العنف الواضحة فى غيرها من البلاد الإفريقية الأخرى ، ولكن هذا الهدوء هو الهدوء الذى يسبق العاصفة . فإن لكل عاصفة مركزا يتميز بقدر من الهدوء النسبى ، ولكن هذا الهدوء لا يستمر إلا لفترة قصيرة تنطلق بعدها العاصفة قوية عارمة . وإن من أسباب الهدوء النسبى قلة عدد الأوربيين — مصدر القلق الدائم فى سائر أقاليم إفريقيا — بالإضافة إلى تركيز الاتجاهات القومية حول كاباتا بوجندا فى كفاحه البطولى فى سبيل تحرير بلاده ، الأمر الذى يشجع إلى حد ما الأمانى الوطنية .

وفى أوغندة ستة أحزاب منها حزب الحركة الوطنية الذى حلته الحكومة الاستعمارية وقام مكانه حزب « حركة الحرية » . وحزب المؤتمر الوطنى الإفريقى الأوغندى ، ومن بين زعمائه « أبومايانجا » وهو شاب ناثر درس فى جامعة « ماكيريرى » فى أوغندة ثم فصل منها بسبب اتجاهاته الثورية المتحررة ، ولم يلبث أن سافر إلى كبردج فأمضى بها بقية دراسته . وعاد إلى بلاده قوة دافعة وانضم إلى حزب المؤتمر وبرز فيه ، واشترك فى تأسيس النقابات التعاونية للفلاحين .

ولحزب المؤتمر الأوغندى مطالب إصلاحية كبيرة ، فطالب الحكومة ألا تغالى فى بذخ المباني للمدارس ، وأن تقصر من نفقاتها لتكثير من عدد المدارس ، وطالب الشعب أن يتعاون فى سبيل إقامة تلك المدارس مساهمة جماعية . كما طالب بإصلاحات فى التعليم الجامعى وتوفير هيئة تدريس وطنية

بإرسال بعثات إلى الخارج بدلا من استعارة المدرسين الأجانب ذوى الأجور العالية . ومن مطالب الحزب السياسية تحقيق الانتخاب المباشر وتوسيع سلطات المجلس التشريعى ومنح المرأة حق الانتخاب .

النظام الاقتصادى والزراعة :

إن أوغندة بلد عظيم الثراء ، فهو يحتوى على أكثر البقاع خصوبة فى إفريقيا ، ولكن النظام الاستعمارى قد جعل هذه الثروة الضخمة تضيع هباء . فإن المساحة المزروعة فعلا فى أوغندة لا تتجاوز ١٠,٠٠٠ ميل مربع ، بينما مساحة الأراضى الصالحة للزراعة تبلغ حوالى ٦٠,٠٠٠ ميل مربع . ويبلغ متوسط ما تملكه الأسرة الإفريقية ٤ فدادين فقط ، وإن الحد الأدنى الذى يتيح حياة كريمة هو ٢٠ فدانا لكل أسرة ، أى أن تستوعب جميع المساحة الصالحة للزراعة^(١) .

وإنه بالنظر إلى توافر الوقاية الصحية ، وانخفاض نسبة وفيات الأطفال ، فإن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال ربع القرن المقبل . ولذلك فإن الذى ينبغى عمله لمواجهة هذه الزيادة المطردة ، الاتجاه إلى التصنيع ، وإن الصناعة ليست بالعسيرة فى أوغندة حيث يتوافر الكثير من أسبابها وموادها الخام ، وحيث تقوم ثروة معدنية كبيرة تكفل للبلاد رخاء ورفاهية دائمة . وإن مرجع اضمحلال الزراعة فى أوغندة تلك القوانين التى أصدرتها الحكومة المستعمرة ، والتى كان آخرها قانون الأراضى الذى أصدره « السير جون هاثورن هل » الحاكم العام لأوغندة عام ١٩٥١ . وبمقتضى هذا القانون ، اعتبرت جميع الأراضى خارج المراكز التجارية والمدن فى غير بوجندا مملوكة للتاج (البريطانى) ويقوم التاج باستغلالها بنفسه ، لصالح الشعب الإفريقى . وخول القانون المذكور للحاكم العام سلطة تخصيص مناطق للمنافع العامة وصيانة الغابات بعد مشاورة الحكومات المحلية .

(١) المقياس هو الفدان الإنجليزى (acre)

وتلتزم الحكومة بعدم نقل ملكية الأراضي إلى غير الإفريقيين إلا لأغراض زراعية أو صناعية تراها كفيلة بتنمية المصالح الاقتصادية للسكان ، ولأغراض السكن في مساحات صغيرة . كما تتعهد بالألا تحيل أو غندة إلى أرض للمستوطنين غير الإفريقيين .

وتؤجر الحكومة الأراضي الزراعية للقادرين من الإفريقيين وتتقاضى لنفسها الإيجار مقوماً بالحصلات الزراعية ، التي تتولى هي بيعها ، فيتم بذلك لها احتكار المنتجات الزراعية وتمنح الفلاحين نسباً من الدخل تتقاضاه منهم ثانية نظير مواد زراعية وكيميائية .

وتدفع الحكومة جانباً من ذلك الربح إلى الحكومات المحلية وإلى رؤساء القبائل لتضمن ولاءهم .

وبالرغم من تشدق بريطانيا بتمسكها بوعودها والتزامها بما رسمت من قوانين ، وتعهدا بعدم نقل ملكية الأراضي إلى غير الإفريقيين فقد انتقلت ملكية ٥٠٠ ميل مربع إلى غير الإفريقيين لأغراض الزراعة . غير المساحات الواسعة التي أجرتها لهم الحكومة باعتبارها ذات الولاية الدائمة على أراضي التاج . وليس ثمة شك في أن معنى الولاية الدائمة هو الملكية المطلقة في مفهوم الاستعمار البريطاني .

ذلك في ميدان الزراعة ، أما في الاقتصاد ، فإن ولاية الحكومة على أراضي التاج قد جعلها مالكة للثروات المعدنية الوفيرة في أوغندة و لاينال شعب أوغندة من هذه الثروات سوى قيمة الإيجار بالنسبة التي تدفعها الحكومة للحكومات المحلية نظير استغلالها لهذه المناجم .

والمواد الخام متوافرة بكثرة في أوغندة . وتحمل القوى المائية الهائلة محل الفحم في إدارة الصناعة ، وهذه القوى متوافرة عند مساقط أوين على النيل بين بحيرة فكتوريا وشلالات مرشيزون .

وتتباين الثروة المعدنية في أوغندة ، ففيها الكوبلت والنحاس حول كيلمين .

وفيه البسموث والزنك حول كيجزى ، والرصاص شرق بحيرة جورج ، كما توجد كميات وافرة من اليورانيوم . وتحتوى منطقة ثورورو على أكبر مناجم الفوسفات فى العالم ، كما تحتوى على مادة الفيروميكلت المستخدمة فى المركبات العازلة . وفى حقل المناجم فى منطقة سوكلو تقع عدة مناجم للرصاص والحجر الجيرى والحديد والزنك والفوسفات ، فى مساحة دائرة قطرها خمسة أميال . كما تحتوى على كميات كبيرة من معدن الثوبيوم المستخدم فى صناعة المعادن المسبوكة ، وتقدر قيمتها المبدئية بحوالى ٣٠٠ مليون دولار .

هذه الثروات الطائلة ، فى الزراعة وفى المعادن وفى الصناعة الآخذة فى النمو السريع ، تذهب جميعها إلى جيوب المستعمر . ثم هو يمتن بعد ذلك على أصحاب الحق الشرعى للبلاد ويمنحهم ما يترأى له منحه لهم من معونات وهبات ، فى برامج كاذبة من إصلاح . إن أوغندة فى حاجة ماسة إلى خبراء ، فى ميادين الاقتصاد والزراعة والصناعة ، خبراء يؤمنون بحق الإفريقى فى الحياة الحرة . الكريمة ، وإن تلك هى المهمة الملقة على عاتق سائر الدول الإفريقية المستقلة التى تملك هذه الخبرات ، تقدمها واجباً وطنياً مخلصاً لا تشوبه شوائب المصلحة المستغلة التى تطبع ولاية حكومة جلالة الملكة البريطانية . وإن الطريق طويل وشاق وتعترضه عقبات ، ولكن الإيمان كفى بأن يدنى ما يخاله المستعمر بعيداً أو مستحيلاً . وإنها عزيمة الإفريقى وإرادة الشعب الإفريقى فى كل مكان ، وإرادة الشعب من إرادة الله .

(٢) كينيا :

رواب خضراء ، وجبال تكسوها الثلوج ، وأناس أولو عزم وبأس ، طباعهم الحرية والعناد فى سبيل حريتهم . إنها صورة من صور الكفاح المناضل الملهب ، فالأرض الخضراء تخضبها الدماء ، إن شعب كينيا الأبى قد أراد لنفسه الحياة الحرة التى فطره الخالق عليها وحبته الطبيعية فى إغداق سخي بعواملها وأسبابها . إنه شعب آمن بحقه فى الحرية والمساواة وآمن بحقه فى

اختيار من يتولى شئون بلاده ، ضارباً بما فرضه عليه الاستعمار من حكومة مستبدة تشكل خطراً على مقدراته ومستقبله عرض الحائط . ولقد عانى الشعب الكيني أشد المعاناة من صنوف التعسف والاضطهاد والقتل والتشريد ، حتى أصبح اسم كينيا رمزاً للمصابرة والكفاح في مواجهة سلسلة متعاقبة من الأذى والاعتصاب .

وقد انحرفت الحكومة الاستعمارية في كينيا عن مهمتها التي ادعى الاستعمار أنها قد نيّطت بها ، وحشدت الجيوش الحرارة لتفرض على شعب كينيا الباسل لونهاً من النظام لا يرتضيه ، ولتغتصب ثرواته وتستغل خيراته بلاده ، فاحتكرت كل شيء ، التجارة والزراعة ، حتى حق الحديث والاجتماع قد جعلته وفقاً على الأوروبيين . والتعليم ذلك الحق الطبيعي للإنسان ، قد حرّمته على الإفريقيين وأعملت في مدارسهم سوطها فأغلقت المدارس وهدمت المعاهد واضطهدت المعلمين وشردت المثقفين القلائل . كما حرمت على الإفريقيين فرصة التعلم في الخارج ، فأصدرت قانون جوازات السفر حددت به عدد ما يمنح منها للإفريقيين لتفوت عليهم فرص الحصول على منح دراسية خارج البلاد .

وانتهى الاستبداد بهذه الحكومة أن حولت كينيا إلى مجموعة من معسكرات الاعتقال تفوق في بشاعتها أفران النازية ومحاكم التفتيش الأسبانية . ذلك هو النور الذي جاء به المستعمر الأوربي في كينيا ، النور الذي استشفه من احتراق الشعب المغلوب على أمره . إنه نار تشتعل ، ولهب ييرتفع ، إنها ثورة أشعلها الاستبداد ، ثورة ضد الظلم والطغيان ، لن تبقى ولن تذر ، وسوف يحترق بها من أوقد شجرتها ، وسيقضى بها على المستعمر .

وصف وإحصاء :

أرض ساحرة تحوى شتى المناظر الرائعة التي تفننت الطبيعة ، وهي أعظم ساحر ، في رسم معالمها وإبداع مواطن الجمال والروعة في أركانها . فهذا

جبل كليمانجارو تكسوه الثلوج ويمتد أمامه سهل ساحلى ضيق . وتلك صحراء كينيا المحرقة فى الشمال ، والأراضى العالية الخضراء الممتدة التى خصصت للأوروبيين ، وترتفع الهضبة بين ٥٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، مما أتاح للأوروبيين وسائل الإقامة سهلة ميسرة .

ويبلغ تعداد الإفريقيين فى كينيا حوالى ثمانية ملايين ، تشملهم أكثر من مائتى قبيلة تسودها قبيلة البانتو ، وثمة قبائل نيلية وحامية . وأهم القبائل هى البانتو والسواحلية والتركانا والباجنندا والواتياكيوسا ، والشاجا ، والكيكويو ، والمساى . وبعض هذه القبائل رعاة محاربون بالفطرة مثل قبيلة المساى ، ولكن الغالبية من الفلاحين مثل قبيلة الكيكويو أكبر القبائل وأشهرها ، ويعيش أهلها فى نظام زراعى متنقل .

وفى كينيا عدد من الأوروبيين يبلغ الآن حوالى ٦٠,٠٠٠ ، وهؤلاء الأوروبيون يستبدون استبداداً مطلقاً بالإفريقيين الذين يبلغ تعدادهم حوالى مائة وسبعين ضعفاً بالنسبة لهم .

والظاهرة العامة فى كينيا اليوم هى الأسلاك الشائكة تحيط بكل شىء ، فهذه مراكز بوليس قد حصنتها الأسلاك الشائكة والمدافع الرشاشة ، وهنا وهناك سيارات البوليس المسلحة تستوقف الناس وتجرى تفتيشهم ومتاعهم وسياراتهم . والجو النفسى فى ظاهره قد أصبح هادئاً ولكنه الهدوء الذى ينثر بالعاصفة . ولعل أصدق تشبيه للموقف فى كينيا هو ما ورد على لسان أحد الصحفيين الإنجليز الذين زاروا كينيا حين قال : « إن البحيرة التى بالقرب من مواقع قبيلة الكيكويو أشبه شىء بحالة كينيا ، فهى تغطيها طبقة من الأعشاب تخفى الماء حتى لتخالها عن بعد امتداداً للأرض ، فإذا خضت فيها أغرقتك فى أعماقها » (١) .

والآفة التى تسيطر على عقلية المستوطنين الأوروبيين فى كينيا ، وفى

(١) أرنولد رينولدز ، ص ١٧٠ المرجع السابق (Beware of africans)

غيرها من بلاد إفريقيا هي الاعتقاد بأن الأوروبي يتفوق بطبيعته على الإفريقي . ولقد بلغت حالة التوتر في كينيا إلى إحساس الأوربيين بأنهم على حافة حرب ، وهو نفس إحساس سكان لندن وباريس إبان الحرب الأخيرة . وقد بلغ ذعر الأوربيين وإشفاقهم من استفحال روح القومية الإفريقية البصاعدة أن قال الكولونيل جروجان في مطلع عام ١٩٥٣ ، إن على الحكومة البريطانية أن « تأخذ مائة من هؤلاء المشردين (يقصد القوميين) وأن تشتق البعض منهم أمام الآخرين ثم تطلقهم إلى قراهم مرة ثانية ليكونوا عبرة لغيرهم بما يرووه » . تلك هي عقيدة الأوربيين في أسلوب معالجة المشكلات لإفريقية .

وفي وسط مظاهر الهدوء السطحي ، وبين الحقول الأنيقة في مستعمرات المستوطنين وتحت ناطحات السحاب في نيروبي ، ويروونه خلال قطاعان المشاية المنظمة في المزارع ، وتحت سقوف المصانع ، وبين أروقة الفنادق ما يلبث الباحث المدقق أن يلمس أحاسيس القلق الغامض . ويبدو أن أحداً في كينيا لا يعرف إلى أين يسير . فالأوروبيون يشعرون كأنهم على حافة بركان يوشك أن يقدف الحمم . والأسويون حائرون ، هل يتمسكون بالحكم الأوروبي الذي ضمن لهم حتى اليوم قدراً من الحرية ، أم يؤيدون الإفريقيين الذين تملأ عليهم فطرتهم أنهم ينبغي عليهم أن يؤيدوهم .

أما الإفريقيون ، فهم أصحاب الحق السليب ، أرضهم انتزعت منهم ، وحقتهم في الحياة أنكر عليهم ، والدخلاء يسلطون عليهم سوط عذاب ، ومشاعرهم القومية تلهب في أعماقهم ، على فطرتها القوية الحارقة .

وبدأ الأوروبيون يطبقون فكرة الكولونيل جروجان ، وأصبح المستوطنون وأبنائهم بما تحت يدهم من سلاح وذخيرة ، وبإسفاف في استخدامها ، عنصر إرهاب أبيض فاق إرهاب الماوماو ، وأطلق عليهم الإفريقيون اسم الماوماو الأبيض . وانتشر الإرهاب الأبيض بسرعة ، وأخذت دوريات المتطوعين الأوربيين تجوب البلاد : وأصبح مجرد انتماء إفريقي إلى قبيلة

الكيكويو مبرراً قوياً لإعدامه رمياً بالرصاص . وأصبح الإفريقي المثقف
عدواً طبيعياً ينبغي القضاء عليه .

البريطانيون في كينيا :

قدمنا أن اتصال بريطانيا بكينيا قد بدأ في نهاية القرن التاسع عشر في
زحمة السباق المحنون نحو اكتساب المستعمرات في إفريقيا . وأعلنت الحماية
البريطانية على كينيا عام ١٨٩٥ ، وكان قدوم المستعمرين الأول إلى كينيا
تحت ستار الصداقة واستغلال عواطف الكيكويو الطبيعية في الكرم والضيافة ،
فيقول جوموكينيا في كتابه « في مواجهة جبل كينيا » : « عندما جاء الأوربيون
أول الأمر ، رحب أهالي الكيكويو بهؤلاء المشردين ، مدفوعين بعواطف
الكرم والعطف التي جبلوا عليها ، وكان ترحيهم مليئاً بالإشفاق والعطف .
وعلى هذا سمحوا للأوربيين أن ينصبوا خيامهم في أراضيهم ، بل أعطوهم
الحق المؤقت في زراعة جزء من هذه الأراضي على نحو ما يفعلون مع
زملائهم في القبيلة » .

ولكن الأوربيين كانوا يعرفون ما هم مقبلون عليه ، واتسعت خيامهم
فأصبحت مستعمرات وأحيطت بالأسوار العالية . وأنشأ البريطانيون الخط
الحديدي بين كينيا وأوغندا ، وبدعوا يستبدون بالأهالي ونفوا زعيمهم
« وباكي » . وصدم الإفريقيون بالحقيقة المريرة . وكانت مقاطعتهم للأوربيين ،
ظناً منهم أن تلك المقاطعة ستقضى عليهم ، ولكن لم تلبث القوات العسكرية
أن تدفقت إلى البلاد . تحصل على ما يرفضه الإفريقيون من تعاون عنوة ،
وبدأ نظام السخرة .

وكان أول المستوطنين ورائدهم هو اللورد ديلاير الذي دخل كينيا
عام ١٨٩٧ . وأسس عام ١٩٠٣ أول مزرعة بيضاء ، واكتسب منها ثروة
طائلة في الزراعة وتربية الأغنام .

وصدرت قوانين كسب ملكية الأراضي للمستوطنين الأوربيين عام ١٩٠٢ ،
وأعقب ذلك فيض المهاجرين من البيض من إنجلترا ومن جنوب إفريقيا .

وكان الإفريقيون لوفرة الأراضي يتركون جوانب منها للأوروبيين ، ولم يكن يدور بخلد أحد من المستعمرين أنه سيقع تعارض يوماً ما بين مصالح الإفريقيين الذين خصصت لهم مناطق غابات ليعيشوا فيها ، وبين مصالحهم في المزارع الجديدة . وبلغ عدد المستوطنين البيض عام ١٩٣٠ ، ١٦,٠٠٠ نسمة بينهم حوالي ٢,٠٠٠ مزارع .

ومنذ عام ١٩١٠ بدأ المستوطنون ينادون بكينيا أرضاً للرجل الأبيض وطالبوا الحكومة بالتمكين لهم من تمثيل في المجلس التشريعي ، وكونوا أول منظمة سياسية للضغط على وزارة المستعمرات ، وبدأت نبرة الحكم الذاتي الأبيض في كينيا منذ عام ١٩٢٠ ، وطالب المستوطنون بوضع تشريعات تنظم استخدام الأجراء السود في المزارع . وهكذا ، عاد الإفريقيون مرغمين إلى أراضيهم وأراضي أجدادهم ، عبيداً وخداماً للرجل الأبيض المستعمر .

وفي عام ١٩٢٣ أصدرت الحكومة البريطانية كتاباً أبيض عن كينيا ، ادعت فيه أن حكومة كينيا تلتزم برعاية المصالح الإفريقية وأن مهمتها إنما هي مهمة التوجيه للوصول بالشعب الإفريقي في كينيا إلى مرحلة النضج الكامل . ولكن لم تتعد كلمات الكتاب الأبيض ذاك سطره ، ولم تتجاوز قيمتها قيمة المداد الذي كتبت به . وبدأ المستوطنون البيض يهتمون وزارة المستعمرات بالتحيز لصالح الإفريقيين ، وارتفعت في نفس الوقت أصوات منصفة في بريطانيا نفسها تستنكر استغلال المستوطنين البيض المتسلطين للغالبية الإفريقية المغلوبة على أمرها .

وأرسلت لجان التحقيق لدراسة المشكلات القائمة في كينيا ، ولتحقيق العدالة وتوزيع الأموال العامة لتحقيق مصالح الطوائف المختلفة . وبعد الحرب وضعت خطط التنمية والتبوية الذي تتقنه السياسة الاستعمارية البريطانية ، وخصصت مبالغ وصلت ٤١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لهذه البرامج ، وارتفعت صادرات كينيا إلى ما قيمته ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً عام ١٩٥٢ في مقابل أقل

من ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٨ ، أى أن الريع الذى دخل جيوب حكومة كينيا المحتكرة لكل التجارة وصل إلى ستة وعشرين مليوناً من الجنيهات فى العام ، بينما ما خصص لبرامج التنمية جميعها كان واحداً وأربعين مليوناً من الجنيهات .

ولم يأل الإفريقيون جهداً فى سبيل التعبير عن سخطهم على أساليب الاستعمار فى انتزاع أراضي أجدادهم . وتركز السخط فى مبدأ الأمر حول مجرد فكرة انتزاع الأوربيين للأرض ، مستغلين بذلك سلطاتهم التى فرضوها لأنفسهم قسراً بعد أن تركزت فى أيديهم السلطة السياسية . وإنه عسير على الإفريقى أن يفهم تفسيراً لأن يمنع رجل أوربى واحد مساحات من الأرض تكفى لإعالة مئات من الأسر الإفريقية . وإن استخدام الأوربى للإفريقى كأجير فى هذه الأراضي لا يعد ألبتة تعويضاً عن الحقوق المغتصبة . كما أن القول بأن هذه الأراضي لم تكن مملوكة لأحد ما من قبل ، قول غير صحيح ، حيث أنه ثابت من الوقائع التاريخية أن نظام الزراعة الإفريقى نظام تبادل زراعة الأرض حتى لا ترهق . ولذلك فإن تركهم لأجزاء من أرضهم كان تركاً مؤقتاً .

وإن مشكلة الأرض فى كينيا هى مشكلة الساعة ، آخذة فى الزيادة والضحامة ، وتواجه مئات الآلاف . وإن المساحات الواسعة التى يراها الإفريقيون مخصصة لعدد بسيط من الأوربيين ، لاشك تثير فى نفوسهم السخط إذا ما استحضروا فى أذهانهم صنوف البطالة وقلة الأراضي التى يعانونها فى المناطق المخصصة لهم . ولا ريب أن حديث استجلاب مستوطنين جدد من إنجلترا لاستغلال هذه المساحات يدفع بهم إلى شديد الكراهية والسخط .

والعجيب أن سياسة الاستعمار تلك قد بررها بتعلات وادعاءات بلغت غياة السخف والخرافة غير المقبولة لأى منطق أو عقل — فقد قيل فى تبرير

ذلك إن الإفريقيين لا يرغبون في الحياة في الجانب المخصص للأوروبيين نظراً لارتفاعه وشدة برودته . ولكن بالإضافة إلى مجافاة ذلك الادعاء للواقع التاريخي الذي يؤكد استغلال الإفريقيين لهذه الأراضي ، فإن الواقع العملي هو أن الإفريقيين المدفوعين بعوامل الفقر والجوع قد التحقوا في خدمة هذه المزارع لحساب البيض .

نظام الحكم :

تتولى الحكم في كينيا حكومة من الموظفين البريطانيين على رأسها الحاكم العام الذي تتجمع في يده جميع السلطات . ويعاونه مجلس تشريعي يمثل الطوائف على قدم مساواة . وتنقسم كينيا إلى أربعة أقاليم إدارية على رأس كل إقليم موظف بريطاني مسئول أمام الحاكم العام . وتنقسم هذه الأقاليم إلى دوائر محلية كل دائرة تشمل حوالى نصف مليون نسمة على رأسها مفوض محلي يرأس مجلساً يسمى المجلس المحلى المكون من ٤٧ عضواً ويعين المفوض ثمانية أعضاء منهم والباقي يجرى انتخابهم .

وقد أثبت الإفريقيون جدارة في هذه المجالس المحلية ، لم يملك حيالها الأوروبيون سوى أن يعترفوا بها وأن يسلموا بأن كثيراً من المشروعات المحلية كانت نتيجة المبادأة من جانب الممثلين الإفريقيين .

ولكن ، شأن الإدارات الاستغلالية في كل مكان في إفريقيا ، انخرفت السلطات المحلية عن أهدافها وحرصت على أن يتحقق الكسب للأوروبيين وحدهم . ففي إدارة نيانزا المحلية ، أنفق المجلس المحلى الذى يحصل على ميزانيته من حصيلة الضرائب على الإفريقيين ، أنفق حوالى ٣٥,٠٠٠ جنيه خلال عام ١٩٥٥ على إصلاح الطرق وصيانتها . ولم تدفع من هذه المبالغ حكومة كينيا سوى ٢,٠٠٠ جنيه من حصيلة ضريبة السيارات البالغ قدرها أضعاف تكاليف الإصلاح كلها . وبذلك تكون الطرق التى لا يستفيد منها فعلاً غير الأوروبيين قد تولى تعبيدها الإفريقيون الفقراء .

ويقوم نظام الحكم المحلي على الاستغلال والاحتكار ، فتحترك الحكومة زراعة البن احتكاراً غير قانوني بني على لائحة مخالفة للقانون كما ثبت ذلك للمحكمة في سنة ١٩٥٥ بصدد قضية رفعها أحد رؤساء القبائل وأجازت له المحكمة زراعة البن (١) .

وأجبرت الحكومة الإفريقيين على نظام توحيد الأراضي وبموجبه يجبر الفرد الذي يملك قطعاً من الأرض في أماكن مختلفة أن يكتفي بواحدة منها ويترك الباقي لغيره ، وهكذا ... وتخرج الحكومة من هذه العمليات بتملك قطع من الأراضي . ويمتد الاحتكار إلى الزراعة ، فلا يجوز زراعة نوع ما من المحصولات إلا إذا وافقت السلطات المحلية ، وتشترى الحكومة المحصولات بالأثمان التي تحددها هي . ومن هذه الاحتكارات يتبين مدى ضخامة الدخل الذي تجنيه حكومة كينيا من أراضيها .

وبالرغم من ثروات كينيا الزراعية الضخمة ، فإن مظاهر الفقر تسود على كل شيء فيها . ويملك الأوروبيون البالغ تعدادهم ١٪ من مجموع السكان مقدار ٢٠٪ من أجود الأراضي . أما الباقي المشتمل على صحارى وأرض بور شاسعة فقد ترك للإفريقيين . فيعيش شعب الكيكويو في مساحة قدرها ٦٠٠٠ ميل مربع ، ويبلغ عددهم أكثر من مليون ونصف المليون . بينما يملك المزارعون الأوروبيون البالغ عددهم ١٥,٠٠٠ نفس مساحة تبلغ ١٦,٠٠٠ كيلو متر مربع .

وعند ما تثار هذه المقارنة يدفعها الاستعمار بمنطق غريب ، بأن المسألة ليست مقارنة المساحة وتناسبها مع التعداد . بل إن العبرة باستغلال الأرض . ولكن التطبيق العملي يدل على أن اتساع الرقعة المخصصة للأوروبي أدت إلى عجزه عن استغلالها ، حتى بما يستخدمه من الأيدي العاملة الإفريقية . ولذلك ما لبثت أن ارتفعت أصوات الأوروبيين تطالب ملء الفراغ في

(١) قضية رئيس القبيلة كوينانج - ١٩٥٥ .

الأراضي المخصصة للأوروبيين باستجلاب المهاجرين المحدد وتخصيص قروض لمساعدتهم قدرت بحوالى ١٢ ألف جنيه لكل منهم . ويقرر أحد الخبراء الزراعيين فى عام ١٩٤٨ « أنه بالرغم من رخص الأرض وسخرة الأيدى العاملة والاحتكار وتوافر أفضل البذور ، فإن ما يحققه الأوروبيون فى الزراعة لا يبعث على التشجيع البتة » (١) .

ومتوسط ما تملكه الأسرة الإفريقية لا يتجاوز أربعة فدادين (٢) ، بينما ثبت من الإحصاءات التى وضعها البريطانيون أنفسهم أن حاجات الأسرة عام ١٩٤٥ قدرت بحوالى ١١,٥ فدان فى المتوسط . ومع ذلك فإن سياسة الحكومة الاستعمارية فى كينيا لم تفعل شيئاً فى سبيل زيادة رقعة الأرض المخصصة للإفريقيين ، بل هى على العكس من ذلك عملت على إنقاص تلك الرقعة بقوانين توحيد الأراضي ، لتزع من الإفريقيين القدر الضئيل الباقى لهم . وهى تهدف بذلك إلى تحويل الإفريقيين من ملاك إلى أجراء عبيد للسلادة الأوروبيين المستعمرين . وفى أعقاب الحرب الثانية تناقص عدد المزارعين الأوروبيين إلى ٣,٥٠٠ مزارع وتزايدت رقعة المساحة المخصصة لهم إلى ١٧,٠٠٠ ميل مربع ، أى أنه ينحصر كلا منهم حوالى خمسة أميال مربعة أو يزيد . وتكاثف الإفريقيون الذين قدر عددهم بحوالى ٥,٢٥ من المليون فى مساحة لم تتعد ٥٧,٠٠٠ ميل مربع ، منها ١٥,٠٠٠ ميل خصصت لصيانة الثروة الشجرية فى الغابات (٣) .

وقد رت نسبة كثافة الإفريقيين فى منطقى كيامبو وفورت هول بحوالى ٤٢٠ إفريقى فى الميل المربع الواحد ، أى أن النسبة تعدل ٢,٠٠٠ شخص فى مساحة مساوية لما يملكه المزارع الأوروبى الواحد . تلك هى الصورة التى يضع معالمها المستعمر الأوروبى فى كينيا ، يريد

(١) رأى الخبير الزراعى البريطانى « كولن ماكينير » عام ١٩٤٨ .

(٢) فدان إنجليزى (Acre) .

(٣) الإحصاء الرسمى عام ١٩٥٢ .

أن يحيل البلد الإفريقي إلى مزرعة للرجل الأبيض . وهي عقيدة النور والعرفان التي جلبها الأوربي إلى القارة العذراء ، وعندما يرتفع صوت الحرية والقومية ، يحشد الأوربي الجيوش ويعلن حالات الطوارئ ويعمل القتل والإرهاب والتشريد في العناصر القومية . إنه منطق الحرية والديموقراطية الغربية ، ومنطق التبشير بالمسيحية الأوربية التي يريد الرجل الأبيض تحت ستارها استغلال واسترقاق شعوب ولدت لتعيش وتمارس حرياتها الفطرية التي وهبها لها الخالق . وفي غمار هذه الحشود من الجيوش ، وتحت ظلال هذه الأعمال الإرهابية ورغماً عنها .. قامت الحركة السياسية الإفريقية في كينيا ، قوية دافعة عارمة جارفة ، فملأت أسماع العالم أجمع ، إنها بطولات سوف يخلدها التاريخ ، وتسجلها أحداث هذه الأعوام التي يراها هذا الجيل من الإفريقيين ، الجيل الذي وصفه الرئيس عبد الناصر في مصر بأنه على موعد مع القدر ، وهو أيضاً في كينيا على موعد مع القدر ، وفي كل بلد إفريقي يسير في طريق الكفاح ويسعى في سبيل الحرية ، وإن التيارات السياسية في كينيا ، التي كانت وما تزال أروع مثل للبطولة القومية ، في مواجهة التعسف والإرهاب ، هذه التيارات قد ولدتها أحداث بعيدة وأخرى قريبة ، وتجارب وانفعالات شعبية .

للتيارات السياسية في كينيا :

رأينا كيف أن السياسة الاستعمارية في كينيا قد اتسمت بطابع إنكار كل حق للإفريقيين أصحاب البلاد الأصلاء ، والسعي بالبلاد لتحويلها إلى أرض للرجل الأبيض . وتتجاهل السياسة الاستعمارية في ذلك كله ما قطعت على نفسها من وعود وما تشدقت به من عهود ومواثيق متعددة ، سواء تجاه الرأي العام العالمي أو تجاه الإفريقيين أنفسهم . وتأميناً لهذه السياسة الاستعمارية عملت الحكومة الاستبدادية في كينيا على كبت أي حركة إفريقية واعية ، ولم تأل جهداً في القضاء على أي صوت يرتفع بكلمات الحرية السياسية .

واستخدمت شتى صنوف الإرهاب والعنف وحشد القوات في سبيل تحقيق ذلك .

وتميل السلطات الاستعمارية في كينيا إلى اعتبار كينيا بلداً ذا مجتمع متعدد العناصر ، وهي البدعة الحديدية التي افتعلها المستعمر ليستبد بمقدرات البلاد ، فيدفع بجماعات من الغرباء إلى إقليم ما ، ثم يخول لهم حقوقاً يخصصها بها اغتصاباً من أصحاب الحق الشرعي . وبعد ذلك ، وبحجة حماية تلك الحقوق التي اغتصبها لهم ، يستنيط المبررات لوجوده وبقائه . ويريد المستعمر بذلك أن يفرض سيادة هذه الأقلية الدخيلة الغاصبة ، على الكثرة الأصلية المغلوبة على أمرها .

وإن المستعمر حينما وجد في شرق إفريقيا مناطق معتدلاً جوها وتصلح لأن تستقر جاليات منه في أعمال الزراعة الاستغلالية أو في مناطق المناجم والصناعة ، عمد إلى ابتداع فكرة المجتمعات المتعددة العناصر ، وأراد بذلك أن يفرق بين التطور المستقبلي لهذه الأقاليم ، عن التطور الطبيعي الذي وقع في غرب إفريقيا ، والذي حقق الاستقلال في غانا ويوشك أن يحققه في نيجيريا . وهو يبغي من ادعاء تعدد عناصر إقليم ما ، القول باستحالة انتهاء أمور ذلك الإقليم إلى أيدي أبنائه من الإفريقيين ، كما أنه يستحيل انتهاء إلى أيدي العناصر المكونة لذلك المجتمع على أساس المساواة العددية لأن في ذلك هدماً لحق الأقلية الممتازة في نظره . ولذلك فإن تفسير فكرة تعدد العناصر حسبما يريد المستعمر هو سيادة الأقلية البيضاء على الأكثرية السوداء ، في لون من الوصاية .

وتتضح هذه الحقيقة في التفسير الذي أورده الأستاذ جيمس كولمان في بحث له عن الأحزاب السياسية في إفريقيا ، حين قال عن فكرة المجتمع المتعدد العناصر الظاهرة العامة في هذه المجتمعات هي التعايش المشترك بين جماعتين أو أكثر مختلفة العنصر ، وعدم وجود فكرة الحكومة الإفريقية .

الخالصة . وتطور القوى الاستعمارية وانتقالها إلى أيدي ساسة من الأوربيين المستوطنين ، وبذلك فإن السيادة تكون للأحزاب الأوربية ، وللمقيمين الأوربيين في هذه المناطق^(١) .

ذلك هو ما أراده المستعمر وما يسعى إليه مستخدماً شتى أساليب العنف والتغريب والكبت والإرهاب . وهو يخشى انتشار روح القومية في كينيا ، ويعمل كل جهد في سبيل إماتها أو توجيهها إلى الانطلاق في الاتجاهات الدينية أو العقيدية التقليدية القديمة . وتحقيقاً لهذه السياسة حرص المستعمر على ألا يحظى شرق إفريقيا بأى فرص للتعليم أو الثقافة التي أتاحت لغرب إفريقيا ، والتي ولدت هناك زعامات قومية ناضجة قوية . فحارب المستعمر وسائل العلم والتعليم في شرق إفريقيا كلها . وفي كينيا خاصة . فعمد إلى مدارس الوطنيين فأغلقها ، ومنع الإفريقيين في كينيا من السفر إلى الخارج للدرس والثقافة . وقد دلت إحصائيات البعثات إلى الخارج من شرق إفريقيا بمقارنتها مع غربها إلى تخلف لم يكن يصل إلى الثلث . فبلغ عدد طلبة البعثات من غرب إفريقيا عام ١٩٥٢، ٥٣، ٥٤٨، ٢ طالباً ، بينما لم يتجاوز عددهم من شرق إفريقيا كلها أكثر من ٧٥١ طالباً عن نفس العام .

ولم يكن تحريم العلم والثقافة أسلوب المستعمر الوحيد ، فقد عمد إلى الإرهاب تارة وإلى الظهور ببذعة جديدة أسماها مبدأ المشاركة . وقد قدمنا في هذا المؤلف أن فكرة المشاركة التي بدعها خيال المستعمر المعلوم لن تحدد الإفريقي ، بل إن مفهومها لديه قد جعلها سلاحاً يدعم به حقه ، إذ أنه لن يقبل تفسيراً لها إلا المساواة الكاملة في الحقوق وفي تحمل الواجبات بين جميع المقيمين في إقليم ما ، وهو بكثرته العددية سوف تنتهي إليه كل السلطة .

ولكن الواقع هو أن المشاركة فكرة سياسية وهمية ، دفعت إليها خشية

(١) جيمس كولمان - في كتاب إفريقيا اليوم - المراجع السابق ص ١٥٠ .

تطور القومية الإفريقية وضياح نفوذ الرجل الأبيض . وفكرة المشاركة ، لم يظهر النداء بها كثيراً في كينيا نظراً لقلة عدد المستوطنين نسبياً ، ولكن أمام القوة الجارفة التي بدأت تجتاح كينيا نحو القومية الإفريقية ، وسيادة العنصر الإفريقي الغالب ، والمطالبة بالاستقلال ، لم يملك الأوروبيون سوى التلويح بفكرة المشاركة .

ولا شك أن نجاح القومية الإفريقية في تحقيق استقلال دول غرب إفريقيا وتخلصها من السيطرة البريطانية ، كان حافزاً على تمسك الأوروبيين في كينيا بنظرية المشاركة ، التي تحقق لهم في تفسيرهم لها بقاء سيطرتهم وسيادتهم . ومن ناحية ثانية ، فإن التطرف العنصري في جنوب إفريقيا ، والنزاع القائم في اتحاد وسط إفريقيا حول فكرة المشاركة وتفسيرها ، والمتاعب التي يعانيها الشعب الإفريقي في نياسالاند ، ذلك كله يدفع بالشعب الإفريقي في كينيا إلى رفض فكرة المشاركة ، وإلى التمسك بالقومية الإفريقية التي تحقق سيادة الإفريقي في أرضه .

وقامت الزعامات الإفريقية في كينيا ، قامت على الرغم من حذر المستعمر وحرصه ، وساعد على قوتها ونموها السريع ترابط الدول الإفريقية المستقلة وتأييدها . واتصالها بالشعوب المكافحة ، كما أن انتشار الوعي العالمي وسهولة تأثيره بالأحداث التي تقع في أي بقعة من العالم قد أمد إلى حد ما بقاء هذه الزعامات .

موقف الأوروبيين :

الأوروبيون في كينيا تتجاذبهم رغبتان ، فتدفعهم من جانب رغبة وحرص على ما تحت أيديهم من ميزات لم تستقم لأية أقلية في ركن من أركان العالم ، وتعترهم من جانب آخر رهبة وخشية في أن يتحرك المارد الإفريقي فيحطم القيد الذي كبلوه به ، وينفض عن كاهله السيطرة التي تمكنت لهم منه ، وينطلق كما انطلق في بقاع إفريقيا في الشمال ، فيتولى بنفسه جميع شأنه ..

وبين هاتين الرغبتين يتأرجح موقف الأوروبيين فلا يكاد يستقر على حال ، فهم يلينون من جانبهم حيناً ، وينزلون إلى حد المناذاة بفكرة المشاركة ، فيكونون حزباً جديداً يريدون أن ينضم إليهم فيه إفريقيون ويهدفون في برنامجهم إلى إتاحة الفرصة المتكافئة للجميع ، والقضاء التدريجي على حواجز العنصرية ، والسعى إلى ربط المقيمين في كينيا لتكوين أمة واحدة . ويعلن رئيس الحزب الجديد - وهو أوربي كان وزيراً للزراعة في حكومة كينيا الاستعمارية - أنه ينبغي الاعتراف بالأفضال التي أداها الأوروبيون في كينيا ، كما يجب الاعتراف أيضاً بفضل المسلمين والهنود والعرب في تلك البلاد . ويقرر أنه يتعين حفظ ذلك التراث والإبقاء عليه متميزاً بعضه عن بعض إذا ما أريد لكينيا التقدم والنمو^(١).

وتطلب وزارة المستعمرات الاستعمارية في لندن لهذه النزعة الكريمة من جانب المستوطنين ويصرح وزير المستعمرات أنه خضوعاً لرغبة وفد من الإفريقيين والآسيويين من كينيا في لندن قد قرر قاعدة جديدة لعقد مؤتمر للمائدة المستديرة لرسم خطوات للتطور الدستوري في كينيا ، ولكن وفد الإفريقيين والآسيويين يصر على أن مطلبهم الأول هو تحقيق ديمقراطية برلمانية مبنية على الانتخاب العام المباشر ، وهو ما يؤدي إلى حكم مطلق ذاتي للإفريقيين . ويطالبون برفع لوائح الطوارئ لتمكينهم من الحياة السياسية الحرة . ويهت وزير المستعمرات فيراجع ويشترط لذلك تقوية سلطات الحاكم العام لمواجهة ما يمكن أن يقع من انحرافات نحو الحرية القومية التي تشكل خطراً على الاستعمار في كينيا . ويعرب المستعمر عن أمله في إمكان تحقيق حل وسط يخرج به الحزب الجديد في كينيا . وأن يستطيع رئيس ذلك الحزب تقريب الهوة ، وابتداع حيلة يخدع بها الإفريقيين ويظهر بمظهر المعتدل^(٢).

(١) حزب المستر ميشيل بلندال - تصريحاته في ٢ من أبريل ١٩٥٩ .

(٢) تصريحات المستر لينوكس بويد وتحليل مجلة الاكونوميست في ٢ من مايو ١٩٥٩ :

ومن ناحية ثانية يظهر التطرف الأوربي نحو تعصب عنصري في فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني أوربي لكينيا ، على غرار المؤتمر الوطني الأوربي في روديسيا . وقد دعا إلى هذا المؤتمر أحد أعضاء المجلس التشريعي الكيني بعد عودته من جولة في روديسيا وزيارة لسانزبرى . وهدف ذلك المؤتمر الاحتفاظ بوضع الأوربي ومستواه في المستعمرة ، وأنه من المأمول أن ينتهي الأمر إلى تأسيس مؤتمر عام أوربي يضم جميع بلدان جنوب الصحراء . وفي هذا الموضع يثير الأوربيون مسألة الخطر الشيوعي الموشك على الإحداق بإفريقيا كلها^(١) . ويحذرون من أن كينيا هي المعقل الأخير ، فإذا ضاعت ضاع معها سائر إفريقيا البريطانية .

وليس ثمة شك في أن هذه النزعة الاستعمارية العنصرية هي امتداد للروح العنصرية السائدة في الجنوب ، وهدفها كما أعلن الداعون إليها هو قيام حياة متعددة العناصر . وإن هذا الموقف يناقض اتجاه الأوربيين حين يعيرون على الإفريقيين دعوتهم القومية ، فيتهمونهم بأنهم انفصاليون وعنصريون .

وتتبلور اتجاهات الأوربيين في الموقف الشاذ الذي أعلنته نقابة المحامين في كينيا حين اعتذرت لقبول بعض المحامين مضطرين للدفاع عن المتهمين من الماوماو . وأعلنت أن توليهم لهذه القضايا إنما يتم باللور ، ولذلك لا ينبغي أن بوصم أحد منهم بوصمة عار إذا ما قبل ذلك مرغماً^(٢) . وذلك يبين بجلاء مدى ما يعتنقه المستوطنون من عصبية جامحة حتى ليصبح في نظرهم الحق الطبيعي للمتهم في الدفاع جريمة تصم من يتولاها بوصمة عار.

وتكشف الحالة الأوربية عن نواياها الباغية ، وتسفر النقاب عن طغيانها واستبدادها فظهرت تطبيقات الفكرة الإرهابية التي دعا إليها الكولونيل جروجان ، ففي أعقاب ثورة الماوماو التي سنعرض لتفاصيل مأساتها بعد

(١) دعا إلى هذا المؤتمر المستر هوارد وليامز عضو المجلس التشريعي الكيني .

(٢) (Beware of Africans) - المرجع السابق ص ١٦٠ وما بعدها .

قليل ، شكلت قوات احتياطى بوليس كينيا من بين الأوربيين ، وقامت تلك القوات بأشد أنواع الإرهاب ، وكان الهدف من موجات الإرهاب تلك هو إثارة الذعر والهلع بين الوطنيين ، وتقف الحكومة الاستعمارية فى كينيا وراء المستوطنين فى أعمالهم الإرهابية . وتسبغ عليهم حمايتها وتكبت أى صوت يرتفع بالشكوى ، وأصبح التقليد المستقر أن الشكاوى التى تصل إلى علم الحكومة والتى تضطر حيالها إلى إجراء تحقيق ، يتم ذلك التحقيق فى ميل ظاهر إلى ممالأة البيض وتغطية أعمالهم . وجرت القاعدة على عدم إمكان إدانة أى أوربي بتهمة القتل ، وعلى أسوأ الفروض تعتبر مثل تلك الحالات مسألة قتل جماعى فى معركة عامة ، وتخفف العقوبة إلى أدنى درجاتها .

ويروى رجنالد فى كتابه « احذروا من الإفريقيين »^(١) « الحادثة التالية التى تبين تعسف الحكومة تجاه أى صوت يرتفع للدفاع عن الإفريقيين . وموody تلك الحادثة أن أحد المحامين البريطانيين الذين كانوا يمارسون المحاماة فى كينيا عام ١٩٥٣ ، صرح بأنه قد كشف النقاب عن عدد من قضايا القتل العمد ارتكبها رجال قوات احتياطى البوليس . وأنه قد تجمعت تحت يده أدلة دامغة فى قضايا أخرى كثيرة ، وقدم ما عثر عليه من أدلة فى إحدى تلك القضايا إلى الحاكم العام ، مطالباً إياه بإجراء تحقيق شامل . وكانت الأدلة التى أوردها فى صحيفة دعواه متكاملة ودامغة أشد ما يكون الدليل فى القطع ، وثبتت فيها تهمة القتل العمد على أحد الأوربيين بعينه ، وتعرفه الحكومة تمام المعرفة .

ولكن ، خلال ٢٤ ساعة صدرت الأوامر بترحيل ذلك المحامى ، وهو يدعى المستر « بيتر إيفانز » إلى خارج كينيا . ولم يعد أحد يسمع أى شىء عن تلك القضية أو غيرها من القضايا ، ولفقت لإيفانز تهمة التحريض باتصاله مع أحد رؤساء قبيلة ليو الموالية للحكومة ، لتحويله إلى مؤازرة لإخوانه من

(١) المرجع السابق ص ١٧٠ (Beware of Africans) •

الكيكويو . ولكن كان التهديد واضحاً ، وعبرة لغيره من المحامين ، بل لقد حذر البوليس أحد المحامين بأنه قد وضع على القائمة السوداء ، لإخلاصه في دراسة بعض القضايا التي وكلت إليه .

تلك هي الصورة التعسة للاستبداد الأوربي في كينيا ، ولعل أصدق وصف لها هو ما ذكره أحد أعضاء قوات البوليس الاحتياطي في معرض الحديث عن أعمال تلك القوات فقال : « أما غارات الليل التي تشنها قوات البوليس الاحتياطي على أكواخ الإفريقيين ، فقد كانت تصيبهم بدعر وهلع شديدين ، فيعمدون إلى الهرب ، وينطلق الرصاص عليهم من ظهورهم فيقعون صرعى . وإن قوام رجال الاحتياطي من الأوربيين الموتورين المعقدة نفوسهم التعسة حياتهم الخاصة . إنهم يلعبون دور رعاة البقر مع الهنود الحمر » .

موقف الإفريقيين :

الإفريقيون متهمون بأنهم إرهابيون وأنهم عنصريون متعصبون لأنهم ينادون بحق الأغلبية في تولى شئون البلاد ، ولأنهم لا يقبلون في استسلام أعمال العنف والاستبداد التي تمارسها الحكومة الاستعمارية . ويتهمون بأن حركة الماوماو التي قاوموا بها تعسف الحكومة وتعنت الأوربيين هي حركة كراهية مقبلة بعيدة عن الإنسانية .

والإفريقيون ثاروا حين واجهتهم إجراءات التعسف الأوربي ، وحين أغلقت مدارسهم القومية التي بنوها بأيديهم لإيمانهم بأهمية العلم والثقافة ، وحين قررت الحكومة حل الجمعيات التعاونية للفلاحين والتجار الإفريقيين ، وذلك كله لتيقن الحكومة أن العلم والتعاون هما من العوامل الأولى في سبيل نمو القومية الإفريقية .

وحين اعتقد الأوربيون أنهم بذلك قد قضوا على الروح الإفريقية وبدأت أبواقهم تنعى أن ليس للإفريقيين روح متميزة ، وأن ليس لديهم قوة على

الخلق والإبداع تمكنهم من المبادأة في أى شىء ، وأنهم لا يستطيعون الحياة وحدهم بدون توجيه وأمر من الأوربي .

حين ضاقت الحلقة إلى هذا المدى ، لم يكن أمام الإفريقي سوى الانطلاق في الجماعات والمنظمات السرية . ولم يجد الإفريقي بداً من ذلك وقد سدت أمامه جميع السبل : حتى سبيل المقاومة السلبية لم يكن متاحاً له . فكانت بطولات الماوماو التي سنعرض لها بعد قليل .

وإن روح المسألة التي فطر عليها الإفريقي تغلب عليه دائماً ، فإن المسيحيين من الكيكويو ، الذين لم يكونوا راضين كل الرضا عن الماوماو ، رفضوا حمل السلاح في وجه إخوانهم الإفريقيين . وقد سخر أحد رجال الدين البريطانيين من هؤلاء المسيحيين قائلاً : « إنهم يريدون مسيحيين أفضل منا » . وكان رجل الدين يخطب في جمع من الأوربيين وقد تمنطق بسلاحه ويبشرهم بسيادة الرجل الأبيض .

وتتضح روح المقاومة الإفريقية ونزعة الإفريقي إلى السلم وتجنب البطش في إيمانه بالوسائل الإقناعية ، وقد روى ريجنالد في كتابه « احذر من الإفريقي » أنه التقى مع أحد الإفريقيين الشيوخ وأنه لما عرفه بنفسه ومهمته في البحث عن الحقيقة ناشده قائلاً : « يجب عليك أن تتكلم بالنيابة عنا . فلم يعد هناك من يتكلم باسمنا الآن . فإن جوموكينياتا في السجن هو ورفاقه ، ونحن لا نستطيع الكلام وإلا ألقى القبض علينا » . ويعلق المؤلف على ذلك قائلاً : « وغمرني إحساس باليأس والضياع الذي يعانيه ذلك الرجل وسائر الإفريقيين — وانطلقت السيارة بنا ، ومضيت أرقب الرجل العجوز وهو واقف في الطريق أشبه شىء بالرمز منه إلى الرجل الحي » (١) .

وقد كانت بطولات الماوماو موضع إشادة من الصحف الوطنية الإفريقية في كينيا ، فنشرت جريدة أوهورو سلسلة مقالات في مديح أولئك الذين

(١) المرجع السابق (Beware of Africans.) ص ١٥٩

أنشئوا الماوماو . وكانت نتيجة هذه المقالات أن أصدرت الحكومة قرارها بإغلاق تلك الجريدة بدعوى أن هذه المقالات من شأنها إثارة عوامل الحقد وإعادة أعمال العنف وزعزعة السلطة الشرعية .

وجاءت زيارة ملكة إنجلترا الوالدة لكينيا في فترة في أعقاب مشكلة الماوماو . وقد قرر أعضاء المجلس التشريعي في كينيا مقاطعة زيارة الملكة ، ودعوا سائر الإفريقيين ورؤساء العشائر إلى تلك المقاطعة ، تضامناً في إظهار شعورهم بالسخط على أعمال الإرهاب التي ارتكبتها الحكومة الاستعمارية والمستوطنون الأوروبيون . ومع ذلك فإن روح الضيافة الفطرية التي جبل عليها الإفريقي ، قد دفعت بزعماء الإفريقيين إلى التأكيد بأن هذه المقاطعة إنما هي موجهة إلى الحكومة الاستعمارية في كينيا ووزارة المستعمرات والحكومة البريطانية من ورائهما ، وأنها ليست موجهة إلى شخص الملكة ، فصرح المستر نيجالا بأنه « إذا لم تلق الملكة الوالدة استقبالا حاراً في كينيا ، فإننا نأمل أنها ستفهم أن ذلك نتيجة للظروف المحيطة القائمة . » كما صرح المستر توم مبيوا بأنه واثق بأن الذين سيقولون إننا نزعج بالملكة الوالدة والأسرة الملكية في المعركة السياسية ، يكفي للرد عليهم أن حكومة كينيا هي المسئولة عن ذلك ، حين استبدت بالإفريقيين أولاً ، ثم حين نظمت زيارة الملكة في وقت مضطرب كهذا .

وقاطع الإفريقيون المجلس التشريعي ، وامتنع الأعضاء الإفريقيون فيه عن المساهمة في جلساته حتى يتم اتفاق بشأن تعديل دستور كينيا ، بما يتفق مع الأمن القومي للإفريقيين . ودعت بريطانيا إلى المفاوضة ، وسافر وفد من كينيا برئاسة الزعيم السيد أودينجا وطالب الوفد بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وزعيم كينيا الأول كينيا تا ، وإلغاء الأحكام العرفية ، وتعديل الدستور بحيث يمكن الشعب من ممارسة حقوقه الديمقراطية . وفي نفس الوقت تناقض وزارة المستعمرات نفسها . ففي أثناء وجود وفد كينيا في لندن ومقابلته

لوزير المستعمرات ، تعمل القوى الغاشمة في قطاع إفريقيا آخر ، في نياسالاند ، على تشريد الزعماء الوطنيين والزج بهم في السجون : فألقت القبض على الدكتور باندا وآخرين ، لما كانوا يطالبون به من حق الإفريقيين في الحياة الديمقراطية . وليس ثمة شك أن السياسة الاستعمارية المتتوية هي التي تملئ هذا التناقض ، ومافى المستعمر يكشف عن نواياه الممقوتة .

مأساة الماوماو :

لا يأتي ذكر الكفاح الإفريقي ، ولا يستقيم أى عرض للبطولات الإفريقية المناضلة ، إلا وتبادرت إلى الأذهان معركة الماوماو . تلك المعركة النبيلة ، التي حاول المستعمر لإصباغ مظاهر الوحشية الهمجية على حقيقتها القومية ، وأراد أن يصورها للعالم في إطار مشوه بجانب الحقيقة الكريمة التي قامت عليها . وسوف نحاول في هذا العرض الموجز أن نبين الحقائق وراء ثورة الماوماو ، مستقاة من مصادر إفريقية عاشت تلك الثورة ومارستها ، ومصادر أوربية صدقت في روايتها فلم تفسد الحقائق أو فشلت في تشويهها بحيث اتضحت الحقائق من وراء ما افتعلته من شوائب .

الكيكويو :

قبيلة الكيكويو هي أكبر قبائل كينيا ، ويعيش أفرادها حياة استقرار لاعتمادهم على الزراعة . ويبلغ تعدادها حوالى مليونى إفريقي ، يعيشون في أكثر مناطق كينيا خصوبة ، ويملكون أجود أراضيها . وبحكم وضعها الممتاز وقربها من مدينة نيروبي كانت تلك القبيلة هي أول القبائل اتصالا بالمستعمر حين وطئت أقدامه أرض البلاد . وشأنها شأن أى مجتمع زراعى حرصت قبيلة الكيكويو على السلم ولم تنجح إلى القتال . وقد استغل المستعمر تلك الفطرة ، ومكن لنفسه من البقاء في كينيا . وكانت قبيلة الكيكويو تتبع نظام الزراعة التبادلية ، فتستقر عاماً في قطاع من ممتلكاتها ، تنتقل بعده إلى قطاع آخر ، وذلك حتى لا ترهق الأرض باستغلالها على التوالى . وكان يساعد على

ذلك وفرة الأرض الصالحة للزراعة ، وقلة تعداد أفراد القبيلة نسبياً في ذلك الوقت .

وكانت التقاليد القومية لقبيلة الكيكويوتقضى بأن المجتمع الإفريقي ينبغي عليه أن يقدم لمن يقيم بين ظهرانيه وسائل العمل ، وأن يوفر له أسباب الحياة المنتجة ، وكانت الحياة قوامها الزراعة . ولذلك قدم شعب الكيكويو بعض المساحات للقادمين من الأصدقاء الأوربيين ، لكي يزرعوها طبقاً للتقليد الإفريقي ، ولكن الأصدقاء الأوربيين لم يكونوا شرفاء ، فلم يكتفوا بما قدمه لهم المجتمع الإفريقي المسلم ، فأرسلوا إلى بلادهم يطلبون المزيد من المهاجرين وتكاثر عددهم ، وقويت شوكتهم ، ثم عمدوا إلى أجود المناطق فانتزعوها من يد أصحابها عنوة وقسراً ، وطردهم وشردهم . وانتفض شعب الكيكويو ، وقامت أول ثورة عام ١٩١٠ ، ولم يلبث المستعمر أن تدخل بقواته ومعداته لعمل القتل والتشريد في القبيلة المسالمة الغزلاء . وصادر مساحات شاسعة بلغت ١٦,٠٠٠ كيلو متر مربع ، حرم على الكيكويو العيش فيها إلا في صورة العبيد المسخرين الأجراء للسلادة الأوربيين . ويتشدد الأوربيون بأنهم قد دفعوا ثمنها ، وأنهم قد عوضوهم عنها عام ١٩٣٠ ، ولكن الثابت أن المساحة التي خصصت للكيكويو والتي يعيشون فيها حالياً ، لا تتجاوز ٦,٠٠٠ ميل مربع ، ومن مستوى أقل من الأراضي التي انتزعت منهم .

وقد كانت الكيكويو منذ أن استبد المستعمر ببلادها ، مضطراً دائماً للمتاعب ، ما تفنأ تندلع منها نيران ثورات تحاول استخلاص بلادها من براثن المستعمر الغاصب . ومع تطور قبيلة الكيكويو وتزايد عدد أفرادها بدأت تعاني نقصاً شديداً في الأراضي الزراعية ، وبدأت تظهر الحاجة الماسة إلى إلغاء نظام الإقطاعيات الزراعية المخصصة للأوربيين والتي تبلغ في مجموعها قرابة ٢٠٪ من الأراضي الزراعية في أشد المناطق خصوبة .

ولما فشلت محاولات الأوربيين في خداع الإفريقيين من قبيلة الكيكويو

بمَشروعات إصلاحية كاذبة ، عمدت الحكومة الاستعمارية في كينيا إلى وسائل الإرهاب والتشريد ، فأغلقت مدارس الكيكويو التي أقامها أفراد تلك القبيلة بجهودهم ، وألغت المنظمات التعاونية واتحادات المزارعين الإفريقيين ، وحشدت الجيوش ، وأنشأت فرق البوليس الاحتياطي من بين الأوربيين المستوطنين .

شخصيات وزعامات إفريقية :

بالرغم مما يدعيه الأوربيون من أن مشكلة الأرض في كينيا لم تكن مشكلة عنصرية ، إلا أنها قد أدت إلى تجمع الإفريقيين تحت زعامة واحدة . فقد أحسن الإفريقيون أن أراضيهم قد اغتصبت منهم وأنهم قد حرموا مواردهم الزراعية الطبيعية ، وأمام الرغبة في المطالبة العادلة بحقوقهم في الحياة ، وفي استغلال مواردهم التي وهبها الله لهم ، بدأ تكتل الإفريقيين ، وظهرت بينهم زعامات قوية .

فأقام جوموكينيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية أول منظمة سياسية قوية في كينيا ، هي الاتحاد الإفريقي لكينيا . وكينيا ليس بالحديث العهد بالكفاح ، فهو قد عاصر ثوكو الزعيم الثائر ، ودرس في لندن ثم في موسكو وتعمق في الدعوة الإفريقية ، وعرف كيف يعمق دراسته وكيف يملأ رأسه بمبادئ الحرية . وأحسن بالهاوية التي يرسف فيها شعبه تحت وطأة المستعمر . وعاد كينيا إلى وطنه في مطلع الحرب العالمية الثانية وكان أول ما صافح أذنه ، صدى الصرخة التي أطلقها الزعيم « هاري ثوكو » : « إننا نحن أصحاب الأرض ، وعلينا أن نحصل عليها بالقوة من المختصبين ، فالله لم يميز قط بين بيض وسود » .

وانضم كينيا إلى الزعيم الثائر في جمعية إفريقيا الشرقية الوطنية . وبدأت الدعوة المنظمة لتبصير أبناء كينيا بحقوقهم المسلوبة ، وبدأ مرسل الثورة يغلي . ولكن المستعمر كان بالمرصاد فما لبث أن ألقى القبض على « ثوكو »

وألقى به في السجن ، وتجمع شعب كينيا حول السجن ينادى طالباً لإخلاء سبيل الزعيم « ثوكو » فلاقاه المستعمر على أطراف الرماح وطلقات البنادق . وكانت مهزلة العدالة البيضاء ، فقد وكل الإفريقيون أحد المحامين البريطانيين ويدعى « درايكون » وجمعوا له المال قطرة قطرة من بينهم ، فما لبث أن حصل على المال وحزم حقائبه وهرب . وانهار آخر ركن من إيمان الإفريقيين بعدالة الرجل الأبيض تلك الأضحوة الساخرة التي بدعها الخيال الأوربي المريض في إفريقيا .

وتكونت جماعة الكيكويو لمناهضة الاستعمار ، وترعها جوموكينيا ، ثم تحولت قبل الحرب الثانية إلى الاتحاد الإفريقي لكينيا . وأقسم الاتحاد الإفريقي تحت زعامة كينيا على المضي في المعركة حتى نهايتها . ولم يلبث المستعمر وقد دهمته الحرب العالمية أن أحس بضعفه واستشعر خطر الانطلاقات الإفريقية ، فحصى يتذلل ويبدل الوعود بالأساليب التي أتقنها ، ويؤكد للشعب الإفريقي في كينيا وفي غيرها من الأقاليم أنه سيحقق لهم جميع مطالبهم في الحرية والاستقلال .

ومرة ثانية خدع الشعب الإفريقي المسلم في كينيا وغيرها ، وأقدم على البذل في سبيل نصرته بريطانيا وجلفائها في حربها ضد الاستبداد الفاشي إيماناً منه بأن الحرية تعلو ولا يعلو عليها . وانتهت الحرب ، وانتصر الغرب ، وبدأت الشعوب الإفريقية تتطلع إلى مرحلة تحقيق أمانها . ولكن الخداع والتضليل كان أقوى من الوعود ، وامتدت يد البطش بكل صنوفه ، عاتية عنيفة مستبدة .

وأعلنها كينيا ثورة عارمة ، انتفض فيها شعب كينيا على بكرة أبيه ، ثورة لا تبقى ولا تذر ، وترك كينيا دعاوته إلى المقاومة السلبية حين وجد أنها لن تجدى أمام وحشية البريطانيين ، وواجه القوميون في كينيا الحديد والنار بسلاح أقوى منه ، هو سلاح الإيمان ، وأصبح كينيا علامة الرعب للاستعمار البريطاني ، وأطلقوا عليه تسمية « السهم المحرق » .

وبدأت مجزرة رهيبة ضد الشعب المكافح ، استعملت خلالها كل وسائل البطش والإرهاب . وحشد الإنجليز القوات ، واستقدموا السفاح أرسكين الذى عرف أرض القنال مدى وحشيته . واستخدم الإنجليز جميع وسائل الخداع الذى يجيدونه فى سبيل تحطيم الزعيم كينيا .

ومن ناحية ثانية ، ظهرت منظمة الماوماو ، تلك المنظمة التى أحالت كينيا إلى قلعة من الجحيم ، وعرفت كيف تثير الأرض كلها ضد الإنجليز ، وارتجت الإمبراطورية العجوز ، واهتزت أركانها فى رعب مجنون . فأنشأت حكومة كينيا الاستعمارية قوات بوليس الاحتياطى أو الماوماو الأبيض . واندفعت حكومة الاستعمار فى أعنف مراحل البطش والإرهاب ، ومضت تعمل القتل والحرق فى الأبرياء العزل من الإفريقيين ، وتنسب تلك الأفعال بهتاناً وزوراً إلى أعمال الماوماو والإفريقيين .

ووقع كينيا فى أسر الاستعماريين ، ولم يلبثوا أن قرنوا اسمه بمنظمة الماوماو واتهموه بأنه المحرك الأول لهذه المنظمة ، وجاءوا بشهود مزيفين ، وزج كينيا فى السجن وحوكم محاكمة كاذبة حتى لقد صرح المحامى العام البريطانى بقوله : « إن الأدلة والقرائن التى أقدمها لتخجلنى من أن أكون إنجليزياً » .

وألقى كينيا وخمسة من زملائه القوميين فى غيابة سجن لوكيوتونج الرهيب . وانتهت مدة عقوبته التى لاقى فيها صنوف العذاب ، التى وصفها بقوله : « إننا نعذب بطريقة وحشية والطعام يصرف لنا بكميات ضئيلة وحقيرة ، حتى الماء لا نستطيع أن نشربه من البثر النظيفة لأنها خاصة بالإنجليز ، بل علينا أن نشربه من بثر قديمة مهجورة حكم عليها الأطباء من زمن بعيد بفساد مائها » .

وخرج كينيا من السجن ليعتقل فى معسكر من معسكرات الاعتقال التى فاقت أفران النازية البشعة . ففى جوف الصحراء إلى الشمال من كينيا ،

أعد معسكر الهولا ليكون مقراً دائماً ينفي إليه كينيا ومعه خمسون من زعماء كينيا . وانتشرت في المعسكر بيوت التعذيب على مختلف صنوفه وألوانه .

جومو كينيا في إيجاز :

— من مواليد ١٩٠٠ .

— سافر خارج كينيا للدعوة لقضية بلاده في سن الحادية والعشرين بوصفه سكرتيراً عاماً لجمعية الكيكويو المركزية . وأصبح من ثقات المشكلة الكينية ومشكلة الأراضي ، والناطق الشعبي لأهالي كينيا .

— درس الاقتصاد في لندن ، وجاب بلدان أوروبا في زمالة كوامي نكروما زعيم غانا . وعقد بالاشتراك مع كوامي نكروما وبعض الزعماء الإفريقيين المؤتمر الإفريقي العام الخامس في لندن .

— وعاد في عام ١٩٤٦ إلى بلاده ، وما لبث أن اختير رئيساً للاتحاد الإفريقي في كينيا الذي أصبح أقوى منظمة سياسية قومية في كينيا .

— اعتقل في ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ بدعوى تشكيله منظمة الماوماو . وصدر عليه الحكم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات في الثامن من إبريل سنة ١٩٥٣ وصودرت أملاكه التي قدرت بحوالى ٣١,٢٤ من الفدان .

— وفي ٢٢ من نوفمبر ١٩٥٨ ، اعترف « روسون ميشاريا » شاهد الإثبات الكاذب في قضية كينيا ، بأنه قد دفع إلى شهادته المفتعلة وأن كل ما ورد بها كان كذباً ، وكشف الستر عن أن حكومة كينيا قد أنفقت حوالى ١١,٠٠٠ جنيه في سبيل افتعال قضية كينيا .

— وفي ١٤ من أبريل ١٩٥٩ أطلق سراح كينيا ، ونقل في ظل الأحكام العرفية إلى منفى خاص أعد له ولزملائه في صحراء شمال كينيا ، في معسكر الهولا ، حيث فرض عليه أن يقضى بقية حياته في المنفى .

— وقد أعلن كينيا أنه لم يكن وراء الماوماو ، فقال : « إنى لم أفعل شيئاً لمساعدة الماوماو ولم أكن يوماً عضواً في تلك المنظمة ، لقد كانت منظمتي ،

وهي الاتحاد الإفريقي لكينيا ، منظمة سياسية ولم أشارك يوماً في تنظيم البوليس أو الحستابو .

— وقد واجه كينيا جلاذيه عند صدور حكم الأشغال الشاقة عليه عام ١٩٥٣ بقوله : « إننا لسنا مذنبين ، ولن نقبل ما تدعونه ضدنا ، ونشعر بأن هذه القضية من وجهة نظرنا قد أعدت بقصد خنق الاتحاد الإفريقي لكينيا ، وهو المنظمة الإفريقية السياسية الوحيدة التي تكافح في سبيل حقوق الشعب الإفريقي ، وإننا سوف نستمر في معارضتنا للفرقة التي تتبعها حكومة هذه البلاد . ولن نقبل ذلك ، سواء كنا في داخل السجن أو خارجه .

وأنتم بوصفكم أوروبيين ، من الطبيعي أن تشعرُوا بأن لدينا الدليل ضد عسف الأوروبيين . وقد كان نشاطنا موجهاً ضد الظلم الذي يرسف تحته الشعب الإفريقي وإذا كنتم تعتقدون أن مطالبتنا بحقوق الإفريقيين تجعل منا ما تدعونه من أننا من الماوماو فإنه يؤسفنا أن يكون هذا هو اعتقادكم . فإن ما فعلناه ، وما سوف نصر على الاستمرار فيه ، هو المطالبة بالحقوق للشعب الإفريقي بوصفه من الآدميين ، وفي أن نمارس ونتمتع بنفس الحقوق المكفولة لسائر البشر ، وإننا نتطلع إلى اليوم الذي يسود فيه السلام هذه البلاد — كينيا — وإن الحقيقة ستعرف للجميع ، بأننا نحن الزعماء الإفريقيين قد وقفنا في جانب السلام .

ولن يقبل أحد منا انتهاك حرمة المبادئ البشرية ، كما لن يقبل أحد منا الوسائل التي تهموننا باتباعها . وإنى لا أطالب بالعفو سواء عن نفسي أو عن زملائي .

— وقد صرح « ماشاريا » في اعترافاته أمام النائب العام في نيروبي قائلاً : « إنى أعرف وأقدر الخطورة التي أتعرض لها بفضح العمل السيئ الذي قامت به حكومة كينيا ، وأقدر النتائج التي قد تتبع نشر هذه الوثائق . ومن المحتمل أن يقوم رجال البوليس السرى باغتيال بقصد إخفاء الحقائق التي لدى .

ولكن مع ذلك ، فإنه سوف يسعدنى حقاً ، أن يحدث شيء سىء لشخصى ، إذا كان فى ذلك وفى كشف الحقيقة ما يساعد على إطلاق سراح جومو كينيا .

من الذى حرك الماوماو :

إن مؤامرة المستوطنين الأوربيين بالاشتراك مع حكومة الاستعمار فى كينيا ، الذين ملأت قلوبهم عوامل الحقد والكراهية للإفريقيين ، هدفت إلى كبت أى تعبير سياسى يصدر عن الشعب الإفريقى فى كينيا . وإن الشعب الإفريقى فى كينيا لم يفعل أكثر من المطالبة بأراضيه التى سلبت منه ، والتى خصصت وما تزال مخصصة للمستوطنين البيض الذين لم يولدوا بعد :

ولم تكن حركة الماوماو سوى انطلاقة شعبية عامة جارفة ، انطلاقة هى رد الفعل العنيف للاضطهاد الأوروبى أو الماوماو الأبيض . ولكن المستعمر أراد أن يستغل تلك الانطلاقة التى تسبب فيها بعمته ، لكى يقضى على الحركة السياسية الواعية الممثلة فى الاتحاد الإفريقى فى كينيا ، فعمد إلى الادعاء بأن ذلك الاتحاد هو المنظم والمحرك لمنظمة الماوماو ، ومضى يمعن فى تثبيت زعماء الاتحاد وفى الزج بهم فى السجون .

المراحل السياسية الأولى : رأينا أن جماعة شرق إفريقيا كانت المنظمة

السياسية الأولى فى كينيا ، وكيف أنها قامت تحت قيادة الزعيم هارى ثوكو "Harry Thuku" لحماية حقوق الإفريقيين من الاستغلال حين بدأ المستعمر إخلاء الأراضى العالية من أصحابها الإفريقيين لتوفير مساحات من الأرض للمستوطنين البيض . ورأينا كيف أن المستعمر الغاصب قد أثارت مطالب الزعيم ثوكو ، وألقى القبض عليه فى عام ١٩٢٢ . وثار الشعب وتجمعت الجماهير حول مركز البوليس فى نيروبي ، من الرجال والنساء والأطفال فى صفوف طويلة ، ويحملون الأعلام البيضاء ، وتقدم وفد منهم لمفاوضة رجال الإدارة . ولكن المستعمر لم يلبث أن ألهب الجماهير المسالمة حمماً من نيران ،

وتساقط الآلاف تباعاً . وانتشرت أنباء القتل في طول البلاد ، وتحركت جموع من الإفريقيين بين مصدق ومكذب ، ولكن اليد الحديدية الإرهابية لم تلبث أن سيطرت على الموقف بحد السلاح . وحرمت الاجتماعات وأصدرت حكماً بإبعاد ثوكو واثنين من أقاربه .

بين الحربين : وفي الفترة بين الحربين ، تحولت جماعة شرق إفريقيا إلى جماعة جديدة باسم الجماعة المركزية للكيكويو ، وأنشأت لها فروعاً في كل مكان في كينيا ، حتى بين القبائل الأخرى وتولى قيادتها الزعيم جيس كارويكي "Jessie Karuiki" وكان سكرتيرها الزعيم جومو كينياوا كما قدمنا .

الاتحاد الإفريقي لكينيا : عند عودة كينياوا في عام ١٩٤٦ ، استقبلته وفود تمثل جميع طبقات الشعب في مدينة ممباسا ، وممثلون لجميع شعب وفروع الاتحاد الإفريقي لكينيا الذي كان قد تشكل ليخلف الجماعة المركزية للكيكويو . وقد خطب كينياوا في ألوف المستقبلين خطبة طويلة جاء فيها : « لقد عدت إليكم بدون أي نتيجة من أوربا بعد إقامتي فيها قرابة السبعة عشر عاماً ولكن الذي أحضرته لكم جميعاً ، هو الحقيقة عن حقوقنا . وعند ما أعلن هذه الحقيقة للأوروبيين ، فإن النتيجة ستكون الكراهية الشديدة لأنها ستؤلمهم كثيراً ، وهم في النهاية سوف يعلنونها حرباً على الحقيقة ، وسوف يواجه كل من يتصل بالاتحاد الإفريقي شتى ألوان التهديد .

« إن تمردنا يعتبر بالنسبة لهم وفي وجهة نظرهم ، كأن تمرد علينا قطعان أغنامنا وماشيتنا ، إذا قدر لها أن تثور وأن ترفض أن تذبح . وهكذا أيها الإخوة ، فإن مطالبنا بالأراضي التي يستغلها الأوروبيون الآن ويتمتعون بالزبد واللحم الناتج منها إنما هو بمثابة تهديد لهم ، وإن مطالبتنا لهم بالحلاء سوف تؤدي إلى هذه النتائج ، ولذلك ينبغي أن تكونوا واثقين من أنكم على استعداد لمواجهة الصعوبات التي ستثور ، حينئذ فقط ... أستطيع أن أعدكم بقيادتكم في الطريق إلى الحرية . »

وهتفت الجماهر : « سنقف أبداً أمام أى عقبة مهما بلغت فى سبيل مطالبنا الإنسانية » .

وانتخب كينيا تارئيساً للاتحاد الإفريقى فى كينيا ، وفى عام ١٩٤٧ أرسل الاتحاد مذكرة إلى حكومة لندن مطالباً بأمرور محددة :

- ١ - أن الهدف السياسى للاتحاد هو تحقيق الحكم الذاتى الإفريقى للإفريقيين ، وأنه فى ظل هذا الحكم ستكفل الدولة حقوق الأقليات العنصرية .
- ٢ - توفير عدد أكبر من المقاعد الإفريقية فى المجلس التشريعى واستنكار نظام التمثيل العنصرى فى الجمعية العامة المشتركة لأقاليم شرق إفريقيا .
- ٣ - تخصيص مساحات أكثر من الأراضى فى كل من أراضى التاج ، والأراضى العالية للإفريقيين .

٤ - أنه قد آن الوقت لتحقيق التعليم الحبانى الإلزامى لجميع الأطفال الإفريقيين أسوة بسائر الأجناس .

٥ - إلغاء نظام البطاقات الشخصية المفروض على قبيلة الكيكويو لما يتضمنه من امتهان للكرامة الإنسانية فى إجراءاته .

٦ - تحسين أجور ومساكن الأجراء الإفريقيين ، وتطبيق قاعدة تساوى الأجر عند تساوى العمل .

ولكن كان مآل هذه المطالب الرفض ، لتغلب رأى المحافظين على رأى العمال فى البرلمان البريطانى .

التكتل الأوروبى فى كينيا : وفى عام ١٩٥٠ ، عقد المستوطنون اجتماعاً عاماً فى نادى جيممخانا فى نيروبي ، ونادى الأورييون بتكوين جبهة متحدة لمقاومة القومية الإفريقية الصاعدة التى وصفت بأنها تهديد لحق الإقامة الدائمة للأوروبيين فى كينيا . وفى العام التالى تكرر نفس الاجتماع وانضم إليه السير ميشيل الحاكم العام لكينيا فى ذلك الوقت ، وأعلن تعاونه مع الاتحاد الأوروبى . ووصف مطالب الإفريقيين بأنها صرخات فى الهواء لن ينصت إليها أحد فى الأمم المتحدة .

واتخذت جهة الأوربيين في كينيا قرارات كان أهمها :

١ - الضغط على حكومة كينيا لوضع جميع الرسميين في خدمة فكرة الزعامة الأوربية .

٢ - تشكيل جناح من الرسميين البريطانيين في كينيا للمساهمة في تحطيم السياسة الإفريقية التي تعارض مشروعات الاستيطان الدائم .

٣ - إنشاء الصوت الأوربي في كينيا لكسب عطف وتأيد الشعب البريطاني والأمريكي .

٤ - تشكيل الوحدة العسكرية البريطانية البحت في كينيا لمواجهة احتمالات العنف الإفريقي .

٥ - توجيه حملة متطرفة لكسب تأييد رجل الشارع في بريطانيا وتأيد الحكومة البريطانية عند تولى حزب المحافظين للحكم .

وعملت صحيفة « شرق إفريقيا »^(١) على مطالب الأوربيين تلك بقولها : « إن الأوربيين يقولون إنهم يريدون تولى حكم الرجل الإفريقي . ويطالبون بقطع جميع صلات لندن مع كينيا ويطالبون بحكومة من المستوطنين البريطانيين » .

وبدأت حملة الإرهاب الأبيض ، وقامت حملات التفتيش المستبد ، وحشدت السجون بالأبرياء لمجرد الشبهات ، وكان جزاء كل مقاومة الضرب حتى الموت ، وكثرت حوادث القتل إثر الضرب أو التعذيب ، ولم يكن أحد يجروء على التبليغ عن هذه الحوادث . وغلى مرجل الشعب ، وتجمع الشباب الإفريقي لتشكيل فرق المقاومة لإنقاذ حياة إخوانهم ، ولجأ كثيرون إلى الغابات ولم تستطع قوات الحرس الأوربي مواجهة المقاومة الشعبية المتزايدة . واستجلبت الحكومة القوات من كل مكان ، وصدرت لها الأوامر بأن تقتل لمجرد الاشتباه ودخلت المعركة في طور جديد ، فحرقت البيوت وسبيت النساء ووقعت أشد صنوف التعذيب .

(١) East African Standard في عدد ٢٢ من يوليو ١٩٥٢ .

واستمر القتال بين القوات العسكرية ، ورجال المقاومة الوطنيين الذين أطلق عليهم الأوربيون اسم الماوماو . وألقى القبض على الآلاف ، وقتل عدد لا حصر له منهم .

ولم تكن القوات بحفظ النظام بقدر انهماكها في ارتكاب أبشع الجرائم وسبي النساء .

وكان القتل دائماً لإخفاء معالم الجرائم الوحشية ، ولضمان عدم الشكوى حيث أن الموتي لا يتكلمون . وبدأ المستعمر ينسج أسطورة الماوماو على الوجه الذي أريد للعالم أن يراها عليه ، ونسبت جرائم القتل جميعها إلى أعمال الماوماو بينما كان جنود الحكومة هم القتلة السفاحون .

وكانت النتيجة لهذه الموجة الإرهابية ، تزايد عدد أفراد المقاومة الشعبية من الماوماو ، ولم يكن ينقص القتل من عددهم شيئاً بل كانوا في تزايد دائم .
اعتراف الأوربيين : ومع كل أباطيلهم وادعاءاتهم ، التي أرادوا بها تصوير حركة المقاومة الوطنية بأنها حركة وحشية ظالمة باغية ، فإنهم قد اعترفوا بأن الإفريقيين أصحاب حق ، وأنهم لم يكونوا باغين . ولننظر إلى ما كتبه السير فيليب ميتشيل الحاكم العام السابق لكينيا والذي عاصر الماوماو فقال :

« . . . ومع كل ، فهذه قصة أخرى ، لا أثر لها على ادعاء الكيكويو بملكية الأراضي التي لاشك في أحقيتهم لها إذا نظرنا إليهم كمجموع . ولعل ما أصدره أحد المفوضين الإداريين بعد دراسته للأوضاع في كينيا حوالى سنة ١٩١٠ في كتاب بعنوان قبائل كينيا ، بين فيه ملكية الكيكويو للأرض أبلغ دليل على ذلك .

« . . . وبدأ القلق بعد الحرب بقليل ، ولا شك أن كينيئاتا كان شاعراً بالروح المستاءة التي أخذت تسود الإفريقيين ، وأنه كان ينوى استغلالها استغلالاً غير عنيف ، وإني أشك في أنه كان ينوى في مبدأ الأمر أن يحيلها

إلى حرب . وأكاد أجزم بذلك بدليل أنه عند ما ألقى القبض عليه عام ١٩٥٢ .
بدأ أعوانه في اتخاذ وسائل العنف بطريق يدل على عدم الاستعداد السابق لها .
أو الخبرة والمران عليها . ولم تقع مذابح ما .
« . . . ومن المفهوم لدى جميع الأوساط تقريباً . أن حركة الماو ماو
هى حركة لقتل وإبادة الأوربيين ، وذلك يصل بي إلى مرحلة هامة في
الموضوع . فإن الماو ماو ، إن كانت حقاً قد قصدت أن تكون حركة ذبح
للأوربيين : فقد كان في مقدورها أن تذبح بضعة آلاف من الأوربيين
في الليلة الأولى .

« وكنت في إنجلترا في خريف عام ١٩٥٢ ، واطلعت على صحيفة تحمل
« مانشيتات » ضخمة على صفحتها الأولى تقول : « ليلة الخناجر الطويلة
في كينيا » . وظننت أنه قد وقعت مذابح دموية شاملة ، ولكن الواقع لم
يتجاوز أن الذى قتل كان رجلاً واحداً فقط وعلى هذا النمط سارت
الدعاية طوال الوقت . . . » (١) .

هكذا كانت الصورة الحقة التى لم يستطع غلاة المستعمرين أن ينكروها .
ولكنهم بماذا كانوا يعللون المعركة إذن ؟ كانوا يدعون أن سبب الثورة هو
مطالبة الإفريقيين بحقوقهم فى أرض أجدادهم ، ومع تسليم أحد المسؤولين
البريطانيين بهذه الحقوق ، إلا أنه أراد أن يفتعل سبيلاً ملتوياً إلى إنكارها ،
فيقول فى موضع من مقاله المشار إليه آنفاً إن الكيكويو أنفسهم لم يكونوا
الملاك الأصليين لتلك الأرض . بل إنها آلت إليهم عن طريق حق بيع
الاستغلال الذى تنازل لهم عنه رجال قبيلة الأندوروبو ، التى كانت تقطن
جنوب نهر ماراجوا . وإن حق الملكية كان بذلك منصرفاً إلى رجال تلك
القبيلة التى انقرضت .

ولكن ، من المعروف أولاً أن المجتمع الإفريقى فى ذلك الوقت لم يكن

(١) من مقال السير فيليب ميتشيل - حاكم كينيا السابق . ص ٤٨٥ وما بعدها من المرجع

يعترف بملكية الرقبة ملكية فردية خالصة ، بل كان التصرف يقع دائماً على ملكية حق الانتفاع فقط ، أما ملكية الرقبة فكان المفروض فيها أنها مشاع للمجتمع الإفريقي بأكمله . وبذلك فإن التصرف الذي وقع من قبائل الأندوروبو وانصرف إلى نقل حق الانتفاع إلى قبائل الكيكويو ، إنما هو تصرف كامل بالمفهوم الإفريقي ، يقصد به نقل الحقوق بكافها التي يجوز نقلها . ومن ناحية ثانية ، فإنه بعيد عن ذهن أى خيال مهما بعد به الشطط ، الذهاب إلى أن بريطانيا على أى نحو من الأنحاء تعتبر خلفاً لقبائل الأندوروبو المنقرضة حتى تدعى بأن لها ثمة حقا في أراضي الكيكويو .

ويدعى الاستعمار الأوربي أن مشكلة الأراضي كانت نتيجة حتمية للزيادة الضخمة في تعداد الإفريقيين بسبب خصوبتهم الطبيعية في التكاثر ، وبسبب تحسن وسائل الوقاية الصحية وامتناع الحروب القبلية ، فيقول حاكم كينيا السابق في مقاله المنوه عنه « وأخذ النمو يتزايد بدرجة لم تكن متصورة . وكان من المحتم عندئذ أن يشعر رجال القبائل أنه يتعين عليهم البحث عن مساحات أوسع من الأراضي ، وعندئذ ظهرت هذه المطالب الملحة » .

ولكن ، أليس من الطبيعي أن يلجأ أصحاب الأرض إلى التوسع في بلادهم إذا ما تكاثروا تكاثراً طبيعياً ، أم ترى العدالة البيضاء تفرض عليهم الجوع في بلادهم ؟ وهم حين يطلبون حقهم ، يتلقون بدلا منه الإرهاب والقتل والتشريد ، وكأننا بالمستعمر الأوربي وهو يأسف لهذا التكاثر الذي ساعد عليه امتناع الحروب القبلية حين اتحد الإفريقيون لمواجهة المستعمر ، وحين نما الوعي القومي والصحي لديهم فأبعد عنهم أشباح المجاعات والأوبئة ، كأننا به يريد أن يعوض هذه العوامل الفتاكة ، بما يشنه من حملات إبادة جماعية على الإفريقيين العزل . وكأننا بالمدينة البيضاء أو النعمة الأوربية تريد أن تحل المشكلة حلا بشعاً بإزالة كل سبب لها بالقضاء على أعداد ضخمة من الإفريقيين حتى يصبح عددهم الباقي كافياً وراضياً بما حدد لهم من مساحة ضئيلة من أرض بلادهم .

وإن أبلغ دليل على نهج الأوربيين وانحرافهم إلى فكرة الإبادة الجماعية. ما وقع في مذبحه لارى .

مذبحه لارى : في مطلع عام ١٩٥٣ ، وفي منطقة تسمى لارى تبعد حوالى ٢٥ ميلا جنوبي نيروبي ، وقعت أسوأ مذبحه عرفت في كينيا . قتل فيها الآلاف من الرجال والنساء والأطفال ، في وحشية بشعة . ونسب المستعمر تلك المذبحة إلى أعمال الماوماو ، وهو الأسلوب الذى اتبعه ليخفى معالم جرائمه .

والمعروف أن سكان منطقة لارى هم من قبيلة الكيكويو ، وغالبيتهم من الأجراء الذين يعملون في المزارع الأوربية وهم بهذا الوضع أكثر الناس اتصالا بالأوربيين وأكثرهم معرفة ولما لحقوق الإفريقيين الضائعة . وهم أيضاً من أوائل المطالبين بهذه الحقوق .

ويقول السير فيليب في صدد تلك المذبحة : « وإن المذبحة الكبرى ، مذبحه لارى التى قام بها الماوماو ، لم يقتل فيها أوربي واحد ، فقد كانت موجهة ضد قبيلة الكيكويو نفسها . وكان الدافع لها أن قادة العصابة اعتقدوا أن دعوتهم توشك أن تهدأ وكان ذلك في مطلع عام ١٩٥٣ - وهذا مجرد تخمين ليس إلا - ولذلك فكروا في مذبحه لبنى جلدتهم . وقد نظمت المذبحة تنظيماً كاملاً وفي سرية تامة .

« . . . والهجمات التى وقعت على مزارع الأوربيين اقتصررت على قتل المواشى أو جرحها وتركها تموت . ولا يمكن تفسير هذا النوع من الهجمات إلا بأن القائمين عليها كانوا ملتائين مهوسين » .

لا ياسيدى السير العظيم ، إن الهوس واللوث لا ينصرفان إلى الإفريقيين الذين تعنيهم ، بل هما ينصرفان إلى الأوربيين الذين قاموا فعلاً بتلك الأعمال . وأعجب به من تفسير يبنى كما يعترف به قائله على مجرد تخمين ليس إلا القتل بالمشات ومن الإفريقيين ومن قبيلة الكيكويو بالذات ، ولم يقتل من

الأوروبيين أحد ، بل إن العدوان الذي وقع عليهم انحصر في بعض الماشية ، وبعد ذلك تستدل العبقريّة الغربيّة الفذة أن الفاعلين هم رجال المقاومة الوطنيّة ، ولماذا ، لإثارة الشعب الإفريقيّ الناصر فعلا ، ويقع القتل في المنطقة الملتهبة التي تطالب بحقوقها في الأرض الوطنيّة لتعود للأيدى الوطنيّة . إنه إذا كانت الماوماو ترغب في دفع الإفريقيين إلى القتال فهناك سبل أخرى ، وإنها إذا أرادت الالتجاء إلى التهديد هددت زعماء القبائل في الغابات وفي داخل المنطقة الإفريقيّة الخالصة ، وإذا اضطرت إلى قتل رأفت بالنساء والأطفال وقصرت القتل في عدد قليل .

إن مذبحة لاري بين الإفريقيين ، ومهزلة الهجمات على المزارع الأوربيّة: لقتل المواشي الأوربيّة ، إنما هي من فعل الأيدى النجسة التي لطخت في كل بقعة من إفريقيا بدماء الأحرار . إنها يد السفاح أرسكين وأمثاله وصوره المتعددة في كل بقعة من القارة العذراء :

بل إن حاكم كينيا السابق يعترف بنفسه في موضع آخر من مقاله ذاك بأن حركة الماوماو لم تكن منظمة التنظيم الكامل ، ولم يكن يتضح لها هدف معين من التدمير والتخريب . فلم تمس السكك الحديدية التي تمر في المناطق الواقعة تحت سيطرتها في الأدغال . كما أنها لم تدمر أنابيب المياه التي تغذي نيروبي وهي تمتد عبر مناطق الاضطراب وذلك مع أن الماوماو كانت تملك كميات ضخمة من المتفجرات .

ويقول : « . . . لا يمكن إرجاع هذه الأعمال إلى هدف سياسي معين أو أية ثورة أو حركة تحررية ، أو أي شعار من الشعارات العصرية ، وكانت مذبحة لاري هي الحركة الفاصلة لأنها أرعبت وأثارت استياء الكيكيويو أنفسهم » : وإن الذي لاشك فيه ، أن شعب كينيا الواعي كان حريصاً على ألا تدمر مرافق بلاده العامة ، لأنها مملوكة له وليس منطقياً أن يحطم إنسان ما يعود عليه بالنفع . أما أن تكون مذبحة لاري هي الحركة الفاصلة ، فإن ذلك ليس

راجعاً إلى سخط الإفريقيين على الماوماو كما حاول الأوربيون تصوير المسألة . إنما كان بسبب ضخامة عدد القتلى من الماوماو أنفسهم وهم الذين ذبحوا في تلك المعركة ، وللقبض على عدد كبير من زعمائهم . ولكن حركة الكفاح لن تتمد أبداً ، وهي إن توقفت فإن ذلك إلى حين .

من المستول عن ثورة الماوماو ؟ :

لقد كانت ثورة الماوماو هي انطلاقة الشعب الإفريقي في مواجهة الإرهاب الأوربي . وكانت رد فعل لاجتماعات وتكتل الأوربيين في نادى «جيمخانا» في نيروبي عامى ٥٠ - ١٩٥١ وكانت نتيجة للجهة الأوربية التي جمعت المستوطنين والحكومة ، والتي أصدرت قرارات تهدف إلى كبت الحركة السياسية الإفريقية القومية ، وكانت إجابة عملية على تشكيل قوات البوليس الاحتياطى من بين المستوطنين الأوربيين للقيام بأعمال القتل والإرهاب ، وكانت النهاية الطبيعية لحشد الحيوش ولإنكار حقوق الشعب المشروعة في ملكية أرض بلادهم . وإن الأصل أن حكومة كينيا ، قد شكلتها الحكومة البريطانية للقيام بشئون إصلاح وتنمية البلاد بقصد تحقيق نضج ونمو سياسى يمكن البلاد من الوصول إلى الحكم الذاتى . وذلك بموجب الالتزامات الديمقراطية التي تعهدت بها بريطانيا ، وما أكثر تعهدات بريطانيا المنقوضة المنكودة . وكان حاكم كينيا يعلم تلك الالتزامات جميعاً وأن الهدف الأساسى من منح بعض الأراضي للمستوطنين الأوربيين كان بدعوى تنشيط النمو الاقتصادى للإفريقيين ، وليس للاستيلاء نهائياً عليها ، والسيطرة على الإفريقيين . ومع ذلك فقد انحاز ذلك الحاكم إلى جانب الأوربيين ، فانهار بذلك حياده الذى يتعين عليه الحرص عليه . وإنه إذا كانت حكومة كينيا بعدت بنفسها عن التحيز ، وبادرت إلى اتخاذ وسائل الإصلاح والتنمية ، بدلا من حشد الحيوش وافتعال الجرائم ، والفتك الجماعى بالشعب المسلم ، لو أنها فعلت ذلك ، لو فرت للبلاد وسائل الرخاء ولزالت بذلك عوامل الضيق والقلق ، ولأصبحت كينيا من أكثر بلاد إفريقيا رخاء .

معسكرات الاعتقال :

ولكن حكومة كينيا في شغل عن اتخاذ أى إصلاح ، لقد أحالت أرض كينيا إلى مجموعة من معسكرات الاعتقال . زجت فيها بالآلاف الذين لم يلحقهم رصاص رجال البوليس الاحتياطي وقوات الجيش من سفاجي أرسكين . ولجأت حكومة كينيا إلى نظام المعسكرات حين امتلأت السجون بالمعتقلين ، ولما ثبت من أن السجناء إلى حد ما ، ينبغي أن تخضع لقدر من النظام ومن التفتيش . وليس بعيد عن الأذهان إبعاد عضو مجلس العموم البريطاني المستر « ستونهوس » النائب العمالي حين زار معسكر الاعتقال في « إيجوني » وحين أبدى تساؤله عن تهمة كل هؤلاء المعتقلين :

وليس بعيد عن الأذهان أيضاً النبأ الذي انتشر عن قتل أحد عشر معتقلاً في سجن الهولا ، وحين اضطرت حكومة كينيا إلى إجراء تحقيق صوري خرجت منه بأن الوفاة كانت نتيجة التسمم من الماء الآسن الذي أجبر المعتقلون على الشرب منه وجيء به في عربة خاصة لشرب المسجونين .

ولكن الحقيقة التي ظهرت في تحقيقات النيابة هي أن الوفيات كانت نتيجة الضرب المبرح بالهراوات الغليظة : وما لبث المعتقلون أن أضربوا عن الطعام احتجاجاً على أساليب البطش والتعذيب التي يتعرضون لها كل يوم :

وينقل الكاتب الإنجليزي إيلين فلتشر صورة للمعتقلات المغلقة في كينيا في مقال له بجريدة الأوبزرفر فيقول : « ومن الصعب أن ننقل الصورة إلى الشعب البريطاني الذي لم ير الأحداث ساعة وقوعها . وشعب الكيكويو في طبيعته شعب مرح يميل إلى الدعاية كما أنه شعب منطلق . ولكن المجاهدين من المعتقلين أصبحوا يعيشون في كآبة وصمت مخيفين ، تملأهم مرارة الغيظ المكبوت حتى إنك تشعر وأنت في حضرتهم بما يشع من عيونهم من عدااء صامت . وهؤلاء هم الذين تدرجوا في جهادهم في الحركة حتى وصلوا إلى أعلى مرتبة . فأقسموا اليمين على الانتقام لقتلهم بقتل الأجانب : وأقسموا على عدم التعاون مع الحكومة أو مع أى أوربي » .

التطورات الأخيرة في كينيا :

انتقلت كينيا منذ إبريل ١٩٥٧ إلى مرحلة من الصراع الدستوري ، تمسك فيه الإفريقيون بمطالبهم ، وهدد البريطانيون والمستوطنون بأنهم ماضون في حكم كينيا بدون مساهمة الإفريقيين . وسافر لينوكس بويد إلى كينيا في أكتوبر عام ١٩٥٧ ، وافتعل دستوراً « متعدد العناصر » ، غلفه بغلاف براق وأعلن أن الإفريقيين سيتاح لهم ستة مقاعد إضافية أخرى . وفي مارس عام ١٩٥٨ انتخب الإفريقيون ممثلهم الستة الجدد ، على نفس مبدأ انضمامهم لزملائهم السابقين في رفض الدستور الجديد « متعدد العناصر » الذي فرض على البلاد . وأصر الممثلون الإفريقيون على المطالبة بزيادة عددهم من أربعة عشر إلى ستة وعشرين لتحقيق التوازن بين ممثلي العناصر المختلفة ، كما حددوا سائر مطالبهم التي كانوا قد أعلنوها في عام ١٩٥٧ .

وتبع ذلك مرحلة من سياسة فرق تسد ، ومرحلة من الإرهاب والبطش والاستبداد ، هدفت جميعها إلى تحطيم المكاسب النفسية التي حققها الإفريقيون . وفي يناير عام ١٩٥٩ ، طالب الشعب الإفريقي ممثليه الأربعة عشر بأن ينسحبوا من المجلس التشريعي ، وأيدهم الهنود بأن طلبوا من ممثلهم بدورهم الانسحاب .

وفي الفترة بين أكتوبر ١٩٥٨ ويونية ١٩٥٩ ، وقعت أحداث معينة في كينيا ، كان لها تأثير ورد فعل بعيد على الكفاح الإفريقي في سبيل الحرية : ففي الثاني والعشرين من نوفمبر ١٩٥٨ ، كشف إمبرجوا مشاريا مؤامرات المستوطنين للقبض على كينيئات ومحاكمته . وأثبت في محاكمته كيف تلقى من المستوطنين المال ، وأنهم أنفقوا قرابة ١١,٠٠٠ جنيه في سبيل تلفيق شهود ضد كينيئاتا .

وقعت مذبحة الهولا في مارس ١٩٥٩ ، حيث لقي أحد عشر إفريقياً مصرعهم نتيجة للضرب القاسي ، وادعت حكومة كينيا في بادئ الأمر

أنهم ماتوا بسبب الماء المسمم ، وتسرت وزارة المستعمرات عليها . ولكن أثبت التحقيق فيما بعد أن القوميين قد قتلوا نتيجة للضرب غير المشروع . وفي أوائل فبراير ، اكتشفت خطة للثورة أزمع القيام بها المستوطنون لتجىء مصاحبة للثورة في نياسالاند ، للسيطرة على الحكم ، وفشلت الخطة ، وكان من شأن هذه الأحداث أن ألهمت القومية الإفريقية ، وأثبتت للإفريقيين أن المستوطنين ومن ورائهم بريطانيا يشكلون عقبات ضد أمانهم ومصالحهم ورنحاء مستقبلهم .

ولما حاصرت دوامة هذه الأحداث بريطانيا ، أقدمت على التراجع طبقاً لخطة جديدة ، وقبلت في الثاني والعشرين من إبريل ١٩٥٩ عقد المشاورات الدستورية ، وحددت البدء فيها الثامن عشر من يناير ١٩٦٠ .

وتغير المفهوم الدستوري فجأة من « العنصرية المتعددة » إلى « الاعتدالية » « واللاعنصرية » ، « والتعاون » ، وترك زعيم المستوطنين « ميشيل بلندال » — الذى تأمر عام ١٩٥٢ فى إعلان حالة الطوارئ — ترك منصبه فى وزارة الزراعة الكينية ، ليؤسس حزباً جديداً أسماه « جماعة كينيا الجديدة المعتدلة » ، وفى أواخر يوليو عام ١٩٥٩ ، أعلن فى كينيا أنه قد أبيع لإنشاء أحزاب سياسية عامة للإفريقيين ، ولكن بشرط ألا تؤسس تلك الأحزاب على قاعدة العنصرية ، أى أن تضم بينها عناصر من المستوطنين فى مراكز مكاتبها التنفيذية ، بينما لم يكن ثمة تنظيم يحول اشتراك الإفريقيين فى المنظمات السياسية الخاصة بالمستوطنين أو الهنود .

وظهرت تشكيلات حزبية جديدة فى كينيا ، وكانت من أنواع ثلاثة : النوع الأول ، أحزاب إفريقية خالصة ، ولم يشكل من هذا النوع سوى حزب « الحركة الاستقلالية لكينيا » برئاسة « أوجنجا أودينجا » وعضوية عدد من المجاهدين المستقلين أمثال « توم امبويا » ، ولكن حكومة كينيا رفضت تسجيل ذلك الحزب رسمياً . والنوع الثانى ، أحزاب متعددة العناصر ،

[وتشكل من هذا النوع حزبان ، « الحزب القومى الكينى » وحزب « كينيا الحديد » ويحوز هذان الحزبان تأييد الحكومة ووزارة المستعمرات . والنوع الثالث أحزاب متطرفة ، ومنها « الحزب المتحد » وهو حزب المتزمتين المستوطنين ويعارض معارضة مطلقة أى حركة إفريقية ويدعو إلى فكرة العنصرية .

المباحثات الدستورية فى لندن :

مهدت بريطانيا للمباحثات الدستورية فى لندن ، ببعض المناورات السياسية ، فأعلن الحاكم العام لكينيا فى الساعة الثانية عشرة والنصف بعد ظهر اليوم الثانى عشر من يناير ١٩٦٠ ، إنهاء حالة الطوارئ التى استمرت فى كينيا منذ عام ١٩٥٢ . ولم تكن تلك المناورة بالخطوة الصادقة فى مدلولها أو فى واقعها ، فقد عمدت حكومة كينيا قبل ذلك إلى إصدار عدد من التشريعات الدائمة ، ضمنت بموجبها معظم قوانين الطوارئ فى صلب القواعد المستمرة ، ومن ناحية ثانية أكدت وزارة المستعمرات أنها لن تسمح لحومو كينيا أو أى إفريقى آخر اشتبه فى اتصاله بحركة الماوماو أو تأييده لكينيا ، بالاشتراك فى مباحثات لندن . وبطبيعة الحال لم يرض الإفريقيون أن يقبلوا على المباحثات فى هذا الجو المشحون بالشروط والقيود . ولكن مرة أخرى أراد الإفريقيون كشف مناورات بريطانيا ، فذهبت وفودهم التى لم تستطع بريطانيا الاعتراض عليها قاصدة لندن .

وبدأت المباحثات فى الثامن عشر من يناير ١٩٦٠ ، وتعثرت قبل أن تفتتح جلستها الأولى العامة ، وكانت العقبة التى ارتطمت بها هى تشبث بريطانيا من جانبها بما سبق أن أعلنته بعدم السماح لأى شخص ارتبط مع كينيا أو الماوماو ، بالاشتراك فى المباحثات . فقد طالب الوفد الإفريقى اعتماد « بيتر كوينانج » مستشاراً له ، والسماح له بالحضور بصفته تلك . ورفضت وزارة المستعمرات لأن بيتر كان على اتصال بالماوماو . وإن غرابة منطق وزارة المستعمرات تبدى فى حقيقة أن كوينانج يعيش فى لندن منذ ١٩٥٣ ،

ولا ترى بريطانيا بأساً من وجوده على أرضها ، ولكنها ترتعد خوفاً أو غضباً إذا أريد الانتفاع بخبرته السياسية مستشاراً لوفد بلاده . والأكثر عجباً أنه ليس ثمة ما يمنع الإفريقيين من استشارته بطريق غير رسمي . وبذلك فإن تمسك بريطانيا إنما هو لمجرد المظهرية الشكلية .

وقاطع الإفريقيون المباحثات ، وأصرت وزارة المستعمرات على موقفها ، خضوعاً لرغبة وفد المستوطنين الأوربيين ، ولما تمسك الإفريقيون ، وأوشكت المباحثات أن تفشل قبل بدايتها لم تجد بريطانيا بداً من التسليم ، وبدأت الجلسة الأولى للمباحثات في أول فبراير ١٩٦٠ .

وألقى ماك لويد وزير المستعمرات بياناً رسم فيه مجموعة من المبادئ العامة التي يمكن أن تسيّر المباحثات على هديها . وتبلورت اتجاهات أطراف المباحثات في أعقاب خطاب ماك لويد في ثلاث نقاط رئيسية هي : الأولى - تنظيم انتخاب العدد الكبير المزمع إدخاله من الإفريقيين في المجلس التشريعي ، والثانية - الاحتفاظ بلون من التمثيل الخاص لغير الإفريقيين خلال المرحلة الدستورية القادمة . والثالثة - نسبة ممثلي كل عنصر من العناصر الثلاثة إلى الآخر .

وأحس المتفاوضون أنه لا جدوى في مناقشة المسائل الفرعية حتى يتم الاتفاق على هذه النقاط الرئيسية ، وأخذت المشاورات تدور وراء الكواليس ، ولعب ماك لويد دوراً هاماً فيها . وتبدت بعض المسائل العامة وافق عليها المؤتمرون ، منها التسليم بحق الإفريقيين في أغلبية في الهيئة التشريعية ، والاعتراف بضرورة الاحتفاظ بالسلطات الرئيسية للحاكم العام في المرحلة الدستورية التالية ، وقيام تمثيل خاص لغير الإفريقيين يكفل لهم عدداً من الممثلين في المجلس . ولكن عند هذه النقطة الأخيرة انقسمت الآراء ، فقد تمسك الإفريقيون بقاعدة « صوت لكل ناخب » ، بينما أصر أكثر الأوربيين اعتدالاً على الانتخاب المقيد ، واعتبر الإفريقيون ذلك محاولة مجددة للإبقاء على التسلط الأوربي .

وانتهى المؤتمر فى الثانى والعشرين من فبراير ١٩٦٠ ، بموافقة جميع الأطراف على قرارات عامة ، باستثناء الحزب المتحد الأوروبى لكينيا بزعامة قائد الجناح بريجز الذى انسحب من المؤتمر ووصف قراراته بأنها ضربة قاضية للمستوطنين فى كينيا .

وأصدرت وزارة المستعمرات البريطانية كتاباً أبيض عن المباحثات الدستورية ، تضمن الخطوط العريضة للمقترحات البريطانية جاء به أن النقاط الرئيسية التى تقترحها بريطانيا والتى وافقت عليها الوفود هى :

- تقرير قواعد قانونية لحماية حقوق الإنسان .
- تأمين عدم نزع الملكية بدون تعويض .
- إقامة نظام لتنمية الأراضى الزراعية واستثمار الأموال فيها .
- رسم برامج للاستيطان الزراعى للإفريقيين تمولها الحكومة بمعونة مالية قدرها ستة ملايين من الجنيهات .

تلك هى صورة الاستعمار البريطانى فى كينيا . وأساليب استبداده واستعباده للشعب الإفريقى المناضل فى سبيل الحرية والاستقلال ، وإن الصرخة المدوية التى أطلقها جوموكينيا تا والتى رددتها الملايين من الإفريقيين المكافحين فى كينيا قد ارتج لها جبل كينيا العظيم ، وتجاوبت الأصداء بالدعوة إلى الكفاح . وكانت ثورة الماوماو تجربة أولى ، سوف تتلوها تجارب أخرى أشد وأعنف ، وسوف يقف العالم بأسره بجانب الشعب البطل المناضل .

وهذا صوت كينيا ، والدعوة للقضية العادلة يملأ كل السمع والبصر ، وتلك الحقائق التى تدين المستعمر وتفضح ما اتبعه وأصر عليه من أساليب الوحشية المستبدة تأخذ طريقها إلى رأى العام العالمى . وذاك حكم رأى العام يكاد يصدر دامغاً منتفضاً يدين بريطانيا بما جنت وما تجنيه على الشعب الكينى الباسل .

والمستعمر صورة متكررة ، والاستعمار مأساة دائمة تحدث فى كل ركن

من أركان القارة العنراء . في كينيا ، وفي وسط إفريقيا ، وفي غربها ، وفي جنوبها ، استبداد غاشم وإرهاب دائم ، نفس الصورة ، بل نفس الأشخاص في نفوسهم المريضة ، وقلوبهم التي ملأها الحقد وطفحت بالبغض والعسف والنهم إلى الدماء .

الفصل الثاني : إفريقيا الوسطى

قدمنا أن الاستعمار حين فرض نفسه في إفريقيا غصباً عن أهلها ، قد استقر بكثرة عددية في مناطق بعينها ، حين وجد فائدة له من هذا الاستقرار وحين وافته ظروف من مناخ يتفق مع إمكانيات تواجده بكثرة . وقدما أن انتشار المستوطنين البيض في هذه المناطق المعينة ، قد صاحبه اتجاهات نحو تغليب القلة البيضاء ، الكثيرة العدد نسبياً ، على الغالبية الإفريقية بتحقيق مميزات وفرض حواجز عنصرية . ورأينا كيف أن هذه الاتجاهات العنصرية قد أثارت السخط العام ، في العالم أجمع ولدى الإفريقيين على وجه خاص حيث إنهم المعنيون بهذه القواعد المقيتة ، ورأينا صورة لرد الفعل في كينيا وفي أوغندا ، وقلنا إن مظاهر التفرقة مع ذلك في هذين الإقليمين كانت أخف وطأة منها نحو الجنوب .

وقدما أيضاً ، أن علماء التطور الاستعماري قد قسموا القارة العنراء فيما دون الصحراء إلى شقين . شق تكون فيه الغلبة لنظام من الحكم الإفريقي الخالص ، تسود فيه الغالبية الإفريقية الكاسحة ، بسبب القلة المتناهية لتعداد الأوربيين . وشق ثان تكون فيه السيادة للرجل الأبيض ، الذي تتغلب قلته الفعلية بما يفرضه لنفسه من مميزات على الكثرة الفعلية للإفريقيين ، ويتحقق نظام حكم الرجل الأبيض . وقلنا إن هذا التقسيم قد وضع له خط وهمي يبدأ من موزمبيق على المحيط الهندي فينتجه نحو الشمال مستوعباً اتحاد وسط إفريقيا ، ثم يتجه نحو الجنوب فيتطابق مع حدود اتحاد جنوب إفريقيا ، ويتجه بعد ذلك إلى شمال ، شاملاً إقليم جنوب غرب إفريقيا حتى ينتهي على المحيط الأطلسي .

من ذلك يبين أن ثمة مناطق تقع على الحد الفاصل بين الشقين ، وفي هذه المناطق تتدافع تيارات متعارضة ، كل منها يحاول أن يميل بالمنطقة إلى اتجاه بعينه . وقد أدت هذه العوامل إلى حالة من عدم الاستقرار ، انفجرت بدورها إلى حوادث عنيفة أشد ما يكون العنف ، حيث حرص كل فريق على أن يؤكد اتجاهه ، وأن يدعم مركزه . وأصبحت المناطق التي تقع على هذا الخط الفاصل بمثابة منطقة ملتهبة متصل لهيها ، ما إن يهدأ في مكان حتى يشتد أواره في مكان آخر ، إنه ميدان خط النار ، بل هو قمة القدح الذي يغلى وما يفتأ يفور فيقذف بالحمم على المستعمر .

وأخذت موجة من العنف تجتاح الحزام الأوسط في إفريقيا ، ففي مطلع عام ١٩٥٩ ، انبعثت الحمم من الكونجو البلجيكي ، أعقبته ثورة في الكونجو الفرنسي ، ولم تلبث بعد ذلك أن اندفعت نياسالاند في اضطرابات عارمة . وليس ثمة شك في أن الرابطة بين هذه الثورات جميعاً أكثر من مجرد الدعوة القومية الإفريقية الصاعدة إنها خشية من أن يحاول الاستعمار غمر الدعوة الإفريقية ، وإغراقها في هذه المناطق في نظام تفرض فيه السيادة الأوروبية . وإن هذه المحاولة قد وقعت فعلاً في نياسالاند حين أجبرت نياسالاند على الدخول في اتحاد فدرالي مع روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ، حتى تتحقق بذلك غلبة للعنصر الأوربي الكثير العدد في روديسيا الجنوبية والمسيطر على مقدراتها .

وحشدت حكومة الاتحاد الفدرالي القوات العسكرية ، من روديسيا الجنوبية ، قوات من الجنود البيض المستوطنين ، وألقت بهم في المعركة ، تريد أن تكتم الحركة القومية المعارضة في نياسالاند . وأعلنت حالة الطوارئ وألقت القبض على الزعيم باندا وعدد كبير من زعماء حزب المؤتمر ، وإن الذي سبب ذعر المستعمر الأبيض ، تلك القوة التي انبعثت من مؤتمر

أكرا ومؤتمر القاهرة ، التي أكسبت الدعوة الإفريقية دفعات إلى الأمام :
وتلك النداءات التي أهابت بهم في كل مكان أن حطّموها قيد المستعمر
وأن ارحل أيها الدخيل . وإن لهذا الاتحاد قصة ، لها من المدلول السياسي ،
ما يؤكد إصرار المستعمر على عقليته البغيضة ، وما ينبغي أن يحرص الإفريقيون
على مقاومته بكل ما أوتوا من قوة وعناد .

١ - الاتحاد القدر الى في وسط إفريقيا

نشأته : إن استعمار جنوب إفريقيا تم على ثلاث مراحل ، فكان الهولنديون
أول من أسسوا مستعمرة لهم في الكاب ، منذ نيف وثلاثمائة سنة ، ولما أذان
الاستعمار البريطاني منطقة الكاب لنفوذه ، انطلق المستعمرون الهولنديون الأول
نحو الداخل موغلين وأسسوا جمهوريات البوير في الشمال ، حتى يبعدوا
بأنفسهم عن السيطرة البريطانية . وفي المرحلة الثالثة ، أراد المستوطنون
البريطانيون أن ينتشروا نحو الشمال ، فأنحرفوا في بتشوانالاند متجنبين مناطق
البوير ، وانتشروا فيما وراء ذلك حول نهر زمبيزي . وهناك كانت أرض
غنية بالمناجم ، لا تكاد أن تختلف في جوها عما ألفوه في بلادهم في كثير ،
وكان أهل المنطقة من بعض قبائل غالبيتها على الفطرة الإفريقية المسالمة المرحبة .
ولم يجد البريطانيون صعوبة في الإقامة بينهم ، إقامة مسالمة ما لبثت أن اتبعتها
السياسة الاستعمارية بإبرام تلك المعاهدات الهزلية التي أتقنها بريطانيا في تلك
الحقبة من الزمان . ففي عام ١٨٩٠ ، أبرم السير هاري جونسون ، بطل
المعاهدات ، عدة معاهدات مع زعماء قبائل الماتابيل ، والباروتشي ، وأنجوني ،
وهي القبائل التي لم تكن قد رضخت للدعوى السلمية من جانب القادمين
الغرباء .

وبعد ذلك ، في مطلع القرن العشرين ، بدأت تتبلور نظم الإدارة في هذه
المنطقة ، فكانت شمال روديسيا وجنوبها تحت إدارة شركة شارتر البريطانية ،
وأصبحت نياسالاند محمية مفوضها العام الاستغاري الأول ، هاري جونسون .

وأجرى المستعمر في روديسيا الجنوبية استفتاء بين المستوطنين البيض يخيرهم بين أن يدخلوا في اتحاد جنوب إفريقيا أو يحصلوا على حكم ذاتي . واختاروا الأمر الثاني وأصبحت روديسيا الجنوبية ذات حكم ذاتي . أما كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند فقد وكلت إدارتها إلى وزارة المستعمرات البريطانية .

وكان غرض المستعمر من هذه الحدود الصناعية هو تحقيق النهج الذي أتقنه وأجاده في إبداع وبراعة ، من تنويع وسائل الإدارة وبذر بذور الفرقة بين الإفريقيين . وبدأت موجة من اضطهاد الإفريقيين في روديسيا الجنوبية ، وتفتق ذهن المستعمر عن أبشع وسائل الإرهاب وأعمال الإبادة والاستبداد التي دفعت الإفريقيين إلى الهجرة من هذه المنطقة الغنية . وخلا الحو للمستوطنين البيض ، فأخذوا يستعبدون القلة الباقية من الإفريقيين ، أما الباقون فقد هاجر جلهم إلى نياسالاند ، حيث أصبحت الغلبة للجنس الإفريقي .

وتلت هذه المرحلة ، متابعة للجشع الأوروبي في محاولته ربط هذه المناطق الثلاث في رباط واحد ، تستقر فيه السيادة للرجل الأبيض الذي يملك الثروة الاقتصادية الكبيرة في جنوب روديسيا . والفكرة التي دفعت بالمستعمر إلى العودة إلى مشروعات التوحيد ، هي التسلط على مناجم النحاس التي أخذت تكتشف في شمال روديسيا ، أما الغرض من ضم نياسالاند ، فهو تأمين الجناح الشرقي ، وعدم إتاحة الفرصة لقيام دولة إفريقية في هذا الجناح ، قد تطالب يوماً ما بحقها المسلوب في روديسيا الجنوبية .

وسافرت بعثات من بريطانيا بين أعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٩ ، بقصد دراسة إمكانيات ضم هذه المناطق في وحدة واحدة . وكانت أولى تلك البعثات عام ١٩٢٩ تحت رئاسة « هلتون يونج » ، لدرس إمكانية ربط شمال روديسيا ونياسالاند مع شرق إفريقيا في الشمال . ولكن البعثة فشلت في مهمتها . وأعقبها بعثة ثانية برئاسة « بليد يزول » عام ١٩٣٩ ، لدراسة إمكان ربط نياسالاند مع جزئي روديسيا ، وقالت البعثة في تقريرها إن إدماج الأجزاء

الثلاثة أمر مثالى : ولكن الإفريقيين فى شك من جراء سياسة حكومة روديسيا الجنوبية تجاه الوطنيين الأمر الذى يفسد أية فائدة ممكن تحقيقها من الإدماج .

ولاشك أن فشل البعثة الأولى كان بسبب وضوح الخطر الذى يكمن فى توحيد نياسالاند وروديسيا الشمالية مع كل من كينيا وأوغندا ، فإن هذه الأقاليم ، ذات القوى الإفريقية الغالبة على العنصر الأبيض ، إذا اتحدت كانت كاسحة توشك أن تذيب الهدف من الاستعمار ، وتوشك أن تدعم السيادة الإفريقية وأن تهدم المساعى الأوربية فى السيطرة .

ولذلك لم يلبث المستعمر أن اتخذ السبيل الآخر ، فأقدم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية على إعلان الاتحاد الفدرالى بين نياسالاند وروديسيا الشمالية والجنوبية . فهل تغير رأى الإفريقى الذى أقرت البعثة عام ١٩٣٩ بمعارضته لفكرة الاتحاد تلك ؟ لا شك أنه لم يتغير ، ولن يتغير ، إنما الذى تغير هى عوامل أخرى دفعت إلى التعجيل بهذه الخطوة .

الغرض من الاتحاد :

أحس المستعمر بالقوة النامية لنزعة الحكم الذاتى التى أخذت تسود الشعوب المغلوبة على أمرها . وأحس أن الرغبة التى تعتمل فى صدور الإفريقيين نحو القومية الإفريقية ، تدفع بهم إلى تقارب وتجانس ، وإلى إلغاء الحواجز الصناعية التى فرضها المستعمر على أبناء الجنس الواحد . وأحس بأن ثمة اتجاهاً نحو تكاتف القومية الإفريقية فى كل من كينيا وأوغندا ونياسالاند وروديسيا الشمالية نحو الترابط والتآزر ، اللذين يمهدان إلى وحدة تهدد سلطان الرجل الأبيض فى المنطقة ، وتندر باكتساح روديسيا الجنوبية الغنية ، وإعادة مشكلات حرب بوير أخرى . ولذلك هدف المستعمر بإقامة هذا الاتحاد الزائف ، أن يخدع القومية الإفريقية ، وأن يرضى النزعة نحو الحكم الذاتى .

وكان ثمة غرض اقتصادى استهدفه المستعمر من هذا الاتحاد . فإن مناجم النحاس فى شمال روديسيا قد زادت من أهمية هذه المنطقة التى لم يكن المستعمر يلقى إليها الكثير من الاهتمام . وهدف الاتحاد هو تحقيق سيادة الرجل الأبيض عليها عن طريق ضمان حكومة من المستوطنين تسيطر على الاتحاد وبالتالي على مناجم النحاس .

ومما عجل بتلك الخطوة الاستعمارية أن روديسيا الجنوبية قد هددت بأن تنضم إلى اتحاد جنوبى إفريقيا إذا ما ترك الإفريقيون لرغبتهم فى تجمع قواهم ، بقيام تقارب بين نياسالاند وروديسيا الشمالية مع كينيا وأغندة . وحشد الأوربيون فى روديسيا الجنوبية كل ما فى طاقتهم من قوة لزيادة عددهم بتشجيع الهجرة الأوربية تمهيداً للخطوة التالية حتى تتمكن زيادتهم العددية من الاحتفاظ بتسلطهم على الاتحاد الذى يدعون إليه .

وكان أمل روديسيا الجنوبية أن يتم اندماج كامل لهذه الأقاليم تستطيع فى ظله أن تستبد بمقدارها جميعاً ، فى صورة دولة موحدة جديدة ، تنحدر بها فى ذات التيار العنصرى الحارف الذى يسير فيه اتحاد جنوبى إفريقيا . وإن الأعداد المتزايدة من المهاجرين البريطانيين الذين حشدوا فى روديسيا الجنوبية على ضيق إمكاناتها الاقتصادية نسبياً ، إنما يدل أبلغ دلالة على تلك النية التسلطية التى تختمر فى أذهان المستوطنين الأوربيين فى روديسيا الجنوبية . فإن الفكرة من وراء تلك الحشود هى التمهيد لانتقالهم التدريجى إلى كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند بدعوى النهوض بالإنتاج الاقتصادى ثم التغلغل والتمكن بعد ذلك من أسباب التسلط الاقتصادى والسياسى فى تلك البلاد .

وقد قبل المستوطنون فى روديسيا الجنوبية النزول عن فكرة الاندماج الكامل والاكتفاء فى الوقت الحالى بالاتحاد الفدرالى . كما قبلوا أن تظل روديسيا الشمالية تحت إدارة وزارة المستعمرات البريطانية ، وذلك فى مقابل إطلاق يد المستوطنين فى روديسيا الجنوبية فى المضى فى سياستهم الاقتصادية.

التي تقوم على التنمية المتوازية ، وهي سياسة منبثقة عن فكرة التفرقة العنصرية أما إجبار نياسالاند على الدخول في هذا الاتحاد الفدرالى ، وهي دولة تكاد تكون إفريقية خالصة ، فإن الباعث على ذلك كان الاعتبار الاقتصادى فى المقام الأول ، بالإضافة إلى حرص الأوربيين على عدم إتاحة فرصة لقيام دولة قوية إفريقية على حدودهم . أما الاعتبار الاقتصادى فهو أن نياسالاند ، بما تحويه من طاقات بشرية كثيرة ، هى المصدر الأول للأيدى العاملة التى يود الأوربيون استغلالها فى الحياة الاقتصادية .

تلك هى الصورة التى رسمت فى ظلها القواعد الأساسية للاتحاد الفدرالى ، وكانت النواة الأولى للدستور الفدرالى هى الكتاب الأبيض الذى أصدرته الحكومة البريطانية من هوايتبول بالاشتراك مع الرسميين المحليين عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

ويتضمن الاتحاد الفدرالى لوسط إفريقيا ، أقاليم روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند . وتبلغ مساحة هذه الرقعة بأقاليمها الثلاثة قرابة ٤٨٥,٠٠٠ ميل مربع . ويشمل تعدادها حوالى سبعة ملايين نسمة ، بينهم ٢١٥,٠٠٠ أوربى يقيم أكثرهم فى روديسيا الجنوبية ، وحوالى ١٤,٠٠٠ آسيوى والباقي من الإفريقيين الذين يبلغ تعدادهم قرابة ٦,٧١٠,٠٠٠ نسمة . ويحتوى الاتحاد الفدرالى لإفريقيا الوسطى على أكبر موارد المناجم والقوى المائية . وقد أنتجت روديسيا الشمالية عام ١٩٥٣ ما قيمته ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني من النحاس ، وصدر الاتحاد فى مجموعه كميات ضخمة من الطبايق والرصاص والزنك ، والكوبلت والفحم والشاى والقطن والقمح والثروة الحيوانية .

والهدف السياسى من الاتحاد كما أعلن ذلك دستوره . هو تحقيق الحكم الذاتى والنهوض بالمستوى الاقتصادى لشعوب إفريقيا الوسطى وإيجاد الطاقات ورأس المال اللازم لذلك . وتستطرد مقدمة الدستور إلى مسألة العنصرية

فتقول : « إنه نظراً لوجود جالية أوربية كبيرة نسبياً^(١) ، فإنه يتعين قيام رابطة بينهم وبين وطنهم الأصلي ، ولذلك فإن الهدف الثالث من أهداف دستور الاتحاد ، إيجاد نظام مجتمع متعدد العناصر متجانس ومن هنا نشأت فكرة المشاركة » .

وكثر الحديث عن تلك الدعوة الجديدة التي أراد بها المستعمر أن يخدع الشعوب الإفريقية وأن يموه بها عن أهدافه الاستغلالية المستبدة . ولعل ما يعبر عن حقيقة تلك النوايا هو ما كتبه عام ١٩٥٣ إحدى المجلات البريطانية عن فكرة المشاركة قالت^(٢) :

« هل من الممكن لمجتمع متعدد العناصر ، التي تختلف في اللون والحضارة والثقافة والمواهب الطبيعية والمكتسبة ، وفي التقاليد والعادات ، أن يرتبط مع بعضه البعض في جماعة واحدة تقبل قيادة واعية صالحة أياً كانت ، وأن يعمل في دأب في سبيل الوصول إلى مشاركة متساوية مؤسسة على قواعد ثابتة من المساواة ، عن طريق مرحلة وصاية وانتقال تنسم بالثقة المتبادلة والنية الخالصة ؟ »

تكوين الاتحاد الفدرالى :

قلنا إن فكرة ربط أقاليم وسط إفريقيا كانت تراود المستعمر منذ قرابة ربع قرن وإنه لذلك أرسلت بعثات إلى المنطقة لدراسة إمكان تحقيق ذلك ومدى الفائدة التي يمكن أن تعود على النظام الاستعماري منها . ولم يلق المستعمر أى اعتبار لرأى الإفريقيين أنفسهم الذين كانوا يعارضون بشدة هذا المشروع . وفي عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ صدر الكتاب الأبيض ، ولم يأت عام ١٩٥٣ حتى صدر دستور الاتحاد الفدرالى . ويجرى دستور الاتحاد على تنظيم السلطات في يد حاكم عام يمثل التاج البريطانى ، ويعين من قبل حكومة جلالة الملكة ،

(١) نسبة الأوربيين في الاتحاد الفدرالى كله لا تتجاوز ٣٪ من مجموع السكان .

(٢) مجلة الدائرة المستديرة - لندن - يولية ١٩٥٣ .

ويعاونه مجلس وزراء اتحادى يتم تعيينهم من قبل الحاكم العام بعد نتيجة الانتخابات العامة للجمعية العامة الفدرالية ، ويرأس هذا المجلس رئيس الوزراء تتجمع فى يده السلطات التنفيذية والاتحادية .

وفى النطاق الإقليمى يتولى كل إقليم حكم نفسه حكماً محلياً ، ويكون لكل إقليم مجلس تشريعى محلى ، ومجلس وزراء محلى ، ويعين لكل من إقليمى نياسالاند وروديسيا الشمالية حاكم عام من قبل الحكومة البريطانية أما روديسيا الجنوبية فتحفظ لنفسها بنظامها الخاص فى الحكم الذاتى .

وتوزع السلطات بين الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية على أساس تحديد السلطات المحلية . وهدف المستعمر من ذلك واضح ، إذ أن القاعدة فى الدساتير الاتحادية أن تحديد السلطات المحلية ، يستتبع إطلاق السلطات المركزية الأمر الذى ينتهى عادة بتغلب السلطة المركزية على حساب إنقاص نطاق السلطات المحلية ، والوصول بالحكم إلى لون من الحكم « المركزى » يتطور بالنظام كله إلى نظام شبه موحد ، يخرج عن الفكرة الفدرالية . ويهدف المستعمر من ذلك إلى التطور البطيء بالنظام الفدرالى المزعوم فى وسط إفريقيا إلى حكم مركزى تتركز فيه السلطات جميعها فى أيدى القلة البيضاء فى روديسيا الجنوبية بعد انتشار العدد الضخم من المهاجرين الآخذ فى التزايد ، وتغلغله فى إقليمى الاتحاد الآخرين .

ويقضى الدستور الاتحادى بإنشاء هيئة تسمى « هيئة الشؤون الإفريقية » لصيانة المصالح الوطنية الإفريقية ولهذه الهيئة أن تطلب وقف أى قانون تراه فى غير صالح الإفريقيين . ويستتبع ذلك عرض الأمر على الحكومة للبريطانية التى تفصل فى النزاع فتقر القانون إذا رأت أنه لا يتعارض مع مصالح الإفريقيين . وهذه ليست سخرية ولكنها حقيقة رائعة تفتق عنها الذهن الاستعمارى العبقري .

وحتى تستكمل عناصر المهزلة ، نجح الرجل الاستعمارى الأول سير روى

ويلنيسكى فى انتخابات الجمعية العامة الفدرالية عام ١٩٥٦ ، ولم يلبث أن استهل أعماله الإصلاحية بالتقدم بقانون لتنفيذ الدستور الاتحادى ، وإجراء تعديل فى تشكيل المجلس التشريعى الاتحادى وتضمن القانونان إنكاراً كاملاً للحقوق الثابتة للإفريقيين . وعارضت هيئة الشئون الإفريقية هذين القانونين ، ووصفتها بأنهما من قوانين التفرقة العنصرية . وطبقاً للدستور الاتحادى احتكم الطرفان إلى حكومة جلالة الملكة ، وعرض القانونان على الحكومة البريطانية ، فرأت الحكومة المذكورة وهى أكثر دراية من الإفريقيين أنفسهم بمصالحهم ، رأت أن القانونين محل الاعتراض يحققان فائدة للشعب الإفريقى تعوض كثيراً من وجوه النقص التى قد تبدو فيهما ، وضربت بذلك عرض الحائط برأى الإفريقيين أنفسهم .

وإن الدستور الاتحادى فى جميع مراحله قد جاء على غير رغبة الإفريقيين . ويتضح ذلك من تقرير اللجنة الحكومية التى بعثت بها الحكومة البريطانية إلى كل من نياسالاند وروديسيا الشمالية عام ١٩٣٩ لدراسة إمكان الاتحاد والإدماج . كما يتضح أيضاً من البيان الذى ألقاه أحد الأعضاء الإفريقيين فى المجلس المحلى الإقليمى لغربى روديسيا الشمالية .

تقرير اللجنة الزائرة لروديسيا الشمالية ونياسالاند (١) .

« إننا من جانبنا نعتقد أن أقاليم شمال روديسيا وجنوبها ونياسالاند سوف يزايد ترابط وجوه نشاطها ومصالحها ، بحيث تنتهى بها حتماً إلى الوحدة السياسية . ولكننا نشعر ، أمام المسئوليات التى تحملها حكومة جلالتم ، أنه ينبغى قبل التفكير فى إدماج هذه المناطق الثلاث أن تستقر درجة من الثقة أكبر مما هى عليه الآن ، تؤكد أن سياسة روديسيا الجنوبية فى التطور المتوازى ، سوف تكون مجدية وفى صالح الوطنيين فى المدى الطويل ، وأنها سوف تتيح لهم فرص التقدم المطلق فى جميع ميادين النشاط التى يصلحون لها ، وأنها فى نفس

(١) Rhodesia - Nyassaland : Royal commission's Report. cond. (5946). London 1939. pp. 214—218.

الوقت تفتح أمامهم مجال التقدم المناسب في المستوى الثقافي والاقتصادي ،
وفي روديسيا الشمالية ، ثمة سبب من أسباب ترجيح اتجاه الإدماج لدى
الأوروبيين وهو التطلع إلى التخلص السريع من سيطرة وزارة المستعمرات ،
ويبدو أن أحداً لم يعن كثيراً بمسألة وضع الوطنيين ومدى استجابتهم ورد
فعلهم لمثل هذه التغيرات أو بالنسبة لمشكلة توحيد وتجانس السياسات
الإقليمية المختلفة .

وإن الإجماع المذهل للمعارضة الوطنية في الأقاليم الشمالية يقوم أساساً على
كراهية بعض مظاهر سياسة جنوب روديسيا العنصرية ، وإشفاق الوطنيين
في شمال روديسيا ونياسالاند من حدوث تغيرات في النظام الذي يعيشون
في ظله ، ويعتقدون أنهم يتمتعون فيه بحماية جلالتك المباشرة ، وهذه العوامل
ليس من السهل تجاهلها في نظرنا .

معارضة الوطنيين الإفريقيين لهذه المشروعات (١) :

« الآن وقد ثار الجدل حول هذا الموضوع الخطير في الاجتماع الأخير
للمجلس التشريعي أصبح من الضروري للإفريقي أن يدلي برأيه في هذه
القضية مرة أخرى .

« وقد قلت الموضوع الخطير ، فإن الإفريقيين في هذه البلاد يخشون مجرد
فكرة الإدماج بين بلادهم وروديسيا الجنوبية . وعند ما جاءت البعثة الملكية
البريطانية لبحث العلاقات واحتمالات الإدماج بين روديسيا الشمالية وروديسيا
الجنوبية ونياسالاند ، عارض الإفريقيون في كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند
معارضة قوية ومنطقية . ونشرت كثير من رسائل الاعتراض في صحيفة مرآة
البانتو ، وما تزال أسباب الاعتراض قائمة .

(١) بيان ألغاه أحد أعضاء المجلس المحلي الإفريقي في روديسيا الشمالية - ١٩٤٣/١٢/٢٠ .

« ويمكنني أن ألقى ضوءاً على المسألة ، إذا ذكرت بعضاً من هذه الاعتراضات المنطقية الدامغة في حجيتها ومنها :

« (أ) أن هناك قضية الأراضي في جنوب روديسيا ، وهي قضية شديدة الحرج والتعقيد . فهناك آلاف من الإفريقيين المعدمين ، الذين طردوا من أراضيهم الموروثة ، ويعيشون في بلادهم الوطنية كأشباح ، وعلى أرض مملوكة للمستوطنين البيض . وهؤلاء المعدمون سوف يهاجرون بلا شك إلى شمال روديسيا إذا ما تم الإدماج . وبذلك يزيدون من مشكلة الأراضي هنا .

« (ب) إن سياسة جنوب إفريقيا تجاه الوطنيين بصدد التفرقة العنصرية والاقتصادية والسياسية ، تتبع في روديسيا الجنوبية على أنها السياسة الرسمية المثلى للحكومة . وقد أوضح رئيس وزراء روديسيا الجنوبية للجميع أن بلاده هي بلاد الرجل الأبيض ، وأن الرجل الأسود سيظل دائماً خادماً للرجل الأبيض إن لم يكن عبداً له .

« ومن ناحية أخرى ، فإن حكومة روديسيا الشمالية قد أعطت المصالح الإفريقية أهمية كبرى . فهل يترك رئيس وزراء روديسيا الجنوبية سياسته العنصرية ويتبع أسلوب روديسيا الشمالية ؟ فإذا وقعت حكومة جلالة (الملك) اتفاقاً يقره الإفريقيون مع حكومة روديسيا الجنوبية ، بأن السياسة القائمة الآن في روديسيا الشمالية لن تحدث فيها تعديلات . فإنه عند ذلك فقط قد يؤيد الإفريقيون فكرة الاتحاد . أما إذا لم يتم هذا الاتفاق ، وقررت وزارة المستعمرات تسليم شمال روديسيا إلى السير جودفري هجنجز ، فإن الشعوب السوداء في جميع إفريقيا الشرقية ستفقد ثقتها سريعاً في الحكومة البريطانية .

« وأود أن أضيف ، أن هؤلاء التجار والرأسماليين الذين يجذبون صعوبة في ممارسة مطاعمهم في روديسيا الشمالية ، عليهم أن يحملوا عصاهم ويرحلوا إلى أي مكان آخر ، وأن يتركونا في سلام . »

تطور وانحراف الاتحاد الفدرالى :

لم تلق الحكومة الاستعمارية البريطانية أى اعتبار لاعتراض الشعوب الإفريقية وحججها فى رفض فكرة الاتحاد . وخرجت به إلى حيز الوجود عام ١٩٥٣ ، مجبراً وقسراً ، ومضت فى طريقها الاستبدادى وسلمت القيادة لروديسيا الجنوبية . وفى عام ١٩٥٦ ، بعد انتخابات قاطعها الإفريقيون فى كل مكان ، تشكلت الحكومة الاتحادية تحت رئاسة أحد غلاة الاستعمار هو السير روى ويلنسكى ، وطبيعى أنه كان من سكان روديسيا الجنوبية ، وطبيعى أيضاً أن يسير فى الطريق الذى قصد بمثل هذا الاتحاد إليه . ولم يتورع ذلك المستبد عن طرد أحد أعضاء البرلمان الإنجليزى حين وجد أنه يقول كلمة إنصاف لصالح الإفريقيين . واستغل رئيس وزراء الاتحاد السلطات التى خولها له الدستور المفتوح أسوأ استغلال . ورأينا كيف أنه استصدر قانونين يوشك أن يلغى بهما المزايا الضئيلة التى كفلها ذلك الدستور الهزيل للإفريقيين ، لكأنه ينكر عليهم حتى مجرد هذه الحقوق .

وقامت الاضطرابات فى نياسالاند ، وهى صرخة الحق التى أطلقتها الزعيم الإفريقى الدكتور باندا ، على التفصيل الذى سنراه بعد قليل . وأسرع السير روى ويلنسكى يتدخل ، ولم يقم أى وزن للحكومة المحلية فى نياسالاند ، وحشد قوات الأوربيين فى روديسيا الجنوبية ووجهها لقمع الاضطرابات فى نياسالاند . وكشف بذلك النقاب سافراً عن الهدف الأصيل من ذلك الاتحاد وهو تحكم الأوربيين فى روديسيا الجنوبية ، فى مقدرات الشعوب الإفريقية فى نياسالاند وروديسيا الشمالية ، بحكم مؤسس على البطش والقوة ، وكان هذا التصرف من جانب روى ويلنسكى ، محل سخط سادته فى لندن ومثار نقد الصحف البريطانية . فكتبت التيمس تقول : « إن ذلك قد تم فى الظاهر بموافقة جميع الحكومات المحلية المعنية ، ولكنه كان من الأحكم أنه إذا ما اقتضى الأمر استخدام قوات عسكرية أوربية لو أنه قد استدعى .

قوات من قوات المملكة المتحدة العسكرية في كينيا . فقد كان ذلك حري
بالأ يترك أى آثار سياسية ، أما بالنسبة لقوات روديسيا فلإنها حين تنسحب
ستخلف وراءها مشكلات سياسية معقدة » .

ولكن الرجل وقد تملكه الغرور ، مضى يلوح براية العصيان ، وأشار
بما يكاد يشبه التصريح ، بأن اتحاده الفدرالى سوف يعارض أية محاولة لإنقاص
السلطات المستقرة للحكومة الاتحادية . والتهديد الذى يلوح به رئيس وزراء
اتحاد وسط إفريقيا هو المضى بمفرده فى الطريق . أى فصل الرابطة بين
الاتحاد وبين الحكومة البريطانية . ولا شك أن قيام دولة مستقلة فى وسط
إفريقيا بالصورة التى يتخيلها الرجل أمر محال ، فهناك الغالبية الإفريقية
الساحقة التى لن تهدأ ولن تستطيع روديسيا الجنوبية وحدها بالأوربيين الذين
لا يكادون يبلغون جزءاً من عشرين من تعداد الإفريقيين فى الاتحاد ، لن
تستطيع وحدها السيطرة على الموقف . وستكون نهاية المأساة الاستعانة
باتحاد جنوب إفريقيا ، ثم ابتلاع الاتحاد الفدرالى بأسره فى اتحاد جنوب
إفريقيا ، الذى قد يستمر فى داخل نطاق الكمنولث أو لا يستمر .

وذلك سيكون بلا شك مبعث ثورة عنصرية عارمة لن تبقى ولن تذر ،
وستكون نكبة للحكومة البريطانية نفسها ، وستكون القاضية أيضاً على السير
روى ويلنسكى نفسه .

إعادة النظر — عام ١٩٦٠ :

تتطلع كثير من الأنظار إلى عام ١٩٦٠ ، وتعتقد حوله الكثير من الآمال .
فقد تمت اتفاقية بين الحكومة البريطانية وحكومة الاتحاد الفدرالى لوسط
إفريقيا على مراجعة دستور الاتحاد عام ١٩٦٠ . وإنه وإن كانت تلك الاتفاقية
التي أبرمت عام ١٩٥٧ ، قد حددت مسائل المراجعة فى أمور بعينها تكفل
دعم الحكومة الفدرالية ومنح صفة عضوية الكومنولث لها كاملة ، إلا أن
العناصر الوطنية ما تزال تأمل أن تتمكن من طرح مسألة حل الاتحاد على

بساط البحث ، وذلك بالرغم من عدم تضمن الدستور الاتحادي قواعد تنظم مثل هذه المسألة .

ومسألة حل الاتحاد تتجاوزها عدة عوامل ، فالعامل الأول هو معارضة حزب العمال البريطاني لسياسة السير رودي ويلنسكى ، ويريد الحزب أن يضعف شوكة السير روى ، فيؤيد فكرة حل الاتحاد . ولكن في مواجهة هذا الاتجاه تقوم عقبتان ، الأولى أن حل الاتحاد سوف يقرب الشعب الإفريقى فى نياسالاند وروديسيا الشمالية من القومية الإفريقية الصاعدة فى شرق إفريقيا فى كينيا وأوغندا بحيث تصبح قوة مجتمعة عارمة تستطيع أن تتخلص نهائياً من الحكم الاستعمارى ، وتقيم اتحاداً فدرالياً إفريقياً بحثا . ومن ناحية ثانية ، فإن روديسيا الجنوبية سوف ترتضى فى أحضان اتحاد جنوب إفريقيا ، حيث إنها لن تستطيع الصمود بكثافتها العددية من المهاجرين الحدود ، ومواردها لا تكاد تقيم اقتصاداً مستقلاً سليماً دون الاعتماد على الثروات الهائلة فى روديسيا الشمالية والقوى البشرية العاملة فى نياسالاند .

والعامل الثانى ، هو احتمال تحقيق روى ويلنسكى لتهديده والقيام بثورة ضد الحكومة البريطانية ، وإثارة حرب تشبه حرب الاستقلال فى المستعمرات الأمريكية . ولكنه فى هذا السبيل أيضاً عقبات ، فهناك أولاً غريزة الولاء التى يدين بها المهاجرون البريطانيون فى روديسيا الجنوبية للتاج البريطانى . وهناك ثانياً عقبة فقد قروض رأس المال التى يحتاج إليها الاتحاد حتى يستطيع الوقوف على قدميه . وهى جميعها تأتى من لندن وواشنطن ، والثورة كفيلة أن تمنعها .

وبين هذه المطامع والخاوف ، يقوم العامل الحاسم الذى يريد المستعمر أن يتجاهله كلية ، وهو عامل الإرادة الإفريقية ، فإن القومية الإفريقية فى اتحاد وسط إفريقيا ، تسعى إلى أن يتحقق لها ذلك القدر من السيادة التى تنبثق عن قواعد الحق والديموقراطية الأصيلة . وهى ماضية فى طريقها ، فى كل

من الأقاليم الثلاثة المكونة لذلك الاتحاد ، في إصرار وفي ثقة من بلوغ الغاية التي تسعى إليها . والقومية الإفريقية في كل من هذه الأقاليم الثلاثة ، تعالج المسألة بأسلوب يتلاءم مع المحيط الذي تعيش فيه ، وذلك على التفصيل الذي سنعرض له الآن .

للقومية في روديسيا الشمالية :

رأينا كيف أن توغل المستعمر في وسط إفريقيا قد تركز في إقليم روديسيا الجنوبية ، وأنه قد أدى إلى طرد أبناء ذلك الإقليم وانتقالهم إلى نياسالاند . ورأينا أن روديسيا الشمالية لم تحظ من المستعمر باهتمام في وفرة المهاجرين إليها لعدم وجود أو اكتشاف ثروات طبيعية فيها حتى وقت قريب . وقلنا إن سياسة المستعمر من وراء إقامة الاتحاد الفدرالي بين الأقاليم الثلاثة قد دفعت إليها عوامل اقتصادية جديدة نشأت من كشف مناجم ضخمة للنحاس والمعادن الأخرى في روديسيا الشمالية . ولعل أحسن تعبير عن هذا الهدف هو ما قاله أحد رجال الأعمال البريطانيين في صدد الحلم الاستعماري الكبير من إقامة إمبراطورية بريطانية واسعة في وسط إفريقيا تمتد من روديسيا حتى كينيا حيث ما تزال تسود روح رودس ، قال : « كم كنا أغبياء أن نستثمر أموالنا في إيران : كان ينبغي علينا أن نستثمرها هنا . فإن إفريقيا هي قارة المستقبل (١) » .

وفي روديسيا الشمالية أكبر مناجم النحاس التي تمتد تحت جبال النمل . وتركز المناجم حول مدينة أنجولا أو أندولا ، وهي مدينة حارة المناخ مغبرة ذات شارع رئيسي واحد تصطف على جانبيه الأشجار الباسقة التي طليت بطلاء أبيض ليحميها من النمل الذي يدمر كل شيء .

ويقوم اقتصاد روديسيا الشمالية على مستخرجات مناجم الزنك والرصاص

(١) في قلب إفريقيا - الكسندر كامبل - المرجع السابق ص ١٩٧ The Heart of Africa .

والفاناديوم بالإضافة إلى كميات النحاس الضخمة : وقد رأينا أن قيمة ما يستخرج من النحاس وحده يبلغ ٩٠ مليوناً من الجنيهات ، ويبيع النحاس بسعر ٧٠٠ دولار للطن ، وبذلك يبلغ صافي دخل الشركات من المناجم الأربعة الكبرى في روديسيا الشمالية حوالى ١٥٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً ؛

وضع الوطنيين في روديسيا الشمالية :

إن التفرقة العنصرية المقيتة لا تسفر عن وجهها النقاب في روديسيا الشمالية كما فعلت في روديسيا الجنوبية ، فهي غير ثابتة في قوانين علنية . ولكن هناك ما هو أسوأ من القوانين الموضوعة ، هناك العرف المستقر الذى يمعن في إذلال الوطنيين ، فإن معاملة الرسميين البريطانيين للإفريقيين تفوق في قسوتها قوانين التفرقة في الجنوب ، وإن كلمة القطاع الإفريقى ، هى مدلول الحقارة والمهانة ، وهى الكلمة السائدة الاستعمال في روديسيا الشمالية ؛

وإن سبب التفرقة في أقاليم إفريقيا يتغير من مكان إلى آخر ، فيما عدا الجنوب حيث لا يعنى أحد بتلمس معاذير للتفرقة . والمبرر الذى يدعيه الأوروبيون للتفرقة في روديسيا الشمالية هو أن رجال القبائل الإفريقيين يحملون في دمهم جرثومة الملاريا . وعلى هذه القاعدة ابتدع الأوروبيون نظام القطاعات الإفريقية المعزولة عن المدن التى يقيم فيها الأوروبيون ، ويطلقون عليها تسمية (Location) .

ومن مشكلات التفرقة التى توشك أن تواجه روديسيا الشمالية ، مشكلة اتحادات العمال . فإن اتحادات العمال الإفريقية تلاقى أكبر عناء في روديسيا الشمالية بسبب الضغط الذى يتزايد عليها من جانب اتحادات العمال الأوربية . وإن أول هدف من الاتحاد الفدرالى في وسط إفريقيا ، إدماج اتحادات العمال في هيئة واحدة ، فتزيد بذلك قوة اتحاد العمال الأوربي في الشمال بما يحرمه الجنوب من إقامة اتحادات عمال وطنية . ويريد الاستعمار بذلك أن يلغى الحق المكتسب الطبيعى للعمال الإفريقيين في إقامة اتحادات لهم .

وقد عبر المستر ديكسون كونكولا رئيس اتحاد عمال السكك الحديدية الإفريقيين في روديسيا الشمالية عن ذلك الخطر بقوله : « إن مشكلة إدماج اتحاد العمال في الشمال مع اتحادات عمال روديسيا الجنوبية ترجع إلى عدم اعتراف حكومة روديسيا الجنوبية بحق الإفريقيين في تكوين اتحادات للعمال . ولأنى أومن بأن الاتحاد الفدرالى إنما يعنى امتداد السيطرة الأوروبية السائدة في روديسيا الجنوبية لتشمل روديسيا الشمالية » .

ولذلك يعارض الإفريقيون في روديسيا الشمالية . وفى نياسالاند فكرة الاتحاد : وهم يقولون « إننا لا نعى بذلك أننا سعداء بما نحن فيه الآن ، ولكننا سنكون قطعاً أسوأ حالا وأكثر تعاسة فى ظل النظام الفدرالى المقترح ، والذي يتسلط عليه الأوروبيون » .

موقف الأوروبيين :

إن ما يريده الأوروبيون في روديسيا الشمالية من وراء الاتحاد الفدرالى هو تحقيق المزايا العنصرية التى تسود فى اتحاد جنوب إفريقيا . أما بالنسبة للإفريقى فإن وزارة المستعمرات هى أهون الشرين .

ويعيش الأوروبيون من العمال فى منطقة النحاس عيشة رغدة مميزة ، فهم يقيمون فى مساكن رحية ذات حدائق جميلة ، يدفعون فى مقابلها ما لا يزيد على جنيه واحد كل شهر من مرتباتهم التى تتراوح بين ١٢٠ إلى ١٦٠ جنيهاً شهرياً . ويمتلك كل منهم سيارة ، ويتمتع بحياة اجتماعية متوافرة العناصر . ومع ذلك فهم غير قانعين بذلك ، ويطمعون فى المزيد .

وتتحكم الاتحادات التى يقيمها العمال البيض فى كل مرافق الحياة ، وهى تتبع سياسة تسودها الأنانية الممعنة فى الإسراف ، وترمى إلى إقامة مستوى خيالى للحياة بين العمال البيض ، بينما لا تقوم بأى عمل من أجل مساعدة العمال الإفريقيين ، بل تعارض صراحة المصالح الإفريقية .

وإن تفاوت الأجور الضخمة بين العامل الأبيض والعامل الأسود الذى

يقوم بنفس العمل ، قد بلغ حداً خيالياً - ويقول ألكسندر كامبل^(١) « في مصنع تنقية النحاس ، كان يجلس عامل زنجي فوق مقعد رافعة ضخمة ، ويحرك أجهزتها التي كانت تغمر ألواح النحاس في أوعية كبيرة من الأحماض . وكان هذا العامل يتقاضى ٣٥ سنتاً في اليوم ، وبجواره ، وعلى رافعة مماثلة ، كان يعمل أحد العمال البيض ، وهو يتقاضى أجراً أساسياً قدره ١١ دولاراً في اليوم » .

وفي ظل هذه الصورة التي يتميز فيها الأوريون في روديسيا الشمالية ، والتي يطمعون إلى مزيد منها ، يتجهون إلى تجميع قواهم مع الاستعمار في جنوب روديسيا .

وشكل الأوريون اتحاداً جديداً باسم « حزب إفريقيا الوسطى » بقصد اكتساح المعركة الانتخابية في روديسيا الشمالية . وضم الحزب الحديد غلاة المستعمرين في كل من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية . ويهدف الحزب إلى إزالة الخوف من قلوب عناصر البلاد من احتمالات تسلط أحد العناصر على العناصر الأخرى ، ويدعى بأن لكل مواطن الحق في التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ولكنه يشترط ذلك بتحديد طبقاً للإمكانيات المتوافرة في كل عنصر ، وهي الثغرة التي تطل منها دائماً العنصرية .

ولم يشأ الأوريون ، كما لم يشأ المستعمرون في الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية أن يطلع أحد في العالم الخارجي ، بل من أعضاء البرلمان البريطاني نفسه ، على الأحداث المستبعدة التي تجري في إفريقيا الوسطى . فكانت واقعة طرد المستر جون ستونهوس عضو مجلس العموم العالي من روديسيا ، ولم يلبث المستر جون ستونهوس أن أثارها حملة عاصفة في مجلس العموم . وطالب زعماء العمال بإجراء تحقيق برلماني سريع .

الوضع الاقتصادي :

إن روديسيا الشمالية بما تمتلك من موارد طبيعية وقوى مائية ضخمة وبما

(١) في قلب إفريقيا - المرجع السابق ص - ٢٠٠ .

تحتوى أرضها من مناجم ، تعتبر على جانب كبير من الثراء . ولكن أقل من القليل من هذه الثروات يعود بالخير على أهل البلاد الوطنيين . فهناك أولا نصيب شركة جنوب إفريقيا البريطانية ، وإن كان جانب كبير من الأوربيين ينكرون على الشركة هذا القدر الضخم الذى تحصل عليه ، وقد اشترت حكومة روديسيا الجنوبية حقوق التنجيم من الشركة البريطانية لجنوب إفريقيا مقابل خمسة ملايين من الجنيهات ، أما فى روديسيا الشمالية فإن المقدر انتهاء امتياز الشركة المذكورة عام ١٩٨٠ . ولكن من المتوقع حتى بعد هذا التاريخ أن يستمر استغلال الشركة لجوانب كثيرة من الاقتصاد فى روديسيا الشمالية بما تملكه الشركة من ممتلكات ضخمة فى البلاد .

وبعد ذلك ، هناك حملة الأسهم فى شركات المناجم ، يليهم العمال الأوربيون بمرتباتهم الخيالية . وما يبقى بعد ذلك يدفع للإفريقيين نظير العمل القاسى الذى يوكل إليهم .

أما دخل الحكومة ، فلا يكاد ينحصر منه للإفريقيين إلا نزر يسير . فهناك مثلا مدرسة حكومية واحدة للإفريقيين فى روديسيا الشمالية كلها ، ولم تخصص منح دراسية للدراسة فى جامعة « مأكريرى » الإفريقية إلا فى أضيق نطاق .

والصراع الاقتصادى فى روديسيا الشمالية ، صراع عن طريق الاتحادات التجارية والمهنية وصراع بين اتحادات العمال فى المناجم . وإن ثمة حلقة ثلاثية فى مشكلة المناجم ، الجانب الأول الشركات ، والجانب الثانى العمال البيض ، والجانب الثالث العمال السود . ولا شك أن الشركات ، ومن ورائها حملة الأسهم هى التى تربح الربح الكبير من الصراع بين العمال البيض والسود . ومن ناحية ثانية ، فإن عداء الشركات للعمال السود ، أقل من عداء اتحادات العمال البيض لهم ، لأن الشركات لا تعارض فى إتاحة مجال أوسع للإفريقيين لأنه أقل فى الأجر .

وقد قدمنا مثالا لفارق الأجر بين العامل الأسود والعامل الأبيض . ومع ذلك فإن العمال الأوربيين يطالبون بزيادة في أجورهم تبلغ ١٥٪ من الأجور الأساسية . وقد استخدم اتحاد العمال الأوربيين جميع وسائل الضغط على الشركات الأمر الذى أدى بها إلى الرضوخ واستقدمت أحد المستشارين للتوفيق بينها وبين اتحاد العمال . ويستند اتحاد عمال روديسيا الشمالية على اتحاد عمال روديسيا الجنوبية في ممارسة الضغط على الحكومة الاتحادية . بل إن اتحادات العمال الأوربية في وسط إفريقيا — حتى تضمن السيطرة الأوربية على المناجم في منطقة النحاس جميعها — دعت اتحاد العمال الأوربيين في الكونجو إلى المشاركة في مؤتمر عام بقصد تأسيس علاقات أقرب نطاقاً بين عمال مناجم الكونجو وعمال مناجم منطقة النحاس ، وذلك حتى لا يتحقق أى امتياز للعمال الإفريقيين في الكونجو ، يمكن أن يطالب الإفريقيون في منطقة النحاس بقدر مثله .

القومية الإفريقية في الميدان :

وفي هذه الدوامه من العنف والاستبداد ، وفي مواجهة هذه المؤامرات التى تسعى إلى تمكين الطغيان وامتداد قواعد التسلط الأوربي من الجنوب إلى الشمال ، ليتحكم في مقدرات الشعب الإفريقى في روديسيا الشمالية ، نزلت القومية الإفريقية الميدان ، وعززتها الروح الإفريقية الواعية التى تبدت في المؤتمرات الإفريقية في شعلتى النور والحرية ، القاهرة وأكرا .

ولما كانت قواعد التفرقة العنصرية غير المكتوبة ، والتى يريد الأوربيون تثبيتها ما تزال بغير سند من قانون ، فقد حرص الإفريقيون أول ما حرصوا على تحطيمها قبل أن تستفحل وتستقر ، وكانت الحركة السلمية المنظمة التى قام بها الإفريقيون عام ١٩٥٦ في كل مكان في روديسيا الشمالية لتحطيم مظاهر التمييز العنصرى . وقد نظم هذه المظاهرات الزعيم الإفريقى « شيسيلي » ، وهو يعتبر من أكثر الزعماء الإفريقيين احتراماً لدى الأوربيين والهنود على سواء .

وهو قد درس في لندن في مدرسة الدراسات الشرقية ، ورفض العمل في الحكومة ونزل إلى ميدان العمل التجارى حتى يستطيع ممارسة السياسة حيث يشاء . وقد كانت المظاهرات سلمية ، وذلك بفضل سياسة الزعيم « شيسيلي » الذى يؤمن بالمقاومة السلبية التى ابتدعها غاندى ، وبفضل وجود عدد كبير من رجال الصحافة العالمية ، الأمر الذى دعا الحكومة المحلية إلى حشد قوات من البوليس لمنع وقوع أى اعتداء من الأوربيين على المتظاهرين . ودخلت المظاهرات إلى جميع المرافق العامة ، مكاتب البريد ، والسكك الحديدية وغيرها ، فألغت مظاهر التمييز العنصرى باستخدام الأماكن المخصصة للبيض . وأجبر الموظفون الأوربيون على خدمة الإفريقيين المتظاهرين ، واستقبلوهم استقبال الممتعض الحير على ما لا يريد .

وفي ميدان الاتحادات العمالية ، كان للسيد « لورنس كاتيلنجو » رئيس اتحاد عمال المناجم الإفريقيين اليد الطولى في تنظيم اتحاد العمال الإفريقى . والسيد لورنس كاتيلنجو كان مدرساً ثم ترك التدريس إلى العمل في المناجم . وفي عام ١٩٤٠ نظم إضراباً للعمال للمطالبة بحقوق الإفريقيين ، وكانت النتيجة قتل أعداد ضخمة من الإفريقيين وسقط بجواره أحب أصدقائه وأقرب معاونيه . وهرب إلى الكونجو حيث عمل في المناجم فترة . ثم عاد ليعيد تنظيم اتحاد العمال في منطقة النحاس . ونجح عام ١٩٥٢ في تنظيم أكبر إضراب في تاريخ اتحادات العمال في إفريقيا الوسطى .

ويعتبر كاتيلنجو العمال الأوربيين كسالى ، لأنهم يحرصون على رفع أجورهم ، وعلى تخفيض جهودهم التى يبذلونها في أداء أعمالهم . وقد وصف أحد الأوربيين حديث كاتيلنجو معه الذى تناول فيه شئون العمال الإفريقيين ومقارنتهم مع الأوربيين فقال (١) :

« وعجبت من طرافة وصفه للأوربيين بأنهم كسالى ، لأن هذا الوصف

(١) كتاب - احذر من الإفريقيين - المرجع السابق Beware of Africans .

هو الذى تعودت أن أسمعه من أفواه الأوربيين حين يتحدثون عن الإفريقيين . وقد كان فى طريقة حديثه كأنه أحد الأوربيين يتناول بالحديث مختلف القبائل من الإفريقيين . ولما ناقشته فى فكرة الأجر المتساوى عن العمل المتساوى قال إن هذه شعارات خداعة ، فإنه ينبغى أولاً تحطيم الحاجز العنصرى ، ثم بعد ذلك التحدث عن الأجر المتساوى للعمل المتساوى حين يفتح باب العمل الفنى أمام الإفريقى . واتجهت القومية الإفريقية إلى التجمع ، وإلى حشد القوى لمقاومة المؤامرات الاستعمارية . وتجمعت القوى الإفريقية المتحررة فى مؤتمر زامبيا ، وطالب زعماء المؤتمر أن يقاطع الإفريقيون الانتخابات العامة التى أجريت فى ٢٠ من مارس ١٩٥٩ ، وذلك باعتبار أنها مهزلة ديموقراطية . والرجل الأول فى مؤتمر زامبيا هو كواندا ، وقد كان سكرتيراً عاماً لحزب المؤتمر الإفريقى فى روديسيا الشمالية ، واختلف مع السيد « هارى نكومبولا » رئيس الحزب حول الدخول فى الانتخابات ، فقد كان من رأى أقطاب حزب المؤتمر ، ولكن كواندا كان يدعو إلى المقاطعة . وقد لاقت الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات استجابة قوية فى روديسيا الشمالية ، ويدل على ذلك الإحصاء الرسمى لعدد المقيدى فى جداول الانتخابات ، فهو لم يبلغ أكثر من ٧,٦١٧ شخصاً ، بينما كان التقدير الأولى لعدد من يتعين أو من يجوز لهم قيد أنفسهم حوالى ٢٥,٠٠٠ شخص .

وحزب زامبيا لقى كل تأييد من الإفريقيين ، وانسلخ حوالى ٧٥ ألفاً من الـ ١٠٠ ألف الذين كانوا يؤيدون حزب المؤتمر ، وانضموا إلى حزب زامبيا . ويعارض الحزب بكل قوة الاتحاد الفدرالى مع نياسالاند وروديسيا الجنوبية ، ويعول قادة الحزب على تشديد حملتهم عند ما يحين وقت إعادة النظر فى الأوضاع فى الاتحاد الفدرالى عام ١٩٦٠ .

رد فعل الاستعمار :

ولكن الاستعمار ، كشأنه دائماً ، وفى حرصه الشديد على الإبقاء على

الأوضاع التي تمكن له من مقدرات البلاد ، عمد إلى سياسته الإرهابية . وبدأت حملة السلطات الاستعمارية للقبض على الزعماء الإفريقيين . وحلت حزب « زامبيا » وأصبح بذلك جميع الزعماء ذوي النفوذ وراء القضبان . وقد اتهم السير « آرثر بنسون » حاكم روديسيا الشمالية مؤتمر حزب زامبيا في إذاعة له ، بأنه يسعى إلى القيام بثورة إرهابية مستخدماً وسائل السحر والتهديد . لجمع المؤيدين حوله . وقال إنه إذا أفلح المؤتمر في إفساد الانتخابات فإن معنى ذلك تكرار أحداث العنف التي وقعت في نياسالاند . وأردف يعلق ساخراً ، « ولكن زعماء الحزب أصبحوا الآن في مكان لن يستطيعوا منه توجيه مؤامراتهم » .

ولم تعلن حالة الطوارئ في روديسيا الشمالية ، ولكن الحكومة الاستبدادية قامت بحركة اعتقالات واسعة تكاد تفوق عهود الإرهاب في أي عصر أو في أي مكان . وقامت الحكومة الاستبدادية بترحيل زعماء زامبيا إلى الأقاليم ، ومن بينهم كينيت كواندا رئيس الحزب ، وسيبالو السكرتير ، وسيمون . كابويبو أمين الصندوق ، وقد رحل جميعهم إلى الأقاليم القبلية حتى يمكن وضعهم تحت الرقابة بموجب التعليمات المحلية التي تجيز للحاكم أو من ينوب عنه أن يقضى على المراقب بالتقدم للسلطات كل فترة معينة . ولكن ، هل تفلح محاولات المستبد المتعثرة في كبت الروح التي انطلقت من عقالها ؟

إن زعماء حزب المؤتمر في نياسالاند قد حضروا مؤتمر حزب زامبيا ووضعت خطة التعاون بين القوى الإفريقية ، لتنسق بحيث تنتج أعمالهم وكفاحهم آثاراً قوية الفعل في القوى الاستعمارية . وإن أحداث نياسالاند هي الإطار الذي ستكون على نمطه أحداث روديسيا الشمالية ، بل كل إقليم يسعى للحرية والكرامة في إفريقيا التي لم تعد مغلوبة على أمرها تستسلم لما يدبره لها المستعمر . إنها إرادة الإفريقي ، إرادة لها الصلابة والتصميم والإصرار .

القومية الإفريقية في نياسالاند :

لقد زعزع الكفاح البطولي الذي يشنه شعب نياسالاند ضد الاستعمار البريطاني أركان ذلك الاستعمار في جميع أنحاء إفريقيا ، واعترف غلاة المستعمرين في لندن بأن خطر ذلك الكفاح قد هز الصرح الشامخ الذي أقامته بريطانيا في القارة العذراء ، وأوشك أن تنهار أركانه . وإن حكومة الاستعمار في نياسالاند ، الداخلة في اتحاد فدرالى زائف مع كل من روديسيا الشمالية والجنوبية ، هي لون من ألوان الحكومات الاستبدادية التي يقيمها المستعمر على أكتاف جماعات المستوطنين البيض ، يمهّدوا له الطريق لاستغلال الشعوب الإفريقية والتحكم في مقدراتها .

وإن نضال القومية الإفريقية في نياسالاند وكفاحها الذي تسير فيه يعتبر أقوى كفاح شهدته إفريقيا ، من حيث وضوح أهدافه وجلاء غاياته السياسية المحددة . فهي تهدف إلى تخليص شعب نياسالاند من أغلال الاتحاد الزائف الذي أراد المستعمر أن يربط به الشعب إلى إقليمين تستقر له فيهما الغلبة ، أو بتوهم أن سلطانه عليهما ثابت . وهي تهدف بعد ذلك إلى تحقيق الاستقلال والكرامة الوطنية ، وتقيم لشعب نياسالاند حياة سياسية خالية من مذلة التمييز العنصرى ، ذلك البلاء الذى يحاول المستعمر أن يمد جذوره ليشمل إفريقيا الوسطى كلها ، تمهيداً لربطها بالجنوب ، وطرده أصحاب البلاد الأصليين ، كما قدر له في الماضي أن يفعل في روديسيا الجنوبية .

إن عدوى الحرية ، أو قل نسيم الحرية قد انساب من الشمال إلى جنوب خط الاستواء وأسرع المستعمر ينكر تلك النسمات ، وخبأ رأسه في الرمال ، وأنكر واستكبر ، ثم طغى وتكبر ، واستبد وأطلق قوى الشر من عقالها . وفى نياسالاند ، وقف بطل مارد ، آمن بوطنه وإفريقيته ، وبقوميته . واتهمه المستعمر بأنه يريد أن يبنى إمبراطورية ملونة ، دون مبدأ « المشاركة » . وهو الأسلوب الحديد الذى يستتر وراءه الاستعمار . وطننت بريطانيا أن

الدكتور باندا ، بطل نياسالاند ، يريد إنشاء اتحاد إفريقي ملون في نياسالاند وتنجانيقا وروديسيا الشمالية وأنه يزعم بعد أن يستقر له أمر ذلك الاتحاد أن يطرد البريطانيين البيض المستوطنين فيه .

وليس ثمة شك في أن تحقيق القومية الإفريقية لمثل هذا الاتحاد الطبيعي ، أمر يدعم قوتها ويؤكد مناعتها وهو ما يخشاه المستعمر ويحرص كل الحرص على ألا يكون . بل إن الخوف من قيام مثل هذا الاتحاد أو الميل إليه ، هو الذي أملى على المستعمر ابتداء الاتحاد الزائف مع روديسيا الجنوبية والشمالية ، يمكن الحكومة الاستعمارية المتطرفة في روديسيا الجنوبية من التسلط على روديسيا الشمالية وعلى نياسالاند .

ونياسالاند إقليم ضيق يمتد بجوار بحيرة نياسا الكبيرة ، التي توشك أن تصبح بحراً داخلياً . وشوارع مدن نياسالاند قليلة تكاد أن تكون معظمها غير صالحة للاستعمال بسبب رطوبة الجو . ويبلغ تعداد نياسالاند حوالي مليونين ونصف مليون من الإفريقيين ، وثلاثة آلاف منحدرين من أصل هندي ، وألفان من المستوطنين البيض ، وإن عدداً كبيراً من الإفريقيين في نياسالاند من أبناء المهاجرين الذين هربوا من الاستعمار البريطاني في روديسيا الجنوبية في مطلع هذا القرن .

وإن قصة نياسالاند ، ودخولها في حماية التاج البريطاني ، هي نفس القصة التي ترددت في سائر أنحاء أقاليم إفريقيا . فقد ورد عليها المغامر ليفنجستون في نهاية القرن التاسع عشر ، وتمكن بالأسلوب المخادع الذي أتقنه المستعمرون من إبرام معاهدات تقليدية مع زعماء القبائل بدعوى حمايتهم .

وشعب نياسالاند شعب جاد مجد ، يميل إلى الانتشار فيسافر أفرادهم إلى أبعد المناطق سعياً وراء الرزق حيثما توافر له ذلك . وإن السمة التي تميز الإفريقي في نياسالاند هي ترابط أبناء الشعب معاً في ألفة وتآلف قوين ، والميل الطبيعي إلى التحصيل والمعرفة كلما أتبح لأحد منهم ذلك . ويتوق النياسالاندي

إلى القراءة إذا ما حصل على قدر من الثقافة ، وهو يدع جانباً ما يحرص المستعمر على تزويده به من كتب أدبية ، ويسعى إلى أن يحصل على الكتب العلمية والعملية ، فتنتشر عادة قراءه كتب العلوم والهندسة .

الوضع الاقتصادي :

إن الوضع الاقتصادي في نياسالاند يدل على مدى الانهيار الذي يمكن أن يلحق ببلد إذا تحكم المستعمر في مقدراته . فإنه بسبب المستعمر هاجر كثير من الإفريقيين في روديسيا الجنوبية ، هرباً من الاستبداد الأبيض ، ثم استوطنوا نياسالاند . فتكاثر بذلك عدد السكان حتى أصبحت نسبتهم ٥٥ نفساً في كل ميل مربع . وهذه الطاقة البشرية الهائلة ، لا تكاد تكفيها ما تنتجه الـ ٨٧٪ من الأرض الصالحة للزراعة ، وهي المملوكة للإفريقيين البالغ عددهم قدر عدد الأوربيين أكثر من ألف وخمسمائة ضعف .

ولذلك فإن الظاهرة الاقتصادية في نياسالاند هي هجرة أهلها إلى أي مكان بحثاً عن الرزق ، وفي كل عام يقدر عدد المهاجرين ١٥٠,٠٠٠ رجل ، بعضهم يعود ، والبعض الآخر لا يعود أبداً . ويستخدم الأوربيون الطاقة البشرية من هذا المستودع الكبير ، في مزارع روديسيا الجنوبية وفي مناجم روديسيا الشمالية .

ولهذا الهدف ، هدف الاحتفاظ بذلك المستودع للطاقة البشرية ، والإبقاء على حالته الاقتصادية التابعة ، رسم الاستعمار سياسته على أساس الاتحاد الفدرالي الزائف ، فيضع ذلك المستودع برمته تحت سلطان الحكومة البيضاء في روديسيا الجنوبية .

ويقدر دخل الأسرة في نياسالاند بما لا يتجاوز بضعة دراهم في اليوم ، ومع ذلك يدعى الاستعمار أنه قد أنفق منذ نهاية الحرب قرابة ثلاثة ملايين من الجنيهات على مشروعات التنمية . ولكن الحقيقة أن كل هذه الملايين الثلاثة قد ذهبت في إنشاء مساكن للموظفين الأوربيين وفي إقامة مشروعات

انتهت بالفشل مثل مشروع مؤسسة لصيد الأسماك انتهى بالبوار وبشراء أحد التجار اليونانيين لمنشآت المشروع بأبخس ثمن . هذا بينما هناك ثمة مشروعات أجدى فائدة وأعم نفعاً لم تفكر الحكومة الاستعمارية في نياسالاند في تنفيذها . بالإضافة إلى الحاجز العنصرى الذى يغلق كثيراً من الأبواب الاقتصادية أمام الإفريقيين في نياسالاند : كما أن رسوم التصدير التى تقتضيها حكومة نياسالاند على الحاصلات الزراعية الرئيسية وهى الطباق والشاى ، مرتفعة جداً بينما تيسر وسائل التصدير لمستخرجات المناجم في روديسيا الشمالية مع تشابه الوضع في الإقليمين ، لعدم وجود ميناء للتصدير ، وتنقل البضائع من كل منهما إلى دار السلام في تنجانيقا . وإن أخشى ما يخافه المستعمر هو قيام ارتباط قوى بين القومية الإفريقية الصاعدة في نياسالاند وتنجانيقا ، فتكمل إحداها الأخرى ، الأولى بطاقتها البشرية النشطة والثانية بمساحاتها الشاسعة البكر .

الموقف الإفريقى :

لقد تنبه الشعب الإفريقى في نياسالاند منذ البداية إلى ما تنطوى عليه الفكرة الاستعمارية من وراء إنشاء اتحاد بين بلادهم وروديسيا الشمالية والجنوبية من خطر يمكن للنزعة الاستعمارية الاستغلالية المستبدة التى تسود روديسيا الجنوبية من أن تمتد لتشمل الإقليمين الإفريقيين الآخرين . ولذلك أعرب شعب نياسالاند منذ ١٩٣٩ عن اعتراضه ورفضه لفكرة الاتحاد . وعند ما أعلن بالرغم من ذلك ، قيام الاتحاد في عام ١٩٥٣ ، أثبت شعب نياسالاند اعتراضه بكافة الوسائل : وأصر على ذلك الاعتراض ، مؤكداً في اعتراضه أن شيوخته وسكانه جميعهم يرفضون اتحاداً لا يقصد به سوى إيجاد حل للمشكلات السياسية والاقتصادية التى تكتنف مستقبل روديسيا الجنوبية ، ويهدف إلى تأكيد وزيادة النفوذ الأوروبى في وسط إفريقيا : ولم يخدع الشعب الإفريقى بمظاهر المكاسب التى حاول الاستعمار أن يوحى إليه أنها ستعود عليه من

اتحاده ذلك . فإن شعب نياسالاند ، ونسبة كبيرة منه كانوا يعيشون من قبل في روديسيا الجنوبية ، يعلم حق المعرفة معنى ومركز المواطن الإفريقى في روديسيا الجنوبية .

وقد صدق حدس شعب نياسالاند . فقد استتبع الاتحاد ، زيادة في نسبة الموظفين الأوربيين من روديسيا الجنوبية . وامتداداً لمبادئ التمييز العنصرى ، وميلاً عاماً إلى المبادئ التى يؤمن بها البيض فى اتحاد جنوب إفريقيا .

لذلك لم يكن بد من تزايد روح السخط ، واجتمعت كلمة الشباب . الثائر الحريص على قوميته ، مع حكمة الشيوخ المحجرين العالمين بمزلق الاستعمار . وحظى حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى فى نياسالاند بتأييد الجميع . وطالب المؤتمر بفصم عرى الاتحاد الزائف ، وانطلقت الصرخة عالية مدوية ، وانتشرت الدعوة إلى تحقيق استقلال نياسالاند وحق شعبها المطلق فى تقرير مصيره . ووقع الاستعمار فى حيرة ، فهو لا يريد إضعاف حكومة الاتحاد . الفدرالى المسوخ الذى أوجده ، ويخشى أن تنفذ روديسيا الجنوبية تهديداتها الدائم بالانخراط فى اتحاد جنوبى إفريقيا وخروجها بذلك من قبضته المباشرة . كما أنه يخشى إن حصلت نياسالاند على حقها فى الاستقلال ، وتبعها فى ذلك . كل من روديسيا الشمالية وتنجانيقا التى تحت الوصاية الدولية ، أن تتقارب . هذه الأقاليم فى اتحاد إفريقى بحت يكون النهاية للمطامع الأوربية فى وسط إفريقيا .

وفى خضم هذه المشاعر ، وفورة تلك الأحاسيس ، ظهر رائد من رواد القومية الإفريقية وزعيم من زعمائها هو الدكتور هاستنجز باندا . وتبلورت حول باندا آمال الإفريقيين ، واتسع قلبه لأمانى مواطنيه جميعاً . وباندا قد تجاوز الأربعين بقليل ، بدأ حياته فى صباه يرعى الأغنام على شواطئ بحيرة نياسا ، ثم غامر بالسفر ، كما كان يغامر غيره من أبناء نياسالاند «

واتجه جنوباً ففضى مرحلة من حياته في جنوب إفريقيا ، وكان ، شأن أبناء نياسالاند ، ميالا للقراءة والاطلاع ، محباً للعلوم ، ولم يلبث أن وجد طريقه إلى موطن داء بلاده ، إلى مقر المستعمر الغاصب ، وفي لندن تعلم باندا ودرس وحصل على إجازة الطب ، وفي إقامته في إنجلترا التقى بمثيلين له ، من أبناء أقاليم إفريقية أخرى . جمعهم بلاء الاستعمار وجمعهم الغربة ، كما جمعهم الأصل الإفريقي الواحد .

وكان قلبه يتأسى وهو يرى معالم الخطة الاستعمارية تنسج في لندن ، لتحيل عبودية بلاده المؤقت إلى عبودية دائمة ، ولتمكن من لا يتجاوز عددهم ألفين من الأوربيين في نياسالاند ، من مقدرات الشعب كله تحت ظل اتحاد زائف كاذب مع روديسيا الجنوبية والشمالية .

وأعلن المستعمر قيام الاتحاد في نهاية عام ١٩٥٣ ، وعقد أول برلمان في الثاني من فبراير ١٩٥٤ مكوناً من ٣٥ عضواً ، منهم ٢٦ عضواً أوربياً ، و ١٤ لروديسيا الجنوبية و ٨ لروديسيا الشمالية ، و ٢ لنياسالاند ، ويمثلون في مجموعهم ٢٠٩ ألف أوربي في هذه الأقاليم الثلاثة .

استشعر باندا ما يعنيه ذلك الاتحاد بالنسبة لبلاده . فهو يعنى زيادة غربة مواطنيه في بلادهم حيث يفتح باب الهجرة البيضاء المنكودة . وهو يعنى استمرار حرمانهم من حقوقهم في تولى شئون بلادهم ، حيث يحرم قانون الانتخاب غالبية الإفريقيين من حقوقهم السياسية ، فليس الحق السياسى عاما ، فلم يشترك في الانتخابات في روديسيا الجنوبية سوى ٤٢٩ إفريقيا من بين ما يقرب من مليونين ، وقوطعت الانتخابات في كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند .

واتصل باندا بمواطنيه ، ودامت الرسائل بين باندا وشعب نياسالاند ، وأصبح باندا الزعيم الأول لنياسالاند ، بلده التى لم يرها منذ تركها طفلا صغيراً . وعاش باندا فترة يمارس الطب في غانا . وعرف هناك كيف أن

الإيمان بالقومية يحقق المعجزات ، وشهد مولد أمة غانا الجديدة ، وأصبح بعد ذلك من المحتم عليه أن يذهب إلى ميدان المعركة ، إلى نياسالاند :

وفي العاشر من يوليو ١٩٥٨ ، عاد الدكتور هاستنجز باندا إلى بلاده وهبط في مطار بلانتير . واحتشدت جموع الشعب تحيي زعيمها الذي عاد بعد غيبة ثلاثين عاماً أو تزيد ، وارتفعت الهتافات مدوية ، وفي ملعب كرة القدم ، التقى باندا مع مواطنيه وتقدم منه رؤساء القبائل ، ونصبوه زعيماً منقاداً لهم . وخاطبهم باندا قاطعاً على نفسه العهد ومجدداً القسم الذي أخذه على نفسه وهو طفل صغير يقطع المسافات الشاسعة بينه وبين بلاده ، قال : « إنني كما كنت دائماً ، ضد هذا الاتحاد ، ولن أهدأ حتى نتحرر منه ، فقد فرض علينا رغم إرادتنا ، إننا سنكافح من أجل تقدمنا الدستوري ، فإن المستوطنين البيض يريدون من وراء اتحادهم ذاك أن يستقلوا ليستبدوا بنا ويسلبونا أوطاننا . ولكن ، إن شريدكم قد عاد إليكم وسنكافح معاً ضد سيطرة البيض » .

ولم يطق المستعمر صبراً . ولم يأل جهداً في ممارسة استبداده وصنوف اضطهاده ، وجهها إلى باندا وإلى حزب المؤتمر من ورائه وإلى شعب نياسالاند الباسل .

المطامع الأوربية - أسباب الثورة :

إن الأقلية الأوربية في نياسالاند التي لا تكاد تبلغ ألفين من الأوربيين ، تسعى إلى أن تتحكم في البلاد جميعها ، وهي تستند في ذلك إلى سياسة الاستبداد التي تسود روديسيا الجنوبية ، وتهدف من إنشاء الاتحاد الفدرالي لوسط إفريقيا إلى تمكين الحكومة البيضاء من مقدرات الشعب جميعها ، فإن ثمة خطة موضوعة لحمل الإفريقيين في نياسالاند على الهجرة إلى مناطق أخرى ، وذلك بحرمانهم من وسائل استغلال أراضيهم الزراعية ، ومنع أساليب الزراعة الحديثة ، تمهيداً للادعاء بعد ذلك بعجز الإفريقيين عن استغلال بلادهم

ثم انتزاعها من أيديهم ومنحها للأوروبيين . وهذا هو نفس الأسلوب الاستعماري الذي اتبعته بريطانيا في كينيا وفي غيرها من البلدان الإفريقية .

وأنشئ الاتحاد الفدرالي بين الأقاليم الثلاثة ، وحرّم على الإفريقيين أن يتنقلوا بين تلك الأقاليم كيفما شاءوا ، وهم أصحاب الأرض الشرعيين ، وذلك حتى لا يثور تنافس بينهم وبين الأوروبيين في روديسيا الشمالية التي في حاجة إلى الأيدي العاملة ، وفي نفس الوقت أتيح للأوروبيين أن يتنقلوا بين أقاليم الاتحاد الثلاثة بحرية تامة .

ويهدف الاستعمار من هذه السياسة ، إلى التضييق على أصحاب البلاد حتى يهاجروا إلى أية منطقة أخرى ، إما إلى الشمال حيث يريد الأوروبيون أن يتجمع الإفريقيون ليقيموا دولا إفريقية خالصة لهم ويدعوا منطقة النحاس الغنية للاستغلال الأوروبي . وإما إلى الجنوب ، حيث يرسفون في أغلال التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا .

والدستور الجديد لم يعلن بعد ، ولكن المتوقع أنه ستسود فيه النزعة العنصرية التي يحرص الحكام البيض في روديسيا الجنوبية على أن تطيع به شئون اتحادهم المزيف ، وإن التلويح بعدد من الوزراء السود لن يغير من واقع الأمر شيئاً .

ولن يخدع الإفريقيون بما تحاول وزارة المستعمرات في لندن أن توحي إليهم به من أن ثمة خلافاً بينها وبين حكومة سالزبرى ، وأنها تدافع عن حقوق الإفريقيين . فإن الماضي غير المشرف الذي سجلته وزارة المستعمرات على نفسها قد أكد الإحساس بعدم الثقة الذي كان يراود الإفريقيين منذ بداية الاستعمار الإنجليزي لبلادهم . وأصبحت وزارة المستعمرات كناية عن التضليل والكذب والوعود الزائفة :

ولأنه لمن خطئ الرأي أن تصور الاضطرابات التي وقعت وما تزال تدور رحاها في نياسالاند ، على أنها مجرد إثارة افتعلتها كلمات بعض الزعماء

الوطنيين . وتلك هي الفكرة التي يحاول المستعمر دائماً أن يصور بها أى ثورة فى إفريقيا ، منكرآ حقائق الأمور وهي أن الشعب الإفريقى قد ضاق ذرعاً بطول الكبت والتسلط ، وأنه يريد أن ينطلق فى قوة عارمة ناثرة لتحقيق استقلاله وسيادته . وإن المؤتمر الوطنى فى نياسالاند ، يستند إلى تأييد شعبى جامع ، لم يستطع حتى غلاة المستعمرين أنفسهم إنكاره ، فتكتب مجلة الاسبكتيتور البريطانية فى ٢٧ من فبراير ١٩٥٩ : « ولكن المؤتمر فى نياسالاند يلاقى تعصيذاً كاملاً من الأغلبية الساحقة للإفريقيين بالنسبة لأى بلد إفريقى آخر . كما أن قادة المؤتمر يعبرون عن الإحساس العميق بعدم الرضاء الذى يشعر به الإفريقيون ويضيقون به » :

وتقف القومية الإفريقية فتتحدى بريطانيا أن تجرى استفتاء فى اتحاد إفريقيا الوسطى ، فيعلن برلمان دولة غانا الوليدة فى الثانى عشر من يونيو ١٩٥٩ قراره بالإعراب « عن القلق البالغ لحرمان بعض الزعماء الوطنيين فى اتحاد إفريقيا الوسطى من حقوقهم المدنية وحرياتهم » . ويتحدى بريطانيا أن تجرى استفتاء عاماً فى اتحاد إفريقيا الوسطى للتعرف على رغبة الشعب الإفريقى فى ذلك الاتحاد :

ولكن الاستعمار أصر على برنامج المرسوم فى الاستبداد والبطش والتنكيل بالأحرار . ولم يلبث أن واجه الشعب الإفريقى فى نياسالاند بسلسلة من أعمال الإرهاب والتنكيل واعتقل الزعماء وزج بهم فى السجون ، ثم أعلن حالة الطوارئ فى البلاد ليتستر وراءها فيمعن فى غيه ، وادعى أن ما قام به كان لصدد بؤادر الثورة ، التى أثارها هو بأعماله .

الثورة :

سببت سياسة حزب المؤتمر وإصراره على موقفه ، وتمسكه بمطالبه ، موجة من القلق الشديد للحكومة جعلها فى حلقة مفرغة . فهى كما قال الحاكم

العام (١) : « إما أن تواجه الموقف بإجراءات بوليسية واسعة النطاق ، فتؤدي بذلك إلى تعطيل أعمال الري المحلية بحيث تدفع الفلاحين دفعاً في أحضان حزب المؤتمر ، أو أن تتجاهل هذه الأحداث وتترك بذلك ميدان العمل مفتوحاً لتأكيد أهداف حزب المؤتمر » : وقد اختارت الحكومة الاستعمارية في نياسالاند أن تتبع أساليب العنف . ودارت سلسلة من المعارك أكدت للشعب الإفريقي أن الحكومة البيضاء في بلادهم ، تتساند مع حكومة روديسيا الجنوبية لتفرض عليهم سياسة الطرد من بلادهم .

ووقفت الشعوب الإفريقية وراء نياسالاند ، تساندها وتؤيدها . فصدر في مؤتمر أكرا في ديسمبر ١٩٥٨ قرار الشعوب الإفريقية يقضي بأن « يعلن المؤتمر تأييده الكامل لجميع المقاتلين في سبيل الحرية في إفريقيا ، وجميع من يلجئون إلى الوسائل السلمية غير العنيفة والتمرد المدني ، كما يعلن تأييده لجميع هؤلاء الذين يضطرون إلى مقاومة العنف بقصد الوصول إلى الاستقلال القومي وحرية شعوبهم . وحيث تصبح هذه المقاومة ضرورية فإن المؤتمر يسحب جميع التشريعات التي تعتبر هؤلاء الذين يكافحون في سبيل حريتهم واستقلالهم مجرمين عاذيين » :

وما إن عاد الزعيم باندا من أكرا ، حتى تأهب الاستعمار لمؤامراته الكبرى . وأعلن باندا للشعب الإفريقي في نياسالاند ، أنه لم يعد وفي جيبه الاستقلال ، بل إن على الشعب أن ينتزع حقه لنفسه ، وقال إنه يتوقع أن يزج به في السجن وأن الآلاف من الأحرار سوف يجدون طريقهم إلى المعتقلات .

وصدق حدس الدكتور باندا . فلم يلبث المستعمر أن حرم على حزب المؤتمر عقد اجتماعات عامة ، إلا بعد إذن من السلطات ، وقد دأبت السلطات على رفض التصريح بأي اجتماع ، وبذلك اعتبرت كل اجتماعات حزب المؤتمر غير مشروعة منذ بداية عام ١٩٥٩ . وثار شعب نياسالاند واندلعت

المظاهرات عنيفة عارمة ، ووقع العديد من الحوادث ضرب فيها البوليس المتظاهرين بالهراوات وامتلات السجون في كل مكان بالمشات من الأحرار . وفى ٢٤ من يناير عقد حزب المؤتمر اجتماعاً في مدينة بلانير وقرر فيه إعلان الإضراب العام بما في ذلك الموظفون وعمال السكك الحديدية والنقل ، وذلك ما لم تستجب الحكومة إلى المطالب الدستورية لحزب المؤتمر ، كما تقرر في ذلك الاجتماع أن تستمر المظاهرات في طول البلاد وعرضها ، ولكن بشرط ألا يلجأ المتظاهرون إلى العنف ، وأن يسلموا أنفسهم للاعتقال دون مقاومة إذا اقتضت الحال ذلك . وتقرر أنه إذا ألقى القبض على الزعيم باندا ، يتولى شيمبير وثلاثة آخرون رئاسة الحزب ، وعليهم تحديد يوم الثورة الكبرى للاحتجاج على اعتقال باندا .

وفي منتصف فبراير ، زاد تعنت البوليس ، وألقى القبض على المشات من الأحرار ، وذلك في محاولات البوليس منع اجتماعات حزب المؤتمر وهو حزب شرعى ، له جميع حقوق الأحزاب الدستورية ، وانتشرت الاضطرابات وأقام الإفريقيون المتاريس وعطلوا وسائل المواصلات وواجه البوليس تلك الاضطرابات بإطلاق النيران .

واتخذ حاكم نياسالاند الأهبة لتنفيذ ما رسمه بالاتفاق مع حاكمى روديسيا الشمالية والجنوبية ، ومع رئيس وزراء الاتحاد المزييف . ولم تلبث قوات الجيش من روديسيا الجنوبية أن تدفقت على إقليم نياسالاند ، تطبيقاً للمادة ٤٢ من الدستور الاتحادى ، وأعلنت حكومة نياسالاند إلغاء المباحثات الدستورية التى كان مزماً البدء بها بين لورد بيرث ممثلاً للحكومة البريطانية والدكتور باندا عن الشعب الإفريقى في نياسالاند ، وكان ذلك هو الهدف الأول من سياسة الإثارة التى اتبعتها حكومة نياسالاند الاستعمارية .

ويوضح الحاكم العام لنياسالاند خطته الاستعمارية في رسالته البيضاء حين يعترف بأنه على الرغم من تأكيد الدكتور باندا تمسكه بالوسائل الدستورية ،

إلا أن الاضطرابات المتزايدة قد جعلت من المحتم عليه - الحاكم العام - أن ينصح وزارة المستعمرات بتأجيل المباحثات الدستورية وأن يتخذ الأهبة لإعلان حالة الطوارئ ، واعتقال جميع زعماء حزب المؤتمر :

ويستطرد السير روبرت أرميتاج في رسالته فيقول : « وفي نفس اليوم - ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٩ - طلبت من السير إدجار هوايتيد حاكم روديسيا الجنوبية - قوات بوليسية لتعزيز قوات الأمن في نياسالاند ، واتخذت الترتيبات مع حاكم تنجانيقا لاحتلال قوات الحامية مطار فورت هيل ، وكان من الضروري لقوات تنجانيقا أن تعمل في الجزء الشمالي من قطاع «كارونجا» لحماية الأرواح والممتلكات ولوقف أعمال الفوضى من الامتداد إلى تنجانيقا : ويعترف بعد ذلك بأنه : « كانت خطتي بشأن القوات وعددها ووقت إرسالها قد تمت بالاتفاق والتفاهم بيني وبين سائر حكومات الاتحاد » .

ويستطرد فيقول : « وفي الثاني من مارس أكملت الإجراءات اللازمة لحشد القوات ، وأعلنت حالة الطوارئ في الساعات الأولى من الثالث من مارس (١) » .

وألقى القبض على الدكتور باندا وست وعشرين من زعماء حزب المؤتمر في الرابع من مارس ١٩٥٩ ، ونقلوا بالطائرة إلى روديسيا الجنوبية حتى لا يتمكن شعب نياسالاند من إطلاق سراحهم بالقوة : واعتقد السير روى ولنسكى والسير روبرت أرميتاج أن الأمر قد استتب لهم ، وأن شعب نياسالاند بدون زعمائه سيصبح لقمة سائغة ، وهو نفس الأسلوب الاستعماري العتيق الذي اتبعته بريطانيا دائماً . ولكن اعتقال الزعماء كان بمثابة سكب البترول على اللهب ، فزادت الثورة اشتعالاً ، وتجمعت الجماهير في كل مكان ، وتركز التجمع على الأخص في «ليمبي» مركز السكك الحديدية وأحرقت سيارات الحكومة وقذفت مراكز البوليس بالحجارة .

(١) الرسالة البيضاء - التي أرسلها حاكم نياسالاند إلى وزارة المستعمرات .

وألقت الطائرات منشورات تحمل رسالة من الحاكم العام يدعو فيها إلى الهدوء ، ويعلن تحريم حزب المؤتمر الإفريقي في نياسالاند ، وأن عقوبة انتماء أى شخص لهذا الحزب أو فروعه ستكون السجن ١٤ عاماً . وأعلن الحاكم العام فرض إتاوة على أية منطقة تقع فيها حوادث ، ومنع التجول في المناطق الوطنية بين السادسة مساء حتى السادسة صباحاً . وتوقفت السكك الحديدية بسبب إضراب العمال ، وأغلقت مصانع الدخان ومحطات توليد الكهرباء . وانتشرت قوات الجيش والبوليس في كل مكان ، واضطر الإفريقيون إلى الهجرة إلى القرى تاركين المدن . وبلغ عدد المعتقلين في الأسبوع الأول من إعلان الطوارئ ٥٨٠ شخصاً والقتلى أكثر من ٧٠ شخصاً . وذلك طبقاً للبيانات التي أعلنتها الحكومة كما بلغ نصيب حكومة نياسالاند من نفقات الطوارئ ٧٠,٠٠٠ جنيه ، وذلك غير نفقات معسكرات الاعتقال التي أقامتها لحسابها حكومة روديسيا الجنوبية .

نتائج الثورة — تصدع الاستعمار :

ولم يفلح الاستعمار في إخماد الثورة ، ولم ينجح في تحقيق مآربه في الانفراد بشعب نياسالاند . فقد وقف الرأي العام العالمى إلى جانب الشعب الباسل ، وتمكن الزعيم شيوم ، المساعد الأول للدكتور باندا من الهرب قبل القبض عليه . وأعلن في لندن دحضه لمفريات السير روبرت أرميتاج حاكم نياسالاند وأثار الرأي العام في بريطانيا نفسها على العقلية الاستعمارية الرجعية التي تسيطر على حكومة نياسالاند .

إن المعلقين السياسيين قد شبهوا ثورة نياسالاند ، بثورة أيرلندة عام ١٩١٦ ، فإن ثمة وجوها كثيرة متماثلة في الثورتين . نفس التحدى الصريح المترصد للقانون الجائر ، وكبت الحريات ، ودوى الرصاص والقتل ، بالإضافة إلى صفة الأشخاص المتصلين بالمأساة ، فإن حزب المؤتمر ليس جماعة من رجال العصابات أو الانتهازين ، فقد انضمت كثير من العقول المفكرة الناضجة ،

والقلوب المؤمنة إلى الحزب . وإن في نياسالاند برمتها خمسة وثلاثين خريجاً من الجامعة ، جميعهم معتقلون سوى ثلاثة فقط مطلق السراح . ولجأ المستعمر إلى ذلك الشبح الذي ما فتئ يلجأ إليه كلما أعيته الحيل ، شبح الشيوعية ، فيعلن السير روى ويلنسكى في الحادى عشر من مارس أن إصبع الشيوعية وراء ثورة نياسالاند ، وقال إن الشيوعيين قد اتصلوا بزعماء حزب المؤتمر الإفريقى فى اجتماعات أكرا وإن خطة الثورة قد رسمت فى ذلك الاجتماع .

وتخبط الاستعمار فى سياسته ، فأكد السير روى ويلنسكى أن الرجل الأبيض لم تنته أيامه فى إفريقيا كما يتخيل البعض ، وحذر حزب العمال البريطانى من التمدد فى سياسته الممالئة لاتجاهات التحرر فى إفريقيا ، وهدد بأنه ، والمجتمع الأبيض فى الاتحاد الفدرالى قد يضطرون إزاء ذلك إلى الاستقلال بسياستهم وعدم ربطها بسياسة هوايتبول فى لندن .

واعترف أحد الضباط البريطانيين فى التاسع عشر من إبريل بأن مقاومة الإفريقيين تزايد ضراوتها وتعنف قوتها يوماً بعد يوم ، وأن الإضراب قد شمل كل مرافق الحياة فى نياسالاند :

وصرح « مودوين » عضو اللجنة التوجيهية لمؤتمر الشعوب الإفريقية ، وعضو المؤتمر الوطنى فى نيجيريا والكمرون ، بأن الإفريقيين فى جميع أنحاء إفريقيا لا يستطيعون أن يقفوا مكتوفى الأيدى بينما يلاقى إخوة لهم فى اتحاد وسط إفريقيا ألوان العسف والاستبداد ويقتلون مثل الطيور ، ويساقون سوق الأغنام .

لجنة ديفلين للتحقيق :

واضطرت حكومة لندن ، تحت ضغط الرأيين العالمين والبريطانى إلى أن تبعث بلجنة قضائية للتحقيق فى نياسالاند . وقد كانت فكرة إرسال تلك اللجنة موضع نقد من جانب حزب العمال فى البرلمان البريطانى ، فقد كان

الحزب يفضل إرسال لجنة برلمانية باعتبار أن المشكلة في أساسها مشكلة سياسية يتعين أن تعالج على أساس سياسى .

وأعلنت اللجنة تقريرها في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٩ ، أدانت فيه السياسة الاستعمارية التي أدت إلى نشوب الثورة في نياسالاند ، وأكدت فيه أن الرأى العام الإفريقى مجمع على معارضة فكرة الاتحاد ، وقررت اللجنة في تقريرها أن نياسالاند ، « تعتبر - مؤقتاً - دولة بوليسية حيث أنه ليس في مصلحة أى شخص أن يعبر عن تأييده لسياسة حزب المؤتمر ، الذى كان يضم الغالبية الساحقة من المفكرين السياسيين الإفريقيين في نياسالاند ، كما أنه لا يستطيع أى شخص أن يوجه أى لوم إلى حكومة نياسالاند في ظل الحكم القائم » .

وذكرت اللجنة أنها لذلك لاقت صعوبة في تجميع الحقائق ، وأن الشهود لم يستطيعوا الإدلاء بشهاداتهم إلا بعد أن تعهدت اللجنة لهم بتأمين سلامتهم ، وبعدم إعلان شهاداتهم أو اتصال الحاكم العام بها . وقررت اللجنة أنها حصرت بحثها في المعركة الرئيسية التي قتل فيها ٤٤ رجلاً وأربع نساء بالرصاص ، وثلاثة رجال بالضرب بالعصى والهرافات والسونكى ، والتي جرح فيها ٧٩ رجلاً ، وجميع القتلى والجرحى من الإفريقيين .

وذكرت اللجنة أنه كان من المحتم أن يقع صدام بين الحكومة وحزب المؤتمر ، « فلم يكن الأمر مجرد تباعد الجانبين ، بل كان لكل منهما اتجاهه الذهنى الذى كان يراه الطرف الآخر مبعثاً للإثارة ، وكانت القوانين الزراعية التي اعترض عليها الشعب ، قد بدأت الحكومة في تنفيذها بالقوة » .

ولم تجد اللجنة ما يؤيد ادعاء الحكومة بأن حزب المؤتمر كان يحرص الشعب على الثورة وأن هذا الادعاء لم يكن في السياسة الثابتة لحزب المؤتمر ، وأن الدكتور باندا لم يكن يؤيد وسائل العنف . وقالت اللجنة إن الخلاف بين حزب المؤتمر والحكومة كان جوهرياً وفكرياً ، فإن حزب المؤتمر

يومن بأن شعب نياسالاند لا يستطيع ممارسة كافة حقوقه الديمقراطية ، وأنه كفء لذلك ، بينما كانت الحكومة تعتقد قصور الشعب . وتعتبر أية معارضة دستورية مبنية على أسس الديمقراطية الكاملة غير متسقة مع ما ينبغي في معاملة الإفريقيين .

ودحضت اللجنة ادعاء حكومة نياسالاند بأن الأمانى القومية التى ينادى بها حزب المؤتمر ، لا تعبر عن رأى الشعب فقالت فى تقريرها « اعتبرت الحكومة أن هذه الأمانى القومية إنما هى أفكار قلة من الساسة الإفريقيين من الباحثين عن المناصب ، وأن غالبية الشعب لا يهتم فى كثير أو قليل بتحقيق تلك الأمانى . ولكننا لم نجد أن وجهة النظر هذه صحيحة » .

وقررت اللجنة أن السخط ومعارضة الاتحاد الفدرالى ، عام مشترك لدى الجميع ، حتى بين زعماء القبائل المعروفين بموالاتهم للتاج ، وبمعارضتهم لحزب المؤتمر ، « ولم نسمع عن إفريقى واحد فى جانب فكرة الاتحاد ، وتوارد علينا الشهود ، الواحد تلو الآخر ، ليؤكدوا لنا جميعهم أمراً واحداً ، هو معارضة فكرة الاتحاد ، وأن سبب المتاعب هو الاتحاد » .

وقررت اللجنة أن الحكومة قد « استخدمت نفوذها فى فرض الاتحاد ، وأصرت عليه ورفضت أن تقرب شقة خلافها مع الشعب وأعلنت أنها لن ترجع فى الاتحاد ، وأنها لن تستطيع ذلك ، وعابحت الموضوع على أنه أمر مفروغ منه لا يمكن النكوص فيه » .

ونعت اللجنة على الحكومة اعتمادها على تقارير رجال البوليس السرى دون الحرص على تحرى الحقائق ، الأمر الذى جعلها تتسرع فى تقدير الأمور ، وقالت إن التحقيق الذى أجرته لم يقم أى دليل على سرية ذلك الاجتماع الذى أشار إليه الحاكم العام فى « رسالته البيضاء » فى السادس والعشرين من يناير ، بل إن الأعضاء قد ذهبوا إليه علناً وفى لاوريات كبيرة . كما نعت اللجنة على الحاكم العام وقوعه تحت تأثير السير روى ويلنسكى ، وأنه قد أقام لرأيه أكثر مما هو جدير به من اعتبار .

وقررت اللجنة أن أبلغ دليل على عدم وجود خطة المذابح الجماعية التي ذكرها الحاكم العام ، هو عدم وقوع حادثة قتل واحدة ، بالرغم من أن ثمة مناطق شاسعة كانت مكشوفة أمام الثوار ، بل إنه في ظرف من الظروف كان هناك أحد الأوروبيين تحت رحمة الجماهير الثائرة ، ومع ذلك فلم يقتل .

وفضحت اللجنة في تقريرها كذب ادعاء وجود تلك المؤامرة المزعومة ، فذكرت للتدليل على ذلك أن رئيس وزراء نياسالاند قد تناول الشاي مع الدكتور باندا في ٢٠ من فبراير ، وهو المقول بأنه كان من وراء تلك المؤامرة ، التي رسم فيها قتل رئيس الوزراء نفسه ، وسائر الأوروبيين . وقال التقرير بعد ذلك « إن قصة المؤامرة تلك لم تثر يوم إعلان حالة الطوارئ في ليلة ٣ من مارس في البيان الذي أذاعته الحكومة ، ولم يرد ذكر لفظ « القتل » إلا أمام مجلس العموم يوم ٧ من مارس . ومنذ ذلك الوقت استخدمت كلمات المذابح ، والقتل بحرية كبيرة » . وعملت اللجنة ذلك بقيام ضرورة إيجاد تبرير مقبول لإعلان حالة الطوارئ . واستنتجت اللجنة من ذلك أن إعلان الطوارئ لم يأت نتيجة اعتقاد بوجود مثل تلك المؤامرة ، بل إن الادعاء بوجودها نجم عن ضرورة إيجاد مبرر لإعلان الطوارئ .

وختمت اللجنة تقريرها باستعراض لعمليات الاعتقال التي قامت بها الحكومة ، وقررت أن تلك الإجراءات لم يكن لها أي مبرر ، وتبعاً لذلك فإن وسائل القوة التي استخدمت لم تكن مشروعة ، ووسائل تقييد الحرية كانت غير قانونية ، وقالت اللجنة : « أيا كانت المبررات وسواء وجدت مؤامرة فعلاً أو لم توجد ، فإن الحكومة قد بالغت ، في اعتقادنا ، في تقدير المدى الذي تسلطت إليه فكرة العنف على حزب المؤتمر ، كما أنها أساءت تقدير الأثر العنيف الذي سيجرب على فعلها المهووس في أذهان أناس يعيشون في الحدود القانونية الطبيعية » (١) .

وعلى هذا النحو يتخبط الاستعمار في سياسته في نياسالاند وفي كل مكان

(١) اضطرت الحكومة الاستعمارية إلى إطلاق سراح الدكتور باندا في أوائل إبريل ١٩٦٠

فى الاتحاد الفدرالى وفى إفريقيا بأسرها . وتفتضح نواياه وتنكشف أستاره ، وتظهر حقيقة سافرة ، وتدينه اللجنة التى شكلها هو نفسه لتحقيق ما يدعيه . ويبدأ الاستعمار فى لهجة جديدة ، فيشطر نفسه إلى شطرين . وتقوم المعارضة فى البرلمان البريطانى .

وقد أكدت لجنة مونكتون نفس المعانى فى تحقيقها الذى قامت به فى مطلع عام ١٩٦٠ فلم تكن حكومة نياسالاند بالأسعد حظاً معها عن سابقتها .

التسلط الأبيض فى روديسيا الجنوبية :

فى روديسيا الجنوبية تتضح مظاهر التسلط الأبيض بجلاء ، فهى الإقليم المتاخم لاتحاد جنوب إفريقيا ، والإقليم الذى تدفقت إليه أعداد متزايدة من المهاجرين البيض ، من كل من بريطانيا وجنوب إفريقيا . وكما ذكرنا آنفاً ، فإن روديسيا الجنوبية كانت وما تزال مطمع المستوطنين البيض لما فيها من موارد معدنية وخيرات كثيرة ، وللملاءمة جوها بحيث يستطيع الأوروبيون الحياة فيها .

وروديسيا الجنوبية ميدان صراع بين بريطانيا واتحاد جنوب إفريقيا ، وتمثل طائفتا البيض فيها اتجاهى ذلك الصراع . فالمستوطنون المنحدرون من أصل بريطانى يميلون إلى الإبقاء على روابطهم مع بلدهم الأم . ويتمسكون بعلاقات بريطانيا مع روديسيا وإشرافها عليهم ولو اسمياً . والمستوطنون من جنوب إفريقيا ينحرفون إلى اتجاه يرمى إلى ضم روديسيا الجنوبية إلى اتحاد جنوب إفريقيا ، ويهددون بفرض ذلك بالقوة ما لم تمنحهم بريطانيا مزايا خاصة فى الاتحاد الفدرالى يمكنهم من التسلط عليه بأكمله .

ويعبر أحد البريطانيين عن خشيته من البيض من جنوب إفريقيا ، والبالغ عددهم قرابة ثلث المقيمين البيض ، فيقول^(١) : « إننا نرحب بهم ولكن على شريطة ألا يجلبوا معهم سياستهم فإننا لا نريد معركة القط والفأر بين

(١) فى قلب إفريقيا - ألكسندر كامبيل - ص ١٨٠ المرجع السابق . The Heart of Africa.

البوير والبريطانيين كتلك التي تقوم الآن في جنوب إفريقيا . فإن « الأفريكان » المهاجرين ينبغي أن يحترموا الصبغة البريطانية لهذه المنطقة ، فإنها ستظل بريطانية .

ومن ناحية ثانية يقول المستوطنون من جنوب إفريقيا ، إن ما نريده هو « تمكيننا من إقامة مدارسنا الخاصة ، واستخدام لغتنا مع العلم بأننا لا يمكن أن ننعدم اهتمامنا بوطننا الأم في الجنوب ، وإننا في ذلك لا نختلف عن الاهتمام الذي يحرص عليه البريطانيون تجاه وطنهم الأم » .

ولكن . ينسى البيض اختلافهم ذاك ، في مواجهة الضحية المشتركة لكل من الفريقين الإفريقيين السود ، ويؤكد ذلك أحد المستوطنين البيض في روديسيا بقوله : « ينبغي على البيض جميعاً أن يقفوا موقفاً موحداً ، فإن الصراع بين البوير والبريطانيين كان غباء شديداً ، وإن البيض جميعهم يواجهون عدواً مشتركاً في الرجل الأسود ، وكل من الفريقين في حاجة إلى الفريق الآخر ، ولما كانت بريطانيا بعيدة جغرافياً ، وهي تميل إلى التخلي عن تأييدها للرجل الأبيض ، فإنه من الأفضل للبيض في روديسيا الجنوبية أن يتآذروا وأن يركنوا إلى التأييد القوي الفعال السريع ، الذي يأتيهم من عبر الحدود ، من اتحاد جنوب إفريقيا ، وذلك للدفاع عن المدنية البيضاء » . (١) والأوروبيون يعتبرون روديسيا الجنوبية الخط الأمامي في معركة التسلط على الشعوب الإفريقية ، ودعم السيطرة البيضاء ، وهم يتخذون منها معقلاً هاماً لحشد الأوروبيين تمهيداً لهذه المعركة .

الغزو البريطاني :

بدأ الغزو البريطاني لروديسيا الجنوبية عام ١٨٨٨ ، وذلك حينما خدع مغامر اسكتلندي يدعى « رد » ، زعيم قبيلة الماثابل ، الزعيم « لوبينجولا » ، ليوقع معاهدة مع شركة رودس البريطانية لجنوب إفريقيا ، ودخل أول

(١) في قلب إفريقيا - كاميل - المرجع السابق - ص ١٥٨ . The Heart of Africa .

المستعمرين روديسيا عام ١٨٩٠ ، ولكن لم يلبث « لويينجولا » أن تنبه للخطر ، فقام برجاله يطرد المستعمر ، ودارت الحرب ثلاث سنوات انتهت بتغلب الاستعمار ، وتم تقسيم أرض المثابل بين البيض ، وأعلنت باسم روديسيا سنة ١٨٩٥ .

وقد كانت للإفريقيين في بلادهم « المثابل » حضارة وملكاً . وكانت عاصمة مملكة لويينجولا مدينة كيرال . وكانت محاطة بسور مرتفع من الخشب له أربعة مداخل مشددة الحراسة وداخل السور كانت تقوم أكواخ الشعب ، وفي وسط المدينة كان قصر الملك ، يتكون من منزل ومزرعة وحظائر للأغنام . وكانت ثمة حظيرة للثيران السوداء المقدسة ، ومكان لحفظ عظام القرابين التي تقدم للآلهة : وكان بالقرب من القصر شجرة كبيرة يجتمع في ظلها الملك مع مستشاريه :

ويروى عن لويينجولا أنه كان شديد الكرم ، وأنه استقبل الزوار من البيض والمبشرين بترحاب ، وسمح لهم أن يقيموا في مملكته ، وكان كريماً محبوباً طيباً في معاملته لشعبه ، وقد قارنه البريطانيون المهاجرون الأول بأسرة ثيودور التي كانت تحكم بريطانيا في الماضي وأكدوا أنه كان في طريقة حكمه أفضل منهم^(١) .

ولم يلبث أن تزايد عدد المستوطنين ، وتدفقت الهجرات الأولى ، سعياً وراء الذهب والمغامرة . وحينما وصلوا إلى عبور نهر ليمبوبو واخترقوا الغابة إلى الأرض المنبسطة أرض « المثابل » وبدعوا يقسمونها بين أنفسهم ، تصدى لهم الملك وجنوده ودارت معارك عنيفة .

وانتصر الاستعمار بحد سلاحه ، وأصبحت روديسيا أرض الميعاد ، وتدفقت الهجرات تحمل الآلاف من البريطانيين القادمين سعياً وراء الخيرات التي تميزت بها أرض « المثابل » .

(١) في قلب إفريقيا - كاميل - المرجع السابق ص ١٩٢ وما بعدها The Heart of Africa

سياسة التسلط :

وتجمع البريطانيون المهاجرون في روديسيا الجنوبية ، وحشدوا قواهم تمهيداً للزحف إلى الشمال ، ولكن لم تكن لروديسيا الشمالية في ذلك الوقت البواعث التي تجذب إليها الأنظار الآن . فلم يكن قد اكتشف فيها النحاس والمعادن الأخرى بالوفرة المعروفة اليوم . ولذلك تجمع المستوطنون في روديسيا الجنوبية . وبدءوا سياسة التسلط والفرقة العنصرية ، التي أدت إلى هجرة جانب كبير من الشعب الإفريقي من أرض المتابل إلى نياسالاند .

ولكن لم يلبث المستعمر أن اكتشف الأهمية الاقتصادية لروديسيا الشمالية وثرواتها، ووجد أنه في حاجة في نفس الوقت إلى الأيدي العاملة المتوافرة في نياسالاند . ولذلك أصبح من أهداف المستعمر أن يمد التسلط الأبيض من روديسيا الجنوبية ، ليشمل روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وكان الاتحاد الفدرالي الزائف .

ويعيش في روديسيا الجنوبية الآن ٢٠٧ ألف أوربي في مقابل مليونين ونصف المليون من الإفريقيين ، وما تزال أفواج المهاجرين المتدفقة تزيد من ترجيح كفة الأوربيين في تسلطهم ، كما أن متاخمة اتحاد إفريقيا الجنوبية يدعم من موقف الأوربيين ، وأيا كان رأى بعض المستوطنين بصدد العنصرية في اتحاد جنوب إفريقيا ، إلا أن الغالبية الأوربية في روديسيا الجنوبية تستشعر الأمن لوجود مثل هذه الكثرة الأوربية القوية عبر الحدود .

وتعتبر روديسيا الجنوبية أقوى مجموعة سياسية في الاتحاد الفدرالي الذي أقامه الأوربيون في وسط إفريقيا . وتتميز المجموعة الأوربية في روديسيا الجنوبية بأنها ذات صبغة بريطانية شديدة ، وتتسم علاقاتها مع جنوب إفريقيا بنفس المظاهر التي تصبغ علاقات أى مجموعة صغيرة تخاف أن تبتلعها مجموعة مجاورة كبيرة من نفس الجنس ، وتشبه في ذلك علاقات كندا مع الولايات المتحدة . ولذلك فإن هذا الخوف يدفع بها إلى التمسك بروابطها القوية مع بريطانيا .

ويعتقد الأوروبيون في روديسيا الجنوبية ، بأن علاقات البيض مع السود تقوم على اعتبار أن الأوروبيين طبقة ممتازة كاملة لها جميع مقومات الطبقة ، وأن فكرة المشاركة في الحياة ، إنما هي تفضل من جانبهم ، يمنحونها ويمنعونها حسبما تراءى لهم .

الاضطهاد العنصرى :

قلنا إن البيض يتخذون من روديسيا الجنوبية معقلاً أمامياً لهم ، ولأنهم يعتبرونها برزخاً أبيض . والسبب في ذلك كما قدمنا هو الشعور الخفى بقوة التيار المنبعث من القومية الإفريقية الآتى من الشمال ، ولذلك يسومون الإفريقيين في تلك المنطقة سوء العذاب ، وتقوم قواعد التفرقة العنصرية المقيتة بأقصى صورها . ففي العاصمة ، سالزبرى ، شأنها شأن سائر مدن جنوب إفريقيا ، يقوم حي خاص للزواج على بعد خمسة أميال من المدينة ، وقوام ذلك الحى أكواخ من الطوب اللبن متداعية استبدل بها في بعض أجزاء الحى لون جديد من المآوى يشبه بيوت الأفيال في حدائق الحيوان . ومظهرها عار يبعث على الانقباض ، وهى خالية تماماً من أى شروط للصحة العامة^(١) .

والحياة الاجتماعية في روديسيا الجنوبية تقوم على أساس التفرقة العنصرية . وقد حدث أن وفداً من الاتحاد العالمى للعمال وصل إلى سالزبرى في أثناء رحلة دراسية في إفريقيا . وذهب رؤساء اتحادات عمال روديسيا الجنوبية البيض لاستقبالهم في المطار . واكتشفوا أن أحد أعضاء الوفد كان زنجياً من الكونجو . وكان موقفاً عصيباً وحساساً ، وتحدث المستقبلون مع رئيس الوفد على انفراد لإفهامه أن العضو الأسود ينبغي أن يقيم في الحى الأسود ، حيث لن يقبل أى فندق لإيواءه في المنطقة البيضاء . ولكن كانت النتيجة أن رفض أعضاء الوفد الانقسام وأقاموا جميعهم في الحى الأسود .

وهذه الحادثة تبين لنا مدى تعنت الفكرة العنصرية التى تسيطر على روديسيا

(١) في قلب إفريقيا - كاميل - المرجع السابق ص ١٥٠ The Heart of Africa

الجنوبية ، وأن الأوربيين في روديسيا الجنوبية أشد عداء للسود المغلوبين على أمرهم من عداء أوربي كينيا الذين يلاقون من السود العدوان والخروج على القانون . إنه ليس مجرد تمكن الفكرة العنصرية بل هو إحساس عميق بالإثم مستقر في نفوس الأوربيين في روديسيا الجنوبية وإن غالبيتهم يقفون موقف الدفاع والتحفز ضد أى كلمة إنصاف في صالح الإفريقيين . «إنهم يدافعون قبل أن يحاول أى شخص مهاجمتهم ، لكأنهم جميعاً قد أثقلتهم ضمائرهم . وكانت الكبراهية والخوف يملآن الجو كله . بل لقد شمل الخوف الأفكار نفسها» (١) .

وقد علق أحد الصحفيين البريطانيين بعد زيارته لروديسيا الجنوبية على الأوضاع هناك قائلاً بأن الأسلوب الوحيد الذى قد يستطيع الإفريقى أن يتعلم به فناً من الفنون أو صناعة من الصناعات ، هو أن يحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات على الأقل . فتستخدمه الحكومة في عمليات البناء والإنشاء فيتعلم بهذه الوسيلة . وذلك لأن قواعد العنصرية تمنع استخدام البنائين أو النجارين أو الصناع لصبيان من السود ، حتى لا يتلقون عنهم تلك الصناعات . فالقاعدة أنه لا يجوز للأسود ممارسة عمل آخر غير الخدمة الزراعية في مزارع السادة البيض (٢) .

وتكون حزب سياسى جديد في روديسيا الجنوبية ، وهدف ذلك الحزب الذى سمي بالحزب «الدستورى المتطور المنفصل» أن تمتد قواعد التفرقة العنصرية في الاتحاد الفدرالى كله . ويدعو إلى إنشاء مناطق منفصلة للإفريقيين تحدد لهم ، ويقومون فيها بممارسة لون من الحكم الذاتى على نطاق ضيق .

(١) احذروا الإفريقيين - المرجع السابق ص ٢٢٨ وما بعدها . Beware of Africans.

(٢) احذروا الإفريقيين - المرجع السابق ص ٢٣٨ Beware of Africans

الموقف الإفريقي :

إن قبيلة الماشونا ، وهي أكبر قبائل روديسيا الجنوبية اليوم ، لقيت أشد أنواع العنف على أيدي الأوربيين ، لذلك فإن روح العداء تجاه الأوربيين ومشروعاتهم في الاستبداد بالإفريقيين تسود هذه القبيلة . وقد عارض الإفريقيون في روديسيا الجنوبية فكرة الاتحاد الفدرالي لأنها تسد أمامهم الأمل في إمكان قيام دولة إفريقية قوية متاخمة لهم .

والإفريقيون في روديسيا الجنوبية لا يباح لهم ممارسة أية مهنة ، ولا يزيد أكبر أجر يتقاضاه أى موظف إفريقي من حكومة روديسيا الجنوبية على عشرين جنياً إنجليزياً . ولعل الحسنة الوحيدة التي يمكن نسبها إلى الاتحاد الفدرالي ، هي أنه قد بعث على تخفيف الأوربيين لحدة التزمّت الذي يسود روديسيا الجنوبية بإتاحة بعض المراكز الانتخابية في حزب الاتحاد الفدرالي ، وبإنشاء جانب مختلط في جامعة سالزبرى .

ويشيد الأوربيون بالتسامح الذي بدأ يظهر في روديسيا الجنوبية ويهللون ويكبرون للتطور الحديد في موقف الأوربيين تجاه الإفريقيين . ولكن ، هل حدثت تطورات حقاً ؟ ، كل ما حدث هو أن الإفريقي أصبح يستطيع أن يسير منفرداً في الطريق العام ، دون أن يتعرض للقتل أو الاعتداء .

ولكن هل زال حقاً ذلك الحاجز الغامض ، حاجز التفرقة العنصرية ؟ يقول أحد الصحفيين البريطانيين بعد زيارته مؤخراً لروديسيا الجنوبية : « ووقفت سيارة أوتوبيس من الدرجة الرابعة ، وخرج ركبها من الإفريقيين ، يتصاحكون ، ودفعني رغبة إلى التحدث معهم ولكنني أحجمت لسبب لا أدريه ، ولم يكن الذي منعتني هو مجرد عدم وجود لغة مشتركة بيننا ، فإنه حتى لو كانت ثمة لغة مشتركة ، لترددت في الإقدام على ذلك ، لقد كان هناك حاجز غير منظور ، يجعل المرء يشعر بالخرج والخوف من أن يبدو ميالاً للإفريقيين ، فإنه في نظر قانون التفرقة تنقلب الأمور الطبيعية إلى غير طبيعية » (١) .

(١) احذروا الإفريقيين . المرجع السابق . ص ٢٤٠ Beware of Africans

الخداع الأوربي :

إن الأوربيين لم يغيروا من موقفهم شيئاً ، وكل المظاهر التي يتشدقون بها تهدف إلى أمر واحد ، هو خداع الإفريقيين وتضليلهم ، وبينما يهللون لتلك المظاهر ، يؤكد السير جودفرى هجنز للأوربيين في روديسيا الجنوبية ألا خطر هناك ألينة يهدد امتيازاتهم : ويعدهم بأن الأوضاع السياسية السائدة في روديسيا الجنوبية لن تتغير ، وأن السيادة الأوربية قائمة ، ولازمة : ويصرح علناً بأن قواعد الدستور نفسها تدعم ذلك الأمر ، وأن الدستور يرتكز ارتكازاً كاملاً على الأقلية الأوربية . ويعتبر الأوربيون السير جودفرى هجنز ، « سمطس » آخر في إفريقيا الوسطى ويعولون على جهوده في إخضاع اتحاد وسط إفريقيا للسيطرة البيضاء :

وقد كانت الغالبية من البيض في روديسيا الجنوبية حتى قبيل الحرب الأخيرة من طبقات الفلاحين الذين ينشدون إقامة مزارع لهم في إفريقيا ، ولكن في أعقاب الحرب العالمية بدأت الهجرات البيضاء تتدفق في أعداد متزايدة وقوامها من الصناع ، والأفراد العاديين ، وأصبح تعداد المستوطنين الجدد يفوق عدد القدامى ، ومع تزايد عدد المهاجرين زاد اتساع نطاق البنيان الاجتماعي .

وواضح أن إقليم روديسيا الجنوبية ، لن يتسع لهذه الأعداد الضخمة من المهاجرين وأن الهدف الذي يرمى إليه الاستعمار هو فرض السيطرة البيضاء على إقليمي الاتحاد الآخرين روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وهو ما تمهد له الآن الحكومة الفدرالية التي يرأسها سير روى ويلنسكى المعروف بمآلاته للمستوطنين البيض :

ولكن الاستعمار ، الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة في كل بقعة في إفريقيا ، لن يستطيع أن يقف في وجه القومية الإفريقية الصاعدة التي تكتسح كل معاقله قادمة من الشمال . ولعل أصدق تصوير للموقف في إفريقيا هو ما ورد على

لسان أرنولد روندل في كتابه « احذروا الإفريقيين » حين قال : « حيثما ذهبت ، وجدت الاستعمار يوشك أن يحتضر ، وإفريقيا تكاد تنقسم إلى معسكرين ، في الشمال كتلة الدول المستقلة الإفريقية ، وفي الجنوب كتلة الدول التابعة الخاضعة للسيطرة البيضاء . وقد أمكنني خلال رحلتي أن أتبين معالم الخط الذي سيستقر في النهاية ويفصل بين الكتلتين . فالقرن الإفريقي سيصير إلى السيطرة الإفريقية المستقلة وينضم للكتلة الشمالية ، أما الاتحاد الفدرالي في الوسط فهو قد ينحاز إلى الكتلة الخاضعة للسيطرة البيضاء ، إذا استطاع الاحتفاظ بكيانه كما هو » .

ولكن المسألة تتوقف الآن إذاً على مقدرة الطغمة البيضاء في اتحاد إفريقيا الوسطى المزيف ، والمركزة في روديسيا الجنوبية ، من التسلط بسياساتها العنصرية على إقليم روديسيا الشمالية ونياسالاند .

وقد رأينا كيف تقاوم القومية الإفريقية بكل عنف التيار الاستعماري ، وكيف ترفض فكرة الاتحاد ، ورأينا كيف تعتمد حكومة روى ويلنسكي الاستعمارية إلى الزج بالأحرار في السجون وإلى سياسة الإرهاب العسكري حتى تصفها لجنة ديفلين بأنها حكومة بوليسية مؤقتة . وتتخذ تلك الحكومة من روديسيا الجنوبية معتقلاً كبيراً للأحرار .

إنه النزاع الأخير ، يلفظه الاستعمار في إفريقيا الوسطى وفي كل مكان في إفريقيا . والنصر سيكون حليف الأحرار :

المحميات البريطانية في الجنوب الإفريقي

تحتفظ ثلاث مناطق في إفريقيا الجنوبية بوضع خاص ، باعتبارها محميات مباشرة للتاج البريطاني وهي محميات بتشوانالاند ، وسوازي لاند وباسوتو لاند . ويبلغ مجموع تعداد هذه المناطق الثلاث حوالي المليون وثلاثة آلاف إفريقي ، منهم ٣٠٠,٠٠٠ شخص في كل من بتشوانالاند وسوازي لاند ، و ٧٠٠,٠٠٠ شخص في باسوتولاند :

وقد عمد الاستعمار البريطاني إلى الاحتفاظ بهذه المراكز الثلاثة تحت إدارته المباشرة حتى يتخذ منها سبيلا إلى تهديد اتحاد جنوب إفريقيا والإبقاء عليه داخل الكمنولث البريطاني . وذلك لأن إقليمي سوازي لاند ، وباسوتولاند واقعان داخل حدود الاتحاد ، وبتشوانالاند متأخمة لتلك الحدود إلى الشمال الغربي قليلا .

وقد دأب اتحاد جنوب إفريقيا على المطالبة بضم هذه المناطق الثلاث إلى الاتحاد ، ولكن بريطانيا كانت ترفض ذلك دائما ، بدعوى أن بريطانيا قد وعدت شعوب تلك الأقاليم بالحفاظ على كيانهما . وكأن بريطانيا تعرف لنفسها عهداً وترعى لنفسها وعداً . ولكن الحقيقة هي كما قدمنا ، الحرص على سياسة التفتيت والتسلط . فهي في نفس الوقت الذي تتمسك بما تدعيه من وعود لشعوب تلك الأقاليم ، تفرض عليها نظاماً من التسلط والحكم الاستبدادي .

ففي عام ١٩٠٩ ، في السابع والعشرين من يوليو ، صدر قانون إنشاء اتحاد جنوب إفريقيا ، وفي أثناء مناقشة ذلك القانون في مجلس اللوردات البريطاني ألقى « الإيرل كربوي » بيانا أوضح فيه مسئوليات الحكومة البريطانية تجاه المحميات الثلاث ، والتي تضمنتها المادة ١٥١ من ذلك القانون . وجاء في ذلك البيان اعتراف بريطانيا بأن هذه المحميات لم يتم فتحها على حد السيف ، إنما دخلت تحت الإدارة البريطانية بمحض رغبته وذلك ثقة من تلك الشعوب في الحكومة البريطانية ، تلك الثقة المخدوعة التي عرفت بريطانيا كيف تحمل زعماء القبائل في ذلك الوقت على الإيمان بها . وقد تضمنت المادة المذكورة في ذلك القانون النص على أنه يجوز للمحميات في فترة لاحقة أن تتحول إلى الاندماج في الاتحاد بموجب إجراءات وقواعد تنظمها برامج خاصة توضع لهذا الغرض .

ولكن كيف سارت الإدارة البريطانية في هذه الأقاليم الثلاثة ؟
صرح الإيرل كربوي في بيانه عام ١٩٠٩ بأن « بريطانيا تعتبر نفسها

وصية على تلك الجماعات من الوطنيين التي وضعت ثقتها فيها ، وأنه لذلك ليس للوصى أن يسلم وصايته إلى أى شخص آخر أياً كانت ثقته في ذلك الشخص . وأن أهل البلاد قد عبروا عن معارضتهم للخروج من إدارة التاج المباشرة والتبعية للاتحاد الجديد .

ولكن السياسة البريطانية في إدارة تلك المناطق ، درجت على أن تحتفظ بعوامل الجهل والفقر والبدائية ، وعلى منع أى اتجاه نحو التقدم أو المعرفة ، وكانت دعوى بريطانيا في ذلك الحفاظ على التراث الوطنى ، وكأن التراث الوطنى هو الجهل والبدائية .

ولم تلبث النزعة القومية التي اكتسحت القارة برمتها أن ظهرت آثارها في تلك الأقاليم ، فعبّر الزعيم تشيكيدي خاما ، زعيم بتشوانالاند ، عن آمال القومية الإفريقية الصاعدة في خطاب له في جموع الحريجين السود من مدرسة لوفيديل في عام ١٩٥٥ فقال : « إن غالبية الإفريقيين يرسفون في الجهل ، ولكن كم عدد الذين يعملون جادين لتثقيف أنفسهم ؟ .. والإفريقيون فقراء ، ولكنهم كثرة ، وهم يستطيعون إنشاء الجامعات إذا ساهم كل منهم بالقليل . وإن الرجل الأسود يشعر بالفخر لكونه أسود كما يفخر الرجل الأبيض لأنه أبيض . ولكن لن يكون هناك فخر ، ولن يكون هناك تقدم ، إذا استمر الإفريقيون يعتمدون على الرجل الأبيض ليؤدى عنهم ما ينبغى أن يقوموا به هم بأنفسهم . وإذا لم نفعل ذلك الآن ، فإننا سنظل دوماً ، فقراء نرسف في الجهل وإن الله يساعد أولئك الذين يسعون في سبيل عون أنفسهم » .

وعمد الاستعمار كدأبه دائماً ، إلى خداع النزعة القومية النامية فأصدر كتاباً أبيض بشأن هذه الأقاليم الثلاثة ، ووضع لكل منها نظاماً من الحكم يكفل للمستشارين البريطانيين السيطرة من وراء الستار ، وشكل لكل إقليم مجلساً تشريعياً وطنياً على أساس الانتخاب المباشر ، ويتكون من ٨٠ عضواً نصفهم منتخب ، والنصف الثانى معين ، منهم أربعة موظفين بريطانيين .

يحكم وظائفهم ، واثنان وعشرون من رؤساء القبائل بحكم مناصبهم ، وأربعة عشر عضواً يسميهم رؤساء القبائل . والانتخاب مباشر وعلى أساس ثلاث قوائم ، قائمة للوطنيين ، وقائمة لغير الوطنيين من الأجناس الأخرى ، وقائمة ثالثة للحاصلين على الحماية البريطانية والمستوطنين . ويمنح حق الانتخاب لمن أقام في الإقليم ستة شهور بانتظام ، سابقة على تاريخ الانتخابات ، وبلغ إحدى وعشرين سنة .

ولكل إقليم مندوب سام ، مخولة له سلطات واسعة ، فله أن يعترض باسم التاج على أى قانون يصدره المجلس ، إذا كان من شأن هذا القانون أن يبدد بذور تمييز طائفة على أخرى ، أو إذا كان متعلقاً بتنظيم الدخول في البلاد أو الخروج منها .

واختصاصات المندوب السامى أو المفوض العام ، تشمل مسائل الدفاع والشئون الخارجية والأمن الداخلى ، والنقد والضرائب وتنظيم القروض والمالية العامة ، والحياة الاقتصادية والفنية ، وشئون المواصلات ومسائل التجنيد وتعيين الموظفين وفصلهم وترتيب الوظائف . أى أن المفوض العام ، ومجلسه الاستشارى من البريطانيين ، يهيمن على كافة الشئون الحيوية للإقليم .

تلك هى الأوضاع التى تسود في هذه الأقاليم النائية التى جعل منها الاستعمار البريطانى نقط ارتكاز يهدد بها كلا من التيارين السائدين في إفريقيا ، تيار العنصرية في الجنوب ، وتيار القومية الزاحف من الشمال ، فهو يريد أن يضمن استمرار خضوع جنوب إفريقيا للكنولث من ناحية ، وهو يريد أن يهدد تيار القومية ، بتسلطه المباشر على تلك الأقاليم ، ولكنه مع ذلك يتوقع المتاعب التى بدأت بوادرها تتجمع فعلا في تلك الأقاليم وخاصة في باسوتولاند التى تقع وسط اتحاد جنوب إفريقيا ، والتى يلمس أهلها فظائع العنصرية المتطرفة ، وهى أكثر الأقاليم تعداداً في السكان .

وإن الشعب الإفريقي الذى بدأ يتنسم عبير الحرية ، والذى أخذ يفيق من غفوته التى طالت به أمداً ممتداً ، لن يخدع مرة أخرى بما يحاول الاستعمار أن ينسجه حوله من أكاذيب ، وهولن يقبل بالديموقراطية الأصيلة التى تحقق له الحرية الحقة أى بديل . فهو لن يقبل مثل تلك النظم التى تقرر له مجالس تشريعية صورية لا تملك أن تتخذ أى قرار لا يرضى عنه ممثل التاج . ولا تملك التشريع فى الشئون الحيوية للبلاد .

إنها صورة أخرى من صور التسلط المستور ، وميدان من ميادين الصراع القومى فى إفريقيا ، إنها معركة كل ركن من أركان القارة المغلوبة على أمرها ، مع الاستعمار المحتضر .

الفصل الثالث

الاستعمار البريطاني في غرب إفريقيا

لم يأت الاستعمار البريطاني إلى غرب إفريقيا بنفس القوة الدافعة التي اجتاحت بها القطاع الشرقي والأوسط من تلك القارة . ولعل من أسباب إعاقة توغله في غرب إفريقيا ، أن الاستعمار الفرنسي الزاحف من الشمال عبر الصحراء قد سبقه وحدد لنفسه المساحات الواسعة التي تعرف اليوم بجمهوريات المجموعة الفرنسية .

لذلك تركز الاستعمار البريطاني في غرب إفريقيا في مناطق ساحلية ، تشكل ما يشبه الخلجان المتوغلة في داخل الرقعة التي اكتسحها الاستعمار الفرنسي ، وقد احتك الاستعمار أكثر من مرة على حدود نيجيريا ونشاد ، وعلى حدود إفريقيا الوسطى والسودان . واستقر الاستعمار البريطاني أخيراً في أربعة أقاليم ، استقل أحدها ، وهو غانا ، وما تزال الثلاث مناطق الباقية تكافح في سبيل الاستقلال ، وهي جامبيا في أقصى الغرب وسيراليون ، ونيجيريا .

وقد بدأ اتصال أوروبا بغرب إفريقيا منذ القرن السادس عشر ، حين اكتشف الرحالة البرتغالي فرناندوبو إحدى الجزر على الساحل الغربي ، وسميت باسمه ، واشتهرت بمزارع القصب . وإن غرب إفريقيا ، العريق في تقاليده المتوارثة ، والذي يمتد تاريخه على النحو الذي قدمنا ، فيشارك الزمن في قدمه ، هذا الغرب قد نكب منذ مطلع القرن السابع عشر ببلاء الهجمات الهمجية التي كان يشنها عليه تجار الرقيق . واتخذ تجار الرقيق من غرب إفريقيا مصدراً خصباً للأيدي العاملة في مزارع القطن في أمريكا ، وانتشرت القلاع والحصون التي أقامها تجار الرقيق في تلك المنطقة هـ

وقد خبر الإفريقيون في غرب إفريقيا أساليب الرجل الأبيض عن كذب ، واكتسبوا بذلك مناعة تقيهم خداعه وتضليله . وقد مارسوا الاتصال به عبر الأجيال الطويلة ، واختلطوا به ذلك الاختلاط الذي مكنهم من كشف حيله . وقد نتج عن ذلك اختلاط في التزاوج ، ووجدت فئات كثيرة من النسل المختلط ، كما أن الاتصال مع الأوروبيين ، قد مكن للإفريقيين في هذه المنطقة من القارة أن يطلعوا على ثقافة وعلوم الغرب إلى حد ما فأخذوا منها ما عاد عليهم بالنفع ، ولكنهم كانوا حريصين على تقاليدهم المتوارثة فلم يفقدوا بذلك شخصيتهم المتميزة .

ولا غرو بعد ذلك أن تنبثق القومية الإفريقية فيما وراء الصحراء أول ما تنبثق في غرب إفريقيا ، تحملها القلة المثقفة في بلدان تلك المنطقة ، ويتقارب أفرادها سواء في إفريقيا نفسها أو في خارجها ، بل في لندن معقل المستعمر ، وتستند أقاليم غرب إفريقيا إلى تراثها المجيد ، وإلى حقبة يانعة من الزمان عاشتها في ظل الحضارة الإسلامية التي جاءت بها عبر الصحراء من الشمال ، وعبر الأدغال من الشرق ، والتي أقام على أسسها أبناء غرب إفريقيا ممالك ودولا شهدت الكثير من الأجداد على النحو الذي فصلناه في الصفحات الأولى من هذا المؤلف .

وإن أبلغ تصوير لانطلاق الطاقة القومية من الغرب ، هو ما قاله وزير التجارة في حكومة نيجريا ، السيد « شوديفو نوابا » ، حين قال : « ولكنها طبيعتنا نحن الإفريقيين ، أن نحقق آمالنا بأسلوب يختلف عن الآخرين ، بل إننا نحققها في الغالب بأسلوب عكسي ، ففي إفريقيا المعاصرة ، تنبغ الشمس من الغرب وليس من الشرق . فإنه في الغرب ، نحاول نحن اليوم ، أن نصل إلى حل للمشكلة البعيدة في التاريخ ، مشكلة اللون » .

لأنها الشمس ، شمس الحرية والقومية الدافقة ، بزغت في الغرب الإفريقي وأرسلت أشعتها تبدد أستار الظلم والطغيان التي رانت على القارة أكثر من

قرن من الزمان ، فاستقلت غانا ، ثم غينيا ، وهذه سائر بلدان غرب إفريقيا تسير حثيثاً نحو انتزاع حرياتها المغتصبة وتنطلق الصرخة مدوية ترددها جنبات القارة بأسرها ، وترجع صدها الجبال والوديان ويهتز لها المستعمر فرقاً ، فهي صبيحة الحق ، وللحق قوة وبأس .

تلك هي الصورة في غرب إفريقيا ، ومن أقاليم الاستعمار البريطاني الثلاثة ، جامبيا ، سيراليون ، ونيجيريا ، سندرس الحالة التي وصل إليها الكفاح الإفريقي في نيجيريا أكبرها وأهمها . ونغفل الإقليمين الآخرين لصغر حجمهما ولحتمية تأثرهما القريب بما يتحقق في غرب إفريقيا من نصر (١) :

القومية الإفريقية في نيجيريا

إن نيجيريا تعتبر أكبر وحدة سياسية في إفريقيا بأسرها ، لها تقاليد العريقة وثقافتها المتوارثة ، وأمجادها التليدة التي تفاخر بها سائر بلدان العالم . ذات الحضارة والتاريخ . وهي قطر واسع الأرجاء ، يبدأ بانتهاء الصحراء الكبرى في الشمال ، ويمتد فيشمل الغابات الغزيرة الأمطار في الجنوب ، ويصل حتى الساحل ، مطلاً على الخليج ، وتنعم نيجيريا بالطمأنينة والاستقرار في عالم لا يعرف الراحة والهدوء ، وبالثقة في المستقبل المشرق الذي يرسم معالمه أبنائها في اعتداد وإيمان . ويتميز شعب نيجيريا بروح الود الصادق الذي يتسم به الإفريقيون عامة ، ويتضح هذا الود أبرز ما يكون في عادات الشعب وتقاليدته في الإقبال على الترحيب الزائد بالغريب القادم لزيارة بلدهم ، وبمظاهر التسابق إلى إحاطة الغريب بأسباب الود والإخاء ، وإنه شعب كريم بطبعه ، ويعد مثالا للروح الإفريقية الصادقة .

ونيجيريا ستدخل في مدار مصيرها الكامل كعضو مستقل في المجموعة الدولية في شهر أكتوبر ١٩٦٠ ، وهي تعد نفسها لتلعب دوراً حاسماً في مستقبل غرب إفريقيا خاصة ، ومستقبل إفريقيا كلها عامة . وإن دول غرب

(١) لقد بدأت فعلاً مفاوضات في سيراليون للدراسة تحقيق الحكم الذاتي .

إفريقيا المستقلة تترقب في توقع حبيب اكتمال استقلال نيجيريا حتى تبدأ جميعها في مرحلة من التعاون المثمر في ميادين الاقتصاد والثقافة ، وهما الدعامتان اللتان تحتاج إليهما منطقة غرب إفريقيا . لإقامة قوة سياسية فعالة في الحقل الدولي .

وإن شعب نيجيريا يؤمن بالطاقات الكامنة فيه ، وبالطاقات الوفيرة التي عليها إفريقيا كلها . ويعبر عن ذلك الحاج « أحمد بيلو » ، رئيس وزراء نيجيريا الشمالية في بيان أصدره في الرابع عشر من مارس ١٩٥٩ فيقول : « إننا من جهتنا نؤمن بإمكانياتنا الكبيرة من الرجال والمواد ، ونعرف أننا قادرون على أن نفعل الكثير » .

ويبلغ تعداد نيجيريا ٢٣,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، في رقعة مساحتها ٣٨٠ ألف ميل مربع ، وليس في نيجيريا من الأوربيين أكثر من خمسة عشر ألف شخص فقط ، جانب كبير منهم يشغلون المناصب الحكومية التي مازالت في أيدي المستعمر .

وعاصمة نيجيريا ، مدينة « لاجوس » ، على الساحل الجنوبي ، وهي أقرب شهاً بمدينة البندقية ، إذ أنها تقوم على عدة جزر متقاربة تجعل من شوارع المدينة خلجاناً صغيرة متعددة . وأكبر مدن نيجيريا مدينة عبدان ، التي تبعد عن العاصمة نحو مائة ميل نحو الداخل وتعتبر عبدان أكبر مدينة لإفريقية بين القاهرة وجوهانسبرج .

وتجمع نيجيريا في وحدتها السياسية مجموعة مختلفة من الأجناس والثقافات والديانات . فتبلغ نسبة المسلمين في نيجيريا قرابة ٨٥ ٪ من سكانها ، ويتركز المسلمون في القطاع الشمالي المعروف بالوحدة المحلية الشمالية . ويصل تعداد القطاع الشمالي إلى أكثر من نصف مجموع السكان ، إذ يبلغ أكثر من عشرين مليوناً كلهم من المسلمين . وينتمي سكان القطاع الشمالي إلى قبيلتي « الفولاني » و « الهوسا » ، ويعيشون في ظل نظام ملكي يحكمهم الأمراء على التقليد الإسلامي

المتوارث في تلك البقاع . ويبلغ تعداد كل إمارة قرابة المليونين ، ولها قضاؤها الخاص ومالياتها وشرطتها ومدارسها .

وشعوب الشمال فخورة بتقاليدها معتزة بتراتها ، ولم تتأثر بالثقافة الغربية التي حملها إليها المستعمر ، وحرمت عليه إقامة المدارس التبشيرية . ويتمسك شعب الشمال بحياته الدينية ويحتفل بالمناسبات الدينية أبلغ احتفال ، فتدب الحياة في المدن والقرى مع الفجر ، ويخرج السكان من بيوتهم ليحتفلوا بالأعياد ، ويرأس كل أمير الاحتفال في إمارته . فتسير مواكب الأمراء والجند على أفراسها المطهمة متجهة إلى المسجد الجامع في الإمارة . ويستعرض الأمير فرسانه وهم شاهروا السلاح ، والأعلام تحفق في كل مكان والفرحة تملأ القلوب وتعلو الوجوه ، إنه التقليد الأثيل في بلد إسلامي موطن بربه . وبكتابه وتقاليده .

وإلى الجنوب ، تقوم وحدتان أخريان ، هما قبيلتا « اليوربا » ، و « الإبو » ، وهما قبيلتان مختلطتا الديانات ، فهما المسلمون والمسيحيون وتغلب عليهما الكثرة الوثنية . وقد كان تأثر أهل الجنوب بالثقافة الغربية أبعد من تأثر الشمال ، وانتشرت بينهم المدارس التبشيرية وتبعاً لها انتشرت المسيحية . وقد اكتسب الجنوب من الثقافة الغربية ما مكنه من إقامة طبقة قليلة مثقفة ، تستطيع أن تقف أمام الاستعمار الغربي وتواجهه بنفس سلاحه . وهو أسلوب آخر من أساليب القومية الإفريقية ، فهي تارة تقوم على أساس انعزالي مغلق كما في الشمال وأخرى تقوم على أساس مفتوح كما في الجنوب ، ويبلغ تعداد « الإبو » حوالي ثمانية ملايين ، وهم قوم يميلون بطبيعتهم إلى الهجرة والتنقل ، ويشغلون بالتجارة ، وهم منتشرون في كل نيجيريا ويتنقلون فيها بحرية ووفرة . أما « اليوربا » ، الذين يتركزون في الجنوب الغربي ، فيبلغ تعدادهم حوالي سبعة ملايين ، وهم وإن كانوا أقل نشاطاً من الإبو ، إلا أنهم أقدر منهم على الاعتماد على أنفسهم .

وعلى الرغم من تباين الأصل ، والديانات في نيجيريا ، إلا أن شعب تلك البلاد وجيلها الواعي ، قد تخطى مساوئ التفرقة التي ما فتى المستعمر يستغلها أسوأ استغلال لتحقيق مآربه في التسلط والاستبداد . وإن أوضح مظاهر الألفة الحديثة تظهر في مدينة عبدان ، التي تتوسط الأقاليم الثلاثة ، الشمالية والشرقية والغربية . ويبلغ تعداد مدينة عبدان أكثر من نصف مليون ، وتقوم فيها دور العبادة المختلفة جنباً إلى جنب ، من المساجد إلى الكنائس وإلى المعابد الوثنية . فهذا معبد إله الرعد بجانب الكنيسة الميثودية ، بجوار المسجد الجامع . وإن أكبر آلهة الوثنية هي إلهة الحصوبة ، وهي تصور على أنها ذات ثدين كبيرين يكفى كل منهما لإرضاع ستة عشر طفلاً . وتقدم النساء لها القرابين آنية مملوءة « بجوز الكولا » :

والوثنية في طريقها إلى الانقراض في نيجيريا ، فيدخل كثير من الوثنيين في الدين الإسلامي ، بل إن كثيراً من المسيحيين في نيجيريا يهجرون المسيحية إلى الإسلام ، وقد وجدوا ما عليه المسيحيين الأوربيين من خداع وحب للتسلط والاستغلال يناقض التعاليم المسيحية التي دعوا لها على لسان مبشريهم من رجال الدين .

وفي عبدان جامعة من أكبر جامعات غرب إفريقيا . تعتبر مبانيها وحدائقها غاية في الفخامة والملاءمة للمناخ والتقاليد الإفريقية . وتضم الجامعة مائة أستاذ ومحاضر وينتمي إليها ٤٠٠ طالب بينهم عشرون فتاة . وملحق بالجامعة مكتبة تضم بين جدرانها سبعين ألف مؤلف علمي .

وقد شهدت نيجيريا ذلك اللون الصامت من الكفاح ، الذي مكن لأبنائها منذ اتصالها الأول بالاستعمار ، من الوصول إلى مشارف الاستقلال الكامل .

نيجيريا والتاريخ :

إن لنيجيريا تاريخاً مجيداً ، امتد إلى أكثر من ألفى عام ، وحينما جاءها الإسلام عبر الصحراء من الشمال ، وعن طريق شرقي إفريقيا من الشرق ،

استوعب ملوكها الدين الحديد ، ومزجوا حضارتهم القومية بالإطار الإسلامى فازدهرت ونمت ، وإن مدينة «كانو» ، وهى أكبر مدن القطاع الشمالى من نيجيريا ، قد بناها مهاجرون جاءوا من الشرق منذ قرابة ألف عام . وظلت «كانو» ملتقى القوافل التجارية الآتية من الشرق والشمال إلى عهد ليس ببعيد ، وقدر أحد الرحالة الفرنسيين قوام تلك القوافل فى مطلع هذا القرن بحوالى ثلاثين ألف رجل يومياً .

وكانت نيجيريا هى مملكة سونغى التى بلغت أوج عظمتها فى منتصف القرن الحادى عشر الميلادى ، وقد وصف عظمتها الرحالة المسلمون الذين كانوا يحبون العالم الإسلامى ويؤرخون أحداثه ، وأعقبت مملكة سونغى مملكة «بورنو» وقد قامت هاتان المملكتان فى الوقت الذى كانت فيه أوروبا تعيش فى ظروف القرون الوسطى ، وامتد ملكهما إلى حدود النيل على مبعده ١٤٠٠ ميل تقريباً .

ومع الإسلام ، أقبلت إلى نيجيريا قبائل «الهوسا» و«الفولانى» ، وما لبث أبناء هاتين القبيلتين الذين امتازت نساؤهما بالجمال ورجالهما بالتقوى والورع ، أن احتلوا مراكز الصدارة فى نيجيريا . وقامت حركة إصلاح دينى على يدى «شيخو» وهو الشيخ «عثمان دان فوديو» فى عام ١٨٠٢ م . وأطلق عليه أهل نيجيريا لقب الإمام . وجند لحركته جيشاً من أشداء الهوسا والفولانى وقضى على تفرق الأمراء وانقسامهم .

ولا يستطيع أحد أن ينكر عراقة شعب نيجيريا ، فقد كتب أحد الرحالة الأوربيين فى أواخر القرن التاسع عشر يصف شعب نيجيريا ، قال : « إن جميع الأدلة تؤكد بوضوح أن شعب نيجيريا ، الهوسا ، أمة متمدينة ، لها نظامها الخاص ، وتمسك بتقاليدها ولغتها وتقيم مدارسها ، ولها نظام حكم مستقر » .

وتعاقبت الممالك فى وادى نهر نيجر ، كان آخرها إمبراطورية «جوكون»

المعروفة الآن بمقاطعة « تيف » ، وامتد نفوذها حتى شمل الوادى بأسره . وظلت تلك المملكة تحكم الوادى ، حتى بدأ المستعمر يحتل الشريط الساحلى فى مطلع القرن العشرين تحت قيادة « لوجارد » ، ثم أخذ يبذر بذور الفرقة الدينية بين المسلمين وغير المسلمين .

وقد اتصل المستعمر البريطانى بنيجيريا قرابة نهاية القرن التاسع عشر ، وبدأ اتصاله التقليدى بإقامة مؤسسات تجارية ، ثم مالبث فى أعقاب مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ ، أن أعلن وضع يده على نيجيريا ، وذلك فى فترة السباق المحنون للاستيلاء على المستعمرات ، وتم احتلال القطاع الجنوبى لنيجيريا فى ١٨٩٠ ، ثم تمكن المستعمر من عقد معاهدة للحماية على القطاع الشمالى .

وعمد المستعمر إلى تمزيق البلاد إلى ثلاث مناطق ، فقسم الجنوب إلى إقليمين ، شرقى وغربى ، ولكنه لم يستطع أن يؤثر بوسائله فى الشمال فظل على حاله وحدة متماسكة ترفض أى تدخل من المستعمر . ولذلك ، فإن الشمال ، على الرغم من أنه أقل انطباعاً بالعلم والثقافة الحديثة ، إلا أنه أكثر تماسكاً ، وأعمق فى ترابطه ، وهو يعتبر بحق النواة التى ستقوم عليها دولة نيجيريا المقبلة :

وبطبيعة الحال ، لم يكن شعب نيجيريا ليقبل أن تمزق أوصاله وما إن تكشفت سياسة المستعمر فى التفرقة ، حتى بدأ الشعب يعود إلى ترابطه الأول ، ولم يجد المستعمر بداً من أن يدعن لرغبة الشعب . فأعلنت بريطانيا فى عام ١٩١٤ إدماج أجزاء نيجيريا فى وحدة سياسية باسم مستعمرة ومحمية نيجيريا . وفى عام ١٩٢٢ ، وضع دستور لهذه الوحدة ، يكفل إنشاء مجلس تشريعى ، وكان أول مجلس تشريعى فى إفريقيا كلها يضم عدداً من الإفريقيين المنتخبين . ولكن ، فى ظل هذا التطور الدستورى كله ، ظل الشمال محتفظاً بيطابعه الإسلامى فى شبه استقلال ذاتى ، يتولى أمره أمراء الأقاليم .

وبين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٣٠ ، بدأت الحركة القومية الحديثة فى

نيجيريا ، وتخلص الشعب النيجيرى خلالها من أدران الفرقة التى استغلها المستعمر ليتسلط على مقدرات البلاد وثرواتها ، وكان الجنوب المفتوح للثقافة الغربية هو أول من تيقن من خداع المستعمر لأنه هو الذى أضر بهذا الخداع . . أما الشمال ، فهو لم يخدع لأنه قد أغلق مجتمعه ولم يسمح للمستعمر أن يتوغل فيه فيفسد عليه حياته التقليدية . وهو إن أضر بالحرمان من العلم ، إلا أنه قد فاز بالإبقاء على وحدته وتجانسه .

وقد حاول المستعمر أن يثير الشمال على الجنوب ، فأخذ يولى الجنوبيين المناصب والمراكز الحكومية ، ثم يعمد إلى أهل الشمال فيثير حفيظتهم على أهل الجنوب . ويصور أهل الجنوب لأهل الشمال على أنهم انتهازيون يريدون السيطرة على أهل الشمال الذين هم أقل منهم ثقافة وعلماً ، ويبذر بذور الخوف من تحقيق الاستقلال الكامل للبلاد ، بأن يشكك الشمال من تسلط الجنوب ، وأن يظهر نفسه بأنه يحمى بوجوده الشمال من هذا التسلط .

ولكن روح القومية الصادقة التى أخذت تعتلج فى نفوس القلة المثقفة من الجنوبيين ، والتى اندفعت فى قوة عارمة فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة ، والتى كانت استجابة للتيار التحررى العام الذى اجتاحت القارة بأسرها ، هذه الروح قد نمت وتأكدت فى قلوب شعب نيجيريا بأسره ، فأوضحت له الحقائق ، وامتدت الأيدي من الشمال والجنوب على سواء ، تشير إلى المستعمر ، بأنه سبب كل بلاء ، وتطالب بالاستقلال الكامل .

ومرة ثانية ، أجبر المستعمر فى عام ١٩٥٤ على الرضوخ لرغبة الشعب ، وأعلن فى ذلك العام ضم الأقاليم الثلاثة فى اتحاد فدرالى ، باسم اتحاد نيجيريا الفدرالى . وهو قد هدف من ذلك إلى الإبقاء على التقسيم المحلى ، عله يفيد ويفلح فى إعادة التفرقة إلى ما كانت عليه . ومضى المستعمر بعد ذلك يتعلل بتعللات مختلفة للإبطاء فى منح الاستقلال الكامل ، فهو تارة يدفع الشماليين إلى الاعتراض ، باذراً بذور الخوف للتخلف الثقافى ، وتارة يفتعل معارك أثارها بنفسه ليحتج بها فى الإبقاء على وجوده .

ودعماً لسياسته تلك ، بادر بأن منح الاستقلال الذاتي للأقاليم الشرقية والغربية في عام ١٩٥٧ ، وتعلل بمعارضة الشماليين في الاستقلال الكامل : ولكن القومية الدافقة أخذت تمهد الطريق ، فلم يلبث الشمال أن أصر على مرحلة سريعة من برامج التعليم العام ، وتعاون الجنوب مع الشمال في حمل شعلة النور والمعرفة إلى أبناء الشمال ، وأخذ المسلمون والمسيحيون من أبناء الجنوب يتطوعون لنشر العلم في الشمال . وفي مطلع عام ١٩٥٩ ، وفي شهر مارس ، في الخامس عشر منه على وجه التحديد ، احتفل الشمال بتحقيق الاستقلال الذاتي له أيضاً ووضعت قواعد المجلس التشريعي ، وعادت السلطات جميعها إلى أصحابها من أبناء الشعب . ووضعت القوانين المدنية ، وأنشئت المحاكم المدنية التي تستأنف أمامها أحكام الأمراء المحليين . وبهذا لم تعد ثمة حجة للمستعمر ، واستطاع شعب نيجيريا أن يفوت على المستعمر جميع ألامه ، وأخيراً ، اضطر المستعمر أن يعلن تاريخ أول أكتوبر عام ١٩٦٠ موعداً للاستقلال الكامل لجميع نيجيريا .

السياسة والأحزاب في نيجيريا :

بدأت الحركات السياسية الحديثة في نيجيريا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حين قدم اتحاد طلبة إفريقيا في لندن مذكرة إلى وزارة المستعمرات البريطانية ، يطالبون فيها بالاستقلال الذاتي في عام ١٩٤٣ . وقامت مظاهرات في المدن الكبرى في جميع نيجيريا وفوجئ المستعمر بالطاقة القوية التي أخذت تنطلق من عقابها . وسارع المستعمر فوضع دستور ريتشارد عام ١٩٤٥ ، وأصدرته وزارة المستعمرات في عام ١٩٤٦ ، وكان الدستور المذكور يهدف إلى أمور ثلاثة ، تحت ظل ادعاءات مضللة ثلاثة يخفي بها تلك الأهداف . فكان يهدف أول ما يهدف إلى إعاقة تحقيق الاستقلال تحت ستار ما أسماه النهوض نحو الحكم الذاتي . وكان هدفه الثاني ، الإبقاء على التخلف الثقافي والفكري ، تحت ستار حماية الثقافات والتقاليد الوطنية . أما هدفه الثالث ، فكان أخطرها

جميعاً ، وهو بذور بذور الفرقة والشقاق ، وتضخيم النعرة الإقليمية والدينية ، تحت ستار ما أسماه التنمية السياسية نحو الوحدة المتجانسة ٥

وبمقتضى هذا الدستور ، أنشئت مجالس إقليمية فى كل من الأقاليم الثلاثة ، الشرقية والغربية والشمالية ، ترتبط جميعها فى مجلس تشريعى مركزى ، فى فكرة شبه فدرالية . ولكن كان للحاكم العام سلطات واسعة تكفل جب أى معارضة فى تلك المجالس أو المجلس المركزى ٥

وقد أفصح المستعمر عن حقيقة نواياه ، على لسان السير آرثر ريتشارد فى خطاب افتتاح المجلس التشريعى المركزى عام ١٩٤٧ حين قال : « إني أوافق على أنه ينبغى المخاطرة إلى حد ما ، حتى نحقق تقدماً ما ، ولكنى أريد أن أؤكد لكم حكمة تفادى التسرع غير المناسب ، وأعنى به التسرع غير المستول . وقد قيل بحق إن الاستقلال السياسى ليس شيئاً يسيراً ما لم يصحبه وعى وقوة مقاومة اقتصادية : وإنى أعرف أن بعض الوطنيين فى نيجيريا يطالبون بالحكم الذاتى مباشرة ، وقد يكون ذلك طبيعى أن يصدر من القوميين ذوى الفكر والثقافة الغربية ٥ ولكنهم ليسوا خبراء فى ممارسة السياسة بعد ، ولذلك فإن ترك السلطة فى أيديهم ، من شأنه أن يعود بالضرر ويؤء بالفشل ، وينبغى أن يختبروا جيداً فى التمرس السياسى تحت رقابة كفء . ولا أعتقد أن نيجيريا قد وصلت بعد إلى القدر المناسب من الألفة والإحساس بالوحدة ، سواء فى الميدان الاجتماعى أو السياسى أو الاقتصادى ، الذى يمكنها من ممارسة الحكم الذاتى » .

وهكذا فضح المستعمر لسانه الناطق به فى أول مجلس تشريعى فى البلاد ، وقوبل خطاب الحاكم العام بالاستهجان من الجميع ، واعتبر شعب نيجيريا أن الدستور المسخ الذى وضعه سير ريتشارد ، إنما هو تثبيت للأغلال فى أقدام الشعب ، بما يمكن من سلطات للحاكم العام : وبدأ السخط ينتشر ، وبدأت الاتجاهات السياسية تتبلور ، وقاطع القوميون المجلس التشريعى الجديد ، وتنبؤوا له بالفشل .

وتزعم الحركة السياسية المعارضة ، الدكتور نامدى أزيكيوى وهو أحد المثقفين الجنوبيين ، تلقى علومه فى الولايات المتحدة الأمريكية . وكان قد اشتغل بالصحافة فى غانا لفترة من الزمن ثم عاد إلى بلاده . فأصدر فى نيجيريا صحيفة « رائد غرب إفريقيا »^(١) واتسعت أعمال « زيك » كما أطلق عليه شعب نيجيريا ، وبلغت الصحف التى يصدرها ست صحف . وأسس زيك أول حزب سياسى فى نيجيريا باسم المجلس الوطنى لنيجيريا والكامرون^(٢) . وفى عام ١٩٤٧ ، سافر زيك إلى لندن بتفويض قومى للمطالبة بأن يستبدل بدستور ريتشارد دستور آخر أكثر تحملاً . وعرج زيك فى طريقه على الولايات المتحدة ، واستقبل بحرارة بالغة خاصة بين الزنوج ، ووصفته الصحافة الأمريكية بأنه غاندى الزنوج ، وواشنطن تون الغابات .

واستقبل شعب نيجيريا « زيك » عند عودته استقبال الأبطال ، وحمل المتظاهرون لافتات الترحيب ، والحرية أو الموت ، وإدانة الاستعمار . وأكدت الصحف النيجيرية أن « زيك » قد حقق نصراً أدبياً ، وأنه قد هزم عقيدة الخوف من الاستعمار ، وخطب زيك فى جموع الشعب فجدد لهم العهد على الجهاد ، وقال إن بريطانيا قد تعمدت الإبقاء على تخلف شعب نيجيريا اقتصادياً وثقافياً حتى تستطيع استغلالها ، وقال إنه إذا ما رحل الدخلاء الأجانب فإن شعوب نيجيريا ستعيش جنبا إلى جنب فى سلام ، أمة مستقلة كما كانت فى تاريخها العريق .

وظل زيك مكتسحاً ميدان السياسة القومية حتى عام ١٩٥١ ، حين ظهر منافس له الدكتور « أولوا » وهو محام من جامعة لندن أسس اتحاد العمال فى نيجيريا ، ودعا إلى سياسة أكثر اعتدالاً من سياسة « زيك » العنيفة . وألف كتاباً فى مذهب السياسى تحت عنوان « طريق نيجيريا نحو الحرية » وأنشأ حزباً

(١) West african Pilot

(٢) National council of Nigeria and the Cameroons.

سياسياً باسم « جماعة العمل »^(١) واعتمد « أولوا » في حزبه على أبناء قبيلته . في الغرب ، قبيلة « اليوريا » ، كما اعتمد زيكا على أبناء قبيلته في الشرق ، قبيلة « الإبو » .

أما الشمال ، فقد احتفظ بوحدة السياسية ، والحزب السائد في الشمال هو حزب « مؤتمر شعب الشمال »^(٢) وفاز حزب الشمال بنصف مقاعد المجلس التشريعي الاتحادي في الدستور الجديد .

نظام الحكم - دستور ١٩٥٢

رأينا كيف أن دستور ريتشارد سنة ١٩٤٦ قد أثار سخط شعب نيجيريا وكيف أن « زيكا » قد طالب مفوضاً عن الشعب بتغيير ذلك الدستور . وانضم إلى زيكا في مطالبه سائر زعماء الأحزاب في الغرب والشمال . وبدأت المفاوضات منذ عام ١٩٤٩ ، واجتمعت اللجان في لندن وفي لاجوس ، ووضعت الأسس الأولى للدستور ١٩٥١ ، الذي صدر عام ١٩٥٣^(٣) .

وأصبح نظام الحكم بمقتضى ذلك الدستور حكماً فدرالياً يشمل ثلاثة أقاليم : الإقليم الشمالي ، والشرقي ، والغربي . ولكل إقليم حكومة محلية تتولى شئونه الإدارية والقضائية والاقتصادية . وتتكون الحكومة المحلية من مجلس تشريعي محلي ومجلس تنفيذي . ويكون للاتحاد بمقتضى هذا الدستور مجلساً تشريعياً مركزياً ، وحكومة مركزية . ويجرى انتخاب المجالس المحلية والمجلس المركزي على أساس الانتخاب العام المباشر . وتشكل الحكومة المركزية من ممثلين للأقاليم الثلاثة يرأسهم زعيم الأغلبية في المجلس التشريعي المركزي .

وعقد مؤتمران ، في لندن سنة ١٩٥٣ ، ثم في لاجوس سنة ١٩٥٤ ، أجريت فيهما بعض التعديلات على الدستور ، أصبح بمقتضاها النظام الفدرالي شبه .

(١) Action group

(٢) Northern Peoples Congress.

(٣) دستور سيرجون ما كفرسون.

استقلالاً بالنسبة للأقاليم وحددت اختصاصات المجلس التشريعي المركزي ، وأطلقت اختصاصات المجالس المحلية . وإن هذا التعديل قد جعل من الاتحاد الفدرالى اتحاداً ينحو نحو الإنعزالية والانقسام^(١) .

وإن خداع المستعمر الذى دأب على بث بنور الفرقة بين أقاليم نيجيريا ، هو الذى أملى تلك التعديلات . وفى نفس الوقت سعى المستعمر بالوقعية بين أبناء الشعب النيجيرى ، وأفلح فى إثارة الاضطرابات فى مدينة «كانو» عام ١٩٥٣ . وذلك بأن حرض حزب العمل على طلب عقد اجتماع سياسى فى المدينة ، ورفض أميرها السماح للحزب بذلك . وتوترت النفوس ولم تلبث جموع الهوسا والفولانى من أتباع الأمير أن اشتبكت فى صراع مسلح مع رجال حزب العمل المقيمين فى حى الغرباء خارج أسوار المدينة . ونجم عن الصدام قتل حوالى خمسين شخصاً وجرح آخرين .

وبعد ذلك أجريت تعديلات الدستور على النحو الذى أصبح عليه الآن ، واحتفظ الحاكم العام بسلطات واسعة فى شئون الأمن والدفاع والشئون الخارجية ، بدعوى وجود الحلفاء العقيدية .

ولكن الشعب ، وزعماءه ، ما لبثوا جميعاً أن اكتشفوا الخدعة الاستعمارية ، فاجتمع «زيك» مع «أولوا» وصدر بيان مشترك منهما ، يعربان فيه عن ثقتهما فى وحدة الشعب النيجيرى ، ويؤكدان أن ما حدث كان نتيجة الدس الرخيص .

وجرت الانتخابات العامة ، وتشكلت المجالس التشريعية المحلية والمجالس التنفيذية واختير أعضاء المجلس التشريعي المركزي ، واكتسح حزب شعب الشمال نصف مقاعد المجلس المركزي . وأصبح رئيس الوزراء الفدرالى هو الحاج «أبو بكر تافادا بالبوا» .

نيجيريا فى تطورها :

وبعد أن تحقق الاستقلال المحلى للأقاليم الثلاثة فى نيجيريا — فقد وصل

(١) يقارن ذلك الاتجاه مع اتجاه الدستور الاتحادى فى وسط إفريقيا . راجع ما سبق .

الغرب والشرق إلى الاستقلال المحلى منذ عام ١٩٥٧ ، واكتمل للشمال فى منتصف مارس ١٩٥٩ - وبعد أن تغلب الشعب على خداع الاستعمار ، وتخطى عقبات التفرقة التى أوشكت أن تقسم صفوفه ، بدأ الزعماء الإفريقيون فى نيجيريا تركيز جهودهم على النهوض باقتصاديات بلادهم ووضعت مشروعات للتنمية تعتمد على قرض خارجى قيمته ٩٢ مليون دولار ، بالإضافة إلى اعتمادات فى الميزانية المركزية بلغت ١٢٠ مليون دولار .

وأنشئ مجلس للتنمية الاقتصادية ، واهتم المجلس بتنمية دلتا نهر نيجر ، وهى منطقة أهملت لوقوعها بين الإقليمين الشرقى والغربى ، وعدم اكتراث أى من حكومتيهما بها . وقد اهتمت الحكومة الفدرالية المركزية بالموضوع وأولته عناية خاصة .

وفى الشمال ، اهتمت الحكومة المحلية منذ استقلالها بتحقيق قفزات سريعة نحو التقدم . فأنشأت المدارس العامة والفنية بكثرة وافرة ، وشجعت الصناعات وخاصة الزراعة والمنتجات الزراعية التى أهم حاصلاتها الفول السودانى . ووضعت الحكومة الاتحادية مشروعات لتوليد الكهرباء من مساقط المياه على نهر نيجر ، وعينت بإنشاء المطارات ووسائل المواصلات لربط المناطق بعضها ببعض ، باعتبار أن الاتصال السهل الميسر أول عامل فى التآلف والترابط بين الشعب الواحد .

وأصبح المركز الاقتصادى لنيجيريا متيناً ويبشر بتقدم سريع كبير . وقد أدخلت الحكومة الاتحادية فى اعتبارها حقيقة هامة ، هى أن قيام الثروة القومية وتنميتها يقتضى المعرفة الفنية والكفاءة التنفيذية . ولذلك بدأت تتطور برامج التعليم بحيث تستطيع أن تواجه مطالب القومية وأن تستجيب لمقتضيات الظروف .

وإن نيجيريا ستواجه فى المرحلة القادمة من استقلالها الكامل نفس المشكلات الاقتصادية ونقص الأيدى المدربة ودعوس الأموال ، التى تواجه سائر

دول إفريقيا حديثة الاستقلال . وإن القادة السياسيين ، بينما يؤمنون بضرورة الاستعانة بالخبرة الأجنبية ورأس المال الأجنبي ، تحذرهم خبرتهم السياسية وتجارب الآخرين من التسرع في هذه المعونات والحذر من أن تجر وراءها الاستغلال السياسى أو التبعية الاقتصادية .

وإن المشكلة هى إنشاء اللون المناسب من العلاقات مع الدول الأخرى . والمؤسسات التى تملك رموس الأموال والأيدى المدربة والخبرة الفنية ، بحيث تكفل قدرأ من الأمن ، وتحقق قدرأ مجديأ من الفائدة للاستثمار الأجنبي لتشجيعه ، وفى نفس الوقت تحمى الشعب من الاستغلال .

وإن نيجيريا ، كما قال وزير تجارتها المركزى ، « بلاد مسالمة قوامها ثلاثة وثلاثون مليون نسمة ، وهى أكبر وحدة سياسية فى إفريقيا كلها ، تتحرك فى هدوء نحو الحكم الذاتى الكامل » . فهى تتحرك فى هدوء حقأ ، هدوء الواثق المطمئن ، من قوته ومن هدفه على سواء .

* * *

المطلب الثانى : الاستعمار الفرنسى فى إفريقيا

إن الاستعمار فى ظل أى علم كان ، له مدلول واحد لا يتغير ، الاستغلال والتسلط واستهلاك موارد الشعوب ، والتوسل إلى تلك الغايات بوسائل تختلف ما شاء لها الاختلاف ولكنها تنتهى جميعها إلى مظاهر واحدة ، مادية ملموسة . وأول تلك المظاهر ، هو إضعاف الشعب المغلوب على أمره ، بتفتيته وتقسيمه إلى مناطق وأقسام ، وبذر بذور الخلاف والشقاق بإثارة الحزازات الموهومة وافتعال الفوارق المصطنعة . والمظهر الثانى من مظاهر الاستعمار ، إذابة شخصية الشعوب المغلوبة وطمس معالمها ، ودثر تراثها ، وإرخاء أستار النسيان على ما قد يكون لها من أمجاد . والمظهر الثالث ، مرحلة تالية لذلك ، فبعد أن يدب الشقاق بين أفراد وجماعات الوطن الواحد ، وبعد أن تندثر معالم ما توارثوه من حضارات وعقائد تربط بينهم ، يبدأ المستعمر فى ربط الشعوب

المغلوبة على أمرها بعجلته المستغلة المستبدة . وقد رأينا أمثلة لذلك في الأسلوب البريطاني في استعمار له جانب كبير من القارة العذراء . فهو قد جمع الأضداد حين تعذر عليه التفريق ، حتى يضمن أن الشقاق قائم ليكفل لنفسه السيادة الدائمة . ثم هو قد نحى من أذهان الأجيال الصاعدة كل تراث كان لبلائهم وعقائدهم ، ودفع بهم إلى ثقافة من عنده جديدة ، تجعل من حضارته الزائفة قدسية ترتفع إلى مرتبة التأله :

والاستعمار الفرنسي في إفريقيا لم يكن ليخرج عن تلك الأهداف ، أو ليكفر بتلك العقائد المستغلة المتسلطة ، بل إنه قد انغمس فيها جميعاً انغماساً دنساً ينكر كل معاني الإنسانية ، ويعلى جميع أساليب الوحشية والبطش والتشكيل . وقد تميز الاستعمار الفرنسي بالإسراف الشديد في وسائله ، والإمعان في الانحدار بالقيم التي تواضع البشر على احترامها ، والتي لم يملك الاستعمار في أبشع صورهِ الأخرى إلا التسليم بجوانب منها ، وإقرار أقدار من احترامها . أما الاستعمار الفرنسي ، فهو قد أغلق قلبه إذا كان له قلب ، دون هذه الاعتبارات الأساسية ، وأنكرها وأهدر جميع القيم والمعاني ، فأمعن في استبداده ، كما لم يمعن أى استعمار آخر ، وانحدر في إسفافه كما لم ينحدر أى بطش .

والسياسة التي تفرد بها الاستعمار الفرنسي عن الاستعماريين الإنجليزى والبلجيكي أطلقت عليها فرنسا سياسة التشابه ، "Assimilation" . ومقتضى تلك السياسة أن الهدف النهائي للحكم الفرنسي ليس تنمية النظم النيابية التي يمكن تحقيق قدر من الحكم الذاتي بواسطتها ، مع الإبقاء على رابطة على نحو ما بين القوة المستعمرة والإقليم المستعمر ، بل إن الهدف هو إدماج تلك الأقاليم إدماجاً كاملاً مع فرنسا ، وتشبيه شعوب تلك المناطق بالشعب الفرنسي ، في وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية ، وفي مظاهر ثقافية وفكرية ومذهبية واحدة .

فيكون الاستعمار الفرنسي بذلك ، على خلاف الاستعمار في أى من صورهِ الوحشية الأخرى هو استعمار إبادة ، فهو ينكر حتى القدر الضئيل الذى أقره الاستعمار فى أى مكان ويعترف فى قحة أن هدفه ليس كما يدعى أى استعمار آخر النهوض بالأقاليم المستعمرة نحو حكم ذاتى ، إنما هو إذابة كاملة للشعوب المستعمرة ، وصهرها جميعاً فى بوتقة البطش المروع . وإعادة صياغتها من جديد مسخاً مشوهاً مصبوغاً بالصبغة الفرنسية المقيتة .

وتطبيقاً لهذه السياسة ، حاربت فرنسا أية محاولة لدرس اللغات أو الثقافات الإفريقية وطمرت بيد البطش والتنكيل جميع معالم التراث الإفريقى القديم . وهدف الإدارة الإستعمارية الفرنسية من ذلك هو خلق رجال فرنسيين من الإفريقيين ، أو كما وضعها الخبير الاستعماري و . ب ممفورد ، تعليم الإفريقيين كيف يصبحون فرنسيين .

وقد حدثت عدة عوامل بفرنسا إلى نهج سياستها تلك ، وأول تلك البواعث هو النعرة الفرنسية التى توشك أن تكون فى مرتبة الهوس المحنون ، والعقيدة التى تسيطر على الفرنسيين بأن ثقافتهم أسمى الثقافات وأفضلها وأن مهمتهم التى خلقوا من أجلها هى حمل هذه الثقافة إلى العالم ، وأنها هبة النور والمعرفة . وشعلتها المباركة تحملها اليد الفرنسية المخضبة بالدم ، لتهدى البشرية .

وهذه العقيدة هى التى رسمت سياسة فرنسا عبر تاريخها الآثم ، فى جميع مراحل حياتها منذ ثورتها الدموية ، ومقاصلها العالية ، ورعوس ضحاياها بالمئات والآلاف ، ومنذ النابليونية المستبدة الباطشة المدمرة للعالم الأوربي نفسه ، حتى الديجولية المهووسة التى تحاول اليوم أن تقف على ساقين ، أحدهما يغور فى أعماق التاريخ والثانى ينغمس فى برك من الدماء الطاهرة الذكية .

إن صورة فرنسا التى تريد أن ترسمها تلك السياسة هى رقعة كبيرة جداً من الأرض ، يعيش عليها أناس تختلف ألوان بشرتهم ، وقد تختلف ديانتهم

ولكنهم بغض النظر عن مكان إقامتهم ، سواء في باريس أو في داكار أو في برازافيل أو في تانتاناريف ، فهم جميعاً فرنسيون ، في اللغة والثقافة والمذهب السياسي ، يمثلهم العبقري الفذ المتربع على رئاسة الجمهورية البائسة ، جمهورية فرنسا ، أيا كانت الهوة التي يعيشون فيها والبؤس الذي يرسفون في أغلاله ، فلهم الشرف كل الشرف أنهم ينتمون إلى السلالة النورانية ، والثقافة الفرنسية .

ويصف لنا كوكسن ، الكاتب الإنجليزي الحياة التي تسود في بقعة من تلك البقاع ، في الكونجو الفرنسي فيقول (١) :

« وهكذا ترقد الكونجو الفرنسية في الأدغال ، ويعيش فيها المستوطنون الفرنسيون وزوجاتهم الإفريقيات وأبنائهم المولدين ، بجانب سائر الوطنيين ، في حياة ترسف في هوة الفقر ، يحملون بشواطئ السين واللوار التي لن يروها مرة ثانية » .

بداية الاستعمار الفرنسي :

إنها نفس قصة الاستعمار التقليدية في إفريقيا ، بدأت خيوطها بعد منتصف القرن التاسع عشر ، وبلغت أوج عنفها منذ عام ١٨٧١ ، حين انتشرت القوات الفرنسية داخل إفريقيا آتية من الشمال ، ورفعت العلم المثلث الألوان على مساحات واسعة شملت الشطر الغربي للقارة ، وامتدت شعبها جنوباً حتى أطلت على خليج غينيا . ولم تلق فرنسا أى اهتمام للثمن الذي دفعته غالباً في سبيل سباقها مع سائر القوى الاستعمارية في توسيع الرقعة الخاضعة لها . وقاومت الشعوب الأبية ، وقاتلت مملكة داهومي الباسلة مثلاً ، قتالا عنيفاً استمر حتى ١٨٩٣ .

وبعد مؤتمر برلين الذي حدد القواعد التي يسير عليها الاستعمار الأوربي في إفريقيا ، بدأت فرنسا تمد سلطانها في إفريقيا الوسطى ، وأرسلت عميلها الأول

« سافورنان دى برازا » إلى نهر الكونجو ، وتم لها التسلط بمعونته على ممتلكات جابون ، والكونجو الوسطى ، وأوبانجى شارى ، وتشاد . وكان هذا المغامر الفرنسى هو نظير ستانلى البريطانى ، ووضع « سافورنان » يده على الجزء الواقع شمال نهر الكونجو ، باسم الجمهورية الفرنسية .

ومساحة المستعمرات الفرنسية فى إفريقيا تبلغ أضعاف مساحة المستعمرات البريطانية . فتبلغ مساحة إفريقيا الغربية الفرنسية حوالى ١,٨٥٠,٠٠٠ ميل مربع ، وتغطى إفريقيا الاستوائية الفرنسية حوالى مليون ميل مربع آخر . وإفريقيا الغربية الفرنسية تمتد من داكار غرباً حتى بحيرة تشاد شرقاً ، ومن الصحراء شمالاً حتى خليج غينيا جنوباً ، طولها من الشرق إلى الغرب أكثر من ٢٠٠٠ ميل ، ومن الشمال للجنوب حوالى ١٥٠٠ ميل . وتعداد غرب إفريقيا الفرنسية لا يتعدى ١٨,٠٠٠,٠٠٠ نسمة يعيشون فى مساحة تبلغ سدس مساحة إفريقيا كلها ، ولكن أكثر من ثلثها صحارى تتناثر فيها جماعات قليلة من السكان .

أما إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، فعلى الرغم من ضخامة مساحتها ، فقد أهملها الفرنسيون ، وتعطلت ثرواتها الطبيعية الكثيرة وانحدرت حالة الرخاء التى كان عليها أهلها قبل الاستعمار الفرنسى ، وقد اتبعت فرنسا فى مستعمراتها السياسة التى هدفت بها إلى إذابة الإفريقيين ، وصهرهم إلى مواطنين فرنسيين . ولكن التطبيق العملى لتلك السياسة خيب آمال الفرنسيين ، فلم يأت بالنتائج المرجوة منه . فقد سادت فترة من الركود القومى واستطاعت بذلك الإدارة الاستعمارية أن تقيم بعض المنشآت العامة وأن تكشف بعض الموارد الاقتصادية الكبيرة . وفتحت فرنسا الطريق أمام بعض الإفريقيين ، وإن كان عددهم قليلاً نسبياً ، للتدرج فى التعليم . وبموجب تلك السياسة عاملتهم فى فرنسا نفسها معاملة الأنداد ، وأتاحت للبعض منهم الوصول إلى مناصب مهمة فى الجمعية الوطنية وفى وزارة المستعمرات .

ولكن كانت ثمة نقاط ضعف كثيرة ، فإنه بينما كان الهدف الرئيسى

للسياسة الفرنسية هو تحقيق التشابه بالمفهوم الذى سبق تفسيره ، فقد ثبت فى نهاية القرن الماضى أن استيعاب الملايين من الإفريقيين ، و«فرنستهم» أمر يقتضى الكثير من الجهد والوقت الطويل الأمد . لذلك عدلت فرنسا من فكرة التشابه ، ووضعت بدلا عنها فكرة الانضمام (Association) وبموجبها تختار فرنسا فئة من الإفريقيين لتكون منهم طبقة فرنسية الثقافة والمشرى ، ليكونوا رسلها إلى جموع الشعب الإفريقى ، ويعاونوا الفرنسيين الرسميين فى تحقيق المرحلة التالية من سياسة التشابه الكامل .

ولكن ، مرة ثانية خاب فال فرنسا ، فإن هؤلاء الرسل لم يكفروا بحقوق بلادهم بل أتاحت لهم ثقافتهم أن يستوعبوا المعانى الجاحدة التى تكمن وراء ما تريد فرنسا عليه ، وانقلبوا مصاحين يدعون إلى حرية أوطانهم ، وتبلورت حولهم جموع الشعب ، لا ليحرقوا البخور للاستعمار الفرنسى ، بل ليشعلوا جذوة الحرية والقومية ، وليتجاوبوا مع حركات الكفاح التى أخذت تجتاح العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

التطور الزائف للاستعمار الفرنسى :

بلغت حال المستعمرات الفرنسية ، نتيجة للسياسة الاستعمارية التى ابتدعتها فرنسا ، أسوأ مستوى قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية . فكانت الإدارة الاقتصادية فى أيدي الفرنسيين ووفقاً عليهم ، وأصبحت الثروات الاقتصادية للأقاليم إما مهمة وإما مستغلة لصالح الفرنسيين وحدهم . وحرمت الصناعات ، ووضعت النظم الجمركية التى تكفل سيادة نظام الاحتكار الفرنسى المبنى على الرشوة والفساد . ولم تكن للمجالس المحلية التى أنشأتها فرنسا سوى بعض السلطات الاستشارية .

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، ولم تلبث فرنسا أن تمرغ أنفها فى تراب أحذية النازية . واستبكى الفرنسيون حريتهم التى سحقت فى الوحل ، واعتملت نوازع الخير الكامنة فى قلوب الإفريقيين ، واعتقدوا

أن درس فرنسا الذى لقتته إياها القوات الألمانية الجاثمة على صدور أبناء باريس ، كفى بأن يعدل من عقيدة الاستعمار الفرنسى وأطرب الإفريقيين أن يقف الفرنسيون فى صفوف الشعوب المطالبة بالحرية لنفسها ، وأن يرتفع صوتهم بدورهم مطالبين بحريتهم التى استباحها الألمان . وكما حدث فى إفريقيا البريطانية ، وقع فى إفريقيا الفرنسية ، فقد اهتزت مشاعر الإفريقيين عند ما وجدوا مستبديهم بالأمس وقد أضحوا مستبداً بهم ، يخوضون معركة عنيفة فى سبيل الحفاظ على مقوماتهم .

ووقف الإفريقيون فى المستعمرات الفرنسية إلى جانب جلادى الأمس ، ينصرونهم فى قوة وفى ثقة وتطلع إلى مستقبل تتدعم فيه مبادئ الحرية والمساواة . وفى أغسطس ١٩٤٠ ، بعد بضعة أسابيع من توقيع الهدنة بين النازية وحكومة فيشى ، أعلن « فيليكس أبوى » الحاكم الإفريقى لإقليم تشاد ، تأييده لديجول ، قائد حكومة فرنسا الحرة فى المنفى ، ولم تلبث سائر الأقاليم أن تبعته فى ذلك ، وساهمت إفريقيا الفرنسية فى كسب معركة الحرب العالمية الثانية . فقاتل المجندون فى صفوف الحلفاء ، وحشد الشعب جهده فى العمل الدءوب المستمر فى سبيل لإنجاح الحرب :

وانتهت الحرب ، وجاء وقت الجزاء ، والوفاء بالوعود ، وعقد مؤتمر برازافيل فى فبراير ١٩٤٤ ، وبذلت فيه فرنسا ما بذلت من وعود مؤكدة عرفانها المزيف بالفضل الذى أظهرته الشعوب الإفريقية . وصدرت توصيات ذلك المؤتمر ، ترسم القواعد التى يتعين على الاستعمار الفرنسى أن يلتزم بها فى نهجه الجديد تجاه الأقاليم الإفريقية ، ومدعمة حتى تلك الأقاليم فى الحكم الذاتى وفى التطور نحو الاستقلال :

دستور ١٩٤٦ :

ولكن فرنسا ، لم تكن قد أغدقت فى وعودها ذلك الإغداق وهى تتصور أى قدر من الجدية فيها . وهى قد أجبرت على بذلها حين كانت لتوها

قد خرجت من الحرب تستشعر مرارة الهزيمة ومذلة المهانة التي أذاقها لها الألمان ، وفي حال من الضعف لا تمكنها من الممارسة السريعة لصنوف البطش، والتكيل العنيف للذين تميزت بهما سياستها بعد قليل . لذلك لم تر مفراً من البذل السخي بالوعود التي لن تكلف نفسها تنفيذ أى منها وأنها لو كانت في حال من القوة تمكنها من البطش ، لبطشت البطش المستبد الدامى الذى تمارسه الآن .

وزفت فرنسا إلى أقاليمها في ١٩٤٦ ، دستوراً لم يكن إلا امتداداً ودعماً للسياسة الفرنسية التقليدية في إذابة الشعوب المستعمرة ، وإلغاء كياناتها الذاتية : بل إن ذلك الدستور قد جاء ببراعة الصياغة المحتالة ، فأكد أهداف الاستعمار الفرنسى ، وصبغها بصبغة قانونية جامدة .

مجموعة الدول الفرنسية — الأكذوبة الجديدة :

وفشل دستور ١٩٤٦ وافترضحت نوايا فرنسا الاستعمارية وتمسكها بسياساتها التقليدية في إذابة الشعوب المستعمرة ، وتنكرها للوعود التي سخط كل السخاء في بذلها في مؤتمر برازافيل ١٩٤٤ . واشتد سخط الإفريقيين ، معربين عن خيبة الأمل التي أحسوها تجاه فرنسا ووعودها الكاذبة . ولم تجد السياسة الاستعمارية الفرنسية مفراً من تغيير الوجوه في باريس ، خاصة بعد التجربة العنيفة التي مرت بها في فيتنام والتي انتهت بانتصار القومية واستقلال البلاد وانفصالها عن الاتحاد الفرنسى الزائف .

وتغيرت الوجوه في باريس ، وجاء ديغول على المسرح ، واختار لعودته مظاهرة عسكرية أتقن إخراجها ليحيط نفسه بهالة من البطولة الكاذبة : وفي مايو ١٩٥٨ ارتفع الستار عن الوجه القديم الحديد ، عن ديغول يحمل على وجهه المغضن قناعاً من الشباب المزيف وتماًلاً رأسه نفس النعرة الفرنسية العجوز المتوارثة عن القرن الثامن عشر .

ومن هذا المزيج ، وفي ظل هذه المظاهرة العسكرية ، أراد ديغول أن

يبدو في عين العالم أجمع ، وفي عيون الإفريقيين خاصة ، بمظهر البطل ، بطل برازافيل سنة ١٩٤٤ ، وبطل باريس سنة ١٩٥٨ . وانطلقت أبواق دعايته تمهد للحدث العظيم لأنها وثيقة الحرية الخالصة يحملها دييجول ويقدمها للشعوب التي يثت من السياسة الفرنسية . بل إنها فدرالية فرنسية تضم شعوب الأقاليم على قدم المساواة . وتباينت التكهّنات ، واختلفت الصور التي رسمتها الدعاية التمهيدية . وأخيراً ، تبلورت الحقائق وخرج دييجول على نظارته في القارة الإفريقية ، وفي العالم ، بخدعته الكبرى ، جمهوريته الخامسة .

وحبكاً للرواية الهزلية التي أراد دييجول أن يمثلها على مسرح السياسة الفرنسية قرر أن يترك الحرية في أحد الأقاليم ، وهو عالم مقدماً نتيجة ذلك الحتمية ، وهي رفض الإقليم الإبقاء على أي رباط مع فرنسا ، وبحث ودرس ووقع اختياره على إقليم غينيا ، ليكون الإقليم الذي ترك فيه حرية التعبير الشعبي الحقيقي . أما لماذا اختار غينيا بالذات ، فإن ثمة سببين دفعاه إلى ذلك ، الأول : قوة القومية الإفريقية فيها ، بحيث يخشى منها إن استمرت في النطاق الفرنسي ، والثاني : هو الفقر الاقتصادي الذي يعانيه ذلك الإقليم ، والذي من شأنه — في نظر دييجول — أن يدفع به ثانية بعد انفصاله إلى محاولة العود إلى لون من ألوان الارتباط مع فرنسا ، فيكون ذلك نصراً وأى نصر لدييجول في المستقبل ، ولجمهوريته الخامسة المسوخة .

وطرح دييجول دستور جمهوريته الجديد على استفتاء في المناطق والأقاليم ، وصدرت التعليمات السرية بأن تمارس السلطات الإدارية كل جهودها في الضغط على الشعوب لتأتي نتائج الاستفتاء المزيف حسبما يهوى دييجول وسياسته الاستعمارية ، واستثنى من ذلك إقليم غينيا ، وكانت أولى النتائج التي ظهرت ، هي نتيجة استفتاء غينيا ، جاءت سريعة قوية مدوية ، أن الشعب يرفض ذلك الدستور ، ويفضل الاستقلال الفقير ، وأعلنت غينيا استقلالها في نهاية ١٩٥٨ ، ودقت فرنسا طبول الدعاية عن حرية الاستفتاء ، وعن حرية الشعوب الإفريقية في اختيار طريقها .

ولكن شعوب سائر الأقاليم ، لم يقدر لها أن تعبر عن رأيها في حرية ،
وتحت سطوة الضغط الإداري ، ظهرت نتائج الاستفتاء في سائر المناطق ،
تقبل دستور الجمهورية الخامسة ، تحت اسم « المجموعة الفرنسية » :

وأعلنت المجموعة الفرنسية مكونة من :

١ - فرنسا - الجزائر - الصحراء - أقاليم وراء البحار (مارتينيك -
جواديلوب - جيانا - ريونيون) .

٢ - خمسة أقاليم محتفظة بوضعها كمستعمرات : الصومال الفرنسي -
الكرون - كاليدون الجديدة - بولينيس - سانت بيير وميكويون .

٣ - اثنتى عشرة جمهورية حصلت على استقلال داخل المجموعة الفرنسية :
موريتانيا - - - - - سنجال سودان - فولتا - ساحل العاج - داهومي - نيجر -
تشاد - إفريقيا الوسطى - كوتنجو - جايون - مدغشقر .

وبعد الاستفتاء ، وضع دستور ينظم علاقات هذه المجموعة ، مع بعضها
البعض ومع فرنسا . وبدأت فرنسا تروج أفكاراً جديدة عن المشاركة وعن
تساوى الشعوب ، وهى نفس الأفكار التى أخذت بريطانيا تدعو لها بدورها
فى مستعمراتها على النحو الذى رأيناه ، ولكن الدعاية الاستعمارية كانت تسير
فى طريق ، والسياسة الاستعمارية تنهج أسلوباً مخالفاً لها بل على نقيضها . واجتمع
أقطاب الاستعمارين البريطانى والفرنسى فى لندن فى مطلع عام ١٩٥٨ ،
لتوحيد السياسة التى يتبعانها فى إفريقيا . وما أشبه الليلة بالبارحة وما أقرب
اجتماع لندن مع مؤتمر برلين ١٨٨٥ ، ولكن فاة المستعمر أمر جلل . وهو
أنه بين ١٨٨٥ و ١٩٥٨ ، قد ظهرت قوة المارد الأسود الجبار المنطلق من
عقاله ، قوة الشعوب الساحقة التى تريد الحياة والعزة والكرامة .

المظاهر الدستورية للمجموعة الفرنسية (١) :

إن ديجول لم يأت بجديد في جمهوريته الخامسة ، فهو لم يجرؤ ، ولن يستطيع إذا أراد ، أن يتخلص من العقيدة الفرنسية في سمو الفكر الفرنسي على غيره ، ولن يتنكر للمذهب التقليدي الذي توارثته فرنسا منذ القرن الثامن عشر ، بل الذي انتقلت به فرنسا إلى القرن الثامن عشر لتعيش في ظل عقيدتها تلك ، وأغمضت عينها عن حقيقة القرن العشرين الذي تعيش فيه . يكيانها لا بعقلها .

فحرص ديجول على أن تكون فرنسا (المتروبول) هي كل شيء في مجموعته وأن تتركز السلطة في أيدي الحالسين في باريس ، دون أن يترك للأجهزة التي افتعلها في الجمهوريات الإفريقية سوى أقل قدر من السيادة : فكان رئيس الجمهورية الفرنسية ، هو رئيس المجموعة ، يمثلها جميعها تمثيلا



سياسياً تحكيمياً ، حيث إن اختياره لا يتم عن رغبتهم ، بل عن رغبة الشعب الفرنسي وحده .

وبعد ذلك ابتدع ديجول مجلساً تنفيذياً للمجموعة ، يتكون من واحد وعشرين عضواً ، هم رؤساء الحكومات الداخلة في المجموعة وعددهم اثنا عشر ، ومن رئيس وزراء فرنسا ومعه ثمانية وزراء للشئون الإفريقية ، ويرأس رئيس المجموعة الفرنسية مجلسها التنفيذي .

وجعل للمجموعة مجلساً للشيوخ ، يضم مناصفة ، ممثلين للمجالس المحلية في الدول الداخلة في المجموعة ، وممثلين للجمعية الوطنية الفرنسية .

تلك هي الصورة الدستورية للبيان الذي يريد ديجول أن يقيم به إمبراطوريته الفرنسية التي يأمل أن يقفز بفرنسا بواسطتها إلى مصاف الدول الكبرى . ولكن من وراء هذه الأجهزة الدستورية النظرية ، تقوم حقائق عملية بغیضة إلى الشعوب التي خدعت وما تزال تخدع بأساليب فرنسا المتلونة .

فإنه بادئ ذي بدء ، تعتبر فرنسا (المتروبول) هي الممثلة السياسية بالأصالة لبالوكالة ، لجميع شعوب دول المجموعة . وهي المهيمنة على شئون السياسة العامة ، والاقتصاد والدفاع ، والقضاء ، والتعليم . كما أن علم فرنسا هو علم المجموعة ، واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية ، والعملية النقدية هي الفرنك ، ونشيدها القومي هو المارسيليز .

فما أعجب تلك المجموعة الديجوكية ، إنها فرنسا والسياسة الفرنسية التي تريد أن تصبغ كل شيء تمسه بالصبغة الفرنسية ، وتريد أن تقتل كل نزعة نحو القومية أو التفرد ، وتنسى الشعوب المغلوبة على أمرها ، إنها كانت يوماً شعوباً لها ثقافتها وتقاليدها وعاداتها تريد أن تجعلهم جميعاً فرنسيين .

وبجانب تلك المظاهر الشكلية ، احتفظ ديجول بمناصب الحكام الفرنسيين القدامى وغير اللافتة التي على أبوابهم فجعلها — ممثل الجمهورية الفرنسية — وهذا الممثل أو المندوب السامي ، هو بمثابة ديجول نفسه بوصفه رئيس

الجمهورية الفرنسية - وليس بوصفه رئيس المجموعة . ويملك من السلطات ما تملكه الجمهورية الفرنسية ، أى أنه يملك كل شئ : قوات الأمن ، والدفاع والسلطة التوجيهية والإدارية العليا ، والإشراف على القضاء والتعليم والاقتصاد ، وعن طريقه يتم تبادل المعلومات بين الدول أعضاء المجموعة وبين فرنسا ، فيما يتعلق بشئون السياسة الخارجية .

وقد أثار الإفريقيون فى اجتماعات المجلس التنفيذى مسألة هؤلاء الممثلين ووصفهم بأنهم بقايا النظام الاستعماري القديم . وطالبوا بأن يكون الاتصال مباشرا بين الدول وبين فرنسا . ولكن فرنسا لا تريد ذلك ، ويحرص الجالسون فى باريس على أن تظل لهم السيطرة المباشرة دون وساطة حكومات وطنية . وبذلك تهدم باريس عملا ، ما تضمنته دستور المجموعة من النص على أنه « تتمتع الدول أعضاء المجموعة باستقلالها الداخلى » .

وشكل الإفريقيون أحزابهم السياسية ، وعبروا عن تضامن الروح القومية فى إفريقيا بأن الأحزاب كانت مترابطة بعضها مع البعض ، فلم تكن مقصورة على أقاليم بعينها ، بل امتدت لتشمل جميع الدول الداخلة فى المجموعة . وأكبر حزبين إفريقيين هما : حزب التجمع الإفريقى^(١) ، وحزب الصف الديمقراطي الإفريقى^(٢) . ويتزعم الحزب الأول ، ليوبولد سنهيجور ، مامادوديا . وينتشر أتباع هذا الحزب فى داهومى والسنغال ، ويهدف إلى الدفاع عن الفكرة الفدرالية بين دول إفريقيا . وشعار الحزب أن إفريقيا الفدرالية أقوى بكثير من عدد كبير من الدول الإفريقية المستقلة .

أما زعماء الحزب الثانى ، فقد كان على رأسهم سيكوتورى رئيس غينيا قبل انفصالها وهوفويت بويخنى ، وجبريل واريوسير ، وليست . وينتشر أتباعه فى ساحل العاج وإفريقيا الاستوائية والسودان .

(١) Partie du Regroupement africain.

(٢) Partie du Rassemblement Democratique africain.

المظاهر الاقتصادية للمجموعة الفرنسية :

إن الحطة الاقتصادية المكتملة للسياسة الاستعمارية الفرنسية الهادفة إلى سحق الشخصية الإفريقية ، وإذابة جموع الإفريقيين في شخصية فرنسية بحت ، هي الانحدار المستمر وإهمال الحياة الاقتصادية في الأقاليم الإفريقية . ولذلك درجت فرنسا على إغفال منابع الثروات الطبيعية في إفريقيا الفرنسية حتى لا تنتعش تلك الأقاليم ، ومع الانتعاش يأتي الإحساس بالأهمية الشخصية والاعتماد على النفس . وقد بلغ انحدار مدينة هامة مثل برازافيل المستوى الذي وصفه أحد الكتاب الإنجليز بقوله (١) :

كان يداخلني شعور المغامر المستكشف كلما عبرت الكونجو من ليوبلديفيل المتحضرة إلى برازافيل المتخلفة حينما أرى صفوفاً من الأكواخ البدائية التي لا تفضل مأوى الحيوانات . وثمة مظهر غريب للعطب والقدم يسود مظاهر الحياة في برازافيل ، سيارات الأجرة فيها هي حطام لبعض الأنواع الفرنسية القديمة ، وشوارعها مليئة بالحفر ، ونوافذ مبانيها العامة مهالكة .

وأهملت الثروات الطبيعية المتوافرة في إفريقيا الفرنسية ، وحرمت فرنسا أى مشروع يهدف إلى استغلالها والإفادة منها . وتركت المناطق الغنية بالنحاس والزنك والصفيع والرصاص في إفريقيا الاستوائية . كما أهملت المناطق البترولية فيها ، ولم تعمل فرنسا شيئاً لتشجيع استثمار رؤوس الأموال في تلك المناطق والمعروف أن إفريقيا الاستوائية الفرنسية تستمد قرابة نصف دخلها من الثروة الخشبية العظيمة ، ولكن فرنسا لم تعمل شيئاً للتقدم بالصناعات الخشبية .

وكما قدمنا كان هدف فرنسا من ذلك ، الإبقاء على حالة من الفقر والبؤس تجعل تلك الأقاليم دائماً في حاجة إلى فرنسا ، معتمدة على ما تبه لها من حين إلى حين . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، حينما ضاعت مستعمرات فرنسا

(١) المرجع السابق ص ٢٤٢ «Cookson» Before the african Storm

في الشرق الأقصى ، التي كانت تستثمر فيها فرنسا جانباً كبيراً من رأس المال ، بدأت رءوس الأموال تتحول إلى استغلال الثروات الكثيرة في إفريقيا . وبدأت ترسم البرامج الاستغلالية ، وتحمل الحكومة الفرنسية ٥٥ ٪ من رأسمال أي مشروع . وزادت الحاصلات الزراعية في غرب إفريقيا من البن والكافور وزيت النخيل والأخشاب ، وبدأت تستغل الثروات المعدنية الموفرة .

ومع تغيير السياسة الاقتصادية الفرنسية من السلبية المطلقة إلى الإيجابية ، سار تدفق الفرنسيين بنفس السرعة على تلك المناطق . فأصبح عدد الفرنسيين في مدينة مثل دكاكر قرابة ٣٠,٠٠٠ فرنسي ، بين ٢٥٠,٠٠٠ إفريقي ، وإن هذه الزيادة هي تنمة للسياسة الفرنسية في إذابة الشعوب الإفريقية بتغليب الطابع الفرنسي ، وتحويل الإفريقيين ، خاصة في المدن ، إلى فرنسيين . ودقت فرنسا طبول دعايتها لما تنفقه على تلك المناطق ، وقالت إن مجموع ما أنفقته خلال السنوات العشر بعد الحرب يبلغ حوالى نصف بليون دولار . ولكن بالرغم من هذا الرقم الكبير فإن الإنتاج ما يزال مقصوراً على الحاصلات الزراعية . وما تزال الثروات المعدنية معطلة وقد دلت الأبحاث على أن تلك الثروات قريبة المنال ، موفرة الكميات .

وإن فرنسا تهدف من وراء ذلك ، بجانب أهدافها السياسية إلى هدف اقتصادي هام وهو أن تظل إفريقيا الفرنسية منطقة استهلاكية تصرف فيها الصناعة الفرنسية بضائعها ، جانية من وراء ذلك فوائد طائلة . ولا شك أن أي تقدم صناعي ، أو استغلال للثروات المعدنية سوف يستتبع نهضة اقتصادية ، تسعى بما وهبته البلاد الإفريقية من موارد ، إلى أن تتحول تدريجياً إلى منطقة إنتاجية ، قد تكفى بذاتها على أسوأ الفروض ، فتضيق أسواقها أمام البضائع الفرنسية .

النتائج السياسية للمجموعة الفرنسية :

هل كانت المجموعة الفرنسية هي تحقيق حلم فرنسا في وطن فرنسي قوامه

مائة مليون مواطن فرنسي ؟ وهل كانت هي التطبيق العملي للمبدأ السياسي الفرنسي في الاستقلال مع التبعية المتبادلة^(١) ؟ إن كثيراً من الفرنسيين لا يعتقدون ذلك ، بل يرون في المجموعة الفرنسية صورة من صور التسليم الفرنسي لدعوة التطور التي تحتاج القارة نحو القومية الإفريقية . ويتوقع الفرنسيون أن غالبية الدول الإفريقية الجديدة ستسعى جهدها للمطالبة بعد خمس سنوات بالاستقلال الكامل بموجب نص المادة ٨٦ من دستور المجموعة الفرنسية .

وقد بدأت بوادر هذه الاتجاهات بين الدول الإفريقية الداخلة في المجموعة . فإن ثمة تياراً قوياً يسود كثيراً من الساسة الإفريقيين نحو تكوين اتحادات فدرالية تجمع شتات أقاليم إفريقيا المبعثرة . وهذا التيار هو استجابة للميل العام الذي يسود دول غرب إفريقيا المستقلة نحو التجمع لإنشاء الحلم الإفريقي الكبير ، الولايات المتحدة الإفريقية .

وبذلك خشيت فرنسا أن ينجح تيار التجمع الإفريقي . فيكون فيه القضاء على الفرقة والخلاف بين الأقاليم الإفريقية الخاضعة لها ، فتفقد بذلك أهم عنصر من عناصر بقاء سيادتها ، وسعت فرنسا للوقية بين الساسة الإفريقيين . ونجحت إلى حد ما في سلخ جمهوريتي داهومي ، وفولتا من اتحاد مالي الفدرالي بعد أن كانتا قد قبلتا الاشتراك فيه . ومع ذلك فإن اتحاد مالي استمر في الوجود بفضل إصرار داعييه الزعيمين سنجهور في السنغال وكتيا في السودان .

واستشعر الإفريقيون ضرورة وجود لون من التقارب بين دولهم ، ولذلك حينما تعذر الاندماج في اتحاد فدرالي ، أنشؤوا اتحادات خمركية ، كما حدث بين دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية الأربع : الكونجو وتشاد وإفريقيا الوسطى وجابون .

(١) L'indépendance avec entre-dependence.

وقد تأكد دعاة الفدرالية من معارضة فرنسا لاتبجهااتهم ، ومقاومتها لدعوتهم بكل وسيلة ، ولكنهم مع ذلك ماضون في دعوتهم في إصرار وإيمان . وإن فرنسا ، وهي تشهد اليوم اتحاد مالى ، وقد بدأ يقف على قدميه فى ثقة واعتزاز ، معيداً بذلك مجداً من أمجاد التاريخ الإفريقى القديم فى اسم مالى ، تخشى أكثر ما تخشاه أن يميل الاتحاد الجديد المسلم إلى تقارب أكثر من غينيا المسلمة . وكلما ترامت الأنباء بتقدم غينيا وما تتلقاه من معونات خارجية من كل مكان ، وما تنعم به من حرية وتكريم دولى على عكس ما كانت تأمل فرنسا ، كلما استشعرت الدول الإفريقية التى تدور فى فلك المجموعة الفرنسية الهزيلة ، أن مقدراتها ستكون أفضل بالانفصال عن تلك المجموعة .

وإن المتوقع أن يسير اتحاد مالى سيراً حثيثاً نحو دعم سيادته ومعارضة التدخل الفرنسى بموجب دستور المجموعة ، وقد يصل به الأمر إلى الانفصال عن المجموعة ، وقد دفع إلى هذا الاعتقاد المطالب التى قدمها رئيس وزراء جمهورية السودان (الفرنسى) إلى مجلس المجموعة والتى تقضى بوجوب اتباع سياسة مرنة فى تطبيق وتنفيذ دستور المجموعة واحترام قاعدة تساوى الدول الأعضاء . كما طالب بأن يمثل الاتحاد الفدرالى فى مالى رئيسه وعضو عن كل من دولتى الاتحاد ، فى مجلس المجموعة الفرنسية ، وألا يتخذ أى قرار يمس دول المجموعة ومصالحها خارج نطاق المجلس التنفيذى ، وأن يترك لكل دولة فى المجموعة قدراً من السلطات السياسية الدولية ، تمارس بها التفاوض مع الدول الأجنبية فى حدود معينة ، خاصة مع دولتى غانا وغينيا وسائر الدول الإفريقية :

وأخذت دول إفريقيا المستقلة ترقب فى اهتمام بالغ النتائج التى ستطور إليها مجموعة ديجول الفرنسية ، وتعلق على تلك التطورات الكثير من الأمل بأن تنتصر فى النهاية الدعوة إلى التعاون الإفريقى الشامل . ومن ناحية ثانية كانت الدول الاستعمارية الأخرى ترقب تصرفات فرنسا حيال المطالب القومية :

وبدأت الحركات الإفريقية تتبلور في إفريقيا الفرنسية ، فدخلت كل
 من السودان والسنغال في اتحاد مالي ، وجعلناه اتحاداً مفتوحاً تلتقى حوله
 آمال الأحرار في غرب إفريقيا . كما أن دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية
 أبرمت اتفاقاً للوحدة الجمركية . ويتطلع إقليما التوجو والكمرون الفرنسى
 للاستقلال قريباً بموجب انتهاء وصاية الأمم المتحدة . وبذلك تأخذ الصورة
 المقبلة في غرب إفريقيا في الوضوح شيئاً فشيئاً ، وتظهر الاتجاهات الإفريقية
 الساعية إلى التقارب الأشد وثوقاً ، والميل إلى إنشاء الاتحادات ، فهذه الدول
 الإفريقية المستقلة تعلن عن تشكيل اتحاد غانا وغينيا ، ثم تجتمع مع
 ليبيريا لوضع قواعد الاتحاد الإفريقى الأشمل ، الولايات المتحدة الإفريقية ،
 ذلك الإطار الذى يأمل دعاة الفدرالية الإفريقية أن يكون الجهاز الذى يجمع
 الدول الإفريقية جميعها حين تصل إلى الاستقلال الذى تسعى إليه فيصون لها
 استقلالها ويحفظ لها كرامتها .

ويجتمع المجلس التنفيذى لمجموعة الديجول الفرنسية في فبراير ١٩٥٩ ،
 ويقرر في اجتماعه الأول ذاك في باريس ، المبدأ الخطير الذى يهدر قاعدة
 أساسية من قواعد دستور المجموعة ، وهو أن تكون السياسة الخارجية
 للمجموعة موحدة ، وأن تتولى الجمهورية الفرنسية تمثيل المجموعة ، بالأصالة
 لا بالوكالة ، وأن تكون جوازات السفر باسم الجمهورية الفرنسية ؛ وعلى
 الحملة أن تكون فرنسا هى التى تمارس حقوق الشخصية الدولية للمجموعة .

وكان مثل هذا الوضع شاذاً وعجيباً ، فلم يحدث في أى عرف دستورى
 أن توجد دول داخل لون من ألوان الترابط على قدم المساواة في سيادتها ،
 كما نص الدستور الديجولى ، وفي نفس الوقت تتلاشى الشخصية الدولية
 لها جميعاً إلا واحدة تتولى هى ممارسة الشخصية الدولية عنها جميعاً ، بالأصالة
 لا بالوكالة ، وبدأ الإفريقيون يشعرون بشذوذ تلك الأوضاع ، وأخذوا

يطالبون بأن يكون لدولهم الداخلة في المجموعة قدراً من حقوق الشخصية الدولية .

واجتمع المجلس التنفيذي للمجموعة في المرة الثانية في تانتاناريف بين ٧ إلى ٨ من يوليو ١٩٥٩ . وأثيرت المسألة ، فخرجت فرنسا على دول المجموعة بمهزلة جديدة ، فصرحت على لسان ممثليها في المجلس التنفيذي ، بأن حكومة الجمهورية الفرنسية قررت أن تعين إفريقيين في بعض السفارات والممثلات الدبلوماسية الفرنسية ، وأن يعينوا خاصة في السفارات العالمية الكبرى الهامة ، وفي جميع السفارات الفرنسية في الدول الإفريقية المستقلة .

وأوردت فرنسا بعض استثناءات هدمت القاعدة من أساسها ، فقد استثنيت مناصب رؤساء البعثات من تعيين إفريقيين فيها . كما أن تعيين الإفريقيين يتم باختيار رئيس الجمهورية الفرنسية وأن يصدر تعيينهم بمرسوم بوصفه كذلك . وأن هؤلاء الممثلين يمثلون فرنسا ويتحدثون باسمها ولا يمثلون حكوماتهم الوطنية .

واعترض الزعماء الإفريقيون على استهانة فرنسا بعقولهم ، وعلى تلك المهزلة التي تريد إجازتها جبراً . وعبر المسيو « موديبوكينا » رئيس وزراء اتحاد مالي عن رأى الأحرار الإفريقيين فوصف النظام بأنه لا يتيح إلا قدراً ضئيلاً من الحرية للحكومات أعضاء المجموعة في علاقاتها مع سائر دول العالم ، وخاصة مع شقيقاتها الإفريقيات . وذكر على سبيل المثال رفض السلطات الفرنسية الدبلوماسية في غانا منح تأشيرة دخول إلى السودان الفرنسي لممثلين عن اتحاد العمال في غانا لحضور مؤتمر اتحاد العمال في السودان . وقارن رئيس وزراء السودان بين المركز الدبلوماسي الدولي لرئيس إحدى حكومات المجموعة الفرنسية . ومركز رئيس حكومة غينيا التي استقلت مؤخراً ، وأنهم كانوا إلى وقت قريب زملاء . وقال إن رئيس غينيا سوف يستقبل استقبالا رسمياً في زيارته للولايات المتحدة المقبلة ، فيلقاه الرئيس أيزنهاور على أنه

رئيس دولة ، في المجتمع الدولي . وقال إن سفر أى رئيس من رؤساء حكومات دول المجموعة الفرنسية إلى الولايات المتحدة أو أى بلد آخر ، لن يحرك أى ساكن من جانب السلطات الرسمية .

وإن أمل فرنسا كان أن تضطر الدول الداخلة في المجموعة إلى قبول مقترحاتها تلك ، حين تستشعر النقص في الموظفين الأكفاء ، وحين تواجه النفقات الباهظة التي تتكلفتها في إنشاء ممثلات جديدة . ولكن غاب عن فرنسا أن القومية الإفريقية أقوى من هذه الاعتبارات جميعها ، وأنه أكرم للدول الإفريقية ألا يكون لها تمثيل أصلا ، من أن تمثل على ذلك النمط المهين الذي يسلبها شخصيتها واعتبارها الدوليين . وما تزال هذه المعركة نحو التطور لتثبيت الشخصية الدولية المتفردة لدول المجموعة الفرنسية دائرة ، لما تكتمل فصولها بعد .

النعرة الفرنسية والهوس الذرى :

إن الطفل الصغير تراوده دائماً أحلام تدفعه إلى تصرفات يقلد فيها الرجال ، فيضر بنفسه أولاً ، وقد يمتد الضرر إلى غيره من الناس . كما أن الضعيف يتمنى أن يتشبه بالأقوياء ، فيرفع من هامته ، ويستبد في التافه من الأمور ، وهو يقسو ويعنف حين تتاح له فرصة إلى القسوة والعنف . ولكن هل يصبح الطفل رجلاً بمجرد إتيانه ببعض تصرفات الرجال ؟ وهل تكفل القسوة والعنف القوة للشخص الضعيف المحروم منها ... ؟ لاشك أن الطفل سوف ينهر إذا ما تعدت تصرفاته تلك حدودها . وأضررت بنفسه أو بغيره من الناس ، وأنه سوف يمنع عن المضي فيها ويزجر ويؤدب . ولا شك أن الضعيف سيكون منظره مضحكاً وهو يصطنع لنفسه قوة ليست له ويتمرس عنفاً ليس هو عليه ، وهكذا حال فرنسا وحال حكومة ديغول ، طفل يتشبه بالرجال ، وضعيف يتوهم أنه قوى ذو بطش وجبروت ، ولم تكتف فرنسا وحكومة ديغول بما تثيره من سخرية العالم واستنكاره بأعمالها في الجزائر ، التي دخلت .

فى عامها الخامس ، وهى أضعف من أن تواجه قوة القومية العربية المكافحة البطة . ولم يرض غرور ديجول أن ينصب نفسه رئيساً للمجموعة الفرنسية المفككة المهالكة ، التى لن تصمد أمام حتمية الرغبة التى تجيش فى صدور الإفريقيين نحو الاستقلال الحقيقى .

وأحق ديجول أن يرى الابتسامات الساخرة تتلاعب على شفاه رؤساء حكومات دول مجموعته حين يقف فى المجلس التنفيذى ويعلن أن فرنسا « جمهورية فرنسا » تتكفل بشئون الدفاع وحماية المجموعة كلها ، وشئون أمنها وقضاها واقتصادها ، وتمثيلها السياسى ، وعلى الحملة تتركز فيها ، فى « جمهورية فرنسا » جميع السيادة والسلطان . أحق ذلك لأنه فسر تلك البسمة على معناها الحقيقى ، الاستهانة بما تستطيع إليه فرنسا . وأحقه أن يفلح سيكوتورى فى المضى ببلاده المستقلة حتى تقف على قدميها ، معزة بنفسها مكرمة ، وأن تمتد إليها أيدي المعونة الصادقة من كل مكان ، فتمضى فى طريقها مع الركب المتحرر ، ولا تضطر كما كان يأمل إلى الهالك على فرنسا مرة ثانية ، مستغفرة مستجدية . وأثاره أنها بذلك قد ضربت مثلاً يمكن أن تحتذى به سائر دول المجموعة الفرنسية ، بل لقد بدأ بعضها فعلاً يمهّد لنفسها السبيل إلى ذلك .

وحقد ديجول على نفسه ، وعلى فرنسا ، وعلى العالم كله الذى لم يعد يؤمن بأجناد فرنسا ، وأنها مهد النور والعرفان ، واستشعر ديجول فى أعماق نفسه الصغار الذى يعانیه وتعانيه فرنسا معه ، وأحس بأنه يرتطم بصخرة الواقع ، وأن النعرة الفرنسية التى سادت وسيطرت على العقيلة الفرنسية منذ القرن الثامن عشر ، لم تعد تكفى لكى ترهب أصدقاء فرنسا أو تقنع أعداءها على حد سواء .

وفكر ديجول ملياً ، وأخيراً هداه تفكيره الفذ العبرى إلى خطة محكمة ، خطة الضعيف الذى يريد أن يتشبه بالأقوياء ، والطفل الذى يريد أن يقلد

الرجال . وأطلق ديجول قنبلته السياسية الدعائية قبل أن يطلق مسخه الذرى بآماد طويلة . وأخذ يمهّد السبيل لمكاسب سياسية ضخمة ، يجنّها من دعاية صهيانية تحمل في طياتها أخطاراً توشك أن تودى ديجول وحكومته ، وفرنسا وجمهوريته الخامسة ، بجانب الآلاف من الشرور الأخرى ، والملايين من الضحايا في الحاضر والمستقبل .

واستعارت فرنسا من ألمانيا الغربية بعضاً من علمائها ، الذين حرم عليهم إجراء الأبحاث الذرية في بلادهم ، وبدأت تعدّ العدة لإجراء تفجيرها الذرى البدائى الأول . واختارت مكاناً لإجراء تلك التجربة في منطقة ديجان في الطرف الجنوبى الغربى من صحراء إفريقيا بالجزائر . وقد وقع اختيار فرنسا على هذه البقعة بالذات لأنها تشرف على عدد من الدول الإفريقية الداخلة فى المجموعة الفرنسية ، والتي لم تؤمن الإيمان كله بمجد فرنسا وتسعى إلى اتحاد فدرالى تخرج به من المجموعة الفرنسية . كما اختارتها ، لأنها أقرب بقعة إلى مسرح هزائنها المنكرة فى الجزائر ، علها بذلك تسترد جانباً من عزتها المنهارة .

وأراد ديجول ، أو أرادت فرنسا ، أن تؤكد بتفجيرها الذرى ، أو بالشروع فيه ، أنها ما تزال قوة يحسب بطشها ، ولكن لمن أراد وأرادت أن تؤكد ذلك ؟ أولا أراد ديجول أن يرهب الدول الإفريقية الداخلة فى مجموعته ، وأن يؤكد لها أن لفرنسا قوة ، وأنها بذلك تستطيع فرض إرادتها ، كما تستطيع إسباغ حياتها .

ولكن معيار قوة الدول لم يعد كما يتوهم ديجول فى مجرد المظاهرات المسرحية ، وإنما هو نتيجة انطباعات الدول الأخرى بشأن دولة ما . ولذا فلن نخدع قنبلته الذرية أحداً ، فأين هو من الدول المتقدمة فى أبحاثها الذرية ، وإن المجتمع الدولى لم يعد مجتمعاً منفصلاً ، بل هو مجتمع متقارب يتفاعل كل فرد فيه بما يأتية الآخرون من أعمال ويتأثر بها . وبذلك فإن قنبلة ديجول لن تؤثر .

التأثير الذى يأمله فى الدول الإفريقية الداخلة فى مجموعته ، كما أنها بطبيعة الحال لن تحرك الدول الكبرى الحائزة على قصب السبق فى هذا الميدان .
 فإذا ينبغي ديجول حقاً من التلويح بتفجيره الذرى ؟
 هل هو مجرد هوس أصاب عقله وعقل الفرنسيين جميعاً ... أم هناك ثمة هدف يقصده من وراء ذلك التهديد ؟

إن القنبلة الديجولية الذرية ، التى اقتضت ١١,٠٠٠ رجل عشر سنوات ومبلغ ٢٠٠ مليون دولار لعملها ، بمساعدة العلماء الألمان الذين لم يقدر لهم أن يتابعوا الأبحاث الذرية منذ نهاية الحرب . هذه القنبلة لم تكن بالحجم أو القوة اللذين تستطيع بهما التأثير على أى شخص سوى ديجول نفسه . فإن قوتها لم تتعد قوة ٢٠,٠٠٠ طن من الديناميت ، ومثل هذه القوى التفجيرية تعد شيئاً هزئياً بالقياس إلى الطاقات الضخمة التى وصلت إليها القنابل الذرية الأخرى .
 وإن التوقيت الذى اختاره ديجول للبدء فى دعايته بشأن تفجيره الذرى المنتظر يدل على أن الغرض الرئيسى الذى ينشده ديجول من قنبلته هو غرض سياسى محض . فهو قد تخير الوقت الذى أوشكت فيه أكبر دولتين فى المعسكرين الشرقى والغربى الوصول إلى اتفاق بشأن الأسلحة الذرية . وهو يريد من وراء ذلك أمرين : الأول ، أن يظهر بمظهر القوة فى ميدان السياسة الدولية ، وأنه غير تابع تبعية ذليلة للمعسكر الغربى الذى ينتمى إليه ، ولذلك فإنه ينبغي على المتباحثين سواء فى جنيف أو واشنطن أو لندن أو موسكو أن يدخلوا قوته تلك فى اعتبارهم ، والأمر الثانى أن يجبر حلفاءه من دول المعسكر الغربى على إطلاعه على أسرارهم الذرية باعتبار أنه قد أصبح كبيراً ويملك قنبلة ذرية .

إن مركب النقص الذى يملأ رأس ديجول وحكومته ، والخيال الذى يعيش فيه شعب فرنسا فى ظل أمجاد موهومة من القرن الثامن عشر ، قد دفع بفرنسا إلى هذا الهوس الذرى الذى تعيش فيه ، وتهدد به العالم . وجاءت التقارير

من جميع أنحاء العالم تؤكد أن إجراء التجربة الذرية في هذه البقعة سوف يهدد العالم . وإفريقيا خاصة بأشد الأخطار التي لا يمكن علاجها .

أخطار لمستها الإنسانية في هيروشيما ، وما تزال تعاني من آثارها في تلك البقاع ، أخطار العمى وسرطان الدم والحروق اللفحجية والنارية ، وأخطار هلاك الأراضي الزراعية والحيوانات ، وتلوث مياه الأمطار والأنهار . إنها الإبادة للحياة في جميع صورها ، التهديد الذي سيصيب الأجيال المتعاقبة . والغبار الذري الذي ينتج عن هذه التجربة الآثمة سوف يحمل الموت البطيء والعجز والأمراض إلى أطراف القارة الإفريقية وآسيا وجنوب أوروبا .

إن فرنسا التي تدعى أنها حملت للإنسانية تراثاً مجيداً ، تريد في سبيل إجبار العالم على الاعتراف بأمجادها الموهومة ، أن تنشر الخراب والدمار لتكسب بعض المكاسب السياسية الرخيصة ، إنه الهوس الذري قد ملك عقل ديجول وحكومته وأعمى أبصارهم عن الأخطار التي يهددون بها العالم أجمع .

القومية الإفريقية

في دول المجموعة الفرنسية

أولا جمهوريات غرب إفريقيا

١ - جمهورية موريتانيا الإسلامية :

تعتبر جمهورية موريتانيا الإسلامية حلقة اتصال بين جنس البربر في الشمال والجنس الزنجي في جنوب الصحراء . وفيها يمتزج الجنس في انسجام وتعاون ، في ظل الدين الإسلامي الذي جمع بينهم في عقيدة واحدة ، وهذه البلاد ذات التاريخ العريق ، والحياة الواعية ، هي امتداد لصحراء الجزائر في الشرق إلى شمال ، والصحراء الأسبانية في الشمال الغربي ، ويعتبر أهلها أنفسهم امتداداً للشعب المغربي ومتصلين بالشعب السنغالي إلى جنوبهم .

وكما أنهم حلقة اتصال في الجنس ، فهم حلقة اتصال اقتصادية ، فإن عماد الحياة في موريتانيا التجارة . ويعيش أهلها مرتحلين بين الشمال والجنوب وهم كانوا في قديم قوام التجارة عبر الصحراء ، وتعيش قبائل « المور » عيشة تقليدية متنقلة في الصحراء الواسعة .

وتبلغ مساحة موريتانيا حوالى مليون ومائتى كيلو متر مربع ، ويصل تعداد أهلها حوالى ٥٦٧,٠٠٠ نسمة ، منهم ٤٦٢,٠٠٠ من قبائل المور الرحل ، و ١٠٥,٠٠٠ من الزوج المستقرين في الجنوب . وليست لموريتانيا مدناً ثابتة حيث إن حياة غالبية سكانها حياة ترحال وتنقل ، وحرص الاستعمار الفرنسى على أن تظل حياتهم على هذا النمط لأنه يخشى أن يؤدي الاستقرار إلى قدر من التقدم والمدنية تدفع بالشعب الحر الأبي إلى طرده . وقد جعل الاستعمار عاصمة موريتانيا في مدينة سان لويس في السنغال ، أى خارج الحدود ، فيها مقر الحاكم العام الذى كان يخشى على نفسه إن جعل مقره داخل البلاد .

وقد بدأ الاستعمار الفرنسى منذ ١٩٠٢ ، حين توغلت قوات فرنسا داخل المنطقة ولكنها لاقت القتال العنيف ، والمقاومة المستميتة التى أوقفتها طوال اثنى عشر عاماً ، حتى استطاعت أخيراً أن تسيطر على أغلب بقاع ذلك البلد في عام ١٩١٤ .

وثمة تياران سياسيان يتجاذبان موريتانيا ، تيار الجنس الغالب والدين ، يجذبها نحو المغرب ، وتيار الروابط الاقتصادية ، والتقارب المادى ، يجذبها نحو وسط إفريقيا ، وقد كان يتزعم الاتجاه الأول ، الذى ينادى بالانضمام إلى مملكة المغرب في ارتباط فدرالى النائب السابق « نورما أولد بابانا » والأمير السابق « ترارزا » وقد هرب جميع هؤلاء الزعماء إلى المغرب عند ما طرح ديجول دستوره على الاستفتاء ، هرباً من الضغط الذى مارسه المستعمر لفرض اتجاه معين في قبول الدستور . ويستند دعاة الانضمام للمغرب إلى الروابط التاريخية

التي وحدت البلدين منذ قديم ، وإلى نوازع الجنس والدين . وما تزال مسألة انضمام موريتانيا للمغرب هي الحلم الكبير لكثير من الوطنيين في كل من المغرب وموريتانيا ، ولكن أعداء الوحدة يتعللون بأنه ليس ثمة حدود مشتركة بين البلدين ، فإن صحراء الجزائر ، والصحراء الأسبانية تفصل بينهما .

ولا ريب أن ذلك الادعاء تدحضه حقيقة نسيها المستعمر ، وهي أن التقسيم الذي تعيش في ظله إفريقيا اليوم هو وليد الرغبات الاستعمارية ولا ينطبق بأية حال مع الواقع أو التاريخ أو المنطق ، كما نسي أيضاً أن الصحراء الأسبانية هي جزء من المغرب . وبذلك فإن ثمة حدوداً مشتركة بين المغرب وموريتانيا .

اقتصاد :

وموريتانيا من الناحية الاقتصادية أشد دول غرب إفريقيا الفرنسية فقراً ، فإن أرضها صحراء ، وأهلها رحل يعيشون على التجارة والرعى ، وقد حرص المستعمر على أن تظل الأحوال الاقتصادية متخلفة ، حتى يضمن سيطرته على الشعب الذي يرسف في أغلال الفقر .

ولكن للصحراء كنوزها المخبوءة ، فقد دلت الأبحاث على أن تلال موريتانيا تحوى نسبة عالية جداً من « الهائمانيات » الخام المتضمن للحديد تبلغ بين ٦٥٪ إلى ٦٨٪ . ولم تكن تلك الحقيقة تظهر حتى بادر الاستعمار الفرنسي بتشكيل شركة دولية من المبتكرين البريطانيين والإيطاليين والألمان مع الفرنسيين ، لاستغلال هذه الثروة . وتكونت الشركة منذ ١٩٥٢ ، وتقدمت بطلب قرض قيمته ٢٠ مليون جنيه استرليني من البنك الدولي كدفعة أولى من مجموع المبالغ اللازمة للاستغلال والمقدرة بحوالى ٦٠ ألف مليون فرنك . كما اكتشفت مناجم أخرى للنحاس حول مدينة أكجوجت .

ومن المتوقع أن يكون الحديد المصدر سنوياً من موريتانيا يتراوح مقداره بين ٥ ملايين إلى ستة ملايين طن ، قيمتها حوالى ثلاثين مليوناً من الجنيهات . وينتظر أن تنتعش اقتصاديات موريتانيا مع هذه الموارد من الثروة المعدنية ،

وثمة مشروعات عمرانية كبيرة من بينها تحويل قرية « بوث لاتين » من قرية صيد إلى ميناء تصدير كبير على ساحل الأطلسي ، وربطها بخط حديدي مع مركز مناجم الحديد في « فوجوراد » .

سياسة :

وقد أعلنت جمهورية موريتانيا الإسلامية في ٢٨ من نوفمبر ١٩٥٨ ، وحددت عاصمتها نواكشوت ، وهي مدينة لم تولد بعد لتحل محل العاصمة القديمة في سانت لويس .

وفي موريتانيا اتجاهان سياسيان ، اتجاه استقلالي ، يريد أن تحتفظ موريتانيا بكيانها الذاتي داخل المجموعة الفرنسية . واتجاه انضمامي يميل إلى ربط موريتانيا إلى المغرب . وقد تغلب الاتجاه الانفصالي بفضل مساعدة المستعمر ، على أمل أن يتمكن من التسلط عليه فيما بعد .

ويتزعم حزب الحكومة ، رئيسها ، السيد « مختار أولد داباه » ، وهو حزب التجمع الموريتاني ، ويهدف الحزب إلى جعل موريتانيا منطقة حياد بين البربر في الشمال ، والزنوج من الجنوب ، وكثيراً ما يتحدث رئيس الحكومة عن يلاذه ، بأنها سويسرا إفريقيا الغربية . نسبة إلى حيادها ، كما أن من أهداف الحزب دعم استقلال موريتانيا ويطالب بالمحافظة على المظاهر الإسلامية في البلاد . مع التعاون الكامل مع جميع إفريقيا الغربية .

و« مختار أولد داباه » يعتبر أصغر رئيس جمهورية في غرب إفريقيا إذ أنه لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من العمر . وهو من أسرة عريقة ، تلقى علومه في سانت لويس بالسنغال ثم في السربون ، حيث درس اللغات الشرقية وحصل على ليسانس الحقوق . وقفز سريعاً في حياته السياسية ، حتى وصل إلى أعلى منصب ، فدعى لتولى شئون البلاد ، عقب استفتاء ديجول .

وحزب التجمع الموريتاني يعارض نزعات الانضمام مع أي من المغرب أو غرب إفريقيا ، وهو يريد أن يدعم استقلال جمهورية موريتانيا الاقتصادية .

والسياسى على سواء . ولذلك فقد سافر رئيس الوزراء إلى نيويورك لإجراء مباحثات مع البنك الدولى حول المشروعات الاقتصادية والصناعية فى موريتانيا . وليس معنى معارضة « مختار أولد داباه » للانضمام مع المغرب أنه يعادى المغرب فإن روابط الشعب الموريتانى مع المغرب روابط وثيقة أقوى من أن ينكرها .

٢ - اتحاد مالى : جمهورية السنغال - جمهورية السودان :

إن اتحاد مالى هو التعبير الصادق للمشاعر الإفريقية الخالصة ، فهو يدل على انتصار اتجاهات التجمع الإفريقى ، وتخطى الحدود الصناعية التى افتعلها المستعمر . وإن إعلان قيام اتحاد مالى الفدرالى فى الثامن عشر من يناير ١٩٥٩ ، فى أعقاب إعلان دولتى السودان والسنغال الداخلتان فى المجموعة الفرنسية ، كان بمثابة صفعه قوية للمطامع الفرنسية فى السيطرة والتسلط ، فإنه ليس ثمة شك فى القوة التى تكسبها دولتا الاتحاد من اتحادهما .

وقد بدأت فكرة الاتحاد الفدرالى منبثقة عن القيم والمعايير القومية الإفريقية التى استقرت فى نفس زعيم من زعماء الفدرالية فى إفريقيا ، وهو « ليوبلد سنجهور » زعيم حزب « الفدرالية الإفريقية » الحديثة . والزعيم السابق لحزب « الكتلة الديمقراطية السنغالية » قبل الاتحاد ، وإن هذا الزعيم الفيلسوف الشاعر الرقيق ، الذى أطلق عليه الإفريقيون « نبي الزنجية » ، قد آمن بالتراث الإفريقى القديم ، وآمن بحق الإفريقيين فى الحياة الكريمة وحققهم فى اختيار أسلوب الحكم الذى يتلاءم مع مصالحهم الحالية والمقبلة .

وقد صرح سنجهور فى مؤتمر عام لحزبه الجديد عقد مؤخراً فى « باماكو » عاصمة الاتحاد بأن الهدف الذى يسعى إليه حزبه هو « إنشاء أمة زنجية إفريقية من مجموعة تلتقى فى وحدة واحدة ، بالرغم من الحدود المصطنعة والخلافات القبلية ، وذلك طبقاً للقيم الزنجوية إفريقية . والجمهورية الفدرالية ستكون خطوطنا المثلى ، لأن اتحاد مالى الفدرالى لا يعدو أن يكون اتحاداً بين دول . وإن جمهوريتنا الفدرالية ستكون أمة ، أى شعباً واحداً له هدف واحد ويعيش

لعقيدة مشتركة : وأعتقد أن الجمهورية الفدرالية هي الحل الأفضل ، فهي الصورة التي اختارتها أكثر الأمم تحضراً ورقياً .

وقد اختار دعاة الفدرالية لاتحادهم اسماً عريقاً بعثوا به تراثاً مجيداً من التراث الإفريقي الخالد ، إمبراطورية مالي . تلك الإمبراطورية التي حكمت غرب إفريقيا ثمانية قرون ، منذ مطلع القرن الحادي عشر حتى نهاية القرن السابع عشر . وكانت إمبراطورية مالي قد تعززت بالإسلام الذي اعتنقه رئيسها في مطلع القرن الحادي عشر ، فتدعم ملكه المتوارث ، وازدادت رقعة بلاده ، وعدل في حكمه ، وجاء نسله من بعده حكاماً صالحين ، يحسنون السياسة ، وذاع صيتهم وأصبحت عاصمتهم « كوناكري » مقصداً وملاذاً للعلماء ورجال الدين والسياسة .

وعند إعلان اتحاد مالي في يناير ١٩٥٩ ، كان مزماً أن تدخل فيه بجانب السودان والسنغال ، كل من جمهوريتي داهومي وفولتا ، وأن يجعل الاتحاد مفتوحاً أمام سائر دول غرب إفريقيا ، ولكن تغلبت النزعة الانفصالية ، التي تزعمها هوفويت بوجني زعيم ساحل العاج ، وانسحبت داهومي وفولتا قبل إعلان الاتحاد . وقد كان من وراء هذا الانسحاب كثير من الدس الذي يحسنه الاستعمار ، ومارست فرنسا الضغط السياسي على زعماء داهومي وفولتا ، وقد أشار الزعيم الفدرالي سنجهور إلى الضغط الشديد الذي واجهه مندوبو فولتا وداهومي في المباحثات التمهيدية في مدينة (باماكو) .

وإن فرنسا خشيت أن تجمع أربع دول في مجموعة فدرالية واحدة يمنحها من القوة ما تستطيع أن تقف في وجه المطامع الاستغلالية الفرنسية . ولا شك أن السياسة التقليدية الفرنسية التي تسعى دائماً إلى طمس النزعات الإفريقية القومية ، يسببها إلى أبعد مدى أن تعود تسمية « مالي » وهي تراث له ماله من الأجداد والذكريات . وحاربت فرنسا تقارب الشعوب الإفريقية بكل وسيلة ممكنة ، فشت بالوقية بين الدول المتجاورة ، وأوهمت كلا بأن ثمة مطامع توسعية للأخرى تريد تحقيقها من وراء الاتحاد الفدرالي .

وأراد زعماء الفدرالية أن يطيبوا خاطر فرنسا ، وأن يفسدوا مساعيها فأعلنوا أن اتحادهم يحرص على علاقات قوية أخوية مع جيرانه في المجموعة الفرنسية ، وأنه لن ينفصل عن المجموعة وأن لغته الرسمية ستظل هي الفرنسية .

وسارعت فرنسا مدفوعة بالخوف من أن تنطلق الدول الإفريقية في اختيار لون الحكم الذي تريده ، سارعت بإنشاء الأجهزة الرئيسية للمجموعة الفرنسية ، وبأدرت بتحديد موعد اجتماع المجلس التنفيذي في فبراير ١٩٥٩ . وكان هدف فرنسا من ذلك ، هو إشباع الطاقات المتعطشة التي لم تلبث أن وجدت لنفسها متنفساً حين أنشئت المجموعة الفرنسية . وتعاقبت إعلان جمهورياتها ، دون أن يكون ثمة نظام واضح يجمع بينها في أجهزة محددة بعد ، فانطلقت تلك الطاقات ترسم لنفسها أساليب تعاونها ، وخشيت فرنسا إن هي تراخت ، أن تلمس تلك الدول أنها لها كيان ذاتي ، وتستطيع أن تقرر لنفسها دون الحاجة إلى رعاية فرنسا .

وحاربت فرنسا اتحاد مالي ، وما تزال في ذهنها صورة غينيا التي رفضت دستور دييجول ، والتي تعرف فرنسا أن تلك كانت الإرادة الحقيقية للشعوب الإفريقية جميعاً لو تركت لها الحرية ، وأن غينيا قد نجحت ، واستطاعت الوقوف على قدميها في الميدان الدولي ، وهي المنفردة . فكيف يكون الحال إذا أرادت أربع دول متحدة فدرالياً أن تعصى وتخرج وتترك كل شيء .

ولكن مع ذلك ، وعلى الرغم من محاربة فرنسا ، فقد تمسك كل من السودان والسنغال بالدخول في اتحاد مالي الفدالي ، وتم إعلانه في ١٨/١/١٩٥٩ . واتخذت « داكار » عاصمة للاتحاد ، وداكار ثالث ميناء في المجموعة الفرنسية كلها بعد مرسيليا والهافر . ويبلغ تعداد داكار حوالي ٢٣٠ ألف نسمة بينهم ٣٠ ألف أوروبي .

السنغال :

أعلنت في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٨ ، عاصمتها داكار — وهي عاصمة الاتحاد ،

وتبلغ مساحة السنغال حوالي ١٩٧,١٦١ كيلومتر مربع ، وتعدادها حوالي ٢,٢٧٠,٠٠٠ نسمة ، تبلغ نسبة المسلمين فيهم قرابة ٨٠ ٪ والمدن الرئيسية في السنغال بعد العاصمة سانت لويس (وهي كما قدمنا مقر حكومة موريتانيا) وروفيسك ، وكاولاك ، وثيز .

وقد ساهمت السنغال مساهمة فعالة في الدعوة للقومية الإفريقية ، ومن بين بنيتها ظهر قائد الدعوة الزنجية ، سنجهور ، الذي دعا إلى إحياء الذكرى المتوارثة للإمبراطوريات الإفريقية القديمة . وفي السنغال ظهرت الثورة الشابة على الاشتراكية القديمة التي تنتمي إلى الاشتراكية الفرنسية وتخضع لها ، وبدأت الدعوة إلى اشتراكية إفريقية خالصة تنبثق عن رغبات المواطنين ، تهدف إلى خلق مجتمع مترابط يعبر عن نفسه .

سنجهور - (ليوبولد سيدار سنجهور) :

هو فيلسوف شاعر سياسي ، وهو التطبيق الفذ لنظرية بلاتو بأن الفلاسفة ينبغي أن يكونوا ملوكاً . وسنجهور من أوسع الشعراء الإفريقيين شهرة في اللغة الفرنسية ، وله آلاف المعجبين والقراء في جميع أنحاء العالم ، ولكن قلة منهم من يعرفون الجانب السياسي والفلسفي في سنجهور ، وسنجهور يعتبر من دعائم التاريخ الحديث للسنغال وغرب إفريقيا برمته ، بما ساهم به من كفاح خلال الخمسة عشر عاماً الماضية .

وإن جمع سنجهور بين الشعر والفلسفة والسياسة ، قد انطبع بآثار عميقة في حياته العامة ، فهو أكثر الساسة الإفريقيين تأثراً بالثقافة الفرنسية ، في لغته العميقة وفي ذوقه وعاداته . وهو في نفس الوقت ، بما اعتمل في قلبه من فلسفة وما احتواه من روحية عميقة ، وإيمان بالقيم الإفريقية الزنجية ، أصبح بحق نبي الزنجية .

وبالرغم من أن سنجهور كاثوليكي ، إلا أنه نجح في كسب تأييد القادة المسلمين التقليديين ، المارابوت ، ومن هذا التأييد الشعبي الكامل الذي أحرزه

سنجهور ، انطلق في طريقه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وفلسفة سنجهور لم تمنعه من أن يسلك أى سبيل بقصد تحقيق الدعوة التي يؤمن بها . فهو من أشد الزعماء الإفريقيين نقداً للسياسة الفرنسية في الجزائر ، وقد نادى دوماً بضرورة تخفيف الرابطة الدستورية التي تربط فرنسا مع أقاليم وراء البحار ، ومع ذلك فلم يتردد في قبول منصب الوزارة في حكومة فور الفرنسية ومثل فرنسا عدة مرات في بعض المنظمات الدولية . وكان سنجهور يبرر ذلك بأنه وسيلة إلى جعل الصوت الإفريقي مسموعاً ، سواء في باريس أو في غيرها من المحافل الدولية .

وتميز سنجهور ببراعة في التعبير وصياغة أفكاره ، وقد أحاطته نزعته الفلسفية بغير قليل من الغموض . ولكن اتجاهاته السياسية اتسمت بالإصرار المؤمن ، والثقة فيما يريد ، وكانت ثمة نواة تدور حولها آراؤه السياسية والاجتماعية . وهي الآراء التي خلقها خلال وجوه نشاطه المختلفة ، أستاذاً وشاعراً وسياسياً . وقد ولد سنجهور عام ١٩٠٦ في مدينة جوالى ، في إفريقيا البرتغالية في منطقة مشهورة بالفول السوداني ، وكان أبوه أحد التجار الرحل ، ومن أتباع الطبقة النبيلة السنغالية التي تسيطر على السياسة السنغالية . ودرس في المدارس التبشيرية ثم الليسيه ثم السوربون حيث كان أول إفريقي يحصل على درجة الشرف في اللغة الفرنسية . واشتغل مدرساً للأدب الفرنسي في مدارس الليسيه في مدينة تور ثم في باريس ، واختير عام ١٩٤٦ بصفة غير رسمية في لجنة الصياغة المنفرعة من اللجنة الدستورية للمستور ١٩٤٦ .

وقد اشترك سنجهور في حركة المقاومة السرية في فرنسا في أثناء احتلال الألمان ، وكان ينظم الشعر الملهب حماساً ، الممزج بروح الحرب والمقاومة ، المشرب بفكرة الدعوة الزنجية . وبعد تحرير فرنسا ، انتقل سنجهور إلى بلده السنغال ، ونقل معه الحركة السياسية التي أخذت تحتاج غرب إفريقيا كلها . وانتخب سنجهور نائباً عن السنغال على مبادئ الحزب الاشتراكي السنغالي التابع

للحزب الاشتراكي الفرنسي ، ولم يلبث سنجهور أن خرج بلون جديد من الاشتراكية الشابة السنغالية ، تكفر بالتبعية للاشتراكية الفرنسية أو أية اشتراكية أخرى ، وأسس حزبه الجديد « الكتلة الديمقراطية السنغالية » عام ١٩٤٨ وكان الحزب الجديد يمثل في شقه الإيجابي ، الجهد الواعي الناجح لسنجهور ومعاونة الأول «امادوديا» ، لخلق حزب يجتمع فيه المجتمع السنغالي ممثلاً بمجماعاته الشعبية ومنظمات شبيخته وهيئاته الدينية وطبقاته الاقتصادية والاجتماعية . ويجد عن طريقه شعب السنغال معبراً للإفصاح عن آماله وآلامه ومطالبه ، حزباً يعتبر التعبير الدقيق للسنغال في مختلف نواحي الحياة .

وكانت بلاغة سنجهور وفصاحته ، وفلسفته وشعره كلها مجندة في خدمة النزعة القومية التي تملكته عليه مشاعره ، وكانت الأهازيج التقليدية في صياغتها الحديثة ، التي نظمها سنجهور هي رسالة القومية ، تحمل معانيها وأمجادها . ومزج سنجهور السياسة والفلسفة والاجتماع ، وكانت خطابه السياسية قطعاً أدبية رائعة ، ودساتير اجتماعية ومبادئ . اقتصادية . وامتزجت الأمانى الفردية والآمال القومية ، فربط بين ضمان السعر المناسب للمحاصيل الزراعية والأجور الملائمة للعمال ، وبين الاشتراكية الإفريقية الأصيلة ، وبعث التراث الثقافي الإفريقي ، والحاجة إلى العلم والدقة الفنية الحديثة . واكتسح حزب الكتلة الديمقراطية السنغالية الميدان السياسي .

السنغال والنهضة الحديثة في السياسة والاقتصاد :

مكنت القوة السياسية التي خلقها سنجهور في السنغال من أن يبدأ السنغال الدعوة في الميدان الخارجي ، لإيجاد لون جديد من العلاقة بين فرنسا وإفريقيا الفرنسية . وكانت الفكرة التي يدعها سنجهور لتقوم عليها تلك العلاقة ، تشبه الرابطة التي تربط الهند مع المملكة المتحدة . وكان سنجهور يصف هذه العلاقة بأنها غير ضيقة بحيث تحرم الشعوب الناهضة من حقها في الحياة والكرامة التي تحرص عليها ، وأنه يكون من نتيجتها إيجاد حل نهائي لمشكلة الجزائر ، ولسائر

المشكلات المقبلة التي ستعرض لها حتما علاقات فرنسا مع سائر الدول الإفريقية الأخرى .

فكانت آمال السنغال السياسية الخارجية تنسم بالصبغة الفلسفية التي بذرها سنجهور وعقيدته في تمازج الحضارات لتحقيق صالح البشرية المطلق . فكانت الفكرة السياسية هي امتزاج الحضارات الفرنسية والعربية والإفريقية للخروج منها بحضارة مشتركة ، تعيش في ظلها مجموعة الشعوب الممتدة من دنكرق حتى برازافيل ، في وئام وسلام وتعاون .

ولكن سياسة سنجهور والسنغال ، أصطدمت بعقبتين رئيسيتين وضعهما الاستعمار الفرنسي ، فقد كان الحكام في باريس يرون مستقبل المجموعة الفرنسية بلون فرنسي بحت ، تتلشى فيه كل آثار الماضي ، وتذوب الشخصية الإفريقية أو العربية . ومن ناحية ثانية ، فإن رواسب القرون الطويلة من الاستعمار في إفريقيا ، قد فككت الروابط الإفريقية ، وباعدت بين الشعوب المتأخية .

ولم يستجب للدعوة السياسية الفلسفية التي انبعثت من السنغال سوى شعب السودان الذي تغلب على العراقيل التي وضعها المستعمر ، وأعلن في جرأة وإصرار تمسكه بالاتحاد الفدرالي بينه وبين شعب السنغال ، وأعلن الاتحاد . وشكل سنجهور حزبه السياسي الجديد « حزب الفدرالية الإفريقية » وإن سنجهور وإن كان يعلن أنه لا يقبل أن يخير بين إفريقيا وفرنسا ، فرنسا صاحبة الحضارة التي تأثر بها ، وأنه يعتبر السؤال مجرد سخف لا طائل من ورائه ، إلا أنه حين يجد ألا مفر من الاختيار — وأمام إصرار فرنسا على نهجها الاستعماري — فليس ثمة شك في أنه سيختار في إيمان صادق ، إفريقيا .

وتقوم الثروة الاقتصادية في السنغال على نبات « الأراشيد » ، والزيوت المستخرجة منه . وقد بدأت حركة تصنيعية في السنغال . وأقيمت في دكاكر عدة صناعات فأنشأت الحكومة محولا كيميائيا ، وعدة مصانع للغزل والنسيج .

وتدرس الحكومة مشروع قناطر على نهر سنغال ، تزيد بواسطتها من الرقعة الزراعية للبلاد ، وأهم الزراعات ، البن والكافور .
وفي السنغال ثروات منجمية ، فهناك مناطق غنية بالفوسفات في جوار مدينة « لام لام » وتجري بعض الشركات التنقيب عن البترول في منطقة دكار .

جمهورية السودان : (في اتحاد مالى) :

أعلنت في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، وتبلغ مساحتها ١,٢٠٤,٠٠٠ كيلومتر مربع وتعداد أهلها ٣,٧٠٨,٠٠٠ نسمة ، وأهم مدن جمهورية السودان هي ، العاصمة بامباكو ، وكياس وسيجو وجاو .

وقد كانت جمهورية السودان أول من استجاب لدعوة الفدرالية التي دعى إليها سنجهور ، وذلك بالرغم من الضغط الذي حاولته فرنسا ، وعلى الرغم من أن ٩٠٪ من شعب السودان من حزب الصف الديمقراطي الإفريقي ، إلا أنه لم يخضع للتيار الذي دعا إليه « هوفويت بويجني » المعارض للفدرالية . وقد أصر شعب السودان على تأييد الفدرالية مؤمناً بأنها أقصر الطرق لتحقيق آمال الإفريقيين في الحرية والاستقلال .

وقد بدأت حكومة السودان الوطنية في دراسة مشروعات النهضة الاقتصادية ، وأهمها مشروع « نيجر » الذي سيحقق رى أكثر من مليون هكتار إضافي من أراضي وادي نهر نيجر ، وذلك بإقامة قناطر تسمى قناطر سانساندنج . والمتوقع أن تستغل الأراضي الجديدة في زراعة القطن والأرز بكميات تغطي الاستهلاك المحلي .

ورئيس المجلس في جمهورية السودان هو جان ماري كوني ، وهو من زعماء حزب الصف الديمقراطي الإفريقي وهو حزب الأغلبية في السودان . وكوني من مواليد مدينة سيكاسو عام ١٩١٣ ، وشغل عدة مناصب في إدارة السودان كان آخرها مستشاراً إقليمياً للسودان قبل إعلان استقلاله في العام

الماضى ، وقد سجل كوفى فى اجتماع تانتاناريف فى يونية الماضى اعتراضه على الأسلوب الذى تريد به فرنسا السيطرة على المجموعة الفرنسية . كما أنه كان أول من اعترض على إجراء تجربة فرنسا الذرية فى الصحراء .

٣ - جمهورية فولتا :

أعلنت فى ١١ من ديسمبر ١٩٥٨ ، وعاصمتها أوجادوجو . يبلغ سكانها حوالى ٣٢,٠٠٠ نفس ، وأكبر مدنها بوبوديولاسو يقطنها ٤٥,٠٠٠ نفس . وتبلغ مساحة فولتا حوالى ٢٨٠,٠٠٠ كيلو متر مربع وتعداد أهلها قرابة ثلاثة ملايين ونصف نسمة . وأغلب سكانها من رعايا الإمبراطور مورونابا إمبراطور « موسيس » وهو أحد كبار الزعماء الإفريقيين الوطنيين .

وجمهورية فولتا لا تطل على المحيط ، فهى إلى شمال غانا وساحل العاج وداهومى والتوجو ، ولذلك فإنها على الرغم من كثافة سكانها ، التى تجعلها أشد دول غرب إفريقيا كثافة بالسكان تعتبر فقيرة نسبياً . والزراعة فيها ضئيلة ، كما أن ليس بها ثروات معدنية . ولكنها مع ذلك قد عوضت هذا النقص بنشاط تجارى عن طريق الترانزيت ، وتحترقها شبكة من الطرق البرية تربط أجزاءها بعضها البعض .

وإن كثافة السكان قد جعلت منها مصدراً هاماً للأيدى العاملة فى الدول المجاورة ، وخاصة ساحل العاج - وإن مثلها فى غرب إفريقيا مثل نياسالاند ، فيهاجر منها عدد كبير من العمال إلى سائر دول غرب إفريقيا ، يقومون بأعمال كثيرة ، وهم ذوو نشاط وحذق شديدين .

وقد كانت الفولتا إحدى الدول التى اتجهت نحو الفدرالية وأزمنت الدخول فى اتحاد مالى الفدرالى ولكن الضغط الاستعمارى تمكن من التأثير عليها فانسحبت فى اللحظات الأخيرة . ويتنازع النفوذ السياسى فى فولتا الحزبان الرئيسيان فى غرب إفريقيا ، وهما حزب الصف الديمقراطى الإفريقى ، وحزب التجمع

الإفريقي ، وتشكلت أول حكومة ائتلافية بين هذين الحزبين . فقد فاز حزب الصف بسبعة وثلاثين مقعداً في الجمعية التشريعية وحزب التجمع بواحد وثلاثين مقعداً ، أى بنسبة ٥٥٪ إلى ٤٥٪ .

وقد انقسم كل من الحزبين بشأن فكرة الفدرالية ، فكان ثمة مؤيدون لها ومعارضون في كل من الحزبين ، ولم يكن شأن حزب الصف ، وهو الحزب السائد في فولتا ، كشأنه في السودان ، فإنه نظراً لقرب الفولتا من ساحل العاج التي يرأسها هوفويت بويجنى زعيم حزب الصف في غرب إفريقيا كلها ، استطاع التأثير بمعارضته للفكرة الديمقراطية .

ويرأس حكومة الفولتا ، م . ياميجو (موريس) وهو يبلغ من العمر ٣٨ عاماً ، ومن زعماء حزب الصف ، وقد تولى عدة مناصب في الإدارة قبل إعلان الجمهورية ، وتولى وزارة الزراعة عند إعلانها ، ثم رئاسة الجمهورية خلفاً للرئيس الراحل كوليبالي ، الذي لم يتول الرئاسة أكثر من بضعة شهور .

٤ - جمهورية ساحل العاج :

جمهورية ساحل العاج تعتبر من أغنى دول غرب إفريقيا عامة ، وهي أغنى دولة في دول غرب إفريقيا الفرنسية فعلاً . وتقوم ثروتها على ما تصدره من البن (٧٦,٠٠٠ طن سنوياً) والكافور (١١٨,٠٠٠ طن سنوياً) كما تصدر الخشب والمطاط . وعاصمة ساحل العاج هي ميناوفا الهام أبيجان على خليج غينيا ، وهي من موانئ إفريقيا المعدودة الكبرى ، وقد شقت قناة فريدى عام ١٩٥١ توصل خليج غينيا ببحيرة أبيجان ، كما أقيم كوبرى يربط ضاحية ترشفيل بالميناء ، فازدهرت الميناء بذلك وأفادت فائدة كبيرة .

وتعتبر سياسة ساحل العاج موالية لفرنسا وللارتباط المباشر معها ، وهي مركز الدعوة المناهضة للفدرالية ، والسبب في ذلك هو شخصية فيليكس هيوفويت زعيم حزب الصف الديمقراطي الإفريقي والذي يصفه ديجول بأنه رجل فرنسى عظيم وإفريقى عظيم .

وهيوفيت بويجنى يبلغ من العمر ٥٣ عاماً ، وقد لمع نجمه في أعقاب الحرب العالمية الثانية حين تزعم الحركة الوطنية في بلاده ، وطالب بأن تلغى الطريقة التي كان يتبعها المستوطنون الفرنسيون في المزارع الشاسعة في ساحل العاج . بالاستغناء عن عمالهم الإفريقيين في نهاية كل موسم زراعى ، ويدفعون لهم أجوراً ضئيلة لا تكاد تكفى عودتهم إلى بلادهم ثانية ، وغالبهم من إقليم الفولتا المجاور . واجتمعت كلمة الشعب حوله وكسب تأييداً شعبياً واسعاً ، بحيث أنه عند ما لفق الفرنسيون له تهمة الشيوعية لم يجدوا إفريقياً واحداً يشهد ضده ، مما اضطرهم لإطلاق سراحه .

ولكن لم يلبث الفرنسيون أن تبعوا معه أسلوب الإغراء ، وظهر بويجنى في باريس وغير اتجاهه المعادى لفرنسا إلى تزعم الدعوة إلى التعاون الإفريقى ، الفرنسي . وأنكر عليه القوميون في ساحل العاج ذلك وأطلقوا عليه تسمية « باوداى » الإفريقى ، الذى يضحى بشعبه ووطنه مقابل مكاسب المزايا والشهرة والمنصب . واستمر بويجنى في باريس يخشى العودة إلى ساحل العاج ، وتقلب مناصب البرلمان الفرنسى حتى وصل إلى منصب الوكالة ثم اختير وزيراً دائماً في الوزارات الفرنسية المتعاقبة . وعينه دييجول وزيراً في وزارته واتخذ منه وسيلة إلى التأثير في الدول الإفريقية .

وبويجنى ، وهو زعيم حزب الصف الإفريقى الديموقراطى ، يمثل ثالث اتجاهات سادت السياسة الإفريقية في غرب إفريقيا ، وتنازعت الزعامة فيها : الاتجاه الأول ، الذى مثله سيكوتورى ، والذى يتمسك باستقلال كامل أياً كان الثمن ، والاتجاه الثانى الذى يمثله سنجهور في السنغال والذى يدعو إلى استقلال ذاتى مع تعاون اقتصادى مع فرنسا ، عن طريق الاتحاد الفدرالى لغرب إفريقيا (مالى) . وأما اتجاه بويجنى فهو التمسك بالارتباط المباشر مع فرنسا .

وأغدقت فرنسا الأموال على ساحل العاج ، وعلى زعيمه بويجنى ، ولكن الشعب لم يكن ليرضى بذلك ، وطالب باستقلال حقيقى ، ومارست فرنسا

الضغط والتزوير ، وخرجت انتخابات الجمعية التشريعية باكتساح حزب الصف ، وتولى بويجنى رئاسة الحكومة فى ساحل العاج : واستخدمت فرنسا نفوذ بويجنى فى التأثير على الفولتا ، التى يعيش جانب كبير من سكانها كما قدمنا على الأعمال التى تتاح لهم فى ساحل العاج . وتمكن بذلك من إخراجها من اتحاد مالى الفدرالى .

وكان بويجنى يشعر بأن أى قدر من الحرية تمنح للشعب ستطيح بكل ما بناه ، ولذلك يصرح فى أعقاب توليه الوزارة ، بأنه لن يسمح بقيام أى حزب معارض يطالب بالانفصال عن فرنسا ، وقال إن فوائد التعاون مع فرنسا سوف تكون مادة أساسية يلقنها للنشء فى المدارس .

ويرأس جمهورية ساحل العاج التى أعلنت فى ٤ من ديسمبر ١٩٥٨ ، السيد أوجست دنيىس ، وهو طبيب يبلغ من العمر ٥٣ عاماً . ظل حياته يمارس الطب فى مدينة داكور وقد اختاره حزب الصف رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٨ . وتبلغ مساحة ساحل العاج ٣٢,٤٦٣ كيلو متراً مربعاً ، وتعدادها حوالى ٢,٤٤٧,١٠٠ نفس . ومن مدنها الهامة بواكى - كور هوجو - نان .

٥ - جمهورية نيجر :

كانت نيجر ميداناً لصراع عنيف بين نزعة الانفصال ، ورفض دستور دييجول ، وبين نزعة الدخول فى المجموعة الفرنسية ، وقد حرص الاستعمار الفرنسى على ممارسة ألوان الضغط العنيف على زعماء حزب التجمع الإفريقى وقد كان « دجيىو باكارى » زعيم حزب التجمع السابق من أقوى زعماء التحرر القومى فى إفريقيا ، وقاد أعنف حملة واجهها دستور دييجول وقت إجراء الاستفتاء عليه ، ولذلك عمدت الإدارة الفرنسية إلى تأجيل إعلان نتيجة الاستفتاء بالرفض ، وادعت فساد الإحصاء الأول ، وأجرت استفتاء لاحقاً : وخلال تلك الفترة طردت « باكارى » ومنعت عقد اجتماعات الحزب ، ومالأت حزب الصف الديمقراطى . وأخيراً أعلنت نتيجة مزورة :

ولاعجب أن اهتمت فرنسا بممارسة الضغط على أشده في نيجر ، فهي تقع على حدود صحراء الجزائر إلى الجنوب الشرقى ، وإلى شرقها تبدأ الدول الاستوائية الفرنسية ، فهي بهذا الوضع تؤثر تأثيراً مباشراً في اتجاه القومية الإفريقية في الدول الاستوائية ، وهي إن خرجت على المجموعة الفرنسية ، لشرطتها إلى قسمين في غير اتصال .

وأقالت فرنسا « باكارى » من زعامة حزب التجمع ، وانقسم أتباعه بعده إلى فريقين ، انضم جانب إلى حزب الصف المؤيد للمجموعة وظل الباقي على اعتراضه ، ولكن أصبح أقلية في الجمعية التشريعية ، لم يحصل على أكثر من أحد عشر مقعداً ، ولكن مع ذلك ، فإن المعارضة ما تزال قوية النفوذ بين الشعب . يناصرها الكثير ، وتربص مواناة الفرصة .

وتولى رئاسة الحكومة هامانى ديورى ، زعيم حزب الصف الديموقراطى واضطر إلى تشكيل حكومة ائتلافية ، ضمت بعض أعضاء حزب التجمع المذشقين ، عله يرضى الشعب بذلك .

وعاصمة نيجر هي نيامى يبلغ سكانها ١٨,٠٠٠ نسمة . وتبلغ مساحة البلاد حوالى ١,٢٤٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، وتعداد أهلها ٢,٣٣٦,٠٠٠ نسمة ، وأهم مدنها ، زندر ، ومارادى ، وقوام اقتصاد نيجر هو رعى الأغنام والمواشى وتصديرها ، ويصل مجموع ما تصدره منها سنوياً حوالى ١٨ ألف طن . ولعل أكبر عقبات الرواج الاقتصادى هي بعد البلاد عن البحر . ولكنها تتخذ سبيلها التجارى عبر جمهورية الفولتا ، التى تقوم فيها شبكة كثيفة من المواصلات السهلة ، ثم إلى ساحل العاج في مينائه وعاصمته أبيجان .

٦ - جمهورية داهومى :

وفى هذه الجمهورية بدورها قامت معركة فاصلة بين الاتجاهين . الفدرالى واتجاه الاتصال المباشر مع فرنسا ، ويسود حزب التجمع الإفريقى في داهومى ،

ولذلك تغلب الاتجاه نحو الفدرالية ، وأعلنت داهومى عزمها على الدخول فى اتحاد مالى الفدرالى . ولكن لم يلبث الاستعمار أن استخدم كافة وسائله لتحويل هذا العزم ، وكما ضغط على الفولتا بواسطة تلويح هوفويت بويجنى بمنع عمال الفولتا عن أبواب رزقهم فى ساحل العاج ، استخدام الاستعمار التهديد بالحيلولة دون شعب داهومى ووظائف وأعمال التجارة المختلفة التى يمارسها فى سائر دول غرب إفريقيا الفرنسية .

وإن داهومى البالغ مساحتها ١١٢,٠٠٠ كيلو متر مربع مكتظة بالسكان فيصل تعدادها قرابة المليونين من الناس . ولذلك فإن الحاجة وفقر الموارد الزراعية قد جعلت من شعب داهومى شعباً نشطاً مشهوداً له بالذكاء وإتقان الأعمال التى توكل إليهم ، وتمتد داهومى سائر دول غرب إفريقيا بجانب كبير من الموظفين الإداريين . ويمارس الداهوميون الكثير من أعمال التجارة .

ويعيش فى عاصمة داهومى - بورتونوفا - ٣١,٠٠٠ نسمة وأكبر مدنها هى ميناء « كوتونو » (٥٧,٠٠٠ نسمة) . وقد قامت حكومة داهومى منذ إعلان الجمهورية فى ٤ من ديسمبر ١٩٥٨ ، بوضع مشروع لتوسيع ميناء كوتونو لتصبح مركزاً تجارياً ، وتحسين وسائل اتصالها بالداخل لتكون منفذاً لتجارة الماشية من نيجر .

ولا شك أن مثل هذه الخطوات ستدعم الاتجاه الفدرالى الذى يؤمن به الشعب الداهومى ، وبذلك تتخلص من وسائل الضغط التى تهددها بها النزعة المناهضة للفدرالية والتى أجبرتها على الانسحاب من الاتحاد الفدرالى (مالى) . وحينما تم تلك المشروعات ، ويجد الداهوميون أنهم أصبحوا مركزاً تجارياً ، ومنفذاً للإنتاج الحيوانى من نيجر ومكملاً للشبكة الكثيفة من المواصلات فى الفولتا ، وبالتالي مخرجاً لتجارة السودان ، حينما يتم لها ذلك ، فلا شك أنها ستعلن رأيها الصريح فى الدخول فى اتحاد مالى ، وتتبعها فى ذلك بالضرورة جمهورية الفولتا .

ورئيس وزراء داهومي « أبيثي » من حزب التجمع الإفريقي ومن أول دعاة الفدرالية ويبلغ من العمر ٤٦ سنة ، درس في بوردو ثم باريس وظهر نجمه السياسي بعد تحرير فرنسا من الألمان فانتخب عضواً في الجمعية الوطنية الفرنسية نائباً عن داهومي . وحزب التجمع هو حزب الأغلبية في داهومي ، وهو الحزب الذي يسعى نحو الفدرالية وإلى تحقيق استقلال كامل لبلدان غرب إفريقيا الفرنسية .

ثانيا : جمهوريات إفريقيا الاستوائية الفرنسية

إن إفريقيا الاستوائية الفرنسية تعتبر أكبر دليل على فساد الإدارة الفرنسية وعلى استبدادها في تسلطها واستغلالها لمقدرات الشعوب ، كما أنها تدل أيضاً على مدى إهمال فرنسا المتعمد لهذه المستعمرات ، والانحدار بها إلى أدنى مستوى . وإن المدينة الرئيسية في إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وهي مدينة برازافيل ، في الكونجو الفرنسي ، أكبر مثل على هذا الإهمال وهي على الصورة التي بينها مما سبق من الكلام .

هذا وقد تزايد تعداد البيض في برازافيل سبعة أضعاف ما كان عليه خلال العشر سنوات الأخيرة ، وإن فرنسا بعد أن فقدت ميادين استغلال رءوس الأموال في الشرق الأقصى ، حولتها إلى إفريقيا ، وتريد أن تتخذ من إفريقيا قاعدة وملاذاً إذا ما قامت حرب عالمية ثالثة .

وإن الحديث عن النهوض بالنزوح الذي يملأ سماء باريس ، والذي يحلم به ديجول ويريد أن يحول بواسطته نزوح إفريقيا الفرنسية كلها إلى رجال فرنسيين لا يختلفون عن سائر الفرنسيين سوى في اللون ، هذا الحلم لا يعدو أن يكون مجرد كلام . فإن الحقيقة تختلف عن ذلك كثيراً ، فإن نظرة القائمين بتنفيذ الإدارة الفعلية في إفريقيا ، نحو الإفريقي ، تتلخص في أنه مجرد أداة للحرب في سبيل فرنسا ، وزراعة القطن لصالح فرنسا وأنه مورد للضرائب التي تجبي منه ويجبر على الزراعة الإنتاجية على حساب الزراعة الاستهلاكية في

سبيلها ، وهو في نظرهم إن لم يستطع أياً من ذلك جميعه يجبر على العمل في تعبئة الطرق طبقاً لنظام السخرة .

والمشكلة التي تواجه فرنسا في إفريقيا الاستوائية ، هي العجز الاقتصادي الذي تعانيه فرنسا نفسها ، والذي يمنعها من تنفيذ أى مشروع إصلاحى للنهوض بالبلاد ، بل يدفعها إلى أن تستنفد قطرات دماء أبناء تلك الأقاليم قطرة قطرة . ولا يحدد أحداً ما وصل إليه بعض القلائل من الإفريقيين إلى مناصب عالية في فرنسا فإن تلك الظاهرة هي نتيجة لسياسة الإفساد الذي تمارسه فرنسا ، فقد صرح أحد ثقات السياسة الفرنسية الاستعمارية ، بأن أسلوب فرنسا تجاه مشيرى الشعب من الوطنين الإفريقيين ، هي أن ترسل بهم إلى باريس في منصب من المناصب : ممثلاً لبلاده . وفي باريس ، يتحول القومى إلى رجل مرفه يغمره الفساد الذى يغمركلى شىء في باريس .

وعمدت فرنسا إلى إدخال نظام التعليم المشترك ، بين السود والبيض في برازافيل ، وكان الهدف من التجربة ، التمهيد لسياسة فرنسا التي دعا إليها دييجول ، ولكن إلى جانب المدارس المشتركة ، ما تزال مدينة برازافيل نفسها منقسمة إلى مدينتين ، وطنية وأوربية ، وليس أسوأ من الثانية سوى الأولى ، في الإهمال الذى ترسف فيه .

وتتضمن إفريقيا الفرنسية الاستوائية أربعة أقاليم ، أو جمهوريات هي : تشاد — وإفريقيا الوسطى — وجابون — والكونجو ، وقد قامت دفعات قومية عنيفة في هذه المنطقة ، وخاصة في الكنجو ، وثار شعبها مطالبة بالاستقلال الكامل الذى وعدت به في مؤتمر برازافيل عام ١٩٤٤ . وقد ترعى الحركة الاستقلالية في إفريقيا الاستوائية الزعيم الراحل الدكتور بوجندا ، وكان يدعو إلى الفدرالية في إفريقيا الاستوائية ، لتلتقى مع الفدرالية في إفريقيا الغربية ، فتتظم جميع بلدان إفريقيا في الغرب والوسط في اتحاد فدرالى شامل بكفل لها التكامل الاقتصادى ، والقوة السياسية ، ويدعم استقلالها : ولكن السياسة

الاستعمارية تمكنت بعد وفاة بوجندا من الضغط على الشعوب ، ومع ذلك فقد أفلحت القومية في تقرير رابطة اقتصادية تنتظم إفريقيا الاستوائية في وحدة جمركية تمهيداً لترابط أقوى .

١ - جمهورية تشاد :

تبلغ مساحة جمهورية تشاد ١,٢٥٠,٠٠٠ كيلو متر مربع يعيش عليها قرابة المليون ونصف المليون من الإفريقيين . وعاصمتها فورت لامي بسكانها ٢٠,٥٠٠ نسمة آخذة في التطور بما ترسمه الحكومة من مشروعات لإقامة مركز ذرى بها في سبيل السلام ، وإقامة مولد كهربى تبلغ قوته ٥ آلاف كيلوات وينتظر أن تقوم صناعات كثيرة على المنتجات المستنبطة من الثروات الحيوانية المتوافرة في تلك البلاد ، مثل صناعة اللحوم المحففة .

ويقوم الاقتصاد في جمهورية تشاد على تربية الأبقار ، (٤ ملايين رأس سنوياً) وتصدير اللحوم الجافة والحية . وفي الزراعة تشتهر تشاد بزراعة القطن وتصديره (٧,٧٠٠ طن سنوياً) ومن أهم مدن تشاد ، فورت أرشامبولت وموندو .

وعلى رأس حكومة تشاد جابريل ليسيت (٤٠ سنة) وهو من مؤسسى الحزب التقدمى في تشاد ، وهو الفرع الإقليمى لحزب الصف الإفريقى . وقد كان عمدة لمدينة فورت لامي منذ عام ١٩٥٦ حتى أصبح رئيساً للوزارة في ١٩٥٨ .

وثمة تيارات سياسية متعارضة في تشاد ، فعلى رأس الحكومة ليسيت الذى يمثل حزب الصف الديموقراطى الإفريقى ، والذى ينادى بفكرة الارتباط المباشر مع فرنسا ويناھض الدعوة الفدرالية . وتضم الوزارة أحمد كولامالى وزير الدولة ، وزعيم الحركة الاشتراكية الإفريقية ، كما تضم جان بابتيست رئيساً لحزب العمل الاجتماعى . وهذان الحزبان الأخيران يميلان إلى الدعوة التى نادى بها بوجندا ، والتى تقضى بإنشاء حكومة فدرالية للول إفريقيا الاستوائية

الفرنسية والتمهيد للارتباط مع فدرالية غرب إفريقيا في ولايات فدرالية لإفريقيا كلها .

ولكن ليست يعارض هذه الاتجاهات ، ويؤيد فكرة التعاون المباشر مع فرنسا . ومع ذلك فقد تمكنت القومية الإفريقية من تحقيق بعض النجاح بإنشاء وحدة جمركية اقتصادية بين دول إفريقيا الاستوائية ، واضطر ليست إلى نهج سياسة وسط بين الاتجاه الانعزالي الذي يؤمن به ، وبين الاتجاه الاتحادي الذي تريده القومية . وهذه السياسة الوسط هي التي سادت المؤتمر الأخير لدول إفريقيا الاستوائية في بانجوى عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى ، والذي تقررت بموجبه قواعد الوحدة الجمركية تمهيداً للوحدة الاقتصادية وترابط أقوى وأوثق بين دول إفريقيا الاستوائية .

٢ - جمهورية إفريقيا الوسطى :

إن مركز إفريقيا الوسطى في مجموعة دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، يشابه موقف السنغال في إفريقيا الغربية الفرنسية . فقد انبثقت الدعوة إلى وحدة دول إفريقيا الاستوائية من هذه البلاد ، وفي مدينة بانجوى ، انطلق صوت الزعيم القومى الراحل بوجندا ، يدعو إلى ولايات متحدة إفريقية .

وبوجندا ، الراهب السابق ، أصبح الزعيم القوى ، الذى استطاع أن يجمع كلمة الشعب حوله ، وشكل حزبه الواحد الذى اكتسح انتخابات الجمعية الوطنية في إفريقيا الوسطى . وتميز حزب ميسان ، بأنه كان قاصراً على إفريقيا الوسطى ، فلم يكن تابعاً لحزب آخر ، كما لم يكن متبوعاً بأى حزب في أى من أقاليم إفريقيا الاستوائية .

وتمكن بوجندا من القضاء على كل التيارات المعارضة ، وأن يجعل من الوحدة القومية في أوبانجى حقيقة تبلور حول شخصيته القوية . ولما لم تلق دعوته إلى وحدة إفريقيا الاستوائية قبولا ، لم ييأس وكون حزبه الذى أصبح

مثلا لسائر دول إفريقيا الاستوائية . وبدأ كثير من الشباب في كل من الكونجو وتشاد الاستجابة لدعوة بوجندا .

ولم يفتأ الاستعمار يناهض بوجندا في دعوته ، ويعمل كل وسائله للتأثير على دول إفريقيا الاستوائية الأخرى ، على النحو الذى رأيناه في تشاد ، والذى سوف نعرض له عند الكلام عن الكونجو وجابون . وتمكن الاستعمار من تفتيت روح الوحدة واقتصرت مظاهرها كما قدمنا على الوحدة الحمركية .

وكأنما تحالفت قوى الشر مع الاستعمار . فقضى الرئيس بوجندا نخبه في كارثة جوية ومعه ثلاثة من معاونيه الرئيسيين في مطلع شهر إبريل ١٩٥٩ . وبعد بوجندا بدأت جمهورية إفريقيا الوسطى تستشعر بوادر الحرج وعوامل الانقسام ، وتوشك أن تغلب عليها النزعات المتعارضة . ما لم يقدر لها زعيم آخر يخلف بوجندا ويتميز بقوة شخصيته الطاغية ووطنيته الصادقة ، وإن الأمل معقود على ثلاثة رجال هم آبل جومبا ، ونجونيو (نائب بوجندا) ونداكو وزير الداخلية ، فإن تعاونهم المتفاهم سوف يودى إلى السير بالبلاد في طريق آمن نحو استكمال الدعوة التي بدأها زعيمهم بوجندا ، والتغلب على نزعات الصراع الحزبي الذى بدأ يعود بظهور حزبي الهيئة الديمقراطية الإفريقية ، والحركة الاشتراكية الإفريقية مرة ثانية بعد وفاة بوجندا .

وجمهورية إفريقيا الوسطى أعلنت في الأول من ديسمبر ١٩٥٨ ، عاصمتها بانجوى ، وهى ميناء نهري على نهر بانجوى تبعد قرابة ١,٢٠٠ كيلو متر عن برازا فيل . ومساحة إفريقيا الوسطى حوالى ٦٢٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ، وتعداد أهلها يزيد على المليون بينهم ثمانية آلاف أوربي .

ويقوم اقتصاد جمهورية إفريقيا الوسطى على البن والقطن والماس ، ونهر أوبانجوى عدة روافد وقنوات تمكن من إنتاج زراعى ممتاز ، فيصل ما تصدره من القطن حوالى أربعة عشر ألف طن ومن البن حوالى ستة آلاف طن في كل عام . وقد شكلت حكومة بوجندا ، لجنة خاصة للتنمية الزراعية وتنظيم

الإنتاج الزراعى . ومن مشروعات التنمية لإنشاء طريق حديدى من بانجوى إلى بحيرة تشاد ، وذلك الطريق من شأنه أن يتيح مركزاً تجارياً هاماً لمدينة بانجوى . والمستخرجات المعدنية فى جمهورية إفريقيا الوسطى ، أهمها الماس فى منطقة سانجها العليا ومنطقة امبومو — والذهب فى مناطق اليندال وبريجراتى ، ويبلغ ما يستخرج منه سنوياً حوالى (٤٠٠) كيلو جرام .

٣ - جمهورية جابون :

مساحة جمهورية جابون تبلغ ٢٧٠,٠٠٠ كيلو متر مربع . ويعيش عليها قرابة نصف مليون نسمة بينهم خمسة آلاف أوربى . وعاصمة جابون ومينائها الكبير هى لىبرفيل ، وأهم مدنها بورت جينيتل وأويم ولامبارينى وفرانسفيل . وإن جابون تملك كل مقومات الاستقلال الاقتصادى فهى تعتبر من أغنى بلدان إفريقيا الاستوائية . وقد حبتها الطبيعة بثروات كثيرة فتميزت غاباتها بأحسن أنواع الأخشاب التى تتيح لها ارتفاعاً مناسباً فى ميزانها التجارى ، وعلى الثروة الخشبية قامت صناعات نشر الخشب وتقطيعه وتصديره ، وبلغ عدد مصانع الخشب قرابة ٢٢ مصنعاً كبيراً .

وقد أسفر ، التنقيب عن البترول بكشف كميات كبيرة منه تحت الماء فى منطقة بورت جينيتل ومايومبا ، بمقدار ٧٠٠,٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٧ كما اكتشفت بئر أخرى فى نتشنجوى ، وهناك ثروة منجمية من المنجنيز قدرت بحوالى ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ طن فى فرانسفيل ، ويجرى العمل على استغلال هذه الثروة الحديدية .

بالإضافة إلى ذلك ، فهناك مناجم للحديد فى ماكامبوتنتج حوالى (٥٠٠ طن) من الحديد الخام سنوياً ، وتعتبر هذه المناجم من أهم مناجم الحديد فى العالم ، ولكن العقبة التى تعوق سرعة إنتاجه هى بعده عن البحر ، إذ تبلغ أقصر مسافة بينه وبين البحر ٦٥٠ كيلو متر ولذلك عمدت حكومة جابون إلى وضع مشروع لإنشاء خط حديدى يربط المنجم بميناء جديد على البحر .

والتيارات السياسية في جابون ، هي نفس التيارات السياسية التي تسود إفريقيا الاستوائية . فهناك حزبان ، الكتلة الديمقراطية الجابونية ، وهي تنتمي إلى حزب الصف الديمقراطي الإفريقي الذي ينادى بالارتباط المباشر مع فرنسا ، والذي يؤيده الاستعمار الفرنسي باعتبار أنه يمثل مصالحه ويحارب النزعة القومية .

وهناك ، من ناحية أخرى ، التيار القومي الحارفي ، الذي يمثله حزب التجمع الإفريقي ، المتفرع عنه في جابون حزب الاتحاد الديمقراطي الجابوني ، ويرأسه جين أوبام . وحزب الاتحاد الديمقراطي هو حزب المعارضة وتؤيده غالبية ساحقة من الشعب الجابوني :

ولكن كما تدخل الاستعمار في سائر الأقاليم الإفريقية . تدخل في جابون ، وانتصر لحزب الكتلة الديمقراطية الذي يرأسه ليون مبا ، وعمل الاستعمار على فوز ذلك الحزب بأغلبية ضئيلة في الجمعية . وتشكلت حكومة جابون برئاسة ليون مبا ، الذي لا يمثل الإرادة الحقيقية للشعب الجابوني الذي تجتاحه قومية عارمة . وقد اضطرت الحكومة لإزاء رغبة الشعب نحو الوحدة الإفريقية ، أن تقبل الدخول في الوحدة الجمركية التي قامت بين دول إفريقيا الاستوائية . ولكن مع ذلك ما تزال أحزاب المعارضة ، وعلى رأسها حزب الاتحاد الديمقراطي تطالب بقيام اتحاد فدرالي مع سائر دول إفريقيا الاستوائية ، ويقف رئيس الحكومة ليون مبا موقفاً متحفظاً تجاه هذه المطالب .

وإن ليون مبا ، رئيس الحكومة ، ورئيس الكتلة الديمقراطية في جابون ، يبلغ من العمر ٥٧ سنة ، وهو قد وصل إلى منصب نائب رئيس مجلس الحكومة عام ١٩٥٦ بعد فشله عدة مرات في ظل قانون الإطار ، وهذا يوضح بجلاء أنه لا يستند إلى تأييد شعبي حقيقي :

٤ - جمهورية الكونجو :

الكونجو ، بلد الاضطرابات والثورات التي أشهدت العالم على قوة الوعي القومي الإفريقي ، والتي لقنت الاستعمار الفرنسي درساً لن ينساه . ومن

عجيب المصادفات أن تكون مدينة برازافيل ، عاصمة الكونغو الثانية وأكبر مدنه ، هي التي جلس فيها ديجول عام ١٩٤٤ مع زعماء القومية الإفريقية ، والتي صدر منها البيان التاريخي الذي أريد به أن يرسم مستقبل إفريقيا الفرنسية على هوى فرنسا ، ولكن القومية الواعية حولته إلى قسم مقدس تواجه به فرنسا حين تحث ، وكم حثت فرنسا وكم حث الاستعمار :

ومن برازافيل ، في مطلع هذا العام ١٩٥٩ ، اندلعت نيران ثورة عارمة ، سقط فيها الكثير من القتلى والجرحى ، وكان نداؤهم ، هو الحرية والقومية والوحدة الفدرالية وتدخلت فرنسا بجيوشها وحشدت خمسة آلاف رجل ، لتؤيد حكومة اصطنتعتها رغم إرادة الشعب . واستبد الضيق بالشعب ، فزج المستعمر بالأحرار في السجون ، وشرد القوميين واضطهد المعارضين .

وعلى رأس الحكومة التي اصطنتعها الاستعمار الفرنسي ، راهب سابق ترك الرهبانية إلى السياسة . وما أبعد النقيضين . وما أبعدهما خاصة بأسلوبه المخاتل المخادع المستبد وهو الراهب السابق بولوفولبرت . وأسس حزب الاتحاد الديمقراطي ، وانتخب عمدة ، أو بمعنى آخر عينه الاستعمار الفرنسي عمدة لمدينة برازافيل عام ١٩٥٦ ، ثم قلده منصب وزارة الزراعة في إقليم الكونغو الأوسط قبل إعلان الجمهورية .

والأغلبية التي يحكم بموجبها فولبرت ، هي أغلبية صوت واحد أكثر من أصوات حزب المعارضة القوى ، حزب الحركة الاشتراكية الإفريقية الذي يرأسه « جاك أوبنجولت » . وإن الاستعمار حين يئس من إمكان التسلط على دعوة القومية المدوية ، ووجد أن جهوده التي بذلها لم تحقق له سوى هذا القدر التافه من الأغلبية المزورة ، عمد إلى أساليب التفرقة وإثارة الفتن .

وإن الكونغو ، البلد الغني بموارده الطبيعية ، سيكون قوة فعالة إذا ما سلمت الأمور إلى أبنائه المخلصين . ولكن الاستعمار يخشى ذلك ، وهو

عالم بمدى التفرق القبلى الذى كان يسود الحياة فى الكونجو ، وهو الذى استحدثه
 يمكن له من التسلط على مقدرات الشعب ، ولذلك لجأ الاستعمار إلى إثارة
 بعض النزعات القبلية فى الشمال ، وحاول أن يظهر الشعب بمظهر المنقسم
 على نفسه ، وأن فريقاً من الشمال يريد الانفصال عن الكونجو . ودفع بالحكومة
 صنيعته ، أن تعلن موافقتها على انفصال هذا الجزء ، وهو إنما يحاول بذلك
 إبعاد فريق من الإفريقيين القوميين حتى تضعف جبهة الكونجو . وهو فى نفس
 الوقت يعلم أن هذا الجزء لن يستطيع القيام بكيان مستقل له ، وأنه سوف
 ينضم إلى جمهورية إفريقيا الوسطى ، وإنه بذلك ستدعم القومية الإفريقية فى
 تلك الجمهورية ، والمستعمر يعلم ذلك ، ولكنه فى نظره يساوى التضحية
 فى سبيل تفتيت قومية الكونجو القوى :

وقامت حكومة فولبرت بإعلان حالة الطوارئ وألقت القبض على
 أعضاء البرلمان من حزب الحركة الاشتراكية الإفريقية وحكمت على زعيم
 الحزب « جاك أوبنجولت » بالسجن بتهمة إثارة الاضطرابات . ثم أعلنت
 أنها ستجرى استفتاء فى الشمال لاختار أهله من قبيلة مبوشى بين الانفصال
 عن الكونجو والبقاء فيه .

وإن قبيلة مبوشى ، هى إحدى القبائل الرئيسية التى تؤيد حزب الحركة
 الاشتراكية الإفريقية . ومن هذا تبلور الصورة التى يريد المستعمر أن يرسمها
 فى الكونجو ، إضعاف الجبهة الشعبية بفصل جزء من مؤيدى المعارضة ،
 وضمهم إلى جمهورية وسط إفريقيا ، التى وإن كانت مؤيدة لفكرة الاتحاد
 الفدرالى التى تنادى بها هذه المعارضة ، إلا أنها حتى بعد ضم قبيلة مبوشى
 لها ستكون أضعف من التغلب على سائر دول إفريقيا الاستوائية التى تضمن
 فرنسا موالاة حكوماتها خاصة إذا استطاعت بذلك الإبقاء على حكومة
 فولبرت فى الكونجو .

ولكن حزب الحركة الاشتراكية ، برئاسة أوبنجولت ، يملك من التأييد الشعبي ما يكفل انتصاره على مناورات الاستعمار الفرنسي . وإن قوة جاك أوبنجولت ، واستجابته لدعوة بوجندا لإنشاء اتحاد فدرالى لدول إفريقيا الاستوائية ، هذا وذاك سوف يجعل منه زعيما يخلف بوجندا فى دعوته ، وتنعقد حوله آمال القومية الإفريقية فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية .

وجمهورية الكونجو تشمل مساحة قدرها ٣٦٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ويبلغ تعدادها ٧٦٥,٠٠٠ نسمة وعاصمتها بوانت نوار ، يسكنها (٢٨,٠٠٠ نفس) وأكبر مدنها برازافيل (١٠٧,٠٠٠ نفس) بها أكبر جالية فرنسية إذ يبلغ تعدادها ٧,٠٠٠ فرنسى وأوربى .

والكونجو نمت أهميتها بعد الحرب الثانية ، حين أصبحت برازافيل عاصمة الإدارة فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وحين صدر منها البيان التاريخى للزعماء عام ١٩٤٤ . ويعتبر مطار مايا مايا أهم مطار فى إفريقيا الوسطى .

وأهم المشروعات الاقتصادية لمستقبل الكونجو هو مشروع كهربية إقليم كويليونيارى ، بإنشاء خزان فى سودنا على نهر كويليو ، يولد سنوياً قرابة ٩٠٠ مليون كيلووات ، وتبلغ تكاليفه ٨٠ مليون فرنك : ومن هذه الطاقة الضخمة يمكن إنشاء صناعات مركبة فى بوانت نوار لتنقية الحديد المستخرج من ميكامبو والمنجنيز من فرانسفيل فى جمهورية جابون . كما أنه يمكن إقامة مصانع للغزل والنسيج فى برازافيل تقوم على إنتاج القطن من جمهورية تشاد : وبذلك تتضح مدى الرابطة الاقتصادية التى تربط دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية والتى تجعلها قوة اقتصادية متكاملة ، أدعى لأن تدخل جميعها فى اتحاد فدرالى إن لم يكن لأبعثاً عن تجمعها فى وحدة واحدة .

هذا ، ويفيد وادى نهر نيارى من تنفيذ مشروع سد سودنا إذ أنه يوفر الكثير من المياه المتدفقة هباء إلى البحر ، ويمكن بذلك استغلالها فى توفير

المياه للتوسع في رقعة زراعة القصب وغيرها من الحاصلات الزراعية الأخرى :
وتكثر بذلك مصانع استنباط السكر من القصب ، التي ليس لها سوى مصنع
واحد في سيان ، وهذه الصناعة من أهم الصناعات في إفريقيا الوسطى برمتها :
ولا شك أن المستقبل سيكون للقومية الإفريقية الصاعدة في إفريقيا
الاستوائية ، وأن محاولات الاستعمار اليائسة هي أبلغ دليل على قوة الدعوة
القومية ، وانتشار الوعي الإفريقي .

وإن الكونجو في إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، سيكون لها بلا نزاع مركز
الصدارة في الدعوة إلى التحرر ، خاصة بعد أن نكبت جمهورية إفريقيا الوسطى
بمصرع بوجندا داعية الفدرالية الأول في إفريقيا الاستوائية . وإن الكونجو ،
بما تتميز به من طاقات اقتصادية ، ستكون أقدر على أن تحمل أمانة الدعوة
إلى فدرالية إفريقية استوائية ، تتصل بطريق أو بآخر بالفدرالية التي تسعى
القومية الإفريقية لإقامتها في غرب إفريقيا . وحين تلتقي المجموعتان . وتبين
كل منهما الصالح المشترك الذي ينبغي أن يدفع بكل إلى ارتباط وثيق مع
الأخرى ، حين يتم ذلك ، فلن يكون هناك مكان للمستعمر في قارتنا .

ثالثا : جمهورية مدغشقر

أعلنت جمهورية مدغشقر في ١٤ من أكتوبر ١٩٥٨ ، وعاصمتها تاناناريف
(١٧٩,٠٠٠ نسمة) ومساحة الجزيرة ٦٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع ويبلغ تعداد
سكانها خمسة ملايين نسمة بينهم ٤٥,٠٠٠ أوربي .

وجزيرة مدغشقر تقع في مواجهة الساحل الشرقي لإفريقيا ، أمام مستعمرة
موزمبيق البرتغالية وإن فرنسا تريد أن تعتبر هذه الجزيرة غير إفريقية ، وترسم
سياستها على ذلك الأساس ، فهي حين أعلنت مجموعة الدول الفرنسية مؤخرأ ،
جعلت منها إحدى عشرة دولة إفريقية ليس من بينها مدغشقر ، واعتبرت
مدغشقر وحدة قائمة بذاتها لا ترتبط بإفريقيا .

ولكن القومية الوطنية في مدغشقر تعتبر نفسها جزءاً من القومية الإفريقية

يؤكد ذلك عوامل الجنس المشترك ، والأمانى القومية الواحدة . وتسود مدغشقر نفس الاتجاهات السياسية التي تسود سائر الدول الإفريقية التي نكبت بالاستعمار الفرنسى ، وقد عمدت فرنسا إلى ترويع عوامل الفرقة السياسية والحزبية ، ولم تتركز على حزب واحد ، بل ارتكزت على حزبين متشابهين فى الموالاة لفرنسا : هما الحزب الاجتماعى الديمقراطى الذى يرأسه تسيرانانا ، رئيس الحكومة الحالية ، وحزب الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى لمدغشقر الذى يرأسه زافيا هوبا ، رئيس الجمعية التشريعية . وبذلك وبمساعدة ما أتقنته فرنسا من تزييف استطاعت أن تقيم حكومة ممالئة لها .

ولكن المعارضة ، وهى بدورها مقسمة إلى عدة أحزاب ، بينها حزبان رئيسيان تجمعت فى جبهة ، اشتركت فى مؤتمر سياسى فى تانناريف وقادت حملة كبيرة لرفض دستور ديجول . ولكن الوسائل الاستبدادية مكنت للحزبين المواليين لفرنسا من الفوز الصورى ، وإجازة دستور ديجول ، وإعلان جمهورية مدغشقر ضمن المجموعة الفرنسية فى أكتوبر الماضى .

وأمنت فرنسا فى وسائل التفتيت ، فقسمت الإدارة فى مدغشقر إلى ستة أقسام ، كان يدير كل منها حاكم فرنسى ، وهى أقسام ، تانناريف وتاماتاف ، وفيانارانشوا ، وتوليار ، وماجونجا ، وديجوسورايز ، وقد أبقت فرنسا على هذا التقسيم بعد الاستقلال ، وجعلت لكل إقليم جمعية تشريعية ، ورئيساً إقليمياً .

والهيئة الرئيسية لأهالى مدغشقر ، الزراعة ، ويبلغ مقدار ما تصدره من البن قرابة ٤٨,٢٤٨ طن سنوياً ، بالإضافة إلى ما تنتجه من الأرز والقطن . ومن أهم منتجاتها الزراعية السكر . ومدغشقر فى حاجة إلى الكثير من المشروعات الإصلاحية لتحسين وسائل الزراعة . ومن أهم المشروعات مشروع لتنظيم رى حوض نهر مانجوكى فى غرب الجزيرة ويقتضى إنشاء عدة قناطر . كما أن البلاد فى حاجة إلى زيادة رقعة الزراعة ، التى هى قوام الاقتصاد فى الجزيرة ،

وذلك باستصلاح الأراضي على حدود بحيرة الوترا وقناة بنجالانس نحو الشرق ، وهذه المناطق الشاسعة تصلح لزراعة الأرز :

رابعاً : الصومال الفرنسي

إن تشعب مشكلة الصومال وتفتيته بين القوى الاستعمارية إلى الصوماليات الخمس قد جعل من المتعين عند التعرض لدراسة هذه المشكلة أن تدرس متصلة وأن تفحص من كافة جوانبها .

لذلك ، وكما ذكرنا في موضع الكلام عن الصومال البريطاني ، فإننا سنعرض للصوماليات جميعها في موضع الكلام عن صوماليا تحت الوصاية الدولية المعروف بالصومال تحت الإدارة الإيطالية ، والمقدر له الاستقلال في يوليو عام ١٩٦٠ . ولذلك فإننا نحيل القارئ إلى ما سيأتي من كلام في ذلك الموضع بشأن الصومال الفرنسي واتجاهات وحدة الصومال الكبير .

ونكتفي بأن نشير الآن إلى أن سياسة حكومة دييجول ، التي تركز حول التزييف في الانتخابات ، وحول اصطناع حكومة موالية لها ، تهدف إلى تفتيت قوة القومية الصاعدة . وإن الاستعمار الفرنسي يريد أن يحيل ميناء جيبوتي في الصومال الفرنسي المسلم العربي الأصل ، إلى مركز لتجارة إسرائيل تنفذ منه إلى داخل القارة الإفريقية فتدعم تجارتها وتتخذ منها ذريعة إلى الإلحاح في المطالبة بحق المرور الآثم في القناة العربية بالسويس . ولا شك أن الشعب الصومالي الباسل ، حين يكافح أطماع دييجول وحكومته التي تساند إسرائيل ، إنما يفعل ذلك مدفوعاً بطبيعة أصله العربي ، كما تدفعه عوامل الرغبة في الوحدة والاستقلال :

المطلب الثالث : الاستعمار البلجيكي والبرتغالي والأسباني

في إفريقيا

رأينا في العرض التاريخي في مقدمة هذا المؤلف ، أن ذئاب الاستعمار حين بدأت تتسابق في تمزيق قارتنا هذه ، وتضافرت في قواها في هذا السبيل ، قد لحقت بها في سباقها ذاك بعض الجراء من دول أوروبا ، إبقاء على ما كان لها من باع في أيام خلت من الزمان . ومن بين تلك الجراء ، أسبانيا والبرتغال وبلجيكا ، فخرجت كل منها بشريحة تختلف امتيازاً وحجماً ، وكان لكل دعواها في مبررات هذه المشاركة في مائدة الذئاب .

فارتكنت أسبانيا على أنها كانت ، في يوم غربت شمسها ، ذات مجد بحري ، وأسطول ومحاكم تفتيش تعذب بها وتحرق من تشاء ، وأنها لذلك صاحبة حق ما يدعمه القرب القريب من سواحل إفريقيا . ولكنها رغم ذلك لم تفرز إلا ببعض الفئات ، فاحتلت شطراً من الصحراء إلى الغرب من شمال القارة ، واستبقت قطعة ضئيلة من خليج غينيا تقابلها بعض الجزر المتناثرة هناك . وانحدرت أسبانيا ، وجذبت معها في انحدارها هذين الإقليمين البائسين ، فاحتجبت عنهما شمس الحياة ، كما احتجبت عن أسبانيا نفسها ، ورزحاً تحت وطأة مستعمر يعيش هو نفسه في ظلمات من الطغيان والحروب الداخلية حيناً ، وفي وهدة الفقر والضعف والانحلال أحياناً كثيرة . وتشبث بالإقليمين في استماتة ، لينشر فيهما الجهل والانحلال الذي يسوده .

أما البرتغال ، فهي قد حظيت بشطرين متقابلين في شرق وفي غرب ، تتسع رحابهما حتى ليوشكا أن يلتقيا ، إلا من منطقة انتزعها الاستعمار البريطاني . وللبرتغال مع إفريقيا تاريخ ، فهي قد دقت بابها في منتصف القرن الخامس عشر ، وانكسرت وتحطمت مراكبها حين تصدى لها العرب ذوداً عن إخوانهم في شرق إفريقيا : وأعادت الكرة من شرق ومن غرب ،

وانكسرت وهزمت ، واكتفت أخيراً بأن تتمهن التجارة مع ممالك القارة ، واستمر بها الحال كذلك ، حتى بدأت الذئاب في سباقها ، فسارعت البرتغال تعلن أنها معهم . ونالت من المأدبة الآثمة إقليمي موزنيق وأنجولا ، وكما انحدرت أسبانيا تهاوت البرتغال تعيش في نقص من المال كثير ، وضعف في كل بند من بنود الحياة . ولم تستطع أن تستغل ما كسبت من مكاسب وكتمت كل محاولة للتحرر الفكري أو الثقافي في إقليمها ، وكيف تسمح بما ليس لها ولأبنائها الأصلاء في بلادهم .

أما البلجيكي ، فإنهم لم تآخهم لفرنسا وبريطانيا ، كانوا أسرع وأوضح ، واختاروا إقليماً يتأخم أقاليم فرنسا وبريطانيا في إفريقيا . فاستولوا على الكنجو . وكان لهم مع الكونجو حدث كبير ، فقد قاتلوا فيه أبناء قرابة الثلاثين عاماً ، حتى تمكنوا أخيراً من استكمال السيطرة عليه . وأنهك ذلك قواهم ، واتخذ ملكهم من إقليم الكنجو إقطاعية خاصة له ، يديرها لحسابه ، وأثرى منها أكبر ثراء ، وعامل أهلها أفحش معاملة ، وزكمت رائحة فضائحه أنوف الذئاب الممرغة في دماء ضحاياها ، وانتهى الأمر بأن أوصى بها ذلك الملك لتتول من بعده إلى الدولة . ولما آلت إلى الدولة لم تفعل أكثر من أن حولت المكاسب من جيب الملك الخاص ، إلى جيوب فريق من المستغلين أصحاب رءوس الأموال . وتكشفت مستعمرة الكونجو عن ثروات وثروات ، وازدهرت الشركات التي نيط بها استغلالها ، وتدفقت الأموال بغير حساب . وبقي أهل البلاد على حالهم ، فذلك شأن الاستعمار ، سواء كسب أم خسر فهو يسوم أهل البلاد حياة البؤس والتخلف سخطاً أو رهباً من يقظة .

وقد رأينا أن نربط دراستنا لاستعمار هذه الدول الثلاث في مطلب واحد ، لما أنها تتسم بسمات مشتركة في أساليب استعمارها . فهي أولاً ليست من القوى الكبرى ، ولا تحتل رقعات شاسعة ، ثم إنها جميعاً لم تحاول أن تدعى لإدخال مدنية أو حضارة في أقاليمها وهي إن ذكرت ذلك في موضع المفاخرة ، كذبتها الوقائع الممعة في الهمجية والتخلف وإنكار حقوق الإنسانية . وليس معنى ذلك أن غيرها يرعاها ، بل إنه أشد منها وأنكى ولكن الفارق في أسلوب إغراق هذه الأقاليم بالجهل والفقر التابع من الدول المستعمرة نفسها .

الفصل الأول : الاستعمار البلجيكي في الكونجو :

الكونجو البلجيكي ذلك البلد الإفريقي الذي نكب بأن تلتصق به الصفة البلجيكية لتميزه عن سائر المستعمرات الأخرى ، وأن يفقد فيما يفقد من مقدراته تاريخاً جيداً حين كانت مصائره في يد أبناء له ارتفعوا بشأنه ما شاء لهم الارتفاع ، هذا البلد تبلغ مساحته قرابة المليونين من الكيلو مترات المربعة ، أى حوالى ثمانين ضعفاً لحجم بلجيكا التي تتحكم في مصيره وتستنفد موارده وتستولى على ثرواته .

ويطل الكونجو على المحيط الأطلسي بساحل يمتد عشرين ميلاً يقع غالبه إلى شمال نهر الكونجو . وكل شىء في الكونجو يتسم بسمة الضخامة ، فإن نهر الكونجو يعتبر أطول نهر في إفريقيا وراء الصحراء ، وترتفع في الكونجو بضعة جبال تعتبر أعلى جبال في إفريقيا كلها وتمتد الغابات في الكونجو فتشمل مساحات واسعة وتكثف وترتفع أشجارها عالية هاماتها . بل إن الضخامة قد شملت أهل البلاد أنفسهم ، فتميزوا بالطول والبسطة في الجسم .

ومناظر الكونجو تشبه مناظر سويسرا ، فهي خلابة رائعة ، تجمع بين البحيرات والجبال في صورة واحدة جميلة . وتعتبر بحيرة كيفو أكثر البحيرات ارتفاعاً في وسط إفريقيا فتعلو عن سطح البحر بمقدار خمسة آلاف قدم تقريباً ، وهي مقصد المصيفين تجذبهم بموقع ممتاز .

ويحد الكونجو من جنوب مستعمرة أنجولا البرتغالية ، ومن شمال مستعمرة كابيندا البرتغالية أيضاً ، ومن غرب جمهورية الكونجو الداخلة في المجموعة الفرنسية . ويمتد خليج الكونجو داخلاً في القارة بمصب النهر الكبير ، وينشط إلى شطرين رئيسيين ، الأوبانجي امبوبو الذي يستمر فيصلاً للحدود مع الكونجو الفرنسي وإفريقيا الوسطى حتى حدود السودان ، والشرط الثاني هو نهر لوالابا ، ينحرف نحو جنوب الشرق مخترقاً مدينة ستانلى فيل حتى يصل إلى منطقة كاتنجا في الجنوب . ويحد الإقليم من الشرق مجموعة المستعمرات البريطانية في أوغندا وتنجانيقا (تحت الوصاية الدولية) وروديسيا الشمالية .

واستعمار البلجيكي للكونجو لم يكن من السهولة واليسر الذى غلب ظروف
سائر الاستعمار فى مناطق أخرى من إفريقيا ، فإن للكونجو تاريخاً عريقاً من
القوة والبأس ، مكن أهله من الصمود أمام هجمات البلجيكي ، وقاتلوا قتالاً
عنيفاً ، بل كان إمبراطورهم مسيرى ، مبعث رعب للرجل الأبيض طوال
ثلاثين عاماً من القتال بين ١٨٥٠ حتى ١٨٨٠ .

إمبراطورية مسيرى فى كاتنجا (١) :

كاتنجا ، تلك المنطقة الجبلية التى ترقد فى الطرف الجنوبى الشرقى للكونجو
التي حبتها الطبيعة بحصانة ومناعة حربية ، شهدت أمجاد أكبر إمبراطورية
فى إفريقيا الوسطى . فتروى الأساطير ، كما كشف عنها «رينيه كورنيت»
الكاتب البلجيكي ، أن بعض الصيادين من تنجانيقا من قبيلة باييك وصلوا
إلى مشارف كاتنجا فى أثناء مطاردتهم لأحد الأفيال الحريجة . ووجدوا أهالى
منطقة «ناندوييسا» فى مملكة «كاتنجا» يستخدمون قطعاً من النحاس فى
أشكال مختلفة كوسيلة للتبادل التجارى ، فاشتروا كميات منها وعادوا بها إلى
بلادهم فى «موامبا» .

وبعد ذلك قام رئيس قبائل الباييك ، ويدعى «كالاسا» ، بزيارة لملك
كاتنجا ، وأقام صداقة معه استمرت عدة أعوام . وفى زيارة لاحقة قام بها
كالاسا لشراء النحاس صحب معه ابنه «نجلينجوا» الذى عرف فيما بعد بلقب
«مسيرى» وترك كالاسا ابنه ليقم فى كاتنجا وأصدر له أوامره بأن يحتفظ
بالعلاقات الودية مع الملك كاتنجا :

وأقطع الملك ضيفه قطعة من الأرض واسعة ليقم عليها ، ولم يدر بخلد
الملك أن مسيرى سوف يصبح فى المستقبل الحاكم المستبد القوى الذى يقيم
لنفسه إمبراطورية عظيمة فى كاتنجا ، ويجمع حوله جماعة من الأشداء
الفدائيين وطبقة من الأشراف يمكنون له من دعم إمبراطوريته .

وبدأ مسيرى خطته بسرعة ، فلم يلبث أن استدعى شقيقين من أشقائه . وعددًا كبيراً من أقاربه ، وفرقة من المحاربين الانتحاريين من أبناء جنسه . وما إن مات الملك كاتنجا حتى استولى مسيرى على الحكم وقتل أبناء الملك ، وبدأ في بناء إمبراطوريته بتوسيع رقعة البلاد الخاضعة له ، وانتقل من نصر إلى نصر ، بما عرف عنه من شجاعة فائقة وقوة بطش . وكانت جماعته أعدائه تزين القصر العظيم الذي شيده لنفسه ، واستولى على الحديد والنحاس والذهب والعاج الذي كان يملكه أعداؤه ، وباعه إلى التجار العرب على الساحل الشرقي ، والبرتغاليين على الساحل الغربي ، وذلك مقابل أسلحة وذخيرة يسلح بها أتباعه . وكان مسيرى يدعم ارتباطه مع زعماء القبائل الخاضعة له بإلزام كل زعيم أن يزوجه إحدى بناته . وتروى الأسطورة أنه كان يملك حريماً يصل عددهن إلى ٧٠٠ زوجة ، كما أنه تزوج من « ماريا فونسيكا » ابنة أحد كبار التجار البرتغاليين ويدعى « كريستبارا » . وقد التقى « بماريا » في إحدى رحلاتها مع عمها في داخل البلاد ، فاصطحبها إلى بونيك عاصمة ملكه التي تعتبر في ذلك الوقت قلعة حصينة بحاميها البالغ عددها عشرة آلاف رجل مسلح بالبنادق ، وتعداد سكانها عشرون ألف نسمة .

وكان لمسيرى فيما تروى الأساطير ، سكرتيرون من العرب المثقفين يشيرون عليه بالرأى وكان لهم نفوذ وسداد رأى . وقد بلغت قوة مسيرى وطموحه أن أرسل إلى حاكم « سان باولو دي لواندا » ، البرتغالي يطلب منه الزواج بإحدى بناته ، ويقال إن سبب عداوة مسيرى للجنس الأبيض يرجع إلى رفض الحاكم البرتغالي لطلبه ذاك .

وتجربى الأسطورة بأن مسيرى ، قد دفعه عداؤه للبيض إلى قتل كل أبيض يحاول التوغل في مملكته ، حتى كان عام ١٨٨٣ ، حين سمح لجماعة من المبشرين الإنجليز بالإقامة في مملكته بدون سبب ظاهر لهذا التحول . ولكنه مع ذلك حرم عليهم التنقل وعاملهم معاملة السبي ، وهي التسمية التي كان يطلقها عليهم حين يشير إليهم في حديثه .

وتمضى الأسطورة فتذكر أن مسيرى حينما تقدم به العمر وأصبح عاجزاً عن القيام بحروب جديدة ، انصرف إلى ممارسة التعذيب فى نسائه وخاصته ليشبع تعطشه للدماء . وظلت إمبراطورية مسيرى متماسكة ، ولكن قصص التعذيب أثارت عليه الكثيرين من أتباعه . وبدأ أعداؤه يتحالفون داخل مملكته وخارجها ، وبدأت أركان أعظم إمبراطورية شهدتها إفريقيا الوسطى تنهار . ولم يأت عام ١٨٨٥ ، حين عقد مؤتمر برلين ، وخصصت منطقة كاتنجا للنفوذ البلجيكي حتى كان مسيرى فى آخر أيامه ، وتحالفت عليه القوى ، واغتيل بأيدى قائد الحامية البلجيكية ، وبذلك انتهت إمبراطورية مسيرى فى كاتنجا ، وارتفع العلم البلجيكي عليها .

والاستعمار البلجيكي بدأ فى الكونجو منذ عام ١٨٧٩ ، حين وصلت أول بعثة كشفية فى منتصف أغسطس من ذلك العام : تحت قيادة « هنرى موثون ستانلى » ، المغامر متعدد الجنسيات (١) . وأقيم أول مركز بلجيكي فى ميناء فيفى على الشاطئ الشمالى للنهر فى مواجهة مدينة ماتادى ، وفى ١٨٨١ أقيمت أول مواصلة بخارية بين مركز بانانا على الشاطئ الغربى ، وشلالات ستانلى على نهر لوالابا على بعد ١٠٦٠٠ ميل من ليوبولد فيل .

وكان استعمار بلجيكا للكونجو قضية شخصية للملك ليوبولد الثانى الذى استطاع ستانلى أن يجذب اهتمامه بهذه البقعة الزاخرة بالثروات ، وقد حاول ستانلى من قبل أن يثير اهتمام إنجلترا بها ، ولكن كانت بريطانيا فى شغل بمستعمراتها فى الجنوب (٢) .

(١) كان ستانلى بريطانياً فى أصله ، واشترك فى الحرب الأهلية الأمريكية ، وثبت فشله . فأنصرف بعد ذلك إلى المغامرات الكشفية فى إفريقيا ، وانسلخ من الجنسية الأمريكية واحتضنته بلجيكا ، واختصه ليوبولد الثانى بالكثير من الرعاية .

(٢) كتب ستانلى عام ١٧٩٥ محاولاً إثارة اهتمام الشعب البريطانى بالكونجو قال : « يمكن أن أصور لكم (الرأى العام البريطانى) إن نهر الكونجوبالرغم من الشلالات التى تعترضه يمكن أن يستوعب كل المرور النهري داخل القارة . وإن هذا النهر هو أعظم طريق مائى فى القارة الإفريقية » .

ونجح ليوبولد الثاني في مهمته ، وارتفع علم بلجيكا على بضعة مواضع في الكونجو باسم شركة الكونجو العالمية . وقد ترددت إنجلترا وفرنسا في الاعتراف بنشاط بلجيكا المنافس لهما في إفريقيا ، واشترطت فرنسا أن تمنح ميزات تجارية مقابل اعترافها . ولحقاً ليوبولد إلى الرئيس آرثر رئيس الولايات المتحدة ، بواسطة مساعي مستشاره المغامر ستانلي ، وتمكن من الحصول على تأييد الولايات المتحدة سنة ١٨٨٤ باعتبار علم شركة الكونجو البلجيكية علماً صديقاً . وتوالى بعد ذلك اعتراف سائر الدول الاستعمارية ، وأعلنت دولة الكونجو الجديدة الحرة ، وفي عام ١٨٨٦ أعلن أن ليوبولد الثاني ، ملك البلجيكي والإمبراطورية الجديدة . وفي عام ١٨٨٩ أوصى ليوبولد أن تتول الكونجو بعد وفاته إلى مملكة بلجيكا ، وقد كانت ملكية خاصة له :

النظام السياسي في الكونجو البلجيكي :

ابتدعت بلجيكا في استعمارها للكونجو أسلوباً يختلف عن الأسلوبين الفرنسي والبريطاني ولكن نتائج ذلك الأسلوب هي نفس النتائج التي يسعى إليها الاستعمار على أية صورة من الصور كان ، وأيا كانت الوسائل التي يتخذها ، فهي تؤدي إلى الاستغلال والتحكم في مقدرات الشعوب المغلوبة على أمرها .

ويقوم نظام الحكم البلجيكي في الكونجو على ثلاث دعائم ، دولة بلجيكا ، والمؤسسات الاستغلالية ، والكنيسة الرومانية الكاثوليكية ، وكل دعامة تساندها الدعامتان الأخريان وتطلق بلجيكا على أسلوبها المستحدث تسمية «الرعاية الأبوية» حيث تعتبر فيها شعب الكونجو في مرحلة من الطفولة دائمة ، أو القصور والعجز عن رعاية أموره بنفسه ، وتتولى هي عنه تلك الرعاية ، ومقتضى ذلك أن ليس لأحد في الكونجو ، سواء من سكانه الأصليين البالغ تعدادهم قرابة ١٢,١٣,٠٠٠ إفريقي ، أو من الأوروبيين الذين يصل عددهم إلى ٧٠ ألف ، ليس لأي منهم صوت سياسي فعال . بل إن الحاكم نفسه ،

على الرغم من المظهر الفخم الذى يحيط به فى قصره الشامخ فى ليوبولد فيل
يتلقى أوامره من بروكسيل فى كل شأن من الشئون وينقلها إلى مرءوسيه فى
تدرجهم المطيع طاعة عمياء :

وتتلخص فلسفة الاستعمار البلجيكي ، إن جاز التعبير عن الآثام بأنها
تستند إلى فلسفة ، تتلخص فى أن الرعاية الأبوية التى تكفلها الحكومة لشعب
الكونجو ، تدور وجوداً وعدماً مع درجة نضجه ، والذى يحدد هذه الدرجة
هى الحكومة البلجيكية . لذلك كان من البدهى أن درجة النضج هذه لن
تتحقق أبداً ، وأن يعمل الاستعمار بكافة وسائله على ألا يقوم رأى عام فى
الكونجو ، وعلى أن يقتصر القدر الذى تسمح به من ثقافة أو تدريب على
النطاق الذى يمكن للاستعمار من استغلال موارد البلاد .

وتهتف أبواق الاستعمار البلجيكي مهللة لما حققته من تقدم فى البلاد ،
وينطق الاستعمار بمنطقه المعكوس ، فيدعى أن الحكومة تشرع لتحمل الزنوج
من الشركات الاحتكارية . والدولة تساهم فى هذه الشركات جميعها بأكثر من
نصف رأس المال . وتفرض ضرائب كبيرة وكثيرة على الشركات ، ويدفع
الزنوج من حصيلة هذه الضرائب مباشرة حوالى ١٠٪ منها ويدفعون بطريقة
غير مباشرة الباقي كله : فإن الشركات تعيش على أرزاقهم وعلى ثروات
بلادهم التى تسلبها قطرة إثر قطرة : ثم تتشدد بلجيكا أنها تخصص ٨٠٪ من
مجموع نفقاتها فى الكونجو للنهوض بالزنوج ، وأن نصف الدخل من ثمن
كل طن من النحاس المصدر يصرف فى وجوه النهضة الاقتصادية فى
البلاد .

والعجيب ، أو الطبيعى إذا شئنا الواقع ، أن هذا المنطق "هو نفس دعوى
الاستعمار البريطانى فى وسط وشرق إفريقيا ، وقد رأينا كيف أن الثروات
الضخمة التى تذهب إلى جيوب المستعمر ، يعود جانب منها ضئيل ، إليه
المستعمر فى صورة مساعدات أو برامج للنهضة الاقتصادية . وأن النهضة التى

تدعيها بلجيكا في الكونجو هي إقامة طبقة عاملة من الزنوج ، تستغلها في المناجم والمصانع ، في الأعمال التافهة والحقيرة . فبلغ عدد العمال الزنوج في المصانع والمناجم حوالى مليون عامل عام ١٩٥٣ ، بينما كان الأوروبيون حوالى ثلاثة آلاف . ولكن الحكومة خشيت أن تكاثر العمال الزنوج قد يؤدى إلى تجمعهم وتفشى الأفكار السياسية بينهم ، فغيرت سياستها ، بحيث تخفض عدد العمال الزنوج تدريجيا وتحولهم إلى الأعمال الزراعية . وخصصت الحكومة قرابة ٢٠ مليون دولار في برنامج للإصلاح الزراعى وتشجيع التحول إلى الحياة الزراعية . وحتى في ميدان الزراعة ، حرم القانون التملك الفردى للأراضي الزراعية ، فلا يجوز تملكها إلا للجماعات القبلية وتكون ملكية جماعية مشاعاً بين أفراد القبيلة حتى لا يدفع الاستقرار الزراعى والملكية الخاصة إلى تكوين شخصية متميزة للفرد . ويكون الاستغلال الزراعى تحت رعاية أو إجبار الدولة ، أو فى أراض مملوكة للأفراد الأوروبيين فى إقطاعياتهم التى يبلغ متوسط أى منها قرابة ثمانية آلاف فدان . وفى هذه المزارع الجماعية القبلية ، أو الفردية المملوكة للأوروبيين ، يعيش ٦٠٪ من مجموع السكان أى قرابة ثمانية ملايين إفريقى .

وقد فات البلجيك أن الشعور السياسى الغريزى فى الإنسان لا بد أن يدخل فى إطار حياته ، فيصبغها بصبغة تخالف ما يراذلها أن تكون عليه : وأن هذا الشعور حين بدأ يداخل شعوب المستعمرات البريطانية ، رضخت بريطانيا ، وحاولت إيجاد متنفس له فى مجالس تشريعية ، وممارسة لحياة سياسية ذاتية ، فتجنبت فى بعض المواضع حدوث ثورة لهذا السبب ، وإن قامت ثورات لأسباب أخرى . ولكن فى الكونجو ، لم تتح بلجيكا أى فرصة لممارسة السياسة ، ولذلك فإنه حينما استيقظ الوعى الإفريقى ، انطلق فى ثورة عارمة لم تلق أى اعتبار للرقعة التى تسبغها بلجيكا على تجربتها الكاذبة فى النهوض بالكونجو .

الحياة الاجتماعية :

الحياة الاجتماعية في الكونجو تنقسم بسمات معينة يختص بها أسلوب « الرعاية الأبوية » الذي يمارسه الاستعمار البلجيكي ، وهو في مظهره أسلوب ليس فيه قواعد التفرقة العنصرية التي تسود الاستعمار البريطاني ، وبذلك يتشابه إلى حد ما مع أسلوب الاستعمار الفرنسي . ولكن في التطبيق العملي ينهار ذلك الأساس ، فإن الإفريقيين في الكونجو ملزمون بأن يحمل كل منهم بطاقات شخصية مرفقاً بها إيصالات الضرائب الخاصة بهم ، وينبغي عليهم أن يبلغوا عن أى انتقال يقوم به أحدهم من حى إلى حى آخر في المدينة الواحدة . ويقوم جهاز الأمن بتسجيل تحركات المواطنين الإفريقيين ، بحيث تعرف الدولة المكان والجهة التي يقوم فيها كل منهم ، وما أشبه ذلك بالسجن الكبير ، الذي تعد فيه أجهزة الرقابة حركات وسكنات المسجونين :

وتفرض أجهزة الأمن الداخلى ، زيادة في إحكام رقابتها على أحياء الوطنيين الإفريقيين ، فإن لهم أحياء خاصة بهم ، تفرض نظام منع التجول بعد الساعة السابعة مساء حتى الساعة صباحاً ، إلا بإذن خاص .

والدولة الأبوية ، تحدد فيما تحدد من شئون حياة الإفريقيين ، الأجور التي يتقاضاها العمال والموظفون ، والمستوى الاجتماعى لمساكنهم ، وتفرض على المؤسسات الخاصة ، بقوة التشريع ، وقوة نفوذها بوصفها مساهمة في تلك المؤسسات ، هذه الحدود فلا تستطيع أن تتحرر منها . وتبيح الدولة منذ وقت قريب ، وتحت ضغط القوى القومية ، تكوين اتحادات للعمال السود ، ولكن ليس لهذه الاتحادات أى تأثير أو نفوذ ، ولا تعدو أن تكون مجرد هيئات شكلية ، وتحرص سلطات الأمن على ألا تتسرب أى أفكار اتحادية بين العمال فهي تطارد كل من تسول له نفسه أن يعنى بهذه المسائل أو يحاول

تكوين رأى خاص فيها . وأبلغ دليل على ذلك هذه القصة التى رواها أحد رجال الأعمال الأمريكيين فى الكونجيو^(١) :

« إنه إحساس غريب ، لم أستطع كيف أصوره ، هل هى قبضة حديدية فى قفاز من القطيفة ، أم تراها قفازا من القطيفة فى قبضة حديدية ، لقد كان لدى أحد رؤساء العمال الزنوج ، وكنا نكون ثنائياً ممتازاً فى عملنا ، وكان رجلاً ذكياً وطموحاً . وسألنى كثيراً من الأسئلة حول اتحادات العمال فى الولايات المتحدة ، ولما كنت أعلم أنه غير محرم على العمال الزنوج هنا تكوين اتحادات ، فقد أجبته عن كل أسئلته فى إفاضة . وكنت أحس أنه ينقل هذه المعلومات إلى زملاء له آخرين .

« وفجأة ، تخلف يوماً ما عن العمل ، وترقبت يومين أو ثلاثة ثم بدأ شعور غامض من القلق يراودنى . ومضيت أسأل ، ولكن لم يكن أحد يعرف عنه شيئاً ، فأبلغت السلطات ، ولكنى لم أتلق إجابة شافية ، سوى وعد بالمساعدة . وبعد بضعة أيام أبلغتنى السلطات أن صديقى هذا قد غادر المدينة برمتها . ولما حاولت أن أعرف أين ذهب أو أن أعثر على وسيلة للاتصال به ، لأنه كان له بعض الأجر أردت أن أوفيه له ، نصحنى المسئولون ألا أحاول البحث عنه وأن أنسى الموضوع برمته .

« ولم أستطع أن أصدق أن هذا يحدث فى بلد يلزم فيه كل شخص من الزنوج أن يحمل أوراقه الشخصية وأن يبلغ السلطات عند ما ينتقل من حى إلى حى آخر ، أيا كانت المهمة التى ينتقل بسببها ومهما قصرت المدة . وحيث لا يستطيع أحد أن يتحرك إلا بعد أن يخطر شخصاً ما من المسئولين عن شخصيته وغرضه ومهنته واسم والدته أيضاً .

« واضطرت أن أنسى تلك المسألة ، حرصاً على مصالحى ، وعلى استمرار بقائى بالبلاد ... »

(١) المرجع السابق ص ٣٥٢ . The Heart of Africa. Compbell .

وتتشدد الدولة صاحبة مذهب « الرعاية الأبوية » بما أتت به سياستها من ثمار ، وتعلن عن الإفريقيين المتطورين الذين تخرج منهم عشرة آلاف حتى الآن ، وتضع برامجها لتخريج ألفين منهم كل عام . ولكن الواقع يدحض كل هذه الادعاءات ، وليس أدل على ذلك من قصة ذلك الأمريكي ، وإن الإنسان إذا بحث في عاصمة الكونجو عله يعثر على واحد من هؤلاء المتطورين ، الذين ما تفتأ نشرات الدعاية الاستعمارية أن تصورهم في ملابسهم الإفريقية وابتسامات سعيدة مرحة ، فإنه لن يجد لهم أى أثر ، والإفريقيون الذين يملثون شوارع ليوبولد فيل وغيرها من العواصم ، هم طبقات الخدم الحفاة البؤساء .

ويعبر أحد الكتاب الإنجليز الذين زاروا الكونجو عن تلك الظاهرة بقوله : « وفضلت أن أعتقد أن المتحضرين الزنوج قد أفسدتهم المدنية فجعلتهم يأنفون المساواة مع سائر الناس والمشاركة في الحياة العامة . ولم أشأ أن أذهب مع الداهيين إلى أن قصة هؤلاء المتحضرين لا تعدو كونها خرافة لا أساس لها » .

تلك هي صورة الحياة الاجتماعية للوطنيين في الكونجو ، في سجن كبير لا يتحركون فيه إلا بمقدار ، وفي ظل قانون منع التجول الدائم ، والإرهاب المستمر ، والتهديد القائم بالتشغيل في تعبيد الطرق ، وهي العقوبة التي يستخدم فيها المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية . والتعليم في الكونجو وقف على مدارس الحكومة تلقن فيها الأبناء الإفريقيين مبادئ الحضارة التي تتلخص في زعزعة إيمانهم ببلادهم ، وبث الإحتقار للتقاليد المتوارثة فيشب الجيل مهتزاً لا يقوم على أساس ، يحقر آباءه وأجداده ويعيش عيشة مسلوقة مخلوعة .

البنیان الاقتصادي :

يتميز الكونجو بثرواته الطبيعية المتعددة الأنواع ، الغزيرة الوفرة والإنتاج فهو يعتبر أكبر مصدر في العالم للماس الصناعي ، وقد بلغ الإنتاج عام ١٩٤٩ قرابة تسعة ملايين قيراط ، وينتظر ارتفاعه إلى ثلاثة عشر مليوناً خلال عام ١٩٥٩ ، ويبلغ مستوى إنتاج الماس الصناعي الجواهرى حوالى ٧٠٠ ألف قيراط . أما الذهب فسوف يرتفع إلى ١٨٠ ألف جرام سنوياً ، والزنك يزيد إلى أكثر من الـ ١٦ ألف طن التى وصل إليها عام ١٩٥١ ، ويصل الصفيح إلى ٧ ملايين طن سنوياً ، أما اليورانيوم . فإن إنتاجه من الأسرار العسكرية ، وتملك الكونجو ما يقرب من ٨٠٪ من مصادر الحديد في العالم بالإضافة إلى سائر المعادن الأخرى من الفضة والزنك والبلاتين وغيرها . أما عن الوقود ، فهناك كميات كبيرة من الفحم ، ولو أنها لم يجر استغلالها بعد ، ثم هناك القوى المائية تعتبر من أكبر المشروعات المائية لتوليد الكهرباء في العالم .

ولكن ، هذه الثروات الضخمة ، والموارد الطبيعية الوفيرة ، تتركز حقوق استغلالها وتتدفق الأموال الطائلة من وراء ذلك ، إلى أيدي بضع مؤسسات رئيسية تساهم فيها الدولة البلجيكية بأكثر نصيب . والبنیان الاستغلالى الاقتصادي الذى أقامته بلجيكا في الكونجو يشبه في كثير من وجوهه ومظاهره البنیان الاقتصادي السوفييتى من حيث سيطرة الدولة وتتابع تدرج المؤسسات . ففي القمة تقوم الشركة البلجيكية العامة ، وهى شبه لجنة توجيهية عليا تهيمن على الميدان الاقتصادي كله ، وترسم الخطة الاقتصادية التى تلتزم بها سائر المؤسسات الأخرى . وفيها يجتمع الوزراء البلجيكي مع رجال البنوك وبيوت المال الكبرى ، للتشاور وإصدار الأوامر التى تحدد الخطوط العريضة للنهج الاقتصادي :

وتخضع لهذه الشركة العامة ، لجنة خاصة لإقليم كاتنجا ، أسست في

مطلع هذا القرن ، وظيفتها استغلال إقليم كاتنجا الذى تبلغ مساحته ١١١ مليون فدان^(١) ، وهو إقليم موفور الثروات المنجمية والمعدنية . وقد وضعت هذه اللجنة أسس الاستغلال الحالى لموارد الكوبلت والنحاس واليورانيوم والصفائح . وتملك الحكومة ٦٦٪ من رأس مال هذه اللجنة ، التى تملك بدورها ربع رأسمال مؤسسة اتحاد مناجم كاتنجا العليا . وهى المؤسسة التى تنتج الجانب الأكبر من النحاس والكوبلت واليورانيوم وغيرها :

ومؤسسة اتحاد مناجم كاتنجا يبلغ رأسمالها ٢٥٠ مليون دولار ويشمل نشاط المؤسسة مساحة أكبر من مساحة بلجيكا نفسها ، وتدفع هذه المؤسسة للحكومة قرابة ٥٠ مليون دولار سنوياً ويبلغ العائد على المساهمين الآخرين ٢٥ مليون دولار .

وقد بلغ اهتمام بلجيكا بهذه المنطقة أن جعلتها محرمة على الزائرين ، حتى البلجيكي ، فلا يجوز لأحد الاقتراب منها وإلا تعرض للقتل بالرصاص على أيدي الحراس الكثيرين المنتشرين حولها . ومنطقة كاتنجا تمتد بجوار حدود روديسيا الشمالية ، وهى كما قدمنا تحوى أكبر مصادر النحاس والكوبلت ، وفى داخلها تقع منطقة شنكولوبوى ، أكبر مصدر لليورانيوم فى العالم ، وذلك هو سر تحريمها على الزائرين : فإن اليورانيوم إنتاج استراتيجى ، تحرص بلجيكا على إحاطته بالسرية التامة . وتملك بلجيكا إحساس بالرعب ، كذلك الإحساس الذى يستولى على شخص هبطت عليه ثروة من السماء ، وأصبحت تخشى من مؤامرات وهمية ، وتتحرز من كل الجهات ، تخاف الولايات المتحدة ، وتخاف الشيوعية ، فأقامت الأرضاد والحراس تقتل كل من يقترب من هذه المنطقة المحرمة .

وبجانب هذه الرعوس الكبيرة المسيطرة على البنيان الاقتصادى فى الكونجو : ثمة مؤسسات أخرى كثيرة ، تستغل كل ركن من أركان الميدان الاقتصادى :

(١) فدان إنجليزى Acre

فهناك شركة سكك حديد الكونجو والبحيرات الكبرى التى تستغل كل وسائل المواصلات . وهناك شركة هوليغير للزيوت التى تملك امتيازاً باستغلال قرابة أربعة ملايين فدان^(١) . بالإضافة إلى مؤسسات الكهرباء والمواد الكيماوية والمؤسسة الزراعية العامة والمزارع النموذجية فى كل مكان من المليون ميل مربع الصالح للزراعة والذى تملكه الحكومة .

الثورة وبداية التطور :

إن انبثاق فجر الحرية بقيام الحركات التحررية فى إفريقيا ، لم يكن وليد اتجاه معين فى إقليم بعينه دون سائر الأقاليم الأخرى ، ولم تكن الكونجو التى استلها الاستعمار البلجيكي واتبع فيها أسلوباً خاصاً يهدف إلى قتل شخصيتها الوطنية وتراثها المتوارث بأقل من أقاليم إفريقيا الأخرى تطلعاً إلى الحرية والاستقلال . واشتعلت الثورة فى الكونجو ، قوية عارمة ، ثورة شعبية عامة شاملة ، لم تتميز بزعامات متفردة ، ولكنها اتسمت بسمة الشمول والإجماع . فكان كل إفريقى فى الكونجو هو زعيم وقائد للثورة المنبثقة عن اعتمالات نفسية عاناها الشعب برمته ، واستشعر وطأتها :

وانفجر بركان آخر فى إفريقيا ، وارتفع صوت ليوبولد فيل مع مطلع عام ١٩٥٩ يهتف بالحرية وحق الحياة الكريمة . « يحيا استقلال الكونجو ، أيها البلجيكي ، عودوا إلى أوروبا .. ! » واندرجت الكونجو فى الصف المقاتل ، وانتظمتها قائمة الأقاليم المكافحة . وانتابت بلجيكا لومة المستعمر ، وأخذتها العزة بالإثم ، وحشدت قواتها لتقتل المئات من الإفريقيين ، وجرححت الآلاف ، وأعلنت الأحكام العرفية وساد جو من الرعب مدينة ليوبولد فيل ، ونسيت بلجيكا أن المدافع والسيارات المصفحة لن ترهب شعب الكونجو ، ولم تتعظ بأحداث المستعمرات الأخرى .

ولم يكن شعب الكونجو يقف بمفرده فى الميدان ، واهتز العالم استجابة

(١) فدان إنجليزى Acre

لشرارة الحرية التي انبثقت من الكونجو ، ووقفت الدول الآسيوية والإفريقية إلى جانب شعب الكونجو في كفاحه البطولي ضد الاستعمار وكتبته : وشكل الأحرار في الكونجو في بداية صراعهم حزب «أباكو» ، لتنظيم معركة الحرية والاستقلال ، والتعبير عن إرادة الشعب .

واعتقلت بلجيكا زعماء حزب «أباكو» وعلى رأسهم «كاسانوبو» وأرسلت بهم إلى بلجيكا بدعوى دراسة النظم السياسية هناك . وأرادت أن تخدع الشعب ، فلم تلبث أن أصدرت إعلاناً مطاطاً تهدي به من نائرة الشعب . ولكن الشعب لم يخدع ، وبدأت تظهر زعامات أخرى في الكونجو ، وكما قدمنا فإن ثورة الكونجو لم تكن ثورة فرد أو أفراد ، بل كانت عامة شاملة . وساء بلجيكا ذلك ، وقد كانت تؤمل أنها بإعلانها ذلك وبما اتبعته من ضغط عسكري ونفي للزعماء ، تسود البلاد فترة هدوء ، ولكن النتائج جاءت على عكس ما اشتهت ، وتحمس شعب الكونجو في الإعداد لتولى أموره بنفسه ، وبدأت موجة من تشكيل الأحزاب السياسية وعلى رأس تلك الأحزاب حزبان يقودان المعركة اليوم ، هما حزب الحركة القومية الكونجوية ، وحزب الوحدة الكونجوية .

وحزب الحركة القومية الكونجوية : يرأسه « باتريس لومومبا » وهو من الزعماء الذين اشتركوا في مؤتمر الأحزاب الإفريقية القومية في أكرا . وطالب الحزب باستقلال الكونجو عام ١٩٦١ ، ورفض كل مشروع للارتباط مع بلجيكا ، سواء في مجموعة على غرار المجموعة الفرنسية ، أو في اتحاد بين البلدين . ورسم الحزب برنامجاً تدريبياً شاملاً لإعداد الإفريقيين لاحتلال المراكز الرئيسية في البلاد . ووجه الحزب تحذيراً إلى السلطات البلجيكية من التصرفات الرجعية ، وإن اضطرابات ليوبلد فيل لم تكن سوى تعبير عن سخط الإفريقيين في الكونجو بأجمعه ، وأنها كانت مجرد تحذير وعينة بسيطة مما يمكن أن يقع في البلاد بأسرها .

بينما يتجه حزب الوحدة الكونجية ، اتجاهاً أكثر سلمية ، فقد أعلن سكرتيراه العامان كالونجا واييكي ، في مؤتمر صحفي عام ، تمسكهما بالمبادئ السلمية ، والتطور البعيد عن العنف .

وبلجيكا حائزة في موقفها مع الكونجو وأحزابه الرئيسية الثلاثة . فإن حزب « أباكو » القائم على أساس قبلي ، والذي اعتقلت زعماءه وبعثت بهم إلى بلجيكا ، قد يمثل الاعتدال المتوسط . ولكنه مع ذلك تنقصه العمومية الشاملة للكونجو بأسره . التي قد تمكنه من التحكم في للرأى العام الآخذ في النمو بسرعة . أما حزب الوحدة الكونجية فهو وإن كان قد أعلن أن سياسته تقوم على مبادئ سلمية ، إلا أنه إلى حد ما لن يرضى النزعات القومية القوية التي بدأت تجتاح البلاد والتي ستجبره في النهاية إلى الانحراف . أما حزب الحركة القومية ، الذي يمثل التطرف الإفريقي العنيف ، فهو يستند إلى تأييد شعبي شامل ، ومتحالف مع سائر الأحزاب الأخرى .

ولكن « لومومبا » أخرج بلجيكا من حيرتها حين أعلن أن ثورة ليوبولدفيل لم تكن من عمل حزب أباكو أو زعمائه ، إنما كانت إرادة الشعب بأسره ، وأن حزب الحركة القومية يضم بين أعضائه ممثلين لكل الأحزاب الإفريقية في الكونجو ، وأنهم جميعاً يعملون في تناسق بقصد تحقيق استقلال الكونجو .

وقد رأينا كيف درجت السياسة التقليدية للاستعمار البلجيكي على أن تجعل من شعب الكونجو شعب إنتاج زراعى ، وأن يظل في حالة من التخلف الفكرى والثقافى . ولذلك حرصت على ألا تتيح له أى قدر من التعليم أكثر من المستوى الابتدائى أو الأولى . بدعوى سياسة « الرعاية الأبوية المستنيرة » وهى قد هدفت من ذلك كله إلى إبقاء الشعور بالتبعية ، وإبعاد احتمال ظهور زعماء مثقفين يتولون القيادة في البلاد . وهذه السياسة هى التى رسمها الملك

ليوبولد عام ١٩٣٣ ، وأشار فيها بوجود إنشاء اقتصاد زراعى يحث يعيش فيه شعب الكونجو (١) .

وأصبح الكونجو الغنى بثرواته يعيش شعبه محروماً منها ، تتدفق جميعها إلى جيوب الاستعمار البلجيكي ، ويقتصر شعب الكونجو على حياة اقتصادية زراعية . وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية ، واتجهت حكومة الإدارة في الكونجو إلى تجريد الإفريقيين من ممتلكاتهم الزراعية الخاصة وتحويلهم إلى أجراء في خدمة الدولة ، بدعوى سياسة « الرعاية الأبوية » وأخذ يسود الكونجو جو من البطالة الصناعية والزراعية ، فقد عمدت بلجيكا إلى إنقاص عدد العمال الإفريقيين إستبدال أوروبيين بهم وفي نفس الوقت تحويلهم إلى عمال زراعيين أجراء وأدى ذلك كله إلى تزايد البطالة .

ومن ناحية ثانية ، أخذت روح القومية التي اجتاحت كل الشعوب الإفريقية تنتشر في شعب الكونجو ، واستيقظ الشعب على مجريات الأحداث في الأقاليم المجاورة له ، في الكونجو الفرنسى ، وفي روديسيا ونياسالاند ، وفي كينيا ، وفي كل مكان ، واشترك ممثلون للكونجو في مؤتمر الشعوب في أكرا في ديسمبر ١٩٥٨ . وتجمعت العوامل الداخلية مع المؤثرات الخارجية ، فكانت انطلاقة الإنذار الأولى التي انفجرت باضطرابات ليوبلد في يناير سنة ١٩٥٩ .

وفي بروكسل ، أصدر الملك بودوان في مطلع شهر يناير سنة ١٩٥٩ ، بعد الانفجار الثورى في الكونجو ، تصريحات ملاًها بالوعود المطاطة ، عله بذلك يخفف من عنف الفورة القومية ويرضى النزعات التحررية . وقد صيغت تصريحات الملك بأسلوب سياسى كانت سمته العامة استبعاد ألوان معينة من نظم الحكم التي كانت حكومة بلجيكا ، حكومته هو ، قد أعلنت

(١) قال ليوبولد في مشروعه عام ١٩٣٣ ، إنه يجب أن تتجه سياسة إدارة الكونجو إلى :

"To the establishment of a peasantry in the most integral form possible, allowing the native to aquire private property and to enjoy the economic freedom guaranteed him by our colonial charter."

عنها كصورة لمستقبل الكونجو ، فاستهل تصريحاته بالوعد بأن يسير الكونجو نحو الاستقلال المرتقب ، وإنه سيكون استقلالا كاملا وليس تحت إشراف الحكومة البلجيكية ، وإن كان مرتبطاً بالتاج البلجيكي ، وأعلن أيضاً استبعاد أية فكرة للتفرقة العنصرية ، واستبعاد فكرة الدولة الاتحادية ، باعتبار أنها تكفل للأوروبيين السيطرة في المناطق التي يكثر فيها عددهم ، وهو ما لا يرضاه : واستبعد أيضاً فكرة المشاركة المتبعة في روديسيا ونياسالاند :

تلك كانت تصريحات الملك ، التي أحاطتها الدعاية الاستعمارية بهالة من النور الكاذب مجرد وعد أجوف باستقلال ، لم تحدد معالمه أو صورته أو شكله ، ولم يقرر له تاريخ معين ولم ترسم أية خطة للتطور إليه وتحقيقه . فماذا كانت ماهية مثل ذلك الوعد ؟ . لا أحد يدري ، إن النظر إلى سياسة الحكومة البلجيكية في الكونجو ، يدل على أن فكرتها عن الاستقلال أنه أمر بعيد المدى ، قد يجوز تحقيقه في مدى خمسين عاماً على الأقل . ويبدو أن وعد الملك لا يخرج عن هذا التقدير ، فما تزال هناك جميع المسائل التفصيلية لم يتم الإعلان عنها ، أما ما جرت عليه السياسة البلجيكية من تكوين مجالس بلدية ، فهي خططها القديمة نفسها ، تمضي فيها دون أي تعديل ، والتي كانت تهدف بها إلى ممارسة الشعب لبعض شئونه المحلية تحت إشراف الرعاية الأبوية :

ولكن لماذا بادر الملك بهذه الوعود ؟ ولماذا صدرت عن الملك بالذات من دون الحكومة ؟ إن الدعاية البلجيكية حاولت أن تصور إعلان الملك بأنه مرسوم منذ وقت طويل ، سابق على حدوث اضطرابات ليوبولد فيل . وتهدف من ذلك إلى الظهور بمظهر الذي لم يتأثر بحدوث تلك الاضطرابات ، وإن السياسة التي رسمها الملك كانت من دافع تلقائي وليست تحت ضغط القوى الشعبية . بل لقد ذهبت المغالاة في الدعاية ، إلى أبعد حدود المبالغة ، فحقل إن الإعلان الملكي لم يكن نتيجة الاضطرابات ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط ، بل ذهبوا إلى أن الاضطرابات هي التي كانت نتيجة لإعلان

الملك . والاضطرابات كما هو معروف وقعت في ترتيب زمني سابق على إعلان الملك ، فكأن النتيجة وقعت قبل المسبب لها . ولا عجب فإن ذلك منطوق الاستعمار ! !

ويفسرون ذلك بأن العناصر القومية ، استشعرت أن ثمة إجراءات جديدة في صالح الدعوة القومية ، وشبكة الوقوع ، فأرادت أن تستفيد من ذلك ، وأن تظهر بمظهر من حققت مكاسب قومية فدفعت الشعب إلى الاضطرابات ولكن ، كيف يتأتى لمثل هذه العناصر أن تعرف مقدماً ما تنويه بلجيكا ، وإن عرفت فهل كانت نتيجة الإعلان رضاء تلك العناصر واقتناعها ؟

إن الحقيقة هي أن القومية الإفريقية في الكونجو لم تلق أى اهتمام لما أعلنه الملك فكأنه لم يعلن شيئاً في الواقع . ومضت القوى التحررية في طريقها الذي رسمته هي لنفسها ، ولم يغيرها الزيف الذي حاول الاستعمار إحاطته بهالة من النور الكاذب . فإن أكبر دولة استعمارية تمسك بالتقاليد ، لا يمكنها أن تنقلب في ليلة وضحاها إلى دولة تحررية بهذا القدر . ولا بد أن وراء هذه المظاهرة السياسية خدعة كاذبة ، ولكنها لن تخدع إلا مدبريها .

وفي أعقاب هذه التصريحات ، اعتقلت السلطات زعيم حركة «أباكو» (جوزيف كاسافوبو) وبعض أعوانه وبعثت بهم إلى بلجيكا كما قدمنا ، وهدفها من ذلك محاولة أقلمتهم وإعدادهم إعداداً خاصاً ليكونوا أدوات للاستعمار البلجيكي في النظام الحديد الذي يريد إقامته في الكونجو .

ولم تفلح إعلانات الملك ووعوده في تهدئة الجو ، وزاد التوتر بعد اعتقال الزعماء وظهرت الأحزاب الجديدة على نحو ما قدمنا ، وظهر قادة إفريقيون تولوا الزعامة في الشعب وحملوا اللواء في نفس الطريق الثوري .

وطار وزير المستعمرات إلى الكونجو ، وبدأت الحكومة البلجيكية تبحث مسعورة عن خائن في الكونجو ، يمكن أن تقيم منه صنماً يخضع لأوامرها ويخضع الشعب المتطلع إلى الحرية . وتشكلت لجنة تحقيق برلمانية لدراسة أسباب

اضطرابات الكونجو ، ووضعت تقريرها تدين فيه السياسة البلجيكية التقليدية في الكونجو ، وعزت أسباب الثورة إلى الأمور الآتية الرئيسية المباشرة :

١ - الأحداث الحارية في إفريقيا الاستوائية الفرنسية .

٢ - مؤتمر أكرا .

٣ - الشيوعية .

٤ - استغلال معرض بروكسل في الدعاية السيئة للكونجو .

كما قررت اللجنة أنه بالإضافة إلى هذه الدوافع المباشرة ، فإن هناك العوامل السياسية التي ترتبت على تخلف حكومة بلجيكا المستمر عن الوفاء بمشروعاتها الإصلاحية التي وعدت بها منذ ١٩٥٣ . هذا بجانب فساد النظام الاقتصادي في الكونجو الذي يمكن من تسرب الكثير من موارد البلاد بالإضافة إلى النظم البوليسية المعيبة .

واختتمت اللجنة تقريرها بأن ذكرت أن شعب الكونجو الذي يؤس من أى إصلاح على أيدي سياسة « الرعاية الأبوية » أصبح يؤمن إيماناً راسخاً بأن السبيل الوحيد لإصلاح جميع أسباب شكواه ، هو الاستقلال .

التطورات الأخيرة نحو الاستقلال :

وفي نهاية عام ١٩٥٩ ، قام الملك ليوبولد ملك البلجيك بزيارة شخصية للكونجو ، عله بذلك يستطيع إقناع شعب الكونجو بقبول الرعاية الأبوية . وكان استقبال الشعب الإفريقي في الكونجو للملك أبلغ رد على أوهام الملك الاستعماري ، وأفصح دليل على تصميم الشعب على استخلاص حريته . وارتفعت اللافئات تحملها السواعد الأبوسية تعلن سحق الشعب الإفريقي لاعتقال زعمائه .

واضطرت بلجيكا أمام هذا العزم الواضح إلى إعلان وعدها بمنح الكونجو استقلاله . وعقد الملك اجتماعاً ضم الزعماء الإفريقيين في الكونجو ، وأعلن فيه الإفريقيون مطالبهم التي تلخص في أربع نقط هي : إعلان الاستقلال

فوراً ، والبداية بمؤتمر المائدة المستديرة في يناير سنة ١٩٦٠ على الأكثر ، وحصر المباحثات في تنظيم الاستقلال ، وإجراء انتخابات لتشكيل حكومة وطنية تتولى ممارسة سلطاتها فوراً في الشؤون الخارجية والمالية والدفاع والتعليم .

وحاولت بلجيكا الالتجاء إلى السياسة التقليدية الاستعمارية في التفرقة ، فانهزت فرصة سفر زعماء الكونجو إلى بروكسل لحضور مؤتمر يناير ، وسارعت بالبداية في إجراء الانتخابات . وقد هدفت من ذلك إلى التمكن من ممارسة التزوير في غيبة الزعماء من ناحية أولى ، وإلى إذكاء المنازعات بين الأقاليم بإثارة التنافس الفرعى على الانتخابات ، وعمدت من ناحية أخرى إلى الدخول بالمباحثات في مرحلة من الجدل الدستوري الشكلي ؛

ولكن الزعماء الإفريقيين كشفوا المحاولة ، فوجهوا إنذاراً إلى حاكم الكونجو ، بضرورة تأجيل إجراء الانتخابات لحين عودتهم ، وقد اعتبر الحاكم العام ذلك تدخلاً لا يقبله وأصر على موقفه ، فلم يكن من الإفريقيين سوى التلويح بمقاطعة المؤتمر في بروكسل . واضطرت الحكومة للخضوع ، وتأجلت الانتخابات لحين انتهاء المؤتمر .

اتفاق بروكسل ، ٢٠ من فبراير ١٩٦٠ :

ختم مؤتمر المائدة المستديرة في بروكسل أعماله في العشرين من فبراير سنة ١٩٦٠ ، وأبرم اتفاق بين ممثلى الشعب الإفريقى فى الكونجو ، وبين الحكومة البلجيكية ، تحدد بموجبه يوم ٣٠ يونية عام ١٩٦٠ موعداً لإعلان استقلال الكونجو ، وهكذا تنتصر الحركة الإفريقية فى الكونجو ولما يمحض على بدء قيام ثورتها الأخيرة أكثر من عام وبضعة أيام . وإن ذلك أبلغ دليل على التطور السريع الذى تمر به القارة المتطورة ، والنضج الواعى الآخذ فى الانتشار فى أرجائها .

وأهم القواعد الدستورية للكونجو المستقلة أن انتخابات المجلس النيابى مباشرة ، أما مجلس الشيوخ فهو يعين من قبل المجالس الإقليمية الستة بنسب متفاوتة ؛

وأجريت انتخابات المجلس النيابي والمجالس الإقليمية في مايو ويونيه ١٩٦٠ .
وقد اختار البرلمان النظام الجمهوري شكلا للدولة الجديدة ، واحتفل
بقيامها في أول يوليو سنة ١٩٦٠ ، وعين البرلمان باتريس لومومبا رئيساً
للوزراء واختار كاسافوبو رئيساً للدولة ، وذلك بعد مصالحة بين حزبي
أباكو والحركة القومية .

وإن شعب الكونجو الذي سار في ثورته المعبرة عن إرادته الإجماعية
بلا زعامات ، بل انطلق الشعب كله ، كفيل بصيانة المكاسب التي حققها
ثورته . وإن الثورة قد خلقت بعد ذلك المتحدثين باسمها واسم الشعب ،
وإن ثورة هذه طبيعتها وتلك شعبيتها . لا يمكن أن ترضخ لإرادة إنسان
ولا يمكن أن يخذعها الاستعمار بأساليبه . وليس أمام الاستعمار سوى أن يحمل
عصاه ويرحل من الكونجو ، وأن يبادر إلى ذلك في سرعة ، لن تمتد إلى خمسين
سنة كما كان يأمل بل لن تتجاوز بضعة شهور^(١) .

الفصل الثاني : الاستعماران البرتغالي والأسباني .

يلعب الاستعماران البرتغالي والأسباني دوراً تافهاً في السياسة الاستعمارية
في إفريقيا فإن هدفهما الأول هو الانحدار المستمر بالأقاليم التي أتعسها الحظ
بالوقوع تحت نفوذهما . وليس معنى ذلك أن القوى المستعمرة الأخرى
ترتقى بالأقاليم التي تخضع لها ، فهي بدورها تسعى إلى تخلفها في كل شيء .
ولكن الفارق أن تلك القوى تتخلف بمستعمراتها حتى تظل لها السيادة ،
أما البرتغال وأسبانيا ، فإنهما تنحدران بمستعمراتهما لجرد الانحدار ، ولأنه
هو السائد في دولتيهما الأصلية ذاتها .

ومستعمرات أسبانيا في غرب إفريقيا ، الصحراء الأسبانية المتضمنة

(١) بعد الأزمة الأخيرة التي نشأت عن محاولات الاستعمار في فصل إقليم كاتانجا عن
موارده الطبيعية ، تدخلت الأمم المتحدة ببوليسها الدولي لإجلاء القوات البلجيكية من
الكونجو المستقل .

لمنطقة ساحل الذهب (ريودى أورو) ومستعمرة غينيا الأسبانية وعدة جزر أهمها فرناندوبو ، ترسف جميعها فى درجة من التأخر والبدائية ، بحيث ليس هناك ما يمكن الكتابة به عنها ، إلا من الحديث المعروف عن الفقر المدقع ، والحيوانية ، بل أقل من الحيوانية التى يعيش عليها أهل تلك البلاد :

والمستعمرات البرتغالية ، فى موزمبيق وأنجولا ، تبلغ مساحتهما معاً قرابة ٨٠٠ مليون كيلو متر مربع ، وتعدادهما حوالى ٩٠ ملايين إفريقى ، وأهم عمل اقتصادى قامت به البرتغال هو الخط الحديدى الذى يربط الأطلنطى بالمحيط الهندى وشيدته برأسمال بريطانى .

والسياسة الاستعمارية الأسبانية والبرتغالية ، تشبه السياسة الفرنسية من ناحية اعتبار المناطق جزءاً من الوطن الأم . والإفريقيون فيه مواطنون ، بشروط خاصة ، أهمها معرفة اللغة الأسبانية أو البرتغالية ، حديثاً وليس كتابة ، والهدف من ذلك تحريم الثقافة ، وفى نفس الوقت استطاعة فهم الأوامر التى يلقيها عليهم السادة المستعمرون .

ويقوم النظام الاقتصادى فى هذه المستعمرات على نظام السخرة ، فى المزارع التى تعتبر جميعها مملوكة للبيض . ومن أهم صادرات المستعمرات البرتغالية ، الأيدى العاملة ، فهى تتجر فى العمال الإفريقيين ، تقوم بتشغيلهم فى مناجم جنوب إفريقيا ، فتشجع الحكومة كل عام سفر عدد يتراوح بين ٦٠ ألف إلى ٨٠ ألف عامل ، وتتقاضى رسوماً على تسفيرهم وتتفق مع الشركات على تحويل جانب كبير من أجورهم إلى المستعمرة ، تتولى الحكومة صرفه للعمال عند عودتهم لتجبرهم على العودة كل عام ، فيزيد ربحها من رسوم جديدة للسفر فى العام التالى ، ومن فروق تحويل الأجور .

ويتسم الاستعماران البرتغالى والأسبانى بسمة السرية التى تحيط بها الدولتان مستعمراتهما ، فلا يعرف العالم الخارجى عن أى من هذه المناطق أى شىء . ولكن القومية الإفريقية التى اشتعلت فى كل مكان فى إفريقيا ، لن تلبث

أن تلهب هذه المناطق ، وتخرج بها من هذا الستار الكثيف الذى تحيطها به الدول المستعمرة . وإن الاضطرابات التى بدأت مؤخراً فى أنجولا هى الشرارة الأولى التى ستتبعها ثورة عارمة تحتاج أنجولا وموزنيق ، كما أن الشعب الإفريقى فى الصحراء الأسبانية قد بدأ يطالب بحقه الطبيعى فى الانضمام إلى إخوته فى المملكة المغربية . وإن اضطرابات منطقة « إفى » والمناوشات التى تقوم على الحدود هى بؤادر اليقظة الآخذة فى النمو .

* * *

وبهذا نكون انتهينا من دراستنا للاستعمار فى صورته المباشرة فى إفريقيا وبه ينتهى الجزء الأول من المؤلف . وننتقل بعد ذلك إلى الجزء الثانى ، الصورة غير المباشرة للاستعمار ، وهى الإرادة الاستعمارية تحت الوصاية الدولية .

الجزء الثاني

الإدارة الاستعمارية

في ظل الوصاية الدولية

الوصاية الدولية هي الوعي بالحديد الذي استشعرته المجموعة الدولية والذي دفع بها إلى أن تنظر إلى انفراد دولة بعينها بالتحكم في مصير شعب أو مجموعات من الشعوب تحت أى ستار من ادعاءات الإنسانية أو المدنية أو المساعدة ، على أنه أمر لا يقبله الضمير العالمى ويتنافى مع قواعد التكافل فى المجتمع الدولى . وتغيرت بذلك النظرية التقليدية التى كانت تسير مجريات الأمور فى القرن الكلاسيكى الماضى ، الذى سادته قاعدة الحرية الفردية المطلقة بين الأشخاص الطبيعيين ، وانسحبت بدورها على الأشخاص المعنويين فى المجموعة الدولية ، فقضت بأن تترك الدول وشأنها فيما تراه وتقرره بشأن الشعوب ، غير الداخلة فى المجتمع الدولى المعروف فى ذلك الوقت ، وجعلت من تلك الشعوب مالا مباحاً ، يجوز الاستيلاء عليه وضمه واستغلاله والتصرف فيه بجميع أنواع التصرف القانونى ، من بيع وشراء وتنازل ورهن . وأصبحت نظرة المجتمع الدولى إلى علاقات الدول ذات القوة مع تلك الشعوب الضعيفة على أنها علاقة لها قواعد تحكمها ، وأنها إن قامت علاقات من التبعية فهى تبعية موقوتة تنسم بسمة الوظيفة الاجتماعية ، وتسير فى طريق معين ، وتخضع لإشراف المجتمع الدولى الذى تمارس تلك الدولة وظيفتها باسمه لذلك ، فإنه ينبغى علينا قبل أن ندرس التطبيقات العملية لنظام الوصاية الدولية أن نتعرض فى إيجاز سريع لتطور ذلك النظام منذ نشأته ، مع دراسة سريعة للعوامل التى دفعت إلى نشوئه ، كما أنه يتعين قبل ذلك أيضاً أن نعرض فى نظرة عامة للهيئة التى تمارس الإشراف الدولى على نظام الوصاية والتى

خلق بصورته الحديثة مع مولدها وتطور في ظلها ونعني بها « الأمم المتحدة » .
ففى وجوه نشاطها من زاوية ارتباطها بإفريقيا والمشكلات الإفريقية ،
والأجهزة التى تعنى بتلك المشكلات .

وبذلك تنقسم دراستنا فى هذا الجزء إلى ثلاثة فصول ، الفصل الأول
نظرة عامة فى « الأمم المتحدة واتصالها بالمشكلات الإفريقية » . والفصل الثانى
فى « نشأة وتطور فكرة الوصاية الدولية » . والفصل الثالث فى « التطبيقات
العملية للوصاية الدولية ومحاولات الاستعمار » .

الفصل الأول :

نظرة عامة فى الأمم المتحدة واتصالها بالمشكلات الإفريقية :

إن تجربة الأمم المتحدة كجهاز دولى قد أثبتت نجاحها فى نواح معينة ،
كما انتهت إلى قصور ونقص فى نواح أخرى كثيرة ، ولكن النقاط التى ما فتئت
الأمم المتحدة تسجلها لصالح أهدافها كنظمة دولية مجردة وعالمية ، تسعى إلى
تحقيق مبادئ العدالة والمساواة بين الأمم والشعوب ، هذه النقاط الناجحة
قد تطورت بالأمم المتحدة ذاتها فجعلت منها قوة متميزة تكون لنفسها رأياً
خاصاً يمثل الرأى العالمى المجرد عن النزعات الشخصية . وإن تقرير ذلك الواقع
لا يمنع من أن نسلم فى نفس الوقت بأن الأمم المتحدة ما تزال فى مراحل تطورها
ونموها يوماً بعد يوم ، ولذلك فالأمر لا يخلو من وجوه نقص وقصور فى
بعض المواضع ، ولكن المرجو منها كثير والمأمول فيها يتزايد .

والمشكلات الإفريقية التى تتصل بالأمم المتحدة نوعان ، مشكلات إدارية
بحت ، والأخرى مشكلات سياسية . أما المشكلات الإدارية فهى لا تثير أدنى
صعوبة ويتيسر حلها فى سهولة وسرعة . ولكن العقبات الكثيرة تثور فى
سبيل إيجاد الحلول للمشكلات السياسية الخالصة .

والسبب فى هذه الفروق بين هذين النوعين من المشكلات ترجع إلى أمور

أهمها ، ضالة الدور الذى يتاح لمجلس الوصاية وهو المهيمن على المشكلات الإفريقية فى غالبيتها ، وجوده فى علاج تلك المشكلات ، وإن كان قد بدأ مؤخراً يخرج قليلاً عن ذلك الجمود . والأمر الثانى تعدد الأجهزة التى تغنى بعلاج المسائل الإفريقية وتداخل نشاطها وتعدد جهودها مما يسبب الارتباك وضباب الجهود : والأمر الثالث أن المسائل السياسية البحت بطبيعتها تنسم بالحساسية وعمق الجذور وهى انطباع للتيارات المضطربة فى عالمنا الذى نعيش فيه والذى تتعارض فيه المصالح وتتشابك بحيث تجعل من المتعذر الوصول إلى مطلقات للقيم والمعانى وإيجاد الحلول الحاسمة التى يقطع بأنها حاسمة ترضى المعنيين جميعاً :

وإن الأمم المتحدة أكثر من مجرد مجموعة من الأجهزة الإدارية ، فإن عملها الأصلى هو التعبير عن الآراء السياسية وتجميعها وتحقيقها والتوفيق بينها جميعاً ، ثم الخروج من ذلك كله بمحصلة لهذه الاتجاهات المتعارضة أحياناً ، المتنافرة أحياناً أكثر ، بحيث تكون هذه المحصلة هى الرأى الصادق للمجتمع الدولى بوصفه ذاك .

وفى إفريقيا ، تتعارض ، بل تتنافر مصالح القوى الاستعمارية مع الأمانى والمصالح الوطنية ومع الدول العاطفة على تلك المصالح . وهنا يقع التنافر الذى يوشك أن يشل حركة الأمم المتحدة ، يشلها بوصفها طرفاً ثالثاً مجرداً فى المشكلة يسعى للوساطة ، ذلك لأن شروط الوساطة تتخلف عنها . وإن شروط الوساطة السليمة ثلاثة ، قلة عدد الوسطاء ، أو أن يكون فرداً ، حتى يسهل اتخاذ رأى سريع حاسم ، والشرط الثانى أن تكون ثمة حدود وقواعد واضحة محدودة يعمل الوسيط بموجبها ، والشرط الأخير ، أن يبتعد الوسيط عن أى مؤثرات شخصية أو مصالح ذاتية قدر الإمكان ، حتى لا يميل أو يتحيز .

والأمم المتحدة كوسيط ، تتخلف عنها هذه الضمانات ، فبإلغ عدد الدول الأعضاء بها ٨٢ دولة ، وعضوية المجالس المعنية بالمشكلات الإفريقية كثيرة

لا تتلاءم مع مهمتها حتى بوصفها جهاز إدارى . ومن ناحية ثانية فإن نصوص الميثاق تنسم بالغموض فى صدد مدى اختصاصات الأمم المتحدة وسلطان أجهزتها تلك : وثالثاً وأخيراً ، فإن الهوى والتأثر المصلحى يلعب دوراً خطيراً فى اتجاهات الأمم المتحدة فى هذا الميدان .

ولكن هذه السمات نفسها ، قد مكنت الأمم المتحدة إلى التطور السريع الذى مرت به . فقد ساعدت كثرة عدد الأعضاء فى أجهزتها على بلورة الاتجاهات المتباينة التى ما كانت لتبلور لو لم تدخل فى بوتقة التجربة المشتركة ، فى من جانب ثان ، فقد اتخذ الغموض فى النصوص ذريعة إلى تحرر كبير مطرد وتفسيرها ، حتى ليهتمها البعض بالخروج على المقاصد الأولى لواضعى تلك النصوص . ومن جانب ثالث ، فقد أمكن للشعوب الصغيرة ، وقد أتيح لها نفس القدر المتساوى مع القوى الكبرى ، أن تجعل لنفسها ، بكثرتها الصوتية ، قوة فعالة فى رسم الاتجاهات العامة للأمم المتحدة ، وفى التأثير فيها وتطويرها إلى الحالة التى هى عليها اليوم من الفعالية .

ومع ذلك ، فإن ثمة حاجة إلى تركيز فى الجهد ، وإصلاح فى التنظيم قد ظهرت من التجربة العملية . فلنأخذ نرى حتى تتمكن الأمم المتحدة من ممارسة نفوذها وسلطانها عامة ، وفى صدد المسائل الإفريقية خاصة ، أنه ينبغى أن تتوحد الأجهزة المتشعبة الاختصاصات تحت توجيه جهاز أعلى ، يهيمن عليها جميعاً ، منسقاً بين جهودها ، وعاملاً على تعاون مهامها لتكمل بعضها البعض .

نشاط الأمم المتحدة فى إفريقيا :

لقد كان وقع إنشاء الأمم المتحدة على الشعوب المستعبدة فى إفريقيا جده عظيم ، فهى قد تطلعت إلى عهد جديد فى ظل هذه المنظمة ، وعلقت كما علق غيرها من شعوب آسيا الكثير من الآمال على ما يمكن أن يتحقق من إيمانها عن طريق الأمم المتحدة : واتصلت الأمم المتحدة بالمشكلات الإفريقية

اتصالاً اتسم بالصراع الدائم بين القوى المستعمرة والدول المناهضة للاستعمار .
 وخيبت آمال القوى الاستعمارية في أكثر النتائج التي تبلورت إليها تلك الممارك ،
 سواء في داخل أجهزة الأمم المتحدة أو خارجها ، ولم تكن القوى الاستعمارية
 تتصور أن يصل تدخل الأمم المتحدة إلى هذا المدى ، حين قبلت إخضاع
 بعض الأقاليم لنظام الوصاية الدولية ، بل كانت تؤمل أن تتخذ من ستار
 الوصاية وسيلة إلى مد تسلطها وتأييد سلطانها على تلك الأقاليم . وقد أدى
 الصراع بين القوى الاستعمارية والدول المناهضة لها ، إلى توسيع سلطات
 أجهزة الأمم المتحدة الأخرى . بحيث امتد تدخلها إلى الأقاليم التي كانت
 القوى الاستعمارية تحرص على إحاطتها بحصانة الشئون الداخلية ، باعتبارها
 أجزاء من الدول الاستعمارية ، والمثل القريب القائم على ذلك ، مشكلة الجزائر ،
 فإن فرنسا تعتبرها جزءاً منها ، وأن أى تدخل فيها يعتبر تدخلاً في شئونها
 الداخلية . ولكن بالرغم من ذلك قررت الجمعية العامة إدراج المسألة الجزائرية
 في جدول أعمالها للدورة الرابعة عشرة ١٩٥٩ . والمثل البعيد الذي تحقق فعلاً ،
 هو تدخل مجلس الأمن في مشكلة أندونيسيا تدخلاً فعالاً ، وقرار الأمم المتحدة
 انتزاع أندونيسيا من هولندا الذي أدى إلى استقلالها .

نخرج من ذلك جميعه ، أن الأمم المتحدة كتجربة دولية جديدة ، قد أثبتت
 جدواها بالتعبير في بعض الأحيان عن الرأى الغالب في المجتمع الدولي والذي
 تمثله الشعوب الساعية إلى الحرية والدول المتحررة التي تساندها .

وأول أجهزة الأمم المتحدة اتصالاً بإفريقيا هو مجلس الوصاية . ويتكون
 المجلس من اثني عشر عضواً ، وهو المهيمن على مشكلات الأقاليم المشمولة
 بالوصاية الدولية ، ويدرس أحوالها عاماً بعد عام ، مصدراً العديد من
 التوصيات المتعلقة بالشئون الإدارية والسياسية والاقتصادية على سواء . وقد
 ابتدع مجلس الوصاية أسلوباً عملياً للرقابة عن كثب ، بإرسال بعثات زائرة
 إلى أحد الأقاليم كل ثلاث سنوات ، تنقل إليه صورة واقعية للحالة التي عليها

الإقليم ، كما أنها تتيح لشعب الإقليم أن يجد الأمم المتحدة على عتبه فيعرض مايعن له من مشكلات . وليس ثمة شك أن قرارات مجلس الوصاية لها فعاليتها ، وإن لم تكن ذات طبيعة جبرية ، لتخلف القوة التنفيذية الملزمة ، إلا أن أثرها السياسى قد مكن من سلطانها بحيث أرغمت كثيراً من القوى الاستعمارية المماثلة على الرضوخ لها في نهاية الأمر . هذا وإن كانت هناك حالات كثيرة رفضت القوى الاستعمارية الرضوخ فيها لقرارات مجلس الوصاية ؛ ولكن التطورات والتجارب القريبة والبعيدة تجعل قوة تلك القرارات آخذة في النمو ، ولن يبعد الوقت الذى تصبح فيه ملزمة كل الإلزام ، وواجبة النفاذ .

والجهاز الذى يلى مجلس الوصاية في درجة اتصاله المباشر وغير المباشر بالمشكلات الإفريقية هو المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فإنه من ناحية مباشرة ، قد عنى بالتنمية الاقتصادية لإفريقيا ، واستطاع بفضل الجهود الصادقة التى بذلتها الدول الإفريقية المستقلة وآزرتها في ذلك الدول الآسيوية ، أن ينشئ " لجنة اقتصادية لإفريقيا ، على غرار اللجان المماثلة للقارات الأخرى . ومن ناحية التأثير غير المباشر ، فإن المجلس الاقتصادى والاجتماعى تتبعه لجان لحقوق الإنسان ، والتفرقة العنصرية ، وتقرير المصير ، وهذه اللجان تعنى في نطاق اختصاصها بالمشكلات الإفريقية التى تهدر فيها الحقوق الأساسية للإنسان ، وترعى مبدأ حق تقرير المصير حيثما ينتهك ، كما أنها تدين الأعمال العسفية التى تقوم على مبادئ التفرقة العنصرية .

أما مجلس الأمن ، فهو كجهاز من أجهزة الأمم المتحدة لم يتحرك كثيراً ، إن لم يكن أبداً ، للنظر في المشكلات الإفريقية ، ولعل السبب جلى في ذلك فإن قوام المجلس خمسة أعضاء دائمين ، تكون غاليتهم الدول الكبرى الاستعمارية ، ولأى منها حق الاعتراض الهادم الموقف لأى قرار^(١) . وإن كان ذلك لم يمنع كما قدمنا ، أن يتدخل ذلك المجلس في المسألة الأندونيسية وأن يدلل بذلك على إمكان قوته في تحطيم الادعاءات المبنية على الحقوق ترتبها القواعد التقليدية

(١) حق الفيتو "Veto" .

البالية للقانون الدولي . الأمر الذى حدا بأحد غلاة التمسك بالقديم « ابجكتون » ، أن يعلق على ذلك قائلا : « إن مجلس الأمن يتجاهل القانون » ، وإن قرار الأمم المتحدة بانتزاع أندونيسيا من هولندا يتعارض مع الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق التى تحرم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء . وليس ثمة شك فى أن هذا الإجراء من جانب مجلس الأمن يعد سابقة خطيرة ، يمكن أن تستند إليها الدول الإفريقية الآسيوية عند إثارة مبدأ « الشئون الداخلية » فى صدد بحث المسائل الإفريقية فى الأمم المتحدة .

وللمحكمة الدولية للعدل باع طويل فى الافتاء بصدد كثير من المشكلات الإفريقية فهى قد أبدت رأياً عن المركز الدولى لجنوب غرب إفريقيا فى النزاع الذى يثيره اتحاد جنوب إفريقيا ويهدف من ورائه الاستئثار وحده بالتحكم فى مصير ذلك الإقليم من دون مجلس الوصاية . كما اتخذت المحكمة قراراً هاماً فى صدد النزاع بين فرنسا والولايات المتحدة والمغرب حول حقوق الولايات المتحدة فى المغرب . ومن ناحية أخرى ، فإن القوى المعارضة للاستعمار ، تحاول أن تلجأ بشأن مسائل الإدارات الاستعمارية ، وما تقيمه من اتحادات إدارية فى الأقاليم الإفريقية إلى محكمة العدل لوضع حد لها ، وإظهار عدم مشروعيتها .

والجمعية العامة للأمم المتحدة ، بوصفها أقوى أجهزة المنظمة ، وأوسعها اختصاصاً ، وباعتبار أن ميدانها هو أصلح الميادين التى تظهر فيها قوة الأغلبية الساحقة للدول الصغيرة العاطفة على المشكلات الإفريقية ، كان لها الشأن الكبير فى التطورات الحديثة للتيارات السياسية الدولية التى أذهلت القوى الاستعمارية . وقد عاجلت الجمعية العامة جميع المشكلات الإفريقية التى اتصلت بها ، واتخذت فيها توصيات تعد بالمئات ، وإن هذه التوصيات ، وإن لم يكن لها قوة قرارات الأجهزة الأخرى ، إلا أن لها ذلك الأثر السياسى والتشهيرى ، الذى يدفع بالقوى المستعمرة أن تحسب لها كل اعتبار . بالإضافة إلى أن الجمعية العامة

بما لها من مركز الهيمنة على سائر أجهزة المنظمة ، قد دفعت بتلك الأجهزة وخاصة مجلس الوصاية إلى طفرات كبيرة إلى الأمام ، فدعمت من سلطانه ، ووسعت من نفوذه بل تبنت نفسها بعض جوانب اختصاصاته التي وجدته متردداً - لتكوينه - عن معالجتها . فاستمعت إلى الشكاوى الفردية التي يتقدم بها الأفراد والجماعات .

وبجانب ذلك ، فقد قررت الجمعية العامة لنفسها الحق في أن تنظر في أى موضوع طبقاً للمادة العاشرة من الميثاق . وبناء على ذلك شكلت الجمعية العامة لجنة تابعة لها باسم لجنة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، واستندت في تحويل تلك اللجنة اختصاصاتها بالنظر في مشكلات الأقاليم غير الخاضعة لنظام الوصاية إلى المادة ٧٣ فقرة ٥ من الميثاق . وعملت القوى المناهضة للاستعمار على توسيع سلطان تلك اللجنة ، واستخدمت أغليبيتها في الجمعية العامة لإجبار الدول الاستعمارية على احترام توصيات تلك اللجنة ، وتسعى إلى التطور بها إلى شبه مجلس للوصاية غير الرسمية . وبذلك تمكنت الأمم المتحدة من مراقبة على الأقاليم التي رفضت الدول الاستعمارية وضعها تحت إشراف مجلس الوصاية .

ولا شك أن التطورات الدستورية الجديدة التي أدخلتها الدول الاستعمارية في مستعمراتها ترجع في بعض بواعثها إلى امتداد سلطان الأمم المتحدة عن طريق هذه اللجنة وعن طريق اللجان المتعددة الأخرى التي أنشأتها بتوجيه اللجنة الرابعة للجمعية العامة مثل « اللجنة الخاصة لجنوب غرب إفريقيا » . وقد نجحت هذه اللجان جميعها في إيجاد المؤثر السياسي ، غير الجبرى ، الذى دفع بالدول الاستعمارية إلى تفكير أكثر جدية فيما يتبعه من أساليب في الأقاليم الخاضعة لسيادتها . وذلك على الرغم من ضيق هذه الدول بتلك اللجان ، والتهديد بمقاطعة الأمم المتحدة بسبب تزايد تدخلها . وإن هذه التهديدات ، وإن أفلحت في بعض الأحوال ، كما حدث في صدد بحث الجمعية العامة

لشكوى إقليم وسط إفريقيا عام ١٩٥٣^(١) إلا أنها على وجه عام كانت مجرد حركات سياسية لم تلبث أن خضعت بعدها الدول الاستعمارية وعدلت من سياستها^(٢)

تلك نظرة سريعة في النواحي التي أفادت فيها القضايا الإفريقية من وجود الأمم المتحدة ، في الشق السياسي منها ، ولا جدال في أن ما كسبته في الميدان الاقتصادي من برامج المعونة الفنية أوضح وأشمل ، وأن الإحساس النفسى الذى ولدته الأمم المتحدة أو بمعنى آخر ولدته مجموعة الدول المناهضة للاستعمار ، في التطور بالأمم المتحدة ، هذا الإحساس له أكبر الأثر في القوة والحماسة التي تكافح بها الشعوب المستعبدة في سبيل انتزاع حقها في الحياة .

الفصل الثانى : فى نشأة وتطور فكرة الوصاية الدولية

هناك من النظم القانونية ما تنشأ أصلاً لحماية مصالح معينة لجهات معينة ، ثم إذا بها تتطور لتصبح هي الرقابة على تلك الجهات المهيمنة عليها ، بل المقيدة لها في كثير من الأحوال . وإن أقرب مثل في القانون الداخلى لهذه النظم ، مجلس الدولة ، في الدول الآخذة بنظام مجالس الدولة ، فهو قد أنشئ أصلاً لحماية السلطة التنفيذية من تسلط السلطة القضائية عليها والتحكم في قراراتها ، ولكنه تطور فأصبح الرقيب على السلطة التنفيذية المقيد لحريتها المطلقة ، والحامى لمصالح الأفراد ..

وفى الميدان الدولى ، يشكل نظام الوصاية نفس هذا اللون من النظم القانونية . فهو فى بداية نشأته قد أقامته أو ابتدعته الدول الاستعمارية لتستر

(١) عند إنشاء اتحاد وسط إفريقيا بين روديسيا ونياسالاند ، وكل الوطنيين الإفريقيون القس ميشيل سكوت تقديم شكواهم للأمم المتحدة . ولكن المملكة المتحدة هددت الجمعية العامة أنها « ستضطر آسفة إلى وقف تعاونها معها » واستطاعت بذلك استبعاد المسألة من الجدول .

(٢) إن ضغط الأمم المتحدة وتوصيات بلانها المتكررة ، دفعت بالحكومة البلجيكية التي كانت تعارض دائماً قرارات الأمم المتحدة وبلانها ، إلى أن تخضع فى النهاية وتجري التعديلات الكثيرة فى سياستها .

وراءه سلطاتها المطلقة في ممارسة سيادتها غير المشروعة على أقاليم معينة ، لم يكن ثمة مبرر شرعي لممارستها سلطتها عليها ، حتى في ظل النظام القانوني الدولي التقليدي ، الذي أجاز الفتح والغزو ، كسند قانوني مشروع للسيادة . ولكن نظام الوصاية تطور منذ نشأته في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، فظهر طفرات سريعة ، أحواله من ستار يخفي أغراض المستعمر ، ويصبغها بصبغة شرعية ، إلى جهاز قوى فعال يرصد كل حركة من حركات المستعمر ويحدد الوقت والأسلوب لإنهاء سلطانه على تلك الأقاليم . فقد أسفرت الحرب العالمية الأولى عن احتلال قوات الحلفاء لأقاليم المستعمرات الألمانية ، وأجزاء الإمبراطورية العثمانية ، وأصبحت دول الحلفاء ، التي فرضت سلطتها على تلك الأقاليم بدعوى الاحتياطات العسكرية ، بغير سند قانوني لبقائها فيها . بل بدأت الدول التي كانت مستعمرة لها من قبل ، تطالب بعودتها إلى سيادتها ، بما لها من حقوق رتبها لها القانون الدولي التقليدي ، القائم في ذلك الوقت .

وحتى تتفادى دول الحلفاء الاستعمارية تلك الأزمة القانونية ، اتجهت إلى ابتداء نظام قانوني جديد . وكانت القواعد الأولى لإنشاء عصبة الأمم في مرحلة التصميم والصياغة ، وبدأت الدول الاستعمارية المتحالفة تكثُر من الدعاية السيئة عن انتهاك الاستعمار الألماني لقواعد الإنسانية في الأقاليم التي كانت تحت إدارته ، وتلوح بوجوب منع عودة تلك الأقاليم إلى معاناة ذلك الضيق مرة ثانية ، ووجوب السعي بها إلى مراحل من التقدم والرقى والأخذ بيدها للوصول إلى تولى شئونها بنفسها . وكثر الحديث عن المرامي الإنسانية والأهداف المدنية . وأسفرت مباحثات السلم عن ابتداء نظام الوصاية الدولية ، وكان في مظهره يعترف بتدويل المستعمرات الألمانية ، ولكن في جوهره لم يعد أن يكون السيطرة التامة للدول المستعمرة .

وأنشئت عصبة الأمم ، ونصت المادة (٢٢) من ميثاقها على تعريف

نظام الوصاية^(١) وحددت أنواعه ، ووافقت الدول القائمة بالوصاية على تقديم تقاريرها إلى اللجنة الدائمة للوصاية التابعة لعصبة الأمم . وقامت فلسفة نظام الوصاية على الأسس التالية :

١ — بالنسبة للمستعمرات والأقاليم التي لم تعد تخضع لإشراف الدول التي كانت ترعى شئونها من قبل ، بسبب الحرب ، والتي لا تستطيع أن تقف بمفردها في العالم المتطور الحديث : فإنه ينبغي أن يطبق عليها مبدأ أن رفاهية وتقدم تلك الشعوب يعتبر التزاماً دولياً ، يقع على عبء المدنية ، وأن تتضمن نصوص وثيقة عصبة الأمم هذه المبادئ .

٢ — إن أحسن الوسائل لتنفيذ هذه المبادئ ، أن توكل الوصاية على تلك الشعوب إلى الدول المتحضرة ، التي يمكنها بما لها من موارد ومعرفة وخبرة ، أن تحمل هذه المسئولية على أكمل وجه . على أن تمارس تلك الدول وصايتها بوصفها منتدبة من عصبة الأمم .

٣ — تختلف طبيعة الوصاية تبعاً لدرجة التقدم الذي عليه الشعب الموضوع تحت الوصاية ولموقع الإقليم الجغرافي ، وظروفه وملابساته الاقتصادية وغيرها ، وبالنسبة لشعوب وسط إفريقيا ، فقد أسفرت الأوضاع بشأنها على أن تتولى الجهة الوصية إدارة الأقاليم في ظل ظروف تكفل حرية العقيدة وأن تكون مهمتها الرئيسية صيانة الأمن والآداب العامة ، وتحريم الرق ، ومنع تهريب الأسلحة والذخائر والخمور ، والامتناع عن إقامة الاستحكامات العسكرية وتجنيد الوطنيين لغير الأعمال البوليسية والدفاع ، وأن تكفل الدول الوصية دائماً الفرص المتكافئة للتجارة مع الدول أعضاء عصبة الأمم .

٤ — بالنسبة للأقاليم البعيدة عن الحضارة مثل إقليم جنوب غربي إفريقيا للدولة الوصية أن تطبق عليها قواعد قوانينها الداخلية وأن تعتبرها جزءاً من أقاليمها الداخلية .

٥ - تقدم الدول الوصية تقارير سنوية بشأن الأقاليم تحت وصايتها إلى عصبة الأمم ، وتنشئ العصبة ، لجنة دائمة لبحث تلك التقارير . وتشير على مجلس العصبة بالرأى فى جميع المسائل المتصلة بمراعاة قواعد الوصاية ، ويحدد مجلس العصبة الدولة الوصية فى حالة كل إقليم على حدة ، ما لم تكن الدول المعنية قد اتفقت فيما بينها على ذلك من قبل .

٦ - ونصت قواعد الوصاية على أن الدول الوصية تلتزم باحترام الحقوق الأساسية للوطنيين وأن تمتنع عن ممارسة الاحتكارات الاقتصادية على أية صورة من الصور ، وأن تعنى بالتعليم والثقافة والصحة العامة .

٧ - ولكن لم يكن من سلطة اللجنة الدائمة للوصاية النظر فى أى شكوى فردية من أهالى الأقاليم تحت الوصاية ، إلا عن طريق السلطة الوصية ، وبعد تعليقها على الشكوى وإجازة عرضها على اللجنة ، كما أنه لم يكن لها سلطة سحب الوصاية من الدولة الوصية التى تتعسف فى وصايتها .

وهكذا ، بدأ نظام الوصاية بهذه الأسس والفلسفات الهزيلة التى لا تعدو كونها ستاراً قانونياً لممارسة السلطات الاستعمارية المستغلة التى كسبتها الدول الاستعمارية على أقاليم مستعمرات الأعداء ، وصبغها بصبغة قانونية مشروعة ، فى ظل المجتمع الدولى القائم فى ذلك الوقت . وقد أثبت التطبيق العملى لذلك النظام فسادَه بسبب ضعف قواعده وعدم إحكام الرقابة عليه ، فأصبح عملاً ، مجرد امتداد للأسلوب الاستعمارى المستغل بكافة مساوئه ، ووجه إليه النقد الشديد ، باعتبار أنه قد خرج حتى على الأسس الضعيفة الهزيلة التى أقيم عليها . فلم تكن الدول الوصية تعنى بأى حق من الحقوق الأساسية للمواطنين ، وكانت الشكاوى التى يحاول أبناء الأقاليم تحت الوصاية إبلاغها لعصبة الأمم ، تتعطل طبقاً للقواعد سالفه الذكر ، وتمتنع الدول الوصية عن إبلاغها للمجلس عمداً ، فيضيع الصوت الشاكى هباءً ، بل يتعرض للانتقام والتشريد .

الوصاية الدولية في ميثاق الأمم المتحدة :

بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية موجات من اليقظة السياسية تجتاح شعوب آسيا وإفريقيا ، وعمتها روح من القومية ومبادئ التحرر ، دعمت من قوة وعيها السياسي ، ووصل الكثير منها إلى الاستقلال السياسي ودخل في المجتمع الدولي . ومن هذه الروح التي سادت الشعوب ، ومن مشاركتها للشعوب المغلوبة على أمرها في المشاعر والأمانى ، وعطفها على آمالها السياسية ، من ذلك كله ، انبثقت فكرة الاهتمام الدولي بنظام الاستعمار ، واتجه الاهتمام أول ما اتجه إلى تطوير فكرة الوصاية الدولية ، وأصبح من المتعين خلق تنظيم جديد للوصاية من وحي التجارب الماضية ، ويقوم على مفاهيم جديدة لمعنى الوصاية بوصفها التزام دولي يتحمله المجتمع الدولي ، ووظيفة اجتماعية تتولاها دولة بعينها بسبب ظروف خاصة وضعتها في ذلك الموضع ، ولتحقيق أهداف نظام الوصاية ، وهى الوصول بالإقليم المشمول بها إلى مرحلة من الوعي السياسي والمستوى الفكرى يمكن فى ظله لبنيه أن يتولوا إدارة دفة الحكم المستقل فيه دون إشراف ، ويتحقق بذلك الاستقلال .

وجاء ميثاق الأمم المتحدة فتضمن النواة الأولى لنظام الوصاية الدولية الذى تطور على الوجه الذى هو عليه اليوم . ولم تخرج المبادئ التى وردت فى مواد ميثاق الأمم المتحدة عن المبادئ العامة التى كانت قد أعلن بموجبها نظام الوصاية فى ظل عصبة الأمم من النهوض بالشعوب ، وكفالة الحريات والمساواة . ولكن الذى تغير ، والذى دفع إلى التطور بالنظام نفسه ، الفلسفة التى قام عليها ، وهى فلسفة اعتباره وظيفية اجتماعية ، ومسئولية على عاتق المجتمع الدولى بأسره ، وأن تلك المسئولية تقتضى ممارسة المجتمع الدولى - عن طريق نظام الوصاية الدولية - والأمم المتحدة - للإدارة فى الأقاليم التى تدخل فى نظام الوصاية الدولية (١) .

(١) حددت المادة ٧٧ الأقاليم التى تدخل فى نظام الوصاية :

١ - (أ) الأقاليم المشمولة الآن بنظام الانتداب .

(ب) الأقاليم التى تقتطع من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية .

(ج) الأقاليم التى تضعها فى الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها . =

وكان الفصل الثانى عشر من ميثاق الأمم المتحدة (المواد من ٧٥ حتى ٩١) بمثابة (الما جنا كارتا) لنظام الوصاية الدولية . وتحولت بموجبه الوظيفة الدولية للمستعمرات من وظيفة استغلالية فردية مطلقة ، إلى وظيفة دولية اجتماعية تخضع للإشراف والتوجيه ، الذى تطور فيما بعد إلى تدخل فعال لم تكن لترضاه العقلية الاستعمارية من بادئ الأمر . واعترفت الدول الاستعمارية فى تلك الوثيقة ، بمبدأ أساسى هو سيادة مصالح الشعوب الخاضعة لها على أية اعتبارات أخرى ، وأن تلتزم القوى المذكورة بتحمل العبء المقدس فى النهوض بتلك الشعوب . والتزمت على وجه الخصوص بأن تتطور بالأقاليم الموضوعة تحت إشرافها نحو الحكم الذاتى والاستقلال .

وقد دخلت جميع أقاليم الوصاية فى ظل عصبة الأمم ، باستثناء جنوب غرب إفريقيا ، فى نظام الوصاية الدولية الجديد ، وأبرمت الدول المعنية اتفاقيات الوصاية الخاصة مع مجلس الوصاية ، تحدت فيه شروط وبنود ونظام إدارتها للأقاليم وسلطاتها عليها .

ويتميز نظام الوصاية الدولية فى ميثاق الأمم المتحدة بأنه أكثر فعالية من حيث إحكام رقابته . حيث يمكن لمجلس الوصاية بحث الشكاوى المقدمة من أفراد أو هيئات فى الأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية ، مباشرة ودون التزام بوساطة الدولة القائمة بالإدارة التى تكون هى دائماً محل الشكوى . كما أن مجلس الوصاية قد ابتدع فى تطوره أسلوباً فعالاً لإحكام رقابته ، بإرسال بعثات زائرة إلى الأقاليم المشمولة بإشرافه ، للتعرف على مدى ما حققته الإدارة من تقدم ، ومدى التزامها بشروط الوصاية الدولية .

ويصدر مجلس الوصاية قراراته وتوصياته ، بناء على ما يتلقاه من تقارير الدول القائمة بالإدارة ، والشكاوى التى يرفعها إليه أفراد وهيئات من أبناء الأقاليم تحت الوصاية وتقارير البعثات الزائرة التابعة له ، ويوجه المجلس

٢ - أما تعيين أى الأقاليم من الفئات السالفة التى توضع تحت نظام الوصاية وطبقاً لأى شروط ، فذلك من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات .

توصياته إلى الدول القائمة بالإدارة ، وهو يرفع بدوره تقارير سنوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد أتاحت الأمم المتحدة في مناقشات الجمعية العامة فرصة كبيرة للهجوم على القوى الاستعمارية ، ومحاولة إخضاع جميع الأقاليم المستعمرة لرقابة الأمم المتحدة وعدم قصر ذلك على الأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية ، وذلك على النحو الذى فصلناه في صدر هذا الجزء ، وأما عن مدى فعالية توصيات مجلس الوصاية ، فإن غالبية توصياته كانت محل احترام كثير من القوى القائمة بالإدارة ، لأنها بنيت على معلومات ملموسة اكتشفها البعثات الزائرة ولأن تراخى الدول في تنفيذها كان يعرضها لتكرار توجيه التوصية لها ، الأمر الذى كان له مدلول سياسى فعال . ومع ذلك ، فإن ثمة دولا أصرت على تجاهل كثير من توصيات مجلس الوصاية .

ويمكن تلخيص أثر الأمم المتحدة عامة ، ونظام الوصاية في صورته المتطورة خاصة ، في صدد المسائل الإفريقية في النقاط الآتية :

- ١ - أنها ركزت الاهتمام العالمى على المشكلات الإفريقية ، فلم تعد تحتكرها دولة بعينها أو حفنة من الدول ، تتساند لتفرض الحلول التى تراها .
- ٢ - كان من شأن هجوم الدول غير الاستعمارية على أساليب إدارة المستعمرات أن جعل الدول الاستعمارية على حذر مستمر ، ودفعها إلى أن تحاول دائماً إسباغ صفة منطقية على تصرفاتها ، سواء في إدارتها لمستعمراتها المباشرة أو للأقاليم تحت الوصاية الدولية^(١) .

(١) قررت الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة ، بشأن وصول الأقاليم تحت الوصاية إلى الحكم الذاتى أو الاستقلال ، القرار الآتى :

الجمعية العامة : بالإشارة إلى قرارها رقم ٥٥٨ (دورة ٦) في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٢ والقرارات اللاحقة لها والمتصلة بنفس الموضوع ، تدعو السلطات القائمة بالإدارة في الأقاليم تحت الوصاية كل فيما يخصها ، أن تقدر الفترة الزمنية التى يمكن لهذه الأقاليم فيها ممارسة الحكم الذاتى أو الاستقلال وتوصى أن تتخذ السلطات القائمة بالإدارة الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف في تاريخ مبكر .

وبعد بحثها للقسم الخامس من الجزء الأول من تقرير مجلس الوصاية :

٣ - شجع وجود الأمم المتحدة الأمانى القومية فى القارة الإفريقية ، وذلك للتأييد الذى لاقتته تلك الأمانى من مجموعة الدول الآسيوية والإفريقية المستقلة ، والدول المحبة للسلام . كما شجع الملونين فى جنوب إفريقيا على مقاومة القوانين العنصرية الجائرة .

٤ - مكن نشاط الأمم المتحدة وأجهزتها من تجميع معلومات بالغة القيمة حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الإفريقية .

الفصل الثالث :

فى التطبيقات العملية لنظام الوصاية الدولية ومحاولات الاستعمار

بينما أن نظام الوصاية الدولية فى ظل ميثاق الأمم المتحدة ، الذى دفعت إليه ضرورة استشعرها المجتمع الدولى ، قد انسحب بموجب قواعد إنشائه على جميع الأقاليم التى كانت تخضع لنظام الوصاية فى ظل عصبة الأمم . وقد رضخت الدول الوصية جميعها لهذه القاعدة فأبرمت اتفاقات خاصة للوصاية مع مجلس

١ - تلاحظ أنه بمقتضى الخطوات التى اتخذت ، والتى يجرى اتخاذها ، بمعرفة السلطات القائمة بالإدارة وبالمشاورة مع الأمم المتحدة والأقاليم المعنية ، فإن توجولاند تحت الإدارة الفرنسية ، والكمرون تحت الإدارة البريطانية وتحت الإدارة الفرنسية ، والصومال تحت الإدارة الإيطالية ، وسوما الغربية تحت إدارة نيوزيلندة ، هذه الأقاليم جميعها من المتوقع حصولها على أهداف نظام الوصاية المنصوص عليها فى المادة ٧٦ فقرة (ب) من ميثاق الأمم المتحدة وذلك عام ١٩٦٠ .

٢ - تدعو السلطات المعنية القائمة بالإدارة ، أن ترسم فى شأن الأقاليم الأخرى المشمولة بالوصاية ، أهدافاً ومراحل محددة التواريخ فى ميادين السياسة والاقتصاد والتطور الاجتماعى والتربوى لهذه الأقاليم ، بقصد إقامة برامج للوصول بها إلى مرحلة الحكم الذاتى أو الاستقلال فى أقرب وقت ممكن .

٣ - تؤكد قراراتها أرقام ٥٥٨ (دورة ٦) ، ١٠٦٤ (١١د) ، ١٢٠٧ (١٢د) وقراراتها المتصلة بالموضوع ، وتحث السلطات القائمة بالإدارة مرة أخرى ، أن تنفذ القواعد التى تضمنتها تلك القرارات .

٤ - تطلب من السلطات القائمة بالإدارة أن تقدم تقاريرها للجمعية العامة فى دورتها الرابعة عشرة ، بشأن التقدم الذى حققته فى تنفيذ هذا القرار .

الوصاية ، ولم يشذ عن تلك القاعدة ، غير اتحاد جنوب إفريقيا ، فقد أصر اتحاد جنوب إفريقيا بصدد وصايته على إقليم جنوب غرب إفريقيا على أن تظل القواعد التي تحكمه هي قواعد الوصاية القديمة التي كانت مطبقة في ظل عصبة الأمم . وأصم اتحاد جنوب إفريقيا أذنيه عن أى نداء إلى المنطق والعدالة ، وفشلت جميع محاولات الأمم المتحدة حتى الآن في إرجاعه إلى حظيرة القانون . وذلك على النحو الذى سنراه على قدر من التفصيل فيما يلى من أجزاء هذا الفصل . والأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية في إفريقيا ، جنوب الصحراء ، هي :

مساحته	تعداد
ميل مربع	نسمة
١ - الكمرون - تحت الإدارة البريطانية	٣٤,٠٨١ ١,٤٠٠,٠٠٠
٢ - توجولاند » » »	١٣,٠٤٠ ٤١٠,٠٠٠
٣ - تنجانيقا » » »	٣٦٢,٠٠٠ ٧,٩٤٦,٠٠٠
٤ - توجولاند » » الفرنسية	٢١,٢٣٦ ١,٠٢٩,٩٤٦ *
٥ - الكمرون » » »	١١٦,٧٩٧ ٣,٠٧٦,٥٦٨ *
٦ - رواندا أوراندى » البلجيكية	٢٠,٩١٦ ٤,١٠٩,٠٠٠
٧ - الصومال » » الإيطالية	١٧٨,٢٠١ ١,٢٦٣,٤٦٠ *

وسوف نسير في دراستنا لإدارة هذه الأقاليم على نمط يمكن إبراز وحدتها الإقليمية ، بغض النظر عن انقسامها بين إدارة دول مختلفة . فندرس على التوالى توجولاند - الكمرون - رواندا أوراندى - تنجانيقا - الصومال - ثم الوضع الخاص لجنوب غرب إفريقيا .

أولا - توجولاند^(١) :

التوجولاند هي مثل من أمثلة السياسة الاستعمارية نحو تفتيت أقاليم إفريقيا

(*) أعلن استقلال كل من توجولاند والكمرون تحت الوصاية الفرنسية والصومال بشقيه

تحت الإدارة الإيطالية والاستعمار البريطانى عام ١٩٦٠

(١) أعلن استقلال توجولاند في إبريل ١٩٦٠ .

وتقسيمها إلى مناطق نفوذ بين دولتي الاستعمار الأولى . بريطانيا وفرنسا . وقد كان إقليم التوجولاند من المستعمرات الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى . وفي أثناء تلك الحرب وكما حدث في سائر المستعمرات الألمانية دخلت جيوش الحليفتين ، بريطانيا وفرنسا ، إقليم التوجولاند واقتسمته فيما بينهما . وظلت كل دولة تتولى الإدارة في الشق الذي احتلته خلال الفترة بين الحربين ، حتى أنشئ نظام الوصاية الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأصبح الإقليمان داخليين في إشراف الأمم المتحدة ، وأبرمت اتفاقيتان بين مجلس الوصاية وكل من بريطانيا وفرنسا ، نظمت إدارة إقليمي التوجولاند طبقاً لقواعد الوصاية الدولية في عام ١٩٤٦ .

وحدد مجلس الوصاية تاريخاً لاستقلال توجولاند في فترة لا تتجاوز عام ١٩٦٠ ، مع إجراء استفتاء في الإقليمين للاختيار بين الاستقلال بنفسه في وحدة ، وبين الانضمام إلى أحد الأقاليم المجاورة ، وهي داهومي أو غانا . وقد اختار شعب إقليم التوجو تحت الإدارة البريطانية ، الانضمام إلى غانا ، وصاروا دولة موحدة جديدة هي دولة غانا المستقلة . أما فرنسا فهي قد حاولت أن تجبر شعب الإقليم الخاضع لإدارتها إلى الانضمام إلى إقليم داهومي التابع للمجموعة الفرنسية ولكن الشعب أصر على رفض مثل ذلك الاتحاد ، وفضل أن يستقل بنفسه ، لاختلاف وضع المستعمرة الفرنسية عن وضع غانا التي حصلت على استقلالها الكامل عام ١٩٥٧ .

وقد ثارت القوى القومية في التوجولاند تحت الإدارة الفرنسية ، وافتعلت فرنسا وزارة بأسلوبها المزور ، في انتخابات أجرتها عام ١٩٥٨ وفاز بها حزب الوحدة الذي يتزعمه « لفانو أوليمبيو » ثم عينت فرنسا أوليمبيو رئيساً للوزارة « التوجيه » وأجبرته على سياسة تناهض الرغبة الشعبية التي يمثلها حزب « جوفنتو » والتي تطالب بالاتحاد مع غانا .

وتضطرب مدينة « لوم » العاصمة ، وينشق حزب « سلفاني أوليمبيو »

نفسه ، حزب « الوحدة » ويذهب فريق من أتباعه إلى وجوب إجراء انتخابات جديدة قبل عام ١٩٦٠ ، وهو المحدد لاستقلال البلاد ، بموجب قرار الجمعية العامة الخاص بإنهاء الوصاية على التوجولاند في عام ١٩٦٠ .

ثانياً - الكمرون :

إن الكمرون ، بشقيه ، البريطاني والفرنسي ، هو المسرح الذي تلعب عليه القوى الاستعمارية اليوم أسوأ أدوارها في الاستبداد والتفتيت والتناحر . وتنتقل المهزلة الاستعمارية من مسرح الطبيعة في الإقليمين ، إلى ميدان الأمم المتحدة وتتصارع النزعات الاستعمارية المتعارضة ، مع بعضها البعض حيناً ، ثم تؤلب أبناء البلد الواحد ، ليتقاتلوا لحسابها أحياناً أخرى . ولكن ، في غمرة هذه المعارك العنيفة التي تدفع إليها المصالح الذاتية ينفجر مرجل الغضب الشعبي ، ويرتفع الصوت الوطني الأصيل ، مطالباً بالوحدة والاستقلال .

والكمرون في شقيه البالغ تعدادهما معاً قرابة أربعة ملايين ، كان مستعمرة ألمانية منذ ١٨٨٢ ، حتى بدأت الحرب العالمية الأولى ، فغزته قوات كل من بريطانيا وفرنسا ، واقتسمته ، على النحو الذي اتبع في توجولاند . وقامت كل منهما بإدارة الشق الذي احتلته حتى قام نظام الوصاية الدولية في ظل الأمم المتحدة ، فأخضع القسمان لإشرافه .

وأنكر الاستعمار على شعب الكمرون إحساسه بالوحدة ، وبالروح القومية فيه ، وعمل جهده المشترك (بين فرنسا وإنجلترا) على إبعاد كل إقليم عن الآخر وتنفيذه منه . وبثت أبواق الدعاية تحذر كل إقليم أن أبناء الإقليم الآخر يريدون من وراء الوحدة ، السيطرة على كل شيء .

ففي الكمرون تحت الإدارة البريطانية ، نجحت الإدارة في تقسيمه إلى شطرين ، الشطر الشمالي ، بأن افتعلت فيه استفتاء زائفاً عام ١٩٥٤ أدخلته ، ووجهه في اتحاد نيجيريا . والشطر الجنوبي ، احتفظت له بنظام الوحدة الفدرالية في ارتباط فدرالي مع نيجيريا أيضاً .

وكان هدف بريطانيا من ذلك هو جمع الأضداد في نطاق واحد حتى يمكنها تنافرهم المتوقع من التسلط واستبقاء سيادتها . ولعل أحسن تعبير عن نشاط الإدارة البريطانية في الكمرون ، هو ما قاله مندوب جواتيالا في البعثة الزائرة للأمم المتحدة عقب زيارتها للكمرون البريطاني ، قال « لقد نجحت الإدارة في تقسيم الكمرون وفي تقسيم الشق تحت الإدارة البريطانية ، وفي إزالة القومية الكمرونية » .

ولكن جمع الأضداد لم يوث بالثمرة المرجوة ، بل على العكس من ذلك ، فقد أجمع رؤساء حكومات الاتحاد النيجيرى في اجتماعهم في لندن عام ١٩٥٧ ، وأيدهم في ذلك زعيم حكومة الكمرون الجنوبي ، على المطالبة بإعلان استقلال اتحاد نيجيريا الفدرالى عام ١٩٥٩ . وبهت الاستعمار أمام منطق القومية الإفريقية ، إنها تريد الاستقلال تحت أى ظروف ، وفي ظل أى اتجاه ، ودون أى اعتبار للانتماء إلى هذا الشكل أو ذاك ، إنما المهم هو الاستقلال ، ولا عجب في ذلك ، فإن هذه الحدود المرسومة على خريطة إفريقيا اليوم ، لا يعترف الشعب الإفريقى بأى اعتبار لها ، فهى خطوط صناعية رسمت في ظروف أملت مصالح المستعمر ولم يكن للإفريقيين فى رسمها أى رأى . أو مصلحة .

وتعلل المستعمر البريطانى بعلى مختلفة ليخرج من مأزق ما كان يتوقع أن يتورط فيه وهو لم يتخذ له أهبة ، لذلك قرر وزير المستعمرات عدم إمكان تحقيق الاستقلال فى ذلك التاريخ المبكر سنة ١٩٥٩ ، لأن إقليم الكمرون الداخلى شقه الشمالى فى الاتحاد النيجيرى يخضع أصلا لنظام الوصاية الدولية ، وهى موكولة لبريطانيا ، فلا يجوز للوكيل التصرف فى وكالته ، وأنه يتعين لذلك الرجوع للأمم المتحدة فى شأن الكمرون ، وإجراء استفتاء عام للاختيار بين أمور عدة أهمها البقاء تحت الإدارة البريطانية .

ثالثاً - رومندا أوراندى

تبلغ مساحة إقليم رومندا أوراندى قرابة ٥٤,٠٠٠ كيلو متر مربع وهو يتميز بكثافة السكان الذين يصل عددهم النسبي في كل كيلو متر مربع إلى ٨١ نفساً ، ومجموع تعداد السكان الإفريقيين ٤,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ويعيش في الإقليم ٦,٠٠٠ أوربى و ٢,٥٠٠ آسيوى .

وعلى الرغم من قلة عدد العناصر غير الإفريقية ، فإن الإدارة البلجيكية الاستعمارية تصر على اعتبار المجتمع متعدد العناصر ، وتثير بذلك مشكلات التمثيل العنصرى المتساوى . ومن ناحية ثانية فقد عملت السلطات البلجيكية على تهجير عدد كبير من الوطنيين من الإقليم إلى الكونغو البلجيكية ، بدعوى تخفيف حدة كثافة السكان ، وهى قد لجأت إلى تلك الحجة لتحقيق هدفين ، فهى تريد أولاً التخلص من نفوذ العناصر المستنيرة من طبقات الشعب ، بوضعهم في الكونغو الذى لا رقابة فيه للأمم المتحدة ، فتفعل بهم ما تشاء . وهى تريد ثانياً أن تستخدم هذه الطاقات العاملة في استغلال ثروات الكونغو ، والتلويح بإمكان الاستغناء عن الأيدي العاملة المحلية . وقد هاجر خلال السنوات من ١٩٣٧ حتى ١٩٤٥ حوالى ٨٥,٠٠٠ شخص ، وفي عام ١٩٥٥ حوالى ١,٢٠٠ أسرة كاملة ، وفي عام ١٩٥٦ بلغ العدد ١,٧٠٠ أسرة مهاجرة . وقد فضلت الإدارة أن تشجع الهجرة إلى الكونغو ، حتى لا تضطر إلى الإذعان لإلحاح الأمم المتحدة المتصل في قراراتها المتوالية بالتقدم بالبلاد في النواحي الاقتصادية ، ومن ناحية ثانية ، سعت الإدارة إلى بذر عوامل الانقسام في الإقليم ، وتعميق الفوارق القبلية ووغر صدور القبائل بعضها ضد البعض الآخر .

وقد كان إقليم رومندا أوراندى من المستعمرات الألمانية السابقة ، ووكّل نظام إدارته إلى السلطات البلجيكية عام ١٩١٦ ، في أثناء الحرب العالمية الأولى . وطبيعة الإقليم جبلية مرتفعة ، ولذلك كان جوه مناسباً لإقامة المستوطنين .

البيض . ويحده من الغرب الكونجو البلجيكي وسواحل بحيرة كيفي وبحيرة تنجانيقا ، ومن الشمال والشرق تحده إفريقيا الشرقية البريطانية . والإقليم برمته يعتبر منطقة المنابع الأولى لنهرى النيل والكونجو .

ورواندا أوراندى بلاد المردة ، فتعيش فيها طبقة أرستقراطية من الزوج طوال الأجسام الذين يمكنهم قفز حواجز تبلغ ثمانية أقدام ارتفاعاً ، ويصل متوسط أطوالهم ستة أقدام ونصف قدم ، وهم منحدرون من أصل مهاجر من الشمال . وهم من قبائل التوسى أو الباتوتسى أو الواتوتسى أو الواروندى كما تطلق عليها هذه المسميات المتعددة ، وهذه القبيلة تسود إقليم رواندا أوراندى وتسيطر على الزعامة فيها ، وتنتمى بأصلها إلى نفس الجنس « الحامى » الذى ينحدر منه المصريون القدماء . وقد تأثروا بالثقافة والعقائد المصرية القديمة ، فقدسوا الأبقار التى هى عماد ثروة بلادهم . ويتميز أبناء هذه القبيلة بالذكاء الشديد والقوة الجسدية ، وراثتهم العريض الذى يتمثل فى قطعان الأبقار التى يملكونها والتى تبلغ قرابة مليون رأس .

وحينما احتل الألمان رواندا أوراندى فى أواخر القرن الماضى ، كان همهم الأول الاستغلال التجارى ، ولم يحاولوا إجراء أى تغيير فى النظام القبلى الذى تسود فيه قبيلة التوسى ، واستمر سلطانها مدعماً قوياً حتى جاء البلجيكي . ولما حاولت الإدارة البلجيكية بذور بذور الشقاق بين القبائل ، قام السلطان موامى بثورة للتخلص من الاستعمار البلجيكي ، ولكن تمكن البلجيكي بأساليب الخداع والبطش من عزل السلطان وولوا مكانه السلطان « موتارا » الثالث ، الذى تمكن من السيطرة على البلاد وأثبت ولاءه للدولة القائمة بالوصاية .

التطور السياسى

حرصت الإدارة البلجيكية على أن يظل إقليم رواندا أوراندى فى حالة من التخلف السياسى الذى يمكن لها من استمرار وصايتها على الإدارة . فيقوم حكم الإدارة على القواعد القديمة التى وضعها قانون عام ١٩٢٥ ،

والذى استمر بعد اتفاقية الوصاية الدولية عام ١٩٤٩ . وتهدف بلجيكا من سياستها تلك إلى تحقيق غرضين ، إيجاد دافع إلى الهجرة من البلاد إلى الكونغو المجاور ، ثم التمهيد السياسى لقبول شعب رواندا أوراندى الدخول فى وحدة مع الكونغو ، والخضوع نهائياً بذلك للحكم البلجيكى الاستعمارى ، وقد تجاهلت بلجيكا نداءات الأمم المتحدة المتكررة على لسان بعثاتها الزائرة ، بأن تعيد النظر فى القواعد القانونية التى يسير عليها الحكم فى الإقليم ، والتى ترجع إلى سنة ١٩٢٥ ، وبأن يتم التغيير إلى ما يلائم العصر الحديث ويتمشى مع أهداف ومبادئ نظام الوصاية . ورفضت الإدارة مثلاً تعديل نظام البوليس الذى يرأسه بلجيكيون ، بدعوى أن ذلك يتعارض مع التقليد الذى درجت عليه الإدارة منذ ١٩١٦ ، وأنه يستند إلى مبررات سياسية وتاريخية ممتدة .

التطور الاجتماعى — الطبيعة المزدوجة للإقليم :

قلنا إنه من أهم وسائل الاستعمار فى إفريقيا ، تأكيد النزعة الانفصالية التى تؤدى إلى تفتيت عناصر الوحدة ، والتى تكفل قيام عنصريات وقوميات عملية يمكن أن يستغلها لمصلحه . ورأينا أنه يحاول أن يجمع حيث يستعصى الجمع ، وأن يفرق حيث لا ينبغى أن يفرق .

وطبقاً لهذه القاعدة حرصت الإدارة البلجيكية فى إقليم رواندا أوراندى على أن تنمى النزعة الانعزالية بين القبائل ، وتمسكت دائماً بأن الإقليم كان دولتين ، ولم تلق أى اهتمام لتوصيات مجلس الوصاية بالعمل على تقريب القبائل ، والسعى إلى كل ما من شأنه المشاركة فى إدارة المنظمات السياسية والاجتماعية^(١) . ولكن الإدارة تبلغ المجلس رغماً عن توصياته بأنه من

(١) أكد مجلس الوصاية هذا المعنى فى أكثر من مرة ، فأوصى فى دورته الحادية والعشرين على أنه « يعتبر المجلس أن الإقليمين من الناحية السياسية والاقتصادية ينبغى أن تعزز الروابط بينهما ، وأن تتوسل الإدارة كل وسيلة وتتخذ من الأسباب ما من شأنه تشجيع إقامة وتطوير النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المشتركة . والسعى إلى إدماج تدريجى للإدارة المزدوجة الأوربية والإفريقية ، وتوسيع نطاق الانتخاب العام لإنشاء المجالس وتعيين رؤساء القبائل ونوابهم »

الصعب أن تتبع ذلك الطريق ، وأنها مضطرة إلى الاستجابة إلى آمال الوطنيين وتحافظ على الشخصية السياسية لكل من الإقليمين . وتصر الإدارة من ناحية ثانية على أنه سيظل من العسير لفترة مقبلة أن يتم أى توحيد تشريعى بين الجزئين . وإمعاناً في التفرقة حرصت الإدارة البلجيكية على تخصيص علم لكل جزء ، وجعل جنسيته متميزة عن الأخرى ، ولا ريب أن ما تهدف إليه الإدارة من وراء هذه المعاذير كلها واضح فهي تخشى أن يجتمع طرفا الإقليم ويكونا قوة تغلب السياسة الاستعمارية التي تتبعها الإدارة .

وأمام توصيات مجلس الوصاية ، وإصرار البعثات الزائرة ، لحأت الإدارة إلى وسيلة أخرى من وسائل العناد الاستعماري . فادعت أن ثمة اتجاهين متعارضين في البلاد - اتجاه المجلس الأعلى للإقليم ، وأغلبه من «الباثوتس» ، ويدعو إلى إتاحة الفرصة لطبقة من السادة حتى يحتلوا الأماكن الملائمة لهم في البلاد ، ويطالب بسلطات سياسية أكثر . واتجاه ثان ، يمثل «الباهونو» وهم يطالبون بتحرير الفلاحين اقتصادياً والنهوض بالمستوى الاقتصادي ، للتخلص من سيادة الباثوتس ، وتقديم الإصلاح الاقتصادي على الإصلاح السياسي .

وبين هذين الاتجاهين ، تدعى الإدارة أنها تقف حائرة ، ماذا يرضى هؤلاء وأولئك . وليس ثمة شك في أن اضمحلال البلاد وتخلفها هي نتيجة حتمية لما تخلقه الإدارة من أسباب الخلاف ، وتذكر الإدارة في تقريرها لعام ١٩٥٦ إلى مجلس الوصاية ، أن الوسيلة الوحيدة للسير بالبلاد إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال هي تحقيق التطور الاقتصادي أولاً ، لإيجاد الأساس الأوفر من الأمن الاجتماعي الذي يمكن الاستناد إليه للتطور بالشعب إلى مستوى من المدنية يؤهله للمساهمة المحدية في الحكم الديمقراطي .

والنظام القبلي في رواندا أوراندي مازال على فطرته الأولى ، التي حرص الاستعمار في تعاقبه على البلاد ، على أن يبقى معالمها . فتؤمن القبائل بعقيدة

قدسية الطبول الملكية ، وتعتبر طبلة « كارينجا » المتضمنة للروح الملكية المقدسة من نسل الآلهة ، هي رمز النصر ، ويحوظها في أثناء الحرب فريق من المحاربين الأشداء يذودون عنها بأرواحهم في استبسال ، وقد استغل المستعمر البلجيكي هذه العقيدة في أثناء ثورة الملك « موامى » فاستولى على طبلة « كارينجا » وجردها من الرموز التي تزينها وتدل على قوة الملك ، وتمكن بذلك من إخضاع الشعب وإنهاء الثورة .

السلطات التشريعية والتنفيذية :

لعل وجه العجب في إقليم رواندا أوراندى ، هو نظام الحكم الاستعماري الذي تتبعه الإدارة تحت ظل الوصاية الدولية . فإن السلطة التشريعية هي البرلمان البلجيكي ويتولى الحاكم العام السلطة التنفيذية . وقد أنشئ في عام ١٩٥٧ مجلس عام للإقليم وهو لا يعدو أن يكون كسابقه مجرد مجلس استشاري . هذا بالإضافة إلى أن طريقة تكوينه تجعله غير جدير بتمثيل البلاد تمثيلاً صادقاً ، فإن فيه ٢٦ أوريبيا من بين أعضائه البالغ عددهم ٤٣ ، أى أن الأعضاء الإفريقيين فيه عددهم ستة عشر عضواً ، إذ أن هناك عضواً آسيوياً . وتتمسك الإدارة بهذا التقسيم ، وتبرره بأنه قائم على أساس المناصب التي يمثلها الأعضاء ، ولكنها في الواقع تريد به إظهار السيطرة الأوروبية :

ولا شك أن المبرر الذي استندت إليه الإدارة ، أسوأ من الواقع الذي تقوم عليه ، فهو يعبر عن تفرد الأوربيين بالمراكز الهامة ، وحرص الإدارة على حماية مصالحهم . ولا ريب أن حصر السلطات التشريعية في يد البرلمان البلجيكي الذي لا يلمس بطبيعة الحال حاجات الإقليم ، بل ليس ثمة علاقة بين البرلمان المذكور والإقليم ، سوى علاقة الغصب الذي نشأ عام ١٩١٦ ، والذي تبلور إلى نظام الوصاية في ظل عصبة الأمم ثم نظام الوصاية الدولية في ظل الأمم المتحدة . وقد نصت اتفاقية الوصاية عام ١٩٤٩ ، الخاصة بهذا الإقليم على أن السلطة القائمة بالإدارة تلتزم باتباع أسلوب من

الحكم يكون من شأنه أن يمهد لحكم مستقل ، ويضمن تحقيق هذا الغرض شكلاً من الممارسة الشعبية للحكم . ولكن تشكيل المجلس الأعلى على النحو الحالي من شأنه أن يحرم الشعب من هذه الممارسة ، ولن تغني المجالس الإقليمية والقبلية ، فهي وسيلة إلى ممارسة الشعب للنزعات الانفصالية التي لا يفيد منها غير المستعمر .

ومن ناحية ثانية ، فإن الإدارة تحرص أشد الحرص على ألا تتيح للشعب أى ممارسة سياسية فحرمت إنشاء أية منظمة سياسية يشترك فيها الشعب . وذلك على الرغم من الملاحظات المتكررة للبعثات الزائرة للأمم المتحدة ، وذلك لأن إنشاء المنظمات السياسية كفيل بنشر قدر من الوعي السياسى يفوت على الإدارة ما تسعى إليه من بذر عناصر الانعزالية والفردية .

وطالب شعب رواندا أوراندى بحقه فى ممارسة النشاط السياسى ، وأيده فى ذلك مجلس الوصاية ، حين عبر عن رغبته فى أن تتيح الإدارة للبلاد هذه الفرص فقال : « إن المجلس — مقدراً أهمية الدور الذى تلعبه المنظمات السياسية فى تطوير البلاد — يبدى ارتياحه لما أظهره شعب رواندا أوراندى من تشوق إلى النشاط والحركات السياسية ويعبر عن ثقته فى أن الإدارة سوف ترعى وتشجع هذا التطور السياسى » .

ولكن ، أين الإدارة الاستعمارية ، وتشجيع التطور السياسى ، إنها أبعد ما تكون عن إتاحة أى قدر من الحرية السياسية ، لأنها تعلم تمام العلم أن الوعي السياسى الذى يأخذ فى الانتشار فى أركان القارة ، يتحين الفرصة للانطلاق فى رواندا أوراندى ، ومع ذلك ، فإن الطاقات الشعبية التى طال بها الكبت ، لن تلبث أن يدوى صوتها عالياً ، بالنداء الذى أخذ يهز أركان القارة كلها : « أن احمل عصاك وارحل أيها المستعمر » .

الفصل الرابع : تنجانيقا :

كانت السواحل الشرقية لإفريقيا الميدان الأول لمحاولات التغلغل الأوربي في القارة ، فقد جاء البرتغاليون كما قدمنا ، وارتادوا مدن الساحل الشرقي بين رأس الرجاء ، ومقديشيو . وكان ذلك في منتصف القرن الخامس عشر ، وكانت الإمبراطورية الإسلامية تطاردهم ، حتى جاء السلطان برقش بن سعيد ، وأقام إمبراطورية إفريقية تمتد من الصومال حتى رأس « ولجادو » وتشمل مدينة دار السلام كبرى مدن تنجانيقا .

ولكن لما اضمحلت الإمبراطورية الإسلامية في القرن التاسع عشر ، لم تستطع المدن الإفريقية الصمود أمام هجمات الأوربيين ، ولم يأت عام ١٨٩٠ حتى احتلت بريطانيا زنجبار ، وأعلنتها حماية بريطانية ، مقابل تنازلها لفرنسا عن جزيرة مدغشقر وأبرمت بريطانيا مع ألمانيا اتفاقية ١٨٩٠ ، اعترفت فيها باحتلال ألمانيا لتنجانيقا ، وبذلك انهارت آمال سيسيل رودس أبي الاستعمار البريطاني في إفريقيا ، في إنشاء إمبراطورية بريطانية متصلة من رأس الرجاء حتى البحر المتوسط .

وجرى الاستعمار الألماني لتنجانيقا على قاعدة منظمة مستقلة ، فبدأ بإقامة مستعمرات للمستوطنين البيض في الجزء الجنوبي الغربي من الإقليم حيث وجد المناخ ملائماً لذلك . واشتغل المستوطنون بتربية الماشية وزراعة البن والقطن والكتان وانتشرت زراعة الكتان وأضحى عماد الثروة الزراعية . وجاءت الحرب العالمية الأولى ، وبدأ القتال بين الحماية الألمانية والقوات البريطانية في الأقاليم المجاورة وحال الحصار البحري دون وصول إمدادات للحماية الألمانية فتحوّلت إلى حرب العصابات . وانتهى القتال عام ١٩١٨ باستسلام الحماية وأصبحت بريطانيا وصية على الإقليم منذ ١٩١٩ بتكليف من عصبة الأمم . وكانت جميع المرافق العامة والطرق قد دمرها القتال وتوقفت الحياة الاقتصادية واستحكمت الأزمة الاقتصادية العالمية فعاقبت أية محاولة للإصلاح ، ولم تكد تبدأ بوادر الانتعاش في أعوام ١٩٣٠ وما بعدها حتى نشبت الحرب الثانية فأوقفت كل شيء وساهمت تنجانيقا في المجهود الحربي وأخذت

تنتعش بارتفاع الطلب على المواد الغذائية والمحصولات الزراعية لما تتميز به من خصوبة في تربتها ووفرة في حاصلاتها .

ولاقليم تنجانيقا تبلغ مساحته حوالى ٣٦٢,٦٨٨ ميلا مربعا ، وتعداد سكانه قرابة ثمانية ملايين وسبعمائة ألف نسمة حسب تعداد ١٩٥٧ . ومن بين هؤلاء يبلغ عدد غير الإفريقيين حوالى مائة ألف شخص بين عربى وآسيوى وأوربى . ولا يتجاوز عدد الأوربيين دائمي الإقامة ثلاثة آلاف شخص فقط ، وإذا أضيف إليهم غير الدائمين يصل العدد إلى عشرين ألفاً .

وكثافة السكان غير منتظمة ، فإن ثمة مناطق كبيرة لا تكاد يسكنها أحد بسبب انتشار مرض النوم ، ولذلك تركزت بعض المناطق الأخرى واحتشدت بالسكان .

ولإنه على الرغم من أن غالبية السكان الساحقة هم الإفريقيون ، فإن القاعدة التى تتبعها الإدارة فى السير بدفة الحكم ، هى قاعدة تعدد العناصر ، وتميل الإدارة إلى حماية الأقليات حماية خاصة ، ومنحها مميزات كثيرة . كما أنها حرصت على أن تحتفظ بتوازن بين العناصر المختلفة ، وتعادل فى درجة ممارستهم للنشاط السياسى والمشاركة فى الحكم . وادعت أنه إذا كان المجتمع متعدد العناصر فهو متعدد المصالح ، وما دام العنصر الأوربى خاصة ، وغير الإفريقى عامة هو الذى يقوم عليه البنيان الاقتصادى ، فإنه يجب حماية هذه الأقليات ، بل ويجب مساواتها مع مجموع الأكثرية الإفريقية .

وتصل تلك الحماية إلى تعادل فى عدد الممثلين فى المجلس النيابى ، فيتساوى عدد الممثلين الإفريقيين ، مع عدد الممثلين الأوربيين وغير الإفريقيين ، وتكون النتيجة جمود كافة الاتجاهات التطورية التى قد تمكن للشعب الإفريقى الغالب ، قدراً من التقدم والحرية أكثر مما هو عليه . وبطبيعة الحال فإن نزول الإفريقى منافساً لغير الإفريقى فى ميادين الاقتصاد أمر يضر بأبلغ الضرر بمصالح الأقليات المتمتعة بامتيازات خاصة ، ولذلك فهم يحرصون على أن

يستخدموا كل نفوذ متاح لهم ، ليقفوا في سبيل مثل هذا التطور ، وإذا اضطروا كارهين إلى إجازة لون من ألوانه ، سارعوا إلى وضع كل صعوبة في سبيل تحقيقه عملاً ، فتظل قواعده جامدة معطلة .

الاتجاهات السياسية — ونظام الحكم :

وضع إقليم تنجانيقا تحت إشراف مجلس الوصاية عام ١٩٤٦ بموجب اتفاقية بين المجلس المذكور وحكومة المملكة المتحدة ، وذلك تطبيقاً لقواعد الوصاية الدولية^(١) . وقد تطور نظام الحكم في تنجانيقا خلال فترة الوصاية ،

(١) نص اتفاقية الوصاية الدولية على إقليم تنجانيقا :
« لما كان الإقليم المعروف بتنجانيقا تجرى إدارته طبقاً للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم تحت الانتداب المخول لجلالة ملك بريطانيا ،
ولما كانت المادة ٧٥ من ميثاق الأمم المتحدة الموقع في سان فرانسيسكو بتاريخ ٢٦ من يونيو ١٩٤٥ ، تنص على إنشاء جهاز للوصاية الدولية للإدارة والإشراف على الأقاليم التي توضع تحت إشرافها بموجب اتفاقات فردية ،
ولما كان بمقتضى المادة ٧٧ من الميثاق المذكور ، تنطبق قواعد الوصاية الدولية على الأقاليم تحت الانتداب ، وحيث أبدى جلالة الملك رغبته في وضع تنجانيقا تحت نظام الوصاية الدولية المذكورة ،

ولما كان وضع إقليم ما تحت نظام الوصاية الدولية ينبغي أن يتم عن طريق اتفاقية للوصاية يتفق عليها بين الدول المعنية ، وتقرها الأمم المتحدة ، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد اقتنعت باتفاق الدول المعنية ، بما فيها الدولة المنتدبة ، طبقاً للمادة ٧٩ من الميثاق ، تقرر بناء على ذلك الموافقة على القواعد الآتية للوصاية على تنجانيقا :

(مادة ٢) يعين جلالة الملك بموجب هذا السلطة الإدارية لتنجانيقا ، وتتولى مسئولية إدارة الإقليم حكومة جلالتة في المملكة المتحدة وشمال إيرلندا .

(مادة ٣) تلتزم السلطة القائمة بالإدارة ، أن تدير شئون تنجانيقا بحيث تحقق الأهداف الأساسية لنظام الوصاية الدولية . كما تلتزم بالتعاون الكامل مع الجمعية العامة للأمم المتحدة ومع مجلس الوصاية في ممارستهما لوظائفهما ، وأن تسهل أي زيارات دورية لإقليم تنجانيقا قد ترى هذه الهيئات موجباً لها ، في أوقات يتفق عليها مع السلطة القائمة بالإدارة .

(مادة ٤) تكون السلطة القائمة بالإدارة مسئولة عن :

(أ) الأمن والنظام والحكم والدفاع عن تنجانيقا .

(ب) ضمان قيام تنجانيقا بدورها في صيانة السلم والأمن الدوليين .

(مادة ٥) لتحقيق الأغراض سالفة الذكر ، وسائر أغراض هذا الاتفاق فإن السلطة القائمة

بالإدارة مخول لها :

بفضل الضغط المستمر الذى فرضه مجلس الوصاية على الإدارة البريطانية ، وبعد وقوع اضطرابات فى الشهور الأخيرة لعام ١٩٥١ وبداية عام ١٩٥٢ ، طالب فيها الوطنيون بقدر من المشاركة فى حكم بلادهم تمشياً مع قواعد الوصاية الدولية .

= (أ) السلطات المطلقة للتشريع والإدارة والقضاء فى تنجانيقا .

(ب) أن تدخل تنجانيقا فى وحدات جبركية أو إدارية أو اتحادات فدرالية مع أقاليم مجاورة تخضع لإدارة السلطة القائمة بالإدارة أو لسيادتها .

(ج) أن تقيم القواعد البحرية والجوية أو الاستحكامات أو تعسكر قواتها ، وتستخدمها فى تنجانيقا ، وأن تتخذ سائر الإجراءات التى تراها لازمة للدفاع عن الأقاليم .

(مادة ٦) على السلطة القائمة بالإدارة أن تنمى تطور الأجهزة السياسية الملائمة ، وعليها لتحقيق هذا الغرض أن توفر لشعب تنجانيقا نصيباً متزايداً فى الإدارة والوظائف العامة فى الإقليم ، وتنمى ممارسة السكان العمل فى الأجهزة التشريعية والاستشارية وفى حكومة الإقليم سواء منها المركزى أو المحلى ، حسبما يكون مناسباً للظروف الخاصة بالإقليم وشعبه . وعليها أن تتخذ سائر الخطوات التى من شأنها تحقيق التقدم السياسى للسكان طبقاً للمادة ٦٧ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة .

(مادة ٨) ينبى على السلطة القائمة بالإدارة ، عند وضع القوانين المتصلة بملكية وحقوق التصرف فى الأراضى والموارد الطبيعية ، أن تدخل فى الاعتبار القوانين والعادات الوطنية فلا يجوز نقل ملكية الأراضى الوطنية ، أو الموارد الطبيعية الوطنية ، إلا بين الوطنيين ، وبإجازة سابقة من السلطة العامة المختصة . كما أنه لا يجوز ترتيب حقوق عينية على أراضى الوطنيين أو موارد الطبيعية لغير شخص وطنى ، إلا بإجازة سابقة من السلطة العامة المختصة .

(مادة ١٢) تتولى السلطة القائمة بالإدارة ، حسبما يناسب ظروف تنجانيقا نشر التعليم الابتدائى ، الذى يهدف إلى القضاء على الأمية ، ويمكن من التقدم الثقافى والمهنى للشعب ، وأن توفر ما يقتضيه الحال من وسائل التعليم الأعلى ، والفنى .

(مادة ١٤) فيما عدا الاحتياطات المتعلقة بالنظام العام ، تكفل السلطة القائمة بالإدارة لسكان تنجانيقا حرية القول والصحافة والاجتماع والشكوى .

(مادة ١٦) تقدم السلطة القائمة بالإدارة إلى الجمعية العامة تقريراً سنوياً على أساس ما يرسمه مجلس الوصاية لها . وتعين السلطة القائمة بالإدارة ممثلاً لها لحضور جلسات مجلس الوصاية التى يبحث فيها التقارير المتعلقة بتنجانيقا .

(مادة ١٩) إذا ثار أى نزاع ما - بين السلطة القائمة بالإدارة ، وعضو آخر فى الأمم المتحدة - يتصل بتفسير أو تطبيق قواعد هذا الاتفاق ، ولم يتيسر تسويته عن طريق المفاوضة أو أى طريق آخر ، ينبى أن يطرح أمام محكمة العدل الدولية المنصوص عليها فى القسم الرابع عشر من ميثاق الأمم المتحدة .

وقد تأثرت العناصر الوطنية إلى حد ما بالنزعة التحررية التي اجتاحت الأقاليم المجاورة لها . وما إن استشعرت بريطانيا روح التدمير في الإقليم حتى بدأت عام ١٩٥٠ في وضع تقرير عن الحالة في البلاد ، ورسمت مقترحات معينة حاولت بها أن ترضى النزعة المتحررة ، وفي نفس الوقت تستبقى جميع السلطات في أيدي الحاكم العام ، والحفنة الصغيرة من المستوطنين البيض .

وقد عمد الحاكم العام « السير إدوارد توينينج » إلى إجازة تسرب أنباء الوثيقة الدستورية المقترحة إلى الصحف ، حتى يعرف رد فعلها لدى مختلف الأوساط المعنية . وكان الرفض السريع الحاسم لدى جميع طوائف الشعب ، والسخط وخيبة الأمل ، التي جددت الاضطرابات في صورة عنيفة . وبادرت الإدارة في أغسطس ١٩٥١ ، إلى الإعلان عن مشروع معدل للدستور المقترح ، تضمن إنشاء مجلس تشريعي من ٤٢ عضواً ، يعين نصفهم بحكم وظائفهم ، ويتم انتخاب النصف الباقي على أساس المساواة العنصرية ، أى يمثل كل ٧ أعضاء أحد العناصر الثلاثة في تنجانيقا ، الإفريقيين ، والأوروبيين ، والآسيويين .

وبطبيعة الحال ، لم ترض هذه التعديلات القوميين الإفريقيين ، فإن نظاماً قائماً على أساس عنصري ، من شأنه أن ينتهي بالمآسى العنصرية التي يعرفها الإفريقيون في الجنوب ، وفي كل مكان استشرى فيه داء الدعوى الجديدة ، المجتمع المتعدد العناصر ، ولم تكن القومية الإفريقية لترضى في إقليم من وطنها بأى بديل عن الحكومة الإفريقية الحالية .

وضربت الإدارة عرض الحائط باحتجاجات الشعب الإفريقي ، المعنى الأول بهذه المشروعات ، وتجاهلت توصيات مجلس الوصاية ، والنقد الشديد الذي تعرضت له من جانب الدول المناهضة للاستعمار ، وأصرّت على تطبيق التنظيم الجديد ، وسرى مفعوله منذ ١٩٥٥ .

واستمرت معارضة النظام المبني على العنصرية ، وأخذ النقد يشتد سواء في داخل الأمم المتحدة أو داخل الإقليم تحت الوصاية ذاته . وأكدت البعثات

الزائرة للأمم المتحدة أنها استشفت روح السخط على هذا النظام بين الوطنيين والتخوف المستمر من أن ينتهى ذلك النظام ، حين تزول الوصاية الدولية إلى نظام من الحكم تستبد به الأقلية البيضاء ، على حساب إهدار كرامة المجتمع الإفريقى واستعباده .

ولم يجد حتى مؤيدو السياسة الاستعمارية ، بدأ من التسليم بأن هذا النظام من شأنه أن يقلق الإفريقيين ، لما يتسم به من مجافاة لقواعد العدالة ، وأحكام نظام الوصاية ذاته . وقد ألح ممثل الولايات المتحدة نفسها لسنوات عدة في مجلس الوصاية ، لكي تصدر بريطانيا تصريحاً تعلن فيه أن هذا النظام القائم على التمثيل العنصرى المتساوى ، نظام مؤقت ، وأن التطور الذى ستسير إليه الإدارة بالبلاد ، سوف يكفل فى النهاية قيام حكومة إفريقية أصلاً ، وأن تنجانيقا ستكون دولة إفريقية خالصة (١) .

واضطرت الإدارة الاستعمارية أن تصدر على لسان الحاكم العام (سير ريتشارد تيرنبول) تصريحاً جاء به أنه « حين يتحقق الحكم الذاتى فستكون الأغلبية إفريقية فى كل من الجانبيين ، التشريعى والتنفيذى بالحكومة » . وفى عام ١٩٥٧ ، وضعت الإدارة دستوراً جديداً ، دفعها إلى وضعه النقد الدائم الذى كان يوجه إلى الدستور القديم . وقد أصرت الإدارة الاستعمارية على التمسك بقاعدة التمثيل العنصرى المتساوى . وقضى النظام الدستورى الجديد بإشراك الإفريقيين فى السلطتين التشريعية والتنفيذية بقدر ضئيل ، ومقيد بكثير من الشروط ، حتى ليوشك أن يصبح شبه معدوم .

نظام الحكم فى دستور ١٩٥٧ - القائم حالياً .

يتولى السلطة العليا ، الحاكم العام ، ويساعده مجلس تنفيذى مكون من خمسة عشر عضواً هم الوزراء . بينهم تسعة وزراء أصليين ، من الموظفين

(١) أكد هذه المعانى مندوب الولايات المتحدة « ماسون سيرز » فى مجلس الوصاية فى بيانه الذى ألقاه أمام المجلس فى دورة الأمم المتحدة الثالثة عشرة فى مارس ١٩٥٩ .

البريطانيين ، وستة وزراء غير رسميين (مساعدين) أربعة وزراء منهم إفريقيين ، ووزير أوربي وآخر آسيوي . والوزراء غير الرسميين يحضرون اجتماعات المجلس التنفيذي في المسائل التي تدخل في دوائر اختصاصاتهم فقط . وجميع الوزراء الخمسة عشر ، يعتبرون بحكم وظائفهم أعضاء في المجلس التشريعي .

ويتولى التشريع في الإقليم ، الحاكم العام ، فهو الذي يصدر القوانين بعد مشورة وإجازة المجلس التشريعي . ويتكون المجلس التشريعي من ٤٣ عضواً من موظفي الحكومة بحكم مناصبهم ، والجانب المنتخب من المجلس التشريعي من ٣٣ عضواً ، يجري انتخابهم بحيث يمثل كل ثلاثة منهم إقليماً من الأقاليم الإدارية في تنجانيقا ، ويمثل الثلاثة عناصر المجتمع ، أي يكون أحدهم أوربياً ، وآخر إفريقياً ، والثالث آسيوياً .

ونص قانون الانتخاب على أن يختار كل ناخب ثلاثة أعضاء ، يمثلون العناصر الثلاثة . وقيد القانون حق الانتخاب بشروط تكفل التضيق الكبير بالنسبة لمن لهم حق الانتخاب من الإفريقيين ، والتيسير الواسع بالنسبة لغير الإفريقيين . فكان الشرط الأول في الناخب أن تكون له إقامة ثلاث سنوات في البلاد خلال فترة السنوات الخمس السابقة على الانتخاب ومن شأن هذا الشرط أن يوسع المجال لغير الإفريقيين ، حيث يجوز لمن غادر البلاد منذ عامين ، أن يدلّ بصوته إذا أعيد إليها ، مادام أن له فترة إقامة ثلاث سنوات خلّت قبل مغادرته .

أما الشرط الثاني ، فهو يهدف إلى تضيق نطاق مجموعة الناخبين الوطنيين ؛ فاشترط القانون بعد توافر الشرط الأول أن يقوم في الناخب أحد أمور ثلاثة :

١ - مستوى ثقافي لا يقل عن الصف الثامن .

٢ - دخل ١٥٠ جنيهاً في العام .

٣ - خبرة في أحد الوظائف العامة أو المهن الفنية .

وغنى عن القول . أن وضع هذه القيود يستبعد الجانب الأكبر من الشعب الإفريقي ويحرمه من حقه المشروع في ممارسة حقه السياسى . وقد دلت الإحصاءات على أن تعداد مجموعة الناخبين بأسرها . من إفريقيين وغير إفريقيين بلغ ١٥٠,٠٠٠ ناخب .

التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى :

سجلت اللجنة الزائرة عام ١٩٥٨ سخط الإفريقيين الشامل على القواعد التى اشتمل عليها قانون الانتخاب ، ومعارضتهم لفكرة إلزامهم باختيار ثلاثة أعضاء ، وللشروط التى تقيد حق الانتخاب . وسجلت أن هذه المعارضة ظهرت فى جميع الطوائف والمستويات ، من الأحزاب إلى عامة الشعب ، إلى الأعضاء الإفريقيين الثمانية فى المجلس التشريعى نفسه (١) .

وناقش مجلس الوصاية الإدارة ، التى أصرت على تمسكها بهذه القواعد باعتبار أنها ضرورة حتمية تقتضيها ظروف الإقليم ، وذلك لأن العناصر الأخرى غير الإفريقية ، لها نشاطها الاقتصادى الذى ينبغى حمايته . ولكنها اعترفت فى نفس الوقت بأن هذه القاعدة العنصرية مؤقتة ، كما جاء فى تصريح الحاكم العام المشار إليه آنفاً . وذكرت الإدارة بصدد شروط الانتخاب ، بأنه قد بات من المتعذر الآن تعديلها حيث استكملت إجراءات رصد الأسماء فى الجداول ، وأن التعديل من شأنه أن يؤجل موعد الانتخابات وهو ما لا تريده الإدارة ، ولا يريده المجلس أيضاً ، حيث أن الإسراع فى الانتخابات سوف يهدئ من حدة النزعات المتطرفة على أية حال . وأكدت الإدارة لمجلس الوصاية أن هذه الانتخابات مجرد تجربة أولى ، وأن

(١) ذكرت اللجنة فى تقريرها أنه « المفهوم أن هذه الأوضاع مؤقتة ، وأن مجلس الوصاية يرى أن تتخذ كخطوة تمهيدية للوصول إلى الحكم الذاتى أو الاستقلال . ولكن ما دام أن الغالبية للسكان من الإفريقيين ، فإن مقتضى ذلك أن يشتركوا فى الحكم على نطاق متزايد مع مقدار تقدمهم الثقافى والاجتماعى » .

مدة المجلس المنتخب ستنتهى عام ١٩٦٢ . كما وعدت بأن تشكل لجنة من المجلس التشريعى لإقرار ما يرى ذلك المجلس إدخاله من تعديلات دستورية . وقد اتخذ مجلس الوصاية فى دورته الحادية والعشرين قراراً سجل فيه خلاصة ما تجمع لديه من معلومات بشأن تنجانيقا ، وحث فيه السلطة القائمة بالإدارة للسعى الأكثر جدية لرفاهية وتقديم الإقليم (١) .

ومضت الإدارة تؤكد فى كل مناسبة أن سياستها فى إدارة الإقليم تهدف إلى تطبيق أغراض الوصاية الدولية . والنهوض بالشعب الإفريقى فى تنجانيقا إلى مرحلة من النضج تمكنه من ممارسة الحكم الذاتى أو الاستقلال . وقد أكد ذلك الحاكم العام فى خطابه أمام المجلس التشريعى عام ١٩٥٧ ، فقال : « إن الإدارة تعتبره واجباً عليها أن تعد الإقليم فى أسرع وقت ، وعلى وجه الدقة للحكم الذاتى طبقاً لأهداف نظام الوصاية » . وكلف جميع الموظفين فى الأقاليم وزعماء القبائل بأن يفهموا الشعب هذه الأهداف .

كانت تلك الوعود السياسية سهلة البذل ، وكان المستعمر كريماً جواداً فى وعوده الكلامية ، ولكن التطبيق العملى كان بعيداً كل البعد عن التمشى مع تلك الوعود . فالإدارة من ناحية أولى ، قد لجأت إلى تحريم النشاط الحزبى ،

(١) « مجلس الوصاية :

بالنظر إلى ما لمسته البعثة الزائرة من اعتراض الإفريقيين بالنسبة للتصويت الثلاثى وللشروط المقيدة لحق الانتخاب ، بصدد الانتخابات القادمة للمجلس التشريعى . وملاحظا التفسير الذى قدمته الإدارة لتبرير ذلك ، والذى جاء به أن هذه الانتخابات تجربة أولى ، وأن أى تعديل على قواعدها الحالية من شأنه أن يقتضى تأجيل البدء فيها . ومشيراً إلى رأيه السابق ، بأن نظام التصويت الثلاثى يمكن أن تكشف عنه التجربة وحدها ، يلاحظ المجلس وعد الإدارة بأن تعيد النظر فى هذا النظام بواسطة اللجنة الدستورية التى ستشكل فى ١٩٥٩ .

ومشيراً أيضاً إلى رأيه السابق بشأن أفضلية إطلاق حق الانتخاب . يأمل المجلس أن تراجع الإدارة القيود المفروضة على حق الانتخاب ، وأن تدخل فى اعتبارها ما تكشف عنه التجربة الحالية ، ورغبات الشعب الإفريقى ، وذلك بقصد التمهيد لإدخال نظام الانتخاب العام المطلق فى أقرب وقت مستطاع » .

فعمدت إلى إغلاق مراكز وفروع حزب اتحاد تنجانيقا الإفريقي الوطنى ، الذى يضم من ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف إفريقى . وذلك لأن ذلك الحزب المذكور جعل من أهدافه الدعوة لإفريقيا الحرة ، ويؤيد الحزب عدد من الأقليات الأخرى الموجودة بالبلاد ، وكان دليلاً حياً فى وجوده على إمكان التعاون الهادف بين عناصر السكان الثلاثة ، وهو ما تدعى الإدارة عدم إمكان تحقيقه . وبررت الإدارة تحريم ذلك الحزب بأنه يقوم بنشاط يهدد القانون والنظام القائم . أما عن أنه يهدد القانون فهو لا يهدد إلا قانون الشقاق العنصرى الذى تمارسه الإدارة ، وأما تهديده للنظام القائم فإن ذلك صحيحاً ، لأنه بما أثبتته الحزب من إمكانيات للتعاون بين العناصر على قدم من المساواة النسبية المبنية على مراعاة تعداد كل عنصر ، يعتبر دليلاً قوياً على كذب ادعاءات الإدارة التى تتعلل بها لممارسة أساليب التفرقة .

ولم يكن الميدان الاقتصادى بأفضل من الميدان السياسى فى تطوره ، فقد حرصت الإدارة على أن تقف وراء الأقلية غير الإفريقية ، وأن تضع العراقيل فى طريق التنمية الاقتصادية المحلية . فهى لا تدع للإفريقيين أى مجال للنشاط سوى فى صورة الأجراء ، وتقف فى سبيل أى اتجاه إفريقى إلى تنمية صناعية . وأبلغ دليل على ذلك أن الصناعة اقتصرت على المراحل الأولية ، وعلى قدر ضئيل من الصناعة البدائية ، وأن جميع المواد الخام التى تستخرج من البلاد تصدر كما هى إلى الخارج . وتعتمد الإدارة إلى غل يد المساعدة الواجبة نحو تنمية الصناعات المحلية مثل صناعة النسيج الناشئة والتى كان من الممكن أن تستوعب أكبر عدد من العمال ، ومن شأنها أن تقابل المطالب المحلية على الأقل فى مراحلها الأولى وكفيلة بأن تمتد بعد ذلك فتكون مورداً للثروة فى البلاد .

ومن جانب آخر ، فإن مناجم الفحم المنتشرة بالبلاد ، قد تركت عاطلة لا يستخرج منها شئ ولا تستغل ، وذلك لأن تصدير الفحم للخارج لن يعود

بالفائدة على المستغلين . ولا ريب أن توافر الفحم ووجود إمكانيات الصناعة ، ووفرة الأيدي العاملة ، ذلك كله جدير بأن يكمل للبلاد المقومات الصناعية .

ولكن الإدارة ، متبعة في ذلك الأساليب الاستعمارية التقليدية تحصر كل همها في الزراعة ، وتحاول أن تجعل من البلاد مجرد مزرعة كبيرة يعيش أهلها في قيود المجتمع الزراعي المستسلم ، وتشغل الإدارة أو تحاول أن تشغل المكافحين في إفريقيا بمسائل توزيع الأراضي وتشغل مجلس الوصاية ببرامج طويلة المدى لتوزيع الأراضي على الفلاحين الصغار ، ولكن مجلس الوصاية لم يتخذ هذه المظاهر وقررت البعثة الزائرة لعام ١٩٥٧ ، أن المجتمع المحلي في تنجانيقا لم يفد في كثير من الأحوال من تلك الإصلاحات الزراعية .

وأوصى مجلس الوصاية أن تسعى الإدارة إلى تعيين إفريقيين في المجلس الصناعي المشترك . وأكد مجلس الوصاية توصياته السابقة بشأن دعم الحركة التعاونية المحلية وتنميتها مشيراً إلى أن هذه الحركة من شأنها أن تمد الإدارة بالرجال الأكفاء المدربين الذين يصلحون لمناصب هامة في المجلس الصناعي المشترك .

وقد أثبت شعب تنجانيقا فهمه للمبادئ التعاونية ، ونجحت تجربة هامة في قبيلة « الخاجا » ، وهم جماعات من الإفريقيين في تنجانيقا ، يعيشون على سفح جبل كليمنجارو ويمارسون الزراعة ، ومدينتهم الرئيسية « موشي » . وأهم الحاصلات التي تنتجها هذه القبيلة هي البن ، وقد أقاموا نظاماً تعاونياً متكاملاً ، وانتشرت الجمعيات التعاونية في القرى ، وكونوا اتحاداً تعاونياً عاماً في مدينة « موشي » . وتكلف بناء المركز الرئيسي حوالي ٢٠٠ ألف جنيه استرليني ، ويشتمل على مركز اجتماعي ومضيفة وقاعة اجتماعات وأخرى للمكتبة وقد جمع الإفريقيون هذه الأموال جميعها بأنفسهم . والاقتصاد التنجانيقي يبشر بالخير ، فقد ارتفعت أثمان الحاصلات

الرئيسية كالكطن والبن والكتان، بنسب ٤٠٠٪، ٥٠٠٪، ٦٥٠٪ على الترتيب .
وفي تنجانيقا عدد كبير من الأثرياء مثل « الرويد هيتشكوك » ، ملك الكتان
الذى يملك الأميال من مزارع الكتان . وجون وليامسون ، ملك الماس الذى
بلغ ربحه الصافى خلال عشرة أعوام ١٢ مليون جنيه استرلينى .

ولا يعمل بالزراعة فى تنجانيقا من الأوربيين سوى قرابة ألف أوربى
فقط ، بين يونانيين وبريطانيين . وموقف الأوربيين عامة تجاه الأمانى الوطنية
هو المعارضة والتخوف بسبب ما توحىه لإلهم الإدارة . ولكن هناك عددا
منهم ، يؤمن بإمكان التعايش السلمى المنتج بين العناصر ، ومن هؤلاء « الرويد
هتشكوك » ملك الكتان الذى روى عنه أنه قال « إنى أعتقد أن فرض قيادة
بيضاء ، يعتبر تحكما يهدم مصالح البيض أنفسهم ، وأنه ينبغى ترك الأمور
فى طريقها الطبيعى ، وإتاحة الفرصة للقيادات الطبيعية أن تظهر ، سواء من
بين البيض أو الإفريقيين أو الآسيويين » (١) .

مستقبل تنجانيقا :

وعلى الرغم من محاولات الإدارة المستمرة ، فى تعطيل تحقق أى تقدم
شعبى ووعى سياسى فى تنجانيقا ، فقد قامت تشكيلات حزبية ، وطالبت
القبائل المختلفة بحقوقها فى المشاركة فى حكم أنفسها . ولم تلبث الإدارة أن
خضعت أخيراً لقبيلة المساي — لما اتسمت به من قوة وبأس بين رجالها ،
جعل الإدارة ترضخ — فعينت لها زعيما من بين أبنائها مؤخراً .

وقبيلة المساي ، تعيش فى شطرين حول سفوح جبل كليمنجارو ، فى
إقليمى كينيا وتنجانيقا ، وكانت لهذه القبيلة أمجادها القديمة ، تتميز ببأس
رجالها وقوة شكيمةم ، يعيش أهلها على رعى الماشية . ولما جاء الرجل
الأيض واستورد معه الأمراض والحميات وطاعون الماشية ضعفت أحوال

(١) المرجع السابق ص ٢٢٩ وما بعدها .

هذه القبيلة ، وقسمها إلى شطرين . وعانى الشطر الذى أقام فى تنجانيقا
حصوناً من ألوان التشريد والسلب ، فانتزعت منهم أراضيهم وأصبحوا تحت
رحمة الرجل الأبيض .

واستمر الحال بهم على ذلك النحو ، حتى كان الأسبوع الأول من
سبتمبر ١٩٥٩ ، حين قررت الإدارة البريطانية وضع حد لهذه الأساليب
العدوانية ، واختير « إدوارد بونيفاس امبارونتى » رئيساً للقبيلة ، وخولت
له أول سلطات إقليمية واسعة عرفها تاريخ تنجانيقا ، وقد صرح امبارونتى ،
بأنه لم يكن يريد هذه المسئولية الضخمة ولكن لم يكن بد من قبولها ، حيث
ينبغى أن يتولى أحد الدفاع عن مواطنيه . وسار الاحتفال التقليدى فارتدى
امبارونتى الروب الأزرق الوطنى ، واضعاً على رأسه الريشة البيضاء الكبيرة ،
وتلقى من السير « ريتشارد ترنبول » مراسم تعيينه رئيساً للقبيلة .

وألقى امبارونتى خطابه الأول فى الحفل ، لخص فيه بإيجاز بسيط مقنع
مطالب شعب المساي ، باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المستوطنين البيض
الذين ينزعون أرض الوطنيين بالقوة ، وبتخصيص نصيب للوطنيين من
حصيلة مكاسب السياحة ، إذ أن الأرض التى يمارس فيها رواد السياحة
رياضة الصيد ، هى من الأراضي التى انتزعت من القبيلة .

وأجاب السير ريتشارد بأسلوب ضيق الصدر ، بأن على قبيلة المساي أن
تقنع بما يجود عليها به الرجل الأبيض ، وأن ترضى بما خصص لها وهو
٤٠ جنيهاً كل عام من حصيلة السياحة . وكان رد الفعل سيئاً ، فانسحبت
جماهير المساي بعيداً فى أثناء خطاب الحاكم العام ، وعلق أحد المراسلين
البريطانيين على ذلك بقوله : « كنت أعتقد أن هذه المسائل قد انتهت منذ
٢٥ عاماً مضت » . وقد أخذ الزعيم الجديد خطاب الحاكم العام ببساطة
واستهانة وقال : « على كل حال ، فإن هذه هى البداية فقط » .

وإن النذر التى تبدو فى أفق تنجانيقا تدفع جميعها بالإدارة إلى أن تغير من

- سياستها وقد عبر مندوب الولايات المتحدة في مجلس الوصاية عن ذلك بقوله :
« يرى الوفد الأمريكي أنه قد تعود بعواقب خطيرة على الإفريقيين إن سمح
لتقدم سياسى بطيء في منطقة مجاورة أن يبطىء عن غير قصد من سرعة التقدم
في تنجانيقا تحت الظروف الحالية . ويثق وفدنا بأن السلطة الإدارية في تنجانيقا
سوف تشجع على التقدم السريع الذى هى جديرة به دون التأثير بالظروف
التي تجاورها بالمناطق التي لا تخضع لنظام الوصاية » .

وغنى عن القول ، أن مثل هذا التسليم من جانب الولايات المتحدة إحدى
أقطاب العالم الغربى ، الاستعماري في أساسه ، له مدلول عظيم في تقدير
ما أصبحت عليه القومية الإفريقية في تنجانيقا ، ولا شك أن نشاط الاتحاد
القومى الإفريقى في تنجانيقا ، وهو أكبر منظمة سياسية تضم تحت لوائها
مئات الآلاف من الوطنيين المخلصين ، وخاصة نشاطهم في الأمم المتحدة
أمام مجلس الوصاية ، بزعامة جوليوس ميرييرى ، كان لذلك كله أبعاد الأثر
في تهيئة هذا الجو المناسب للتقدم السياسى . وتتلور أمانى الإفريقيين حول
زعمائهم ، وتأييد الشعوب الآسيوية الإفريقية .

الفصل الخامس : الصومال :

إن الموضوع الذى كان ينبغى فيه دراسة الصومال هو حين يتعرض الباحث
للعالم العربى ، والأمة العربية ، إذ أن الصومال هو جزء من هذه الأمة ،
وامتداد لهذا العالم العربى ، يشترك معها في الأصل والدين ، وتشاركه أمانيه
وآماله . ولا عجب أن يثور الصوماليون في القطاع الخاضع للاستعمار البريطانى
ويعتدوا على المذيع الذى كان يذيع وصف العدوان الغاشم على مصر عام ١٩٥٦ ،
ومن الطبيعى أن يعنى العالم العربى عناية خاصة بمشكلات هذا القطر الذى هو
امتداد له .

وليس ثمة شك في أن ارتباط المستقبل بين إفريقيا وآسيا إنما هو انطباع من
انطباعات صورة ذلك الماضى الذى ربط هاتين القارتين . فتتلاقى عناصر السكان

فى كل من القارتين وتنسب إلى أصل واحد ، فى أكثر من موضع ، وكما رأينا حين عرضنا لبعض أقاليم غرب إفريقيا ، فإن هناك نسبة كبيرة من الآسيويين ؛ وقد قدمنا أن للقارة الإفريقية أبواب أربعة ، من ناحية علم الأجناس ، وقلنا إن تلك الأبواب تفضى إلى الكتلة القارية أوراسيا . وثابت من الاستقراء التاريخى أن المداخل الشمالية للقارة لم تؤد بها إلى خير . ولم تأت لها بالسلام . فلم يكن لجبل طارق وبرزخ تونس من أثر سوى جلب النفوذ الأوروبى ، بأطماعه وأغراضه الاستعمارية . هذا بينما كانت نفس هذه المنافذ هى المنارات التى نقلت الحضارات الشرقية الأصيلة التى مزجتها وحفظتها ثم علمتها لأوربا . أما الأبواب الشرقية للقارة فقد كانت بمثابة نوافذ الإخاء الصادق ، فجلبت للقارة الحضارات ، وحملت إليها الديانات ، ونقلت إليها تمازجاً وترابطاً قوياً ممتداً من العادات ، فليس بعجيب إذاً أن يشترك الشمال الإفريقى ، والشرق الإفريقى ، مع الغرب الآسيوى فى الكثير من الحصال ، وليس بمستغرب أن تعتبر هذه المنطقة كلها وحدة صغيرة هى العالم العربى .

والصومال ، حسب موقعه الجغرافى هو الساحل الشمالى لإقليم شرق إفريقيا ، وهو المنفذ الذى يطل على بوغاز باب المندب . والقرن الإفريقى ، هو الصومال بمعناه الواسع ، تمتد علاقاته عبر التاريخ مع العرب والفينيقيين ، والمصريين القدماء ، وكانت بلادهم تعرف عند المصريين ببلاد « بونت » مصدر العطر والبخور والحرير والجلود . والقرن الإفريقى أمة واحدة ، ذات حضارة مكنتها من استيعاب الحضارة الإسلامية حين جاءتها من الشرق . ثم مهدت لقيام حضارة خاصة بها ، وظهر من بين أهلها علماء فى الفقه والدين . بل إن الصومال قد اتصل فى علاقاته التجارية مع بلدان الشرق الأقصى والصين ، كما قلنا فى مقدمة هذا المؤلف .

وقد عانى الصومال أكبر معاناة من سياسة الاستعمار التى ابتليت بها القارة الإفريقية فعملت فيه يد التقسيم والتفتيت بغية أن تنال من أجزائه فرادى ما لن تناله إذا تجمع .

ومحاولات الاستعمار مع القرن الإفريقي بدأت مع هجمات البرتغال في مطلع القرن السادس عشر ، ولكن وحدة التضامن بين الأمة العربية في ذلك الوقت مكنت لسلطان عمان من إلقاء المستعمر إلى البحر ، ومكنت للأسطول المصري من تحطيم قوة البرتغال في المحيط الهندي فيما بعد نهائياً .

وفي الربع الأخير من القرن الماضي ، بدأ الاستعمار يعاود تحقيق أحلامه في إمبراطوريات يقيمها في إفريقيا ، وجاءت فرنسا في عام ١٨٨٣ تحت ستار إنشاء ميناء على مدخل البحر الأحمر للتجارة ، وابتاعت قطعة من الأرض ، وأبرم « هنري لامبرت » المبعوث الفرنسي عقداً للشراء ، حوله فيما بعد إلى وثيقة سياسية مع مشايخ تلك البقاع ، تتيح لفرنسا احتلال تلك الرقعة المباعة بجنودها . وبدأ السرطان الاستعماري يسرى ويتسع ، ويتنافس إلى حد بلغ حافة القتال فيما بين الدول الطامعة .

وفي ١٨٨٥ بادرت إنجلترا باحتلال زيلع وبربرة ، وحرصت من وراء ذلك إلى خنق الميناء الفرنسي في جيبوتي ، وتأمين سفنها الداهية إلى الهند ، وبدأت المصالح الاستعمارية تتعارض واتخذ صورة سباق للسيطرة على منابع النيل ، بين كل من فرنسا وإنجلترا ، ودفعت فرنسا بالإمبراطور منليك الثاني لإمبراطور الحبشة إلى أن يستولى على منطقة الأوجادين في القرن الإفريقي ، ويتوغل حتى هرر .

وفي ١٨٩٢ ، استأجرت إيطاليا من سلطان زنجبار موانئ بنادر على ساحل القرن الإفريقي ، ثم اشترتها مقابل ١٤٤,٠٠٠ جنيه .

وعلى هذه الصورة الحبيثة ، تمزقت أوصال القرن الإفريقي إلى خمسة أجزاء ، الصومال الإيطالي ، والبريطاني ، والفرنسي ، والأوجادين التي ابتلعها أثيوبيا ، والصومال الكيني الذي ضمته بريطانيا إلى كينيا .

ولم يقبل الشعب الصومالي التفتيت الذي فرضه المستعمر ، وظهر محمد عبد الله من قبيلة جبيرة السليمانى من أولى القبائل العربية التي نزلت القرن

الإفريقي في القرن السابع الميلادي ، وأطلق على نفسه لقب المهدي والتف حوله الصوماليون من كل مكان من الوطن الصومالي . وأصبح المهدي منذ عام ١٩٠٢ مصدر خطر ومتاعب للقوات الاستعمارية الثلاث ، وقد استطاع بقواته الكثيرة ، وبمساعدة الطبيعة الجبلية ووعورة الطرق أن يطرد البريطانيين حتى شريط ساحلي ضيق . ولكن لحأ الاستعمار إلى الخداع والحيلة والحياة حتى تمكن أخيراً في عام ١٩١١ من قتل المهدي ، فخلا له الجحوا واستقرت له الأوضاع في الأقاليم الخمسة .

ولكن مطامع الاستعمار البريطاني كانت تتصارع مع الاستعمارين الإيطالي والفرنسي . فأعلنت بريطانيا في ١٩٣٣ تأييدها لأمانى شعوب الصومال في الوحدة ، وقد هدفت من ذلك إلى تجميع مقدرات الشعب الصومالي تحت سلطانها ، وعمدت إلى تبني فكرة الصومال الكبير . وكان رد فعل هذه السياسة أن سارعت إيطاليا إلى غزو الحبشة عام ١٩٣٥ حتى تفوت على الاستعمار البريطاني سياسته ، وحتى تنشي لنفسها إمبراطورية إفريقية .

وانتهزت بريطانيا الحرب العالمية الثانية ، فاحتلت الصومال الإيطالي عام ١٩٤١ ثم طاردت الإيطاليين في الحبشة ، وأبرمت في ٣١ من يناير ١٩٤٢ اتفاقية مع أثيوبيا وضعت فيها منطقة أوجادين تحت الإدارة البريطانية . وظنت بريطانيا أنها قاربت بذلك تجميع أقاليم الصومال كلها تحت إدارتها فيما عدا الصومال الفرنسي . ولكن ظهرت عقبتان في هذا السبيل ، فن ناحية أولى وجدت بريطانيا أن الشعب الصومالي يحرص كل الحرص على أن تكون وحدته غير مشوبة بأي تسلط خارجي . ووجدت من ناحية ثانية أن الصومال الإيطالي يوشك أن يصير إلى الإشراف الدولي بموجب قواعد ميثاق الأمم المتحدة التي كانت مبادئها تصاغ في ذلك الوقت .

ولم تلبث بريطانيا أن عدلت من سياستها وسلمت إقليم أوجادين إلى أثيوبيا مرة ثانية عام ١٩٤٤ ، وتضافرت بريطانيا مع سائر قوى الاستعمار

للوقية بين شعب الصومال وجارته أثيوبيا ، ومالت حيناً إلى هذا الجانب ، وتارة إلى ذاك ، حتى تصطنع المشكلات التي تعوق طريق حرية شعب الصومال واستقلاله . -

:- وتحولت بريطانيا عن تأييدها لفكرة الصومال الكبير ، حين وجدت أنها لن تؤدي بها إلى السيطرة على الصوماليات وضمها للكومنولث^(١) . وخرج الصومال الإيطالي من تحت يد بريطانيا ، ووكل أمره إلى الأمم المتحدة ، وانطلق تحت إشراف المجلس الاستشاري الذي يضم كولومبيا والفلبين والجمهورية العربية المتحدة ، يسير حثيثاً نحو الاستقلال الكامل . وبدأت بريطانيا تدبر المؤامرات لعرقلة تقدم الصومال نحو الاستقلال ، فكان أن اغتيل كمال الدين صلاح ، ممثل الجمهورية العربية المتحدة في المجلس الاستشاري ، بأيدي التعاون المتآمر بين القوى الاستعمارية . وكان الاستعمار يخشى أكثر ما يخشى القوى العربية المتحررة التي أصبحت مصدر فزع ورعب له ، فهو يعرف الرابطة القوية التي تشد الصومال إلى العالم العربي ، وبات يخشى أن يسعى العرب إلى تحرير الصومال مرة أخرى . وانطلقت قوى البطش في أجزاء الصومال تحت الإدارتين البريطانية والفرنسية تشرد العرب ، والأحرار ، وعمدت في الصومال تحت الوصاية الدولية إلى المؤامرات والاغتيالات . ثم هي بعد ذلك تسعى في الأمم المتحدة لتمديد فترة الوصاية لمدة عشر سنوات أخرى ، مع إعادة تأليف المجلس الاستشاري من كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا حتى يصبح الجو خالصاً للمؤامرات الاستعمارية .

(١) صرح إمبراطور أثيوبيا في ١٣ من مارس ١٩٥٩ بقوله : « إن بريطانيا التي ادعت لنفسها منذ خمسة عشر عاماً الحق في إنشاء الصومال الكبير ، وعدتنا أخيراً بأنها قد تنازلت عن هذه السياسة الموجهة ضد مصالحنا ، وليس في وسعنا إلا الانتظار لتنفيذ ذلك الوعد . والواقع أنه يوجد تياران في الأوساط الغربية يرميان إلى توحيد الصومالين الإيطالي والإنجليزي ويرى بعض الساسة الإنجليز إبقاء المسألة معلقة أملاً في تحقيق أكبر كسب سياسي لهم من وراء ذلك » .

وقال : « يجب أن يستقل الصومال الإيطالي استقلالاً حقيقياً » .

وليس ثمة شك في أن استقلال الصومال سيكون نقطة تحول خطير في القرن الإفريقي ، وشرق إفريقيا كله ، وخاصة بالنسبة للمستعمرات البريطانية المتاخمة له في كينيا وأوغنده والصومال البريطاني بل يهدد أيضاً مصالح بريطانيا في الجنوب اليمنى المواجه له . لهذا كله كان حرص بريطانيا على مقاومة استقلال الصومال تحت الوصاية .

ولاحكاماً لسلسلة المؤامرات ، سعت بريطانيا لدى أثيوبيا ، تبذر فيها بذور الشك نحو استقلال الصومال ، والإيحاء إليها بمطامع مزعومة في التوسع . وإن الذي لامرأ فيه هو أن قيام دولة صديقة قوية أمر يساعد على النهضة الإفريقية الشاملة ، وأن أثيوبيا مخدوعة في اعتقادها بأن ثمة خطراً في قيام الصومال الكبير .

أما إيطاليا ، وهي القائمة بالإدارة ، فهي لم تنس لبريطانيا عداوتها ، وانتزاعها لإمبراطوريتها في إفريقيا . ولذلك فهي تعمل جاهدة على تأييد الصومال والمطالبة له بحقوقه كاملة ، لما تعلمه من الأثر الخطير لقيام صومال قوى مستقل على البقية الباقية من الإمبراطورية البريطانية في إفريقيا ، فتكون بذلك قد انتقمت لنفسها من بريطانيا . وفي نفس الوقت سوف تتيح لها هذه السياسة كسب صداقة الشعب الصومالي وحكومته القوية الوليدة ، فتعوض بهذه الصداقة قدرأ من خسارتها الاستعمارية ، وترسى دعائم علاقات جديدة مع الصومال المستقل في احترام وثقة متبادلين .

ولجأ التآمر الاستعماري إلى حيلة جديدة قديمة ، جديدة في هذا الركن من العالم وقديمة في فكرتها التفريقية ، فيهمس في أذن أثيوبيا بأن تكتل الصومال هو تكتل ديني يراد به أن يناهض المسيحية في أثيوبيا ، وهو يبغي من وراء ذلك إثارة الحفيظة الدينية فيكسب من وراء الشقاق ، وفي نفس الوقت يشيع أن أثيوبيا تعارض استقلال الصومال . ولكن زعماء الصومال بادروا إلى الاتصال المباشر ، فأبرقوا باسم رئيس وزراء الصومال في مطلع ١٩٥٩ إلى

إمبراطور أثيوبيا معربين عن دهشتهم من معارضة الحبشة لوحدة الصومال . ولم يلبث الإمبراطور أن أنكر وجود مثل تلك المعارضة ، مؤكداً أن اتحاد بلاده لا يعدو الحرص على عدم المساس بحدودها . وتنكشف مخادعات الاستعمار ، وتتضح النوايا الحسنة بين الأشقاء .

ويمضى المستعمر غير يائس في بث سمومه فيشيع بين الأثيوبيين أن الصومال يجد تأييداً قوياً من جانب الدول العربية ، لأن الصومال عربي في أصوله ، وأن شعب الصومال يعتبر نفسه امتداداً للشعوب العربية ، وجزءاً من الأمة العربية . وإن الحقيقة التي لا يرقى إليها أي شك ، أن الصومال بلد عربي فعلاً ، وأن شعبه جزء من الأمة العربية ، سواء في حياته أو في تقاليده أو في عاداته ، وتلك حقيقة التاريخ والواقع . ولكن تأييد العالم العربي للصومال ليس مجرد هذه الرابطة ، إذ أن العالم العربي بما يؤمن به من مبادئ الحرية وحق الشعوب في تقرير المصير وفي الاستقلال يؤيد كل شعب مكافح . فهو يؤيد الكمرون ونياسالاند وكينيا وجميع البلاد الساعية إلى الاستقلال . وهو في نفس الوقت يحرص كل الحرص على طيب العلاقات مع الدول الإفريقية المستقلة الأخرى ، فيحرص فيما يحرص على علاقاته مع أثيوبيا ، التي تربطه وإياها ، وشائج الصداقة والحوار ، يل الرابطة الدينية ذاتها .

سياسة التفتيت والاضطهاد في قطاعات الصومال :

ترتبط السياسة الاستعمارية في قطاعات الوطن الصومالي الممزق ، والتي تهدف إلى تشريد الأحرار وتفتيت النزعة الاتحادية ، أشد الارتباط باقتراب صوماليا «الصومال تحت الوصاية الدولية» من استقلاله . فيزيد قلق المستعمر ، ويمعن في سياسته الإرهابية لكبت الصيحة الوطنية المدوية .

في الصومال الفرنسي :

تبلغ مساحة الصومال الفرنسي ٨١٠٨ أميال مربعة ، وتقع عاصمته ومينأوه الكبير جيبوتي في مواجهة ميناء عدن البريطاني . وقد وقف الاستعماران

الفرنسي والبريطاني وجهاً لوجه في تسابقهما للسيطرة على المداخل البحرية منذ نهاية القرن الماضي . وقد رأينا كيف أن فرنسا قد حاولت أن تربط مستعمراتها في غرب إفريقيا بمستعمرتها الوحيدة في الصومال في شرقها ، بالتوغل من السودان الفرنسي نحو الشرق ، وكيف أن بريطانيا وقفت لها بالمرصاد وكانت نتيجة التقاء القوتان على هذا النحو أن احتفظتا لأثيوبيا باستقلالها ، من دون سائر الأقاليم الإفريقية الأخرى التي كانت نهياً للتقسيم الاستعماري .

وما تزال فرنسا تحلم بأن تجعل من ميناء جيبوتي مركزاً تجارياً هاماً وموقعاً استراتيجياً وتأمل أن تتطور به ليصبح بديلاً عن محمية عدن التي يكافح أهلها العرب في سبيل انتزاعها من بين برائن الاستعمار البريطاني . وبذلت فرنسا كل ألاعيبها السياسية لعزل شعب الصومال الفرنسي عن النزعة التحررية التي تحتاج الصوماليات الخمس . وهي تتعاون في ذلك مع أعداء العرب الأول ، اليهود في فلسطين المحتلة ، فتؤيدهم في المطالبة بحق المرور في خليج العقبة عبر مضائق ثيران ، وتساند ادعاءاتهم في حق المرور في قناة السويس ، ثم هي بعد ذلك تمنح لليهود امتيازات للإقامة في جيبوتي حتى يتكاثر عددهم ، وتتيح للمؤسسات اليهودية تولى كثيراً من المشروعات في تلك الميناء . ومن ناحية ثانية ، أنشأت بالاتفاق مع حكومة أثيوبيا خطاً حديدياً يربط الميناء بأديس أبابا ، وإقامة معبر جوى منها إلى إقليم تشاد الخاضع لفرنسا . وتريد فرنسا بذلك أن تمهد لطريق تجاري جديد للمحيط الهندي .

وأقامت فرنسا في جيبوتي قاعدة عسكرية كبرى ، تتخذها مركزاً للعدوان الذي تتسم بها سياستها في كل مكان ، وهي تغري أثيوبيا وتشيرها على العرب بدعوى أنهم يؤيدون حقوق المسلمين في أريتريا التي انتزعها الاستعمار وأخضعها للنفوذ الحبشي . ومن ناحية ثانية ، فهي تتخذ من موقف الصهيونية في فلسطين المحتلة حلفاء لها ، في مثلث من إيلات إلى مشافا إلى جيبوتي .

ولكن أبناء الصومال حملوا لواء الثورة ، والتفوا حول حزب « الاتحاد الديمقراطي » وانطلق النداء المدوي يتجاوب مع دعوة الصوماليين في كل أركان الوطن الممزق ، يريدون الوحدة. وجاء ديجول في سبتمبر ١٩٥٨ بدستوره ، وزيفت فرنسا استفتاء في الصومال الفرنسي ، وزجت بالأحرار في السجون ، وأقالت رئيس وزراء الصومال الفرنسي ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي . ومنعت الاجتماعات العامة وصادرت الحريات ، ثم توجت أعمالها أخيرا باعتقال الزعماء الوطنيين جميعهم وحل الأحزاب .

ويبلغ تعداد الصوماليين في القطاع الخاضع لفرنسا قرابة ٦٧,٩٣٤ نسمة من بينهم ٤,٢٠٠ نسمة من العرب ، ويصل تعداد المسلمين في الصومال الفرنسي ٩٩٪ من مجموع السكان . ولذلك فقد باءت كل محاولات الاستعمار الفرنسي لإقامة منشآت صناعية يهودية في جيبوتي بالفشل ، فقاطعها الأهالي^(١) .

وما يزال الصومال الفرنسي يقارع الاستعمار الوحشي بعنف وقوة ولن يستطيع الفرنسيون مهما زيفوا وأرهبوا أن يمنعوا الشعب من أن ينتزع لنفسه حريته واستقلاله ووحدته .

في الصومال البريطاني^(٢) :

تبلغ مساحة الصومال البريطاني ٧٦,٩٩٧ ميلا مربعا ، وتعداد سكانه ٦٤٠,٠٠٠ نسمة ، نسبة المسلمين فيهم أيضاً ٩٩٪ . وقد بدأ الاحتلال البريطاني كما قدمنا منذ ١٨٨١ ، ثم أعلنت الصومال مستعمرة بريطانية عام ١٨٨٤ . ومنذ ذلك التاريخ تعرض شعب الصومال لصنوف الاضطهاد والتعذيب والتنكيل بالأحرار فمنعت إنجلترا الماء والسقاية عن الوطنيين ، لتجبرهم على اتجاهات سياسية معينة .

-
- (١) أقامت فرنسا مصنعا يهوديا لتجفيف اللحوم في جيبوتي عام ١٩٥٧ ، لتصديرها إلى إسرائيل . ولكن الوطنيين رفضوا التعاون مع ذلك المصنع وأن يبيعوه أبقارهم مهما بالغ في عرض أثمان مرتفعة وقد حاول المستعمرون استجلاب الأبقار من أثيوبيا فأفلحوا بادئ الأمر ، ولكن ثورة الشعور الوطني في الصومال وفي اريتريا أدت إلى انقطاع هذا التمويل وفشل المشروع وأغلق المصنع أبوابه .
- (٢) انضم الصومال البريطاني إلى جمهورية صوماليا الجديدة في أول يوليو ١٩٦٠ .

وأقوى الأحزاب في الصومال البريطاني هو حزب الرابطة الصومالية الذي ينادى بوحدة أقاليم الصومال جميعها وعودة الصومال الكبير . واستخدمت بريطانيا شتى ألوان الاضطهاد فحاربت التعليم ، فلم تسمح بقيام المدارس سوى مدرستين على المستوى الابتدائي والثانوي منذ عام ١٩٣٧ حتى اليوم . وحرمت الحريات العامة ، في الصحافة والاجتماعات العامة وطاردت أعضاء الأحزاب القومية .

وسارت بريطانيا ممعنة في سياستها التي تهدف من ورائها إلى الإبقاء على حالة من التخلف الفكري والسياسي بين أبناء الصومال ، حتى تظهره بمظهر العاجز الضعيف وتوجت سياستها التعسفية بإصدار مجموعة من القوانين الجائرة ، الغرض منها كبت الحريات وتهديد الأمن وإرهاب الأحرار الوطنيين ، وبموجب هذه القوانين تقوم السلطات الاستعمارية كل يوم بممارسة الإرهاب العلني بإعدام عدد من المواطنين الأحرار . وقد أصدرت بريطانيا هذه القوانين لتزييف الحياة النيابية قبيل بدء الانتخابات التشريعية التي وجدت نفسها مرغمة على السماح بقيامها في مطلع هذا العام .

وقد كان الصومال البريطاني يخضع لنظام من الحكم غريب ، فقد كانت جميع السلطات مركزة في يد الحاكم العام ، حتى أواخر عام ١٩٥٨ ، حين قامت اضطرابات وطالب الصوماليون بحقوقهم في الحكم والتشريع ، فاضطرت إلى إدخال تعديلات صورية ، بأن يختار الحاكم مجلساً استشارياً من ١٣ عضواً . ولكن لم يخدع الشعب ، واستمرت الاضطرابات حتى اضطرت المستعمر إلى الوعد بإقامة هيئة تشريعية على أساس انتخابات عامة .

وبدأ مدلول عام ١٩٦٠ يعني شيئاً خطيراً بالنسبة لبريطانيا ، فهي قد درجت على سياسة تحرم الصومال البريطاني من إحراز أى تقدم سياسي أو ثقافي ، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى إبقاء سيطرتها على الإقليم ، وأن تتمكن إذا ما أتيح لها أن تضم سائر أقاليم الصومال الأخرى تحت سيادتها ،

من أن تستغل أبناء الصومال البريطاني في التأثير على الأقاليم الأخرى . ولكن تنقلب سياستها وبالا عليها اليوم ، فإن الصومال تحت الوصاية الدولية قد بلغ شأواً كبيراً في وعيه السياسي وانتشار الثقافة فيه . وهو وقد وجد قدراً من الاعتدال من إيطاليا في معاملتها ، لا يضمّر لها ذلك الحقد الذي يضمّره أبناء شعب الصومال في الإقليم البريطاني لبريطانيا التي تضطهدهم وتشردهم ، ولذلك فإن دخول الصومال في وحدة كبرى ، معناه ضياع الصومال البريطاني إلى الأبد . وتدور السياسة البريطانية اليوم في هذه الحلقة المفرغة ، لا تدرى كيف تتصرف ، فهي تبطش تارة بالأحرار فترى عوامل الحقد والبغض تزايد ضدها ، ثم تعود فتبذل الوعود ، وتريد أن تدعى لنفسها مركز الناصح الأمين ، فتحذر أبناء الصومال البريطاني من سيطرة أبناء الصومال الإيطالي الأقدر منهم والأكثر ثقافة ووعياً . وأعجب به من تحذير ، وكأن بريطانيا التي انتهى بها استعمارها للبلاد ثلاثة أرباع القرن أو تزيد ، ولم تحقق للبلاد أى تقدم ، تخشى على أبنائها من مواطنيهم وإخوتهم .

وتلجأ بريطانيا كاسلوب يائس أخير ، إلى محاولة عرقلة استقلال الصومال تحت الوصاية الدولية . فتتعاون مع قوى الاستعمار الفرنسي وتساندها في ذلك . المصلحية الرأسمالية الأمريكية ، في محاولة التأثير على الأمم المتحدة لإطالة فترة الوصاية عشر سنوات أخرى .

في الصومال الإيطالي — تحت الوصاية الدولية (١) :

تبلغ مساحة الصومال حوالى ١٥٠ ألف ميل مربع ، ويسكنه قرابة المليون وثلث المليون من الصوماليين بالإضافة إلى ٣٠ ألف عربى ، بجانب جالية آسيوية من الهنود والباكستانيين تبلغ الألف . وأغلب الجالية الأوربية من الإيطاليين . الذين كانوا يتولون الوظائف العامة ، ويسيطرون على الميدان التجارى ، ولكن تعدادهم الذى قدر عام ١٩٥٣ بحوالى خمسة آلاف ، أخذ في التناقص . بسرعة لقرب استقلال البلاد .

(١) أعلن استقلال جمهورية صوماليا في أول يوليو ١٩٦٠ .

وعاصمة الصومال تحت الوصاية ، هي مقدشوه أو مقديشيو ، على ساحل المحيط الهندي ، ولها تاريخ معروف مجيد ، رأينا جوانب منه في مقدمة هذا المؤلف وتقرن دائماً بتاريخ إفريقيا القديم .

وقد وضع الصومال تحت الوصاية الدولية منذ عام ١٩٤٩ بموجب قواعد الوصاية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، وقد كانت الظروف الدولية السياسية التي أحاطت بتقرير الوصاية على الصومال على نحو ممكن لفكرة الوصاية أن تطبق بمعناها الكامل المقصود بها ، والتي تحقق للصومال نمواً جدياً ووعياً سياسياً يجعله يصل في زمن قصير محدد لمرحلة الاستقلال الكامل .

وخلاصة هذه الظروف هي كما قدمنا تعارض المطامع والمصالح الاستعمارية فقد كان الاستعمار البريطاني يطمع في جذب الصومال ، عن طريق تبني فكرة الصومال الكبير ووضعه في نطاق الكمنولث البريطاني . وقد دفع هذا الاتجاه من جانب بريطانيا بإيطاليا أن تحرص على أن يدخل الصومال تحت الوصاية الدولية لتفوت على بريطانيا أطماعها . ثم إن نفس هذا التعارض بين المصالح الاستعمارية جعل بريطانيا تطالب في مجلس الوصاية حين تقرر مبدأ الوصاية على الصومال ، أن يكون لمجلس الوصاية سلطة فعالة في الرقابة على الإقليم ، بأن يشكل المجلس لجنة للإشراف القريب المستمر ، ولم تكن بريطانيا في ذلك تنظر إلى مصلحة الصومال المجردة ، بل كانت تبغى من وراء ذلك التضييق على إيطاليا في إدارتها للإقليم . ومن ناحية ثانية ، فإن إيطاليا ، وقد أحست بهذا الاتجاه من جانب بريطانيا ، ووجدت أن روح الصوماليين تميل إلى تقدير مثل هذا الموقف ، وتوشك أن تميل إلى السياسة البريطانية ، نهجت سبيلاً في إدارتها للإقليم ، تهدف به إلى كسب ثقة الصوماليين . وهي كما قدمنا أرادت بذلك تحقيق هدفين : الأول إبعاد الصومال عن فكرة الانضواء تحت راية الكمنولث ، ولم يكن ذلك بدوره حرصاً على مصالح الصومال ، وإنما كان نكاية في الاستعمار البريطاني . والهدف الثاني ، أنها وقد وجدت ألا مفر من

خروج الصومال من تحت سلطانها المباشر ، أرادت بكسب وده أن تبقى على علاقة معه مبنية على الفهم المتبادل وحسن التقدير .

وانفرد الصومال بهذا اللون من رقابة الأمم المتحدة عن كسب للإدارة وليس من شك أن ذلك كان كسباً للنزعة التحررية في البلاد ، وكان كسباً أكثر حين قرر مجلس الوصاية تشكيل المجلس الاستشاري من ممثلين ثلاثة عن (مصر) الجمهورية العربية المتحدة ، وكولومبيا ، والفلبين .

ولكن مؤامرات الاستعمار لم تنته ، فهو وقد وجد أن الصومال بفضل ظروف تنازع القوى الاستعمارية على النحو الذي فصلناه ، قد تمكن من الانتفاع الفعال بنظام الوصاية وتحت إرشاد المجلس الاستشاري ، قفز طفرات كبيرة إلى الأمام ، بحيث لم يعد ثمة تنازع حول استقلاله الكامل عام ١٩٦٠ ، وحين تكشف له مدلول ذلك كله ، اتجه إلى التآمر . فحاولت الدول الغربية أن تلغى المجلس الاستشاري في أثناء مناقشة شئون الصومال في يناير عام ١٩٥٦ ولكن باءت المحاولة بالفشل بفضل تمسك دول آسيا وإفريقيا ، وفي مقدمتها مندوب مصر في مجلس الوصاية ، وتحول المستعمر إلى أساليب الاغتيال فكان أن لقي المندوب المصري في المجلس الاستشاري مصرعه على أيدي عملاء الاستعمار .

ومن ناحية ثانية ، حاولت الإدارة أن تفوت على المجلس الاستشاري ممارسة اختصاصاته فادعت أن القوانين أصبحت بيد وزارة وطنية ، ولا ينبغي لذلك عرضها على المجلس الاستشاري ، إلا إذا أحالها إليه مجلس الوزراء . ولما كان للحاكم حق الاعتراض على القوانين ، فإن مقتضى ذلك أن تصبح سلطة التشريع خاضعة لرغبة السلطة القائمة بالإدارة خضوعاً كاملاً . وقد تنبه مجلس الوصاية ، وكشف المجلس الاستشاري في تقاريره عن مغزى تلك المؤامرة ، فأصدر توصيته بأن ينحول للمجلس الاستشاري سلطة معاونته المجلس التشريعي مباشرة ، وأن يدعى المجلس التشريعي للصومال إلى الاسترشاد برأى المجلس الاستشاري .

وتلجأ إيطاليا إلى مناورات مكشوفة تهدف من ورائها إلى استبقاء بعض نفوذها في الصومال بعد استقلالها . فهي قد حرصت في الأعوام الأخيرة على أن تظهر ميزانية الصومال بعجز يقارب النصف ، ثم هي ترسم بعد ذلك خطة للتشكيك في إمكان انفراد الصوماليين بحكم أنفسهم في ظل هذا العجز ، وتلتقي تلك الأهداف مع أغراض القوى الاستعمارية الأخرى التي تخشى من استقلال الصومال ، فتتصح بأن يترأخى تقرير الاستقلال لفترة أخرى ، وتدعى إيطاليا أنها تكمل العجز من ميزانيتها الخاصة ، بل تتحدى في الكرم الدعى ، فتبذل وعدها بأنه حتى إذا استقل الصومال فهي سوف تستمر في تقديم عونها المادى ، وتعوض هذا النقص . ولا شك أن ذلك القول مفضوح ينم عن مؤامرة مكشوفة ، إذ أن الصومال غنى بالثروات المعدنية والزراعية والحيوانية ، التي لو استغلت أحسن استغلال لكانت كفيلة بتعويض ذلك العجز الوهمى في الميزانية .

ولكن ، هل حقاً لن يعيش الصومال إذا هجرته إيطاليا ؟ وما هو أساس الاقتصاد الصومالى ؟ وهل يقوم الاقتصاد الصومالى حقاً على المساعدة التي تقدمها إيطاليا ، بل هل هي تقدم مساعدة ما ؟

إن الذى يأخذ ادعاءات إيطاليا مأخذ الصدق يخيل إليه أنها تخسر الكثير في إدارتها للصومال ، فواعجبا ! إن الاقتصاد الصومالى يقوم على زراعة الموز ، ويتولى تلك المزارع الضخمة إيطاليون ، بطريق الامتياز وتمنح الإدارة لتجار الموز إعفاءات جمركية ضخمة بحيث جعلت من الموز مورداً كبيراً للكسب ، ولكن في التعامل مع إيطاليا وحدها . وبذلك فعندما يستقل الصومال لن تصبح تلك التجارة مربحة ، وإن الناظر إلى الميزان التجارى للبلاد يجد أن إيطاليا هي العميل الأول للصومال ، فصادرات الصومال إليها تبلغ ٤٧ مليون صومالو ، ووارداتها منها ٥٠ مليوناً . بينما لا تتعدى صادرات الصومال إلى أية دولة أخرى خمسة ملايين صومالو .

وتقرر بعثة البنك الدولي ، وهي جهة اختصاص فنية ، أنه من الممكن إن أحسن وضع برامج خلال فترة قبل انتهاء الوصاية ، تحقيق قدر من الإنماء الاقتصادي بحيث يجعل المساعدة الخارجية الاستثنائية غير لازمة إلا لمدة قصيرة محدودة وبقدر محدود . كما قررت أيضاً أنه من الممكن إذا لم يتيسر ضمان المعونة بعد عام ١٩٦٠ ، أن يتم التوازن الاقتصادي بطريق ضغط حاسم للنفقات العامة والواردات . وطالبت البعثة بوجود إنهاء الغموض الذي يحيط بمستقبل المساعدات المالية .

الاتجاهات السياسية في الصوماليات :

قدمنا أن الاستعمار حين مزق الصومال إلى أقسامه تلك التي يعرف بها اليوم حرص على أن يطبع كل قسم بطابع يميزه عن الأقسام الأخرى ، ويهدف من وراء ذلك إلى الإبقاء على حالة التفتت التي تمكنه من السيطرة . والاستعمار يخشى اتحاد الصوماليات أكثر من اتحاد أى مناطق أخرى في إفريقيا كلها ، وذلك لما تتميز به الصوماليات من موقع استراتيجي حيوي . فهو موقع هام من وجهة نظر المصالح الأمريكية في بترول الجزيرة العربية بالإضافة إلى أهميته الحربية بالنسبة للدفاع عن آسيا وإفريقيا وحماية المصالح الأمريكية في كل منها . وانجلترا تريد أن تستعوض بالصومال عن فقدتها لقناة السويس ، وأن تتخذ منه قاعدة تؤمن بها قاعدتها في عدن . وفرنسا ، تحلم كما قدمنا ، بتحويل الصومال الفرنسي إلى مركز تجاري وعسكري ، بالتعاون مع إسرائيل ، والثلاثي التجاري من يافا إلى إيلات إلى جيوتي ، ثم أديس أبابا ، وعبر البحر الحوي حتى تشاد .

ومن ناحية ثانية ، فإن الاستعمار لم ينس أن الصومال المتحد يكون قوة دافعة ، ويعتبر قلعة إفريقيا المنيعه ، والتاريخ ما يزال يذكر كيف صد الصومال هجمات الأساطيل البرتغالية . هذا بالإضافة إلى المعاني السياسية التي تدعم القومية الإفريقية الصاعدة في سائر الأقاليم الإفريقية ، حتى ليكاد

الاستعمار يشعر بأن عام ١٩٦٠ يحدد المرحلة النهائية لبقائه في إفريقيا بأسرها .
لهذا كله ، فإن الصراع سجال بين القوى الاستعمارية وبين النزعة الاتحادية
في الصوماليات ، وتعمل الدول الاستعمارية في السر والعلن لعرقلة استقلال
الصومال تحت الوصاية ، لأن ذلك الاستقلال سيكون حجر الزاوية في وحدة
الصومال . ولكن القوى التحررية في الصوماليات تحشد جهودها لتساند الدعوة
إلى الوحدة وإلى قيام الصومال الكبير .

الحركات الحزبية في الصوماليات :

تبلور مبادئ وأهداف الحركات الحزبية والمنظمات السياسية في أجزاء
الصومال جميعها حول توحيد الأجزاء المقسمة ، وضم الصوماليات الخمسة
في وحدة سياسية واحدة . وفي مقدمة هذه الأحزاب ، حزب الاتحاد
الديموقراطي في الصومال الفرنسي وحزب الرابطة الوطنية الصومالية في
الصومال البريطاني وحزب وحدة شباب الصومال وحزب صوماليا الكبرى
في الصومال تحت الوصاية .

تلك هي الأحزاب الرئيسية الهامة في الأقسام الصومالية الثلاثة التي
أجيزت فيها الحركات الحزبية . وهذه الأحزاب جميعها تضع الهدف الأول
لها وحدة البلاد ، بل إن أسماءها جميعها تدل على الوحدة والاتحاد . وتعاهدت
أحزاب الصومال على أن تتساند في سبيل تحقيق هدفها الأسمى وأن الرابطة
التي تجمع أبناء الصوماليات ، من وحدة في الأصل وائتداء إلى دين واحد
قويم متين ، والاشتراك في تقاليد وعادات واحدة ، ووجود لغة مشتركة
هي العربية (الرسمية) والسواحلية (العامية) ، ذلك كله بالإضافة إلى عدم
وجود حواجز طبيعية تبرر وجود فواصل وحدود سياسية بين أجزاء الصومال
يجعل من فكرة الصومال الكبير فكرة شعبية يؤمن بها الشعب الصومالي جميعه
من الصومال الكيني حتى الأوجادين في الحبشة .

وكان من الطبيعي أن يتزعم الصومال (الإيطالي) تحت الوصاية ، الدعوة

إلى الوحدة الصومالية ، وبعد أن تشكلت الحكومة الوطنية الأولى في الصومال تحت الوصاية في مطلع عام ١٩٥٩ ، تقدمت الحكومة التي يرأسها السيد عبد الله عيسى رئيس حزب وحدة الشباب الصومالي ، بمشروع إلى المجلس التشريعي يطالب بوحدة الصوماليين جميعاً . وقد جاء في المذكرة التفسيرية لذلك المشروع عرض سريع لتاريخ الصوماليات كلها ، وبيان بالمظاهر المشتركة التي تدل على وحدة الشعب الصومالي . وتتلخص المطالب التي وردت في المشروع في ثلاث نقاط رئيسية . الأولى الاستقلال الفوري للصومال تحت الوصاية بمجرد انتهاء الوصاية بنهاية شهر ديسمبر ١٩٥٩ : والثانية إنشاء جيش وطني للبلاد حتى لا تقوم الدعوى التي يريد بها الاستعمار إبقاء بعض قواته بالبلاد . والثالث ، وحدة الصوماليات الخمس في دولة واحدة تجمع شتات الشعب الذي مزقه الاستعمار .

مشكلة الحدود الصومالية الأثيوبية :

إن المستعمر ، حين أبعثه الحيل في تفتيت عزم الشعب الصومالي على الوحدة والاستقلال ، وحين سدت في وجهه كل مداخل الحيانة والتفرقة بين أبناء الشعب الواحد ، عمد إلى مؤامراته الأخيرة التي كان قد أعد عدته لها من قبل ، واحتفظ بأسبابها ليثيرها عند ما يحتاج إليها . فقد قدمنا أن الاستعمار البريطاني وهو الذي يتزعم المؤامرات في الشق الشرقي من إفريقيا ، قد احتل الصومال تحت الوصاية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وهو حين سلم البلاد للإدارة الإيطالية ، وضع بذور المشكلة التي تعرف اليوم بمشكلة الحدود الأثيوبية الصومالية ، فاستبقى بضع مناطق من الصومال الإيطالي وتنازل عنها لأثيوبيا بموجب معاهدة ثنائية عام ١٩٥٤ . واليوم ، يثير الاستعمار شقيقتين متجاورين ، الصومال وأثيوبيا ، ما كان ينبغي أن يثور أي منهما على الآخر ولكنها سياسة الاستعمار دائماً . ويحاول الاستعمار وصحافته إيهام أثيوبيا بأن ثمة مؤامرة عربية مسلمة للإحاطة بها ، وأنه ينبغي على أثيوبيا أن تكون أبعد نظراً وأعمق فهماً لحقائق الأشياء .

وقد بادرت أول وزارة صومالية وطنية برئاسة السيد عبد الله عيسى ، إلى الإبراق إلى إمبراطور أثيوبيا مباشرة ، مبدية الدهشة البالغة لموقف أثيوبيا من مشروع الوحدة الصومالية ، ومناشدة الإمبراطور التدخل بحكمته ، ليحمل حكومة أثيوبيا على تعديل موقفها ، ومستثيرة النزعات الطيبة القائمة بين الشعبين المتآخين ، ومؤكدة حرص الصومال حكومة وشعباً على نمو واطراد العلاقات الودية الصديقة مع أثيوبيا .

ولم تلبث النزعة الطيبة أن تغلبت ، وأظهرت أثيوبيا قدراً كبيراً من الفهم والحرص على العلاقات الودية ، وأنكرت في ردها أية معارضة من جانبها بشأن استقلال الصومال تحت الوصاية الدولية أو وحدة الشعب الصومالي وجاء في مذكرة وزارة الخارجية الأثيوبية أن أثيوبيا وليبريا ، كان لهما دور كبير في تحديد موعد لاستقلال الصومال عام ١٩٦٠ . وقالت المذكرة إن كل ما تعترض عليه أثيوبيا هو أية محاولة للمساس بمحدوداتها الحالية ووحدة أراضيها ، وأن تظل منطقة الصومال الحبشى تحت الإدارة الأثيوبية ، بما في ذلك إقليم الأوجادين ، أى إصرارها على موقفها بشأن مشكلة الحدود ، وهذه هي نقطة الضعف الهامة في رد إمبراطور أثيوبيا .

ولا شك أن مهمة أثيوبيا باعتبارها دولة إفريقية مستقلة ، التزمت بمقررات مؤتمرات باندونج ، والقاهرة ، وأكرا ، وباعتبار أنها تسير في الركب المتحرر الهادف إلى تقرير حق استقلال الشعوب الإفريقية ، مهمتها الأولى أن تقدم كل عون وتضحية في سبيل دعم استقلال ووحدة الشعب الصومالي . وينبغي عليها ألا تلقى بالاً للدسائس التي ينفث سبومها الاستعمار والتي تهدف إلى الوقعة بين شعبين شقيقين .

ولا ريب أن سموم المستعمر المكشوفة الأهداف ، لن تجد لنفسها ميداناً خصباً في نفوس الأثيوبيين . فإن المنطق يقتضى أن تعرف أثيوبيا أن وجود دولة قوية بجوارها إنما هو سند لها وعون كبير ، وخاصة بعد أن عازمت الشعوب

الإفريقية على محاربة الاستعمار في بلادها ، وعلى مساعدة الدول الصغيرة في نيل استقلالها . وإن الصومال الكبير سيكون حماية لأثيوبيا من المناورات الاستعمارية ، لأنه سيكون اتحاداً حراً بعيداً عن النفوذ الأجنبي والأحلاف ومناطق النفوذ . وأثيوبيا كدولة إفريقية كبرى يهملها أن تظهر منطقة القرن الإفريقي كلها من أرجاس الاستعمار ، ومناطق النفوذ لتصبح ملكاً لأهلها . ومن مصلحتها أن يكون الصومال حراً قوياً متحداً ، ويتبادل معها العلاقات الثقافية والاقتصادية والدبلوماسية .

كما أنه ينبغي قبل ذلك أن تسوى أثيوبيا مشكلة الحدود بينها وبين الصومال وأن تسير في إجراءات التحكيم بروح أكثر تسامحاً وفهماً للعدالة الحقة . ولها أن تجري استفتاء شعبياً حراً في المناطق الصومالية الخاضعة لها ، تحت إشراف دولي . وأنها حين تفعل ذلك ، وتدع للشعب نفسه أن يختار مصيره تكسب أضعاف ما تؤمله من تمسكها الصلب في موقف لا يتسم بالمرونة والعدالة . وهي فوق هذا وذاك ، ستكون قد وجهت أقوى صفة للمواثبات الاستعمارية والمحاولات الاستغلالية التي لا تعيش إلا في ظل التفرقة والنزاع والخلاف .

وإن الأمل معقود بناصية إمبراطور أثيوبيا ، الرجل الحكيم المتحرر ، في أن يحمل حكومته على السير قدماً في سبيل دعم علاقاتها الودية مع الأمة الصومالية الصاعدة على مشارف حدود بلاده الجنوبية . وإنه سيكون أكبر كسب للقومية الإفريقية ، أن تتمكن بالفهم المتبادل من حل مشكلاتها بأنفسها ، دون ما حاجة إلى وساطة أو تدخل ، إذ أن تلك المشكلات كلها من رواسب عهدٍ طويلة من الاستعمار والاستغلال ، ولذلك ينبغي حلها بعقلية متطورة حديثة واعية ، تفهم الشخصية الإفريقية الحديثة بمدلولها الكامل .

الفصل السادس : جنوب غرب إفريقيا :

أرض الماس والمطر والرياح العاصفة ، والمجارى الجافة التى تمتلئ بالمياه حين تنساقط الأمطار لتعود إلى جفافها مرة أخرى . وتقوم ثروتها على الماس فهو مصدر الربح الوفير للأوروبيين المستغلين ، وذلك بجانب ثروات مدفونة فى مناجم النحاس والزنك ، واحتمالات وجود اليورانيوم . هذا بالإضافة إلى المصادر الحيوانية من المراعى الكثيرة التى يبلغ إنتاجها كل عام قرابة ١٥٠,٠٠٠ رأس من الأبقار . ومن ناحية ثانية ، فإن وفرة الثروة المائية قد مكنت لصناعات حفظ الأسماك أن تزدهر .

وعاصمة إقليم جنوب غرب إفريقيا هى مدينة « ويند هويك » أى ركن العواصف . ويبلغ تعداد الإقليم قرابة نصف المليون ، منهم ٤٥٠ ألف إفريقى ، ٤٠ ألف أوروبى بينهم ١٥ ألفا من الألمان . ومساحته تقدر بحوالى ٣٠٠,٠٠٠ ميل مربع . واللغات الرسمية فى هذا الإقليم هى الإنجليزية والألمانية والأفريكانية التى يتحدث بها سكان جنوب إفريقيا من الأصل الهولندى .

وأكبر قبائل جنوب غرب إفريقيا هى قبيلة هيرورو ، التى يصل تعدادها الآن حوالى ٥٠ ألف نسمة . وتتميز هذه القبيلة بقوة أهلها وصلابتهم وشجاعتهم الفائقة ، وهى من القبائل التى هاجرت من الشمال واستقرت فى تلك المنطقة ، وأقامت ملكاً امتد إلى أعماق التاريخ ، وتنتمى إلى أصل جنس البانتو ، بينما الإفريقيون الأصلاء فى هذه البقعة من الجنوب من قبائل البوشمن والهوتينتوت . وقد كان الهيرورو يملكون أكبر قطعان الماشية فى العالم أجمع ، وقد ذكر أحد الرحالة الأول أنه إذا ذعرت القطعان فإن أصوات حوافرها تهرج كالأمواج .

دخول الوباء الأبيض :

وقد نكس جنوب غرب إفريقيا بالوباء الأبيض ، فى نهاية القرن الماضى إبان موجة التسابق المحنون فى احتلال إفريقيا . وكانت تلك البقعة من نصيب

الاستعمار الألماني ، حيث أرسل قيصرهم بعثة تجارية سياسية للتفاهم مع البريطانيين في المناطق المجاورة ، ورأسها الدكتور « جورنج » أبو هيرمان جورنج وزير الطيران في عهد هتلر ، وكان ذلك في عام ١٨٧٨ .

وقاتلت قبيلة « هيرورو » تحت قيادة ملكها « ماهايرو » قتال الأبطال ، وواجهت قوات ألمانيا العسكرية في بسالة وشجاعة ، حتى أن نساءها حمان الرماح والبلط ، وقمن يطالبن بالثأر والفسداء . وقد كلف القتال ألمانيا نفقات كثيرة بلغت قرابة ٢٦ مليون جنيه استرليني في ذلك الوقت . ولكن لم تلبث الجيوش المنظمة أن اجتاحت الإقليم ، وكيف كان الانتقام البشع الذي أوقعه الألمان بالشعب المغلوب ، لقد كان أسوأ صفحة من صفحات الاستعمار ، ووصف أحد الألمان الذين عاصروا تلك المأساة فظائع جنود الاحتلال قائلاً : « أستطيع أن أذكر المشائق يتدلى منها الهيرورو كأعناق العنب ، وكان الوطنيون يطاردون في كل مكان كالحيوانات ، مهددة دماؤهم بغير حساب » . وعمد الألمان إلى إنقاص تعداد قبيلة الهيرورو من ٨٠ نسمة إلى ١٥ ألف نسمة ، وذلك عن طريق قتلهم بأسلوب الإبادة الجماعية . أما الباقون ، فقد وزعوا على السادة الملاك الألمان الجدد ، الذين أقطعوا قرابة ٨٠ ٪ من مساحة الأراضي الصالحة للرعى ، واستخدموهم عبيداً لهم . وكتب الدكتور « بول ريهرباخ » من وزارة المستعمرات الألمانية في برلين يقول : « إن تحويل الهيرورو إلى طبقة عاملة ، لا طبقة حاكمة ، إنما هو قانون لصيانة بقائنا في هذه البلاد » .

وتذكر أساطير الهيرورو بطولات أجدادها ، وأمجاد تاريخها وتلقنه للنشء . ويتزعم هذه القبيلة اليوم « كوتاكو » الذي يردد دائماً قوله المشهور ، بأن جنوب غرب إفريقيا قد قتل مرتين ، وأن ثمة محاولة للقضاء عليه نهائياً . ويفسر ذلك باستعراض تاريخ الإقليم في كفاحه مع المستعمر ، فقد كانت القتلة الأولى عند دخول الألمان أول مرة عام ١٨٧٨ ، الذين أبادوا ٧٤ ألف رجل من القبيلة ، واستعبدوا ١٥ ألفاً ، وفر ألف رجل إلى بتشوانالاند .

أما القتلة الثانية ، فهي حين خلت بهم بريطانيا في أعقاب الحرب الأولى ، بعد أن قاتلوا الألمان في صف البريطانيين ، مقابل وعود براءة كاذبة من بريطانيا بإعادة البلاد إلى أصحابها الشرعيين . واستمر الاحتلال البريطاني ، ونهج أسلوباً جديداً من التشريد ، فتشرد أهل القبيلة في الصحارى ، وضاعت قطعانهم .

والآن ، يحاول اتحاد جنوب إفريقيا توجيه الطعنة الثالثة القاضية ، بما يبذله من تهديدات بضم الإقليم نهائياً للاتحاد ، ويتساءل الزعيم بقوله : « هل ستساعدنا الأمم المتحدة ، ينبغي عليها ذلك ، وإلا فإن موقفها سيؤدي إلى إفناء شخصية القوميين على أيدي المستعمر المستبد الغاصب » .

أسلوب الإدارة في الجشع والسيطرة :

إن أسلوب إدارة اتحاد جنوب إفريقيا لإقليم جنوب غربي إفريقيا يقوم على الاقتصاد المركز ، حيث تتجمع السلطات في أيدي بضعة أشخاص . فقد وكل الانتداب على الإقليم إلى اتحاد جنوب إفريقيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بعد انهيار ألمانيا القيصرية ، ووضع رجال الإدارة أسلوباً مبسطاً مقتضاه اعتبار أن الملونين مهمتهم الوحيدة هي التوافر على خدمة السادة البيض . فوزعت مساحات الجزء الجيد الصالح للزراعة البالغة ٨٠ مليون فدان لإنجليزى على بضعة آلاف من البيض . بينما خصصت مساحة لا تتجاوز ٢٠ مليون فدان لإنجليزى للمزارعين السود البالغ عددهم ١٤٠ ألف شخص ، وهم ٢٠ ٪ من تعداد السود جميعهم . وصدرت قوانين تنظم حق السود في الزراعة ، تقصر هذا الحق على العجزة والمقعدين منهم ، الذين لا يستطيعون القيام بخدمة السادة البيض في مزارعهم ، وحرمت تلك القوانين أن يهاجر أى عامل سخرة من مزارع البيض للعمل في جماعات السود من العجزة ، وقد بررت تلك القوانين ، بأنها وضعت لأن خدمة العمال الزراعيين في المزارع المملوكة للبيض ، لازمة وضرورية :

هذا بينما نصت وثيقة انتداب جنوب إفريقيا لإدارة هذا الإقليم في ظل

ميثاق عصبة الأمم ، على أن الاتحاد يلتزم بالنهوض بأحوال الإقليم الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن الاتحاد حرص على إهدار كل هذه الالتزامات التي رتبت حقوقاً كثيرة للملونين . وما فتئت لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم توجه النقد الشديد لأسلوب الاتحاد في إدارته للإقليم .

وعند ما حلت الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حاول الجنرال سمطس ، رئيس حكومة الاتحاد في ذلك الوقت ، وبالرغم من أنه كان من بين الذين وضعوا ميثاق الأمم المتحدة ، حاول بشتى الوسائل إلغاء نظام الانتداب ، وضم جنوب غرب إفريقيا إلى الاتحاد . ولما اشتد الجدل حول ذلك الموضوع ، وعد سمطس بإجراء استفتاء بين السود للتعرف على رغبتهم في الاندماج . ولكنه رفض بشدة ، وهنا وجه العجب ، أن يسمح لشخص محايد مثل « اللورد هايلي » أن يكون في الإقليم لمراقبة سير الاستفتاء .

وأعلن سمطس نتائج استفتاءه المزيف ، فكانت دليلاً واقعياً على ما مارسته الإدارة من وسائل الضغط على الوطنيين . فقد بلغ عدد مؤيدي الاندماج في الجزء الشمالى من الإقليم وهو غير خاضع لنظام المزارع البيضاء ، ١٦٠ ألف صوت ، بينما بلغ في الجزء الجنوبي ، الخاضعة لنظام المزارع البيضاء ٤٧٥٦٠ صوتاً في صالح الاندماج ، وعارضه ٣٣٥٢٠ صوتاً وبطلت أصوات ٥٦٧٩٠ .

اتصال الأمم المتحدة بالمشكلة :

قدمنا في الفصول السابقة من هذا الفرع ، أن الأمم المتحدة وقد نص ميثاقها على تنظيم جديد للوصاية الدولية ، وباعتبار أنها خلفت عصبة الأمم ، وأن مادتها السابعة والسبعون قد نصت على أن الأقاليم المشمولة بالانتداب هي من بين الأقاليم التي يتعين أن توضع تحت نظام الوصاية في المرتبة الأولى : وأنه وإن كان نص المادة لم يجعل ذلك الأمر جبرياً إلا أن روح الميثاق وملازمات

إبرامه تجعل مثل هذا الالتزام قائماً يتعين على الدول المنتدبة أن ترضخ له . فإنه من ناحية أولى ، لم يكن التقليد الدولي الجديد قد استقر بعد بالأسلوب . والمفاهيم الحديثة التي تمرستها المنظمة الوليدة ، وأثرت وتأثرت بالاتجاهات المتطورة في قواعد وأسس القانون الدولي ، ولذلك لم يأت النص صريحاً في إلزامه ، بل علق الأمر على أن يتم إخضاع الأقاليم المنصوص عن فئاتها بمقتضى اتفاقات خاصة للوصاية . ومن ناحية ثانية ، فإن تعيين هذه الفئة « الأقاليم المشمولة بالانتداب الآن » ، وتصدير سائر الفئات بها ، يدل على ترجيح لمذهب عدم أحقية الدول المنتدبة في التمسك بالنظام الملغى للانتداب ، إذ أن أسلوب الوظيفة الدولية قد تغير ، ويتحتم أن يتغير معها النظام وبالتالي فليس ثمة حقوق مترتبة للدولة المنتدبة على الإقليم تحت الانتداب ما دام أن الحق يترتب لصالح المجموعة الدولية ، التي وكلت الدولة المنتدبة ، والقاعدة القانونية أنه للموكل إنهاء الوكالة أو تعديلها دون حاجة لإجازة الوكيل أو إقراره . ومن ناحية ثالثة ، فإن الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ ، حين عرضت للفئة الثالثة من الأقاليم التي تدخل تحت نظام الوصاية ، نصت على أن تلك الفئة ، هي « الأقاليم التي تضعها في الوصاية بمحض اختيارها ، دول مسثولة عن إدارتها » . وقد ذكر النص هنا لفظ « محض اختيارها » ومدلول هذا التعبير ، أن هناك فئات أخرى ، ليس فيها مجال لهذا الاختيار ، وأن طبيعة الفئتين السابقتين — وهما أقاليم الانتداب القديم ، والأقاليم التي انتزعت من دول الأعداء نتيجة للحرب — أنه ليس للدول التي تقوم فيها بالإدارة الفعلية في ذلك الوقت ، سواء بموجب اتفاق سابق في ظل الانتداب الملغى ، أو نتيجة للأمر الواقع في أثناء الحرب ، ليس لها أن تدعى بترتيب حقوق خاصة لها ، وأنها إنما وكلت في ذلك صراحة بموجب نظام الانتداب الملغى ، أو ضمناً بموجب قواعد الضرورة الحربية . وأنه على أي من الحالتين ، فقد جاء التوكيل الصريح أو الضمني بتفويض من المجتمع الدولي ، الذي له بطبيعة الحال أن يهيمن على قواعد ذلك النظام .

ولكن حكومة اتحاد جنوب إفريقيا ، تجاهلت كل تلك الاعتبارات ، وكأنها لم تكتف بما تتبعه في داخل سياستها الإقليمية ، بل أضافت إلى جريمة التفرقة العنصرية التي تمارسها في نطاقها الداخلي ، جريمة أخرى بتطبيق قواعد التفرقة في إقليم جنوب غرب إفريقيا ، الذي لا يتجاوز عدد البيض فيه بضعة آلاف ، وتدعم تلك السياسة بقوة السيف والبطش .

ولم يكن للقومية الإفريقية أن ترضى بذلك العنف ، وحمل لواء التمرد أبطال قبيلة هيرورو ، وأرسلوا إلى زعيمهم « فريدريك ماهايرو » الذي يعيش في المنفى الذي هاجر إليه أبوه ، في حماية « تشيكيدي خاما » في بتشوانالاند ، وقالوا له : « إن أرض أجدادك توشك أن تضيع ، وأن تنزع من بين أيدينا » . وقد طلب « فريدريك » من « خاما » الذي كان مسافراً إلى لندن ، أن يتوسط لدى الحكومة البريطانية للتدخل ، ولكن نفوذ سمطس كان أقوى ، فلم تعر بريطانيا نداءات الأحرار أى اهتمام .

ولجأ الوطنيون من قبيلة هيرورو إلى القس ميشيل سكوت ، وهو أحد رجال الدين القلائل ، الذين كرسوا حياتهم للدفاع عن القضايا الإفريقية . واستطاع القس سكوت أن يبلغ صوت الوطنيين إلى مسامع الأمم المتحدة ، ونتيجة لذلك ، رفضت الأمم المتحدة مشروع سمطس ، ولم تأخذ باستفتاءه المزيف . وتغيرت حكومة سمطس ، ليحل محلها مالان ، ولكن السياسة المتبعة في جنوب غرب إفريقيا لم يجر عليها أى تعديل . بل قررت الحكومة الجديدة وقف إرسال أية تقارير للأمم المتحدة عن الاقليم ، واتبعت أساليب الضغط والإرهاب لحمل الوطنيين على الرضوخ لمصير ضمهم نهائياً إلى اتحاد جنوب إفريقيا .

ومرة ثانية ، وكل الوطنيون في جنوب إفريقيا القس سكوت للدفاع عنهم ، واجتمعوا به سرّاً رغم القيود التي فرضت على البلاد ، وجمعوا له الأموال اللازمة . وارتفع صوت سكوت أمام اللجنة الرابعة للأمم المتحدة

في باريس ، ولما حاول مندوب اتحاد جنوب إفريقيا الاعتراض ، لم توافق اللجنة على اعتراضه ، واستمر سكوت في الدفاع عن الإقليم المغتصبة حقوقه . وفي تلك الأثناء ، بادر مالان ، رئيس وزراء الاتحاد بإعلان تنظيم جديد لإدارة الإقليم لم يكن ضماً كاملاً ، وإنما كان مرحلة تمهيدية للضم . فقد أعلن تخصيص ستة مقاعد لإقليم جنوب غرب إفريقيا ، في البرلمان الاتحادي ، يتم انتخابهم طبقاً للقوانين المعمول بها في الاتحاد ، وهي التي تحرم الوطنيين من حق التصويت ، بموجب قواعد التفرقة العنصرية . وهكذا تطورت المهزلة ، إلى تمثيل البيض في إقليم جنوب غرب إفريقيا ، في البرلمان الاتحادي لجنوب إفريقيا .

وتأزم النزاع بين الأمم المتحدة ، واتحاد جنوب إفريقيا ، وقررت الجمعية العامة في عام ١٩٥٠ ، إحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية . وأصدرت تلك المحكمة قرارها أعلنت فيه أن إقليم جنوب غرب إفريقيا ، مازال إقليماً تحت الانتداب ، وأن اتحاد جنوب إفريقيا ليس من سلطته أن يغير المركز الدولي للإقليم دون موافقة صريحة من الأمم المتحدة .

وشكلت الأمم المتحدة بعد سبعة أعوام من النزاع المتكرر حول مركز إقليم جنوب غرب إفريقيا لجنة للمساعدة الحميدة ، في عام ١٩٥٧ ، وكان الهدف من عمل اللجنة هو الوصول إلى أسس اتفاق دولي يؤدي إلى « استمرار بقاء مركز دولي لإقليم جنوب غرب إفريقيا » وشكلت اللجنة من ممثلين عن ، الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، والبرازيل ، في الأول من نوفمبر سنة ١٩٥٧ (١) .

وقد حرصت اللجنة على أن يتسم عملها بأوسع تفسير ممكن ، وأن تكون متحررة في بحثها وألا تتقيد سلفاً بأي اتجاه معين ، كما أنها وطدت نفسها على أن تكون على أكبر قدر من المرونة ، بحيث تفوت على المغرضين العقبات

(١) قرار الجمعية العامة رقم ١١٤٣ - دورة ١٢ - في ٢٥ - ١٠ - ١٩٥٧ .

المفتعلة التي تحطمت عليها كل المحاولات السابقة للتوفيق . كما حرصت أيضاً على ألا تجعل المناقشات الفقهية والعقبات القانونية التقليدية سبيلاً إلى عرقلة أعمالها .

وسعت اللجنة إلى تضيق مجال الخلاف بين حكومة اتحاد جنوب إفريقيا والأمم المتحدة ، وأن تجعل ميدان تقارب وجهات نظرهما أوسع مما كان عليه فيما سبق . ورأت اللجنة لذلك أن التسليم بالواقع هو أولى مراتب التفاهم ، وأن النظرة الواقعية وحدها هي التي تمكن إلى تحقيق ذلك . وقد جعلت اللجنة من المسلمات التي يتعين الإقرار بواقعيتها ، الرأي الذي أبدته محكمة العدل الدولية عام ١٩٥٠ ، والذي فسرت به المحكمة معنى « المركز الدولي » على أنه المركز المنبثق عن نظام الانتداب ويدل في أوفى معانيه وأساسها على أن الاتحاد ليس له أن يغير من الوضع القانوني للإقليم ، بتصرف من جانبه المنفرد . كما أنه يعني أيضاً ، أن الاتحاد ينبغي أن يكون مسئولاً أمام هيئة دولية عن إدارته للإقليم ، وهذه المسئولية تتلخص في وجوب تقديم تقارير ومعلومات عن إدارته .

وبهذه الروح المتساحمة، والرغبة في الوصول إلى حل للمشكلات المتعددة التي خلقتها الإدارة وما تزال تخلقها في الإقليم . بدأت اللجنة عملها . ولكن الملاحظات الأولى التي أبدتها حكومة اتحاد جنوب إفريقيا تضمنت اتهام اللجنة بأنها تميل مع رأى الأمم المتحدة أكثر مما تؤيد وجهة النظر التي أبدتها حكومة الاتحاد . وتقدمت اللجنة بمقترحات تتسم بالحياد أكثر من اللازم ، وتتلخص في محاولة إعادة الأمر إلى ما كان عليه وقت الانتداب في ظل عصبة الأمم ، وذلك بإحياء مجلس الانتداب ، وتكوين مجلس جنوب غرب إفريقيا من جديد . كما اقترحت من ناحية أخرى ، تشكيل مجلس الوصاية في صورة خاصة تقرب من شكل مجلس الانتداب القديم ، وذلك بإدخال جنوب إفريقيا في عضويته في ذلك التشكيل الخاص ، وأن يختص المجلس في صورته تلك

ينظر مسألة جنوب غرب إفريقيا والرقابة على الإدارة بها . وتضمنت اقتراحات اللجنة أيضاً ، إنشاء لجنة للانتداب من أشخاص يختارون على أساس كفاءاتهم من رعايا دول كانت أعضاء في عصبة الأمم ولكن لم تكن متولبة إدارة أى إقليم آخر من أقاليم الانتداب . وبدهى أن غرض اللجنة من ذلك إبعاد الدول الاستعمارية . ولا ريب أن تلك المقترحات ، وإن اتسمت بقدر كبير من التحرر في تفسير نظام الوصاية في ظل الأمم المتحدة ، إلا أنها من شأنها أن تظهر الإرادة الصحيحة للشعب الإفريقي في جنوب غرب إفريقيا ، وتكفل التطور بفكرة الوصاية بعيداً عن نفوذ الدول الاستعمارية التي قد تميل إلى تأييد الإدارة في تعسفها واستبدادها .

ولكن ، لم تقبل حكومة اتحاد جنوب إفريقيا أياً من تلك الحلول ، لأنها تفوت عليها ما تقصد إليه من أهداف ، ولا تفتأ تلك الحكومة تتمسك بأن لها حقاً مكتسباً مباشراً على الإقليم ، وأنه ليس ثمة إلزام يقيد بها بوضع معين في صدد إدارته . ويدعى ممثل اتحاد جنوب إفريقيا أمام لجنة المساعي الحميدة ، أن علاقة الاتحاد مع إقليم جنوب غرب إفريقيا علاقة ذات طبيعة خاصة ، قد بنيت على نظام الانتداب الذي وكل إليها إدارته ، وهو نظام من نوع خاص . وذكر مندوب الاتحاد أيضاً ، أن حكومته كانت قد أعلنت في مؤتمر سان فرانسيسكو أنها سوف تعقد اتفاقاً مع ألمانيا بناء على معاهدة الصلح ، تضم بموجبه إفريقيا الجنوبية الغربية ضماً كاملاً إلى إقليمها .

ولا ريب أن هذه الادعاءات جميعها ، تنهار أمام الاعتبارات التي أشرنا إليها آنفاً ، وتتعارض مع التفسيرات واجبة الاتباع بصدد المفهوم الحديث لنظام الوصاية الدولية .

وساءت العلاقات بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب إفريقيا ، لأن الأمم المتحدة كانت دائماً توصي بعدم التفرقة العنصرية ، وإن حكومة جنوب إفريقيا تعتبر ذلك تدخلاً في شئونها الداخلية ، ولكن حكومة جنوب إفريقيا ،

رغبة منها في تحويل الأنظار عن السبب الحقيقي لسوء العلاقات ، تعللت بأن سببها يرجع إلى إصرار الأمم المتحدة على سماع شكاوى المواطنين في جنوب غرب إفريقيا . ويضع الاتحاد الشروط التي يتمسك بها لإمكان موافقته على أى اتفاق ، متضمنة التسليم بحق مشروع للاتحاد في إدارة إقليم جنوب غرب إفريقيا ، وألا تنقص سلطات الاتحاد على الإقليم عما هي عليه . وأخيراً فلن يلتزم الاتحاد بأى اتفاق إلا بعد تمام مراحل التصديق عليه .

وتستند حكومة الاتحاد في ادعاءاتها إلى مبررات تنسبها لقواعد من قانون ومن سياسة . فهي تصر من ناحية أولى على التمسك بنظام الإدارة الحالي ، باعتبار أنه قد آل إليها من نظام الانتداب في ظل عصبة الأمم ، وتنكر أن هناك أية اعتراف دولي سواء صراحة أو ضمناً بأيلولة سلطات الانتداب إلى أى مؤسسة دولية أخرى . فهي لا تعترف بنظام الوصاية وريثاً لنظام الانتداب ، ولا تعترف للأمم المتحدة بحق الرقابة على الأقاليم التي كانت تحت الانتداب ، ومن ناحية ثانية ، دفع الاتحاد بمبررات سياسية مؤداها أن الأمم المتحدة لا تتبع نظام الإجماع في قراراتها ، وهو ضمان كانت توفره عصبة الأمم . وأضاف الاتحاد إلى دعواه السابقة أن إقليم جنوب غرب إفريقيا يعتبر نقطة عسكرية فنية في الدفاع عن الاتحاد .

وليس ثمة شك في وضوح المغالطات السياسية والقانونية التي يدعيها اتحاد جنوب غرب إفريقيا ويتعلل بها في الإصرار على موقفه .

فإنه من ناحية أولى وكما قال مندوب الجمهورية العربية المتحدة في اللجنة الرابعة للأمم المتحدة ، أن سماع مجلس الوصاية أو اللجنة الرابعة أو الجمعية العامة لأفراد متقدمين بشكاوى ، هو أمر طبيعي وحق قانوني ، لأن حق الشكوى مكفول لكل إنسان ، وينبغي أن يتاح لكل صوت أن يسمع رأيه إلى ذوى الشأن . ولذلك فلا ينبغي أن يفسر قبول الأمم المتحدة لسماع مثل هذه الشكاوى في أجهزتها المختلفة ، على أنه تدخل في شئون الاتحاد الداخلية ،

خاصة حينما يكون ذلك بصدد إقليم له صفة دولية بالمعنى الذى فسرت به محكمة العدل الدولية . ولا جدال فى أن القواعد القانونية التى تدعى حكومة اتحاد جنوب إفريقيا الاستناد إليها ، فى أن نظام الانتداب قد رتب آثاراً قانونية وحقوقاً للدولة المنتدبة بحيث لا يجوز أن تعدل بعد ذلك لزوال الانتداب. هذه القواعد لا تستقيم مع منطق القانون الدولى المتطور .

ولا ريب أن الأمم المتحدة ، باعتبار أنها تعبير عن إرادات الشعوب فى أركان الأرض جميعها ، وباعتبار أن ميثاقها ، والإعلانات العالمية المنبثقة عن ميثاقها ، إنما هى قواعد قانونية ملزمة فى عرف القانون الدولى ، ويتبع ذلك أن جميع التنظيمات الدولية التى يضعها الميثاق ، وتقضى بها أجهزة الأمم المتحدة ، ينبغى إعمالها وحدها ، دون القواعد السابقة التى تنسخها هذه التنظيمات الجديدة .

ومن الناحية السياسية ، فإنه ليس من المعقول التمسك بقواعد وضعت لتلائم ظروفاً وبيئة غير تلك التى يعيشها العالم فى الوقت الحالى ، بالإضافة إلى أنه من المسلم به أن الأمم المتحدة هى الحلف المقبول من العالم أجمع لعصبة الأمم القديمة ، وقد خلفتها فى جميع أوضاعها القانونية ، باعتبارها الصورة الجديدة للإدارات الدولية مجتمعة .

الجزء الثالث

نظرة في تطور

إن انبثاقات الحرية التي تنبعث في أرجاء قارتنا العذراء تدل على أن الشعب الإفريقي يريد أن يدخل في عالم التحرر من أوسع أبوابه ، باب النضال والكفاح ، ويريد أن يرفع نبراساً جديداً يضيء به للبشرية طريقها نحو العزة والكرامة الخالصة من كل شائبة ، وأن يدعم مفاهيم جديدة للمجتمع الدولي . والشعب الإفريقي في استهدافه لهذه المفاهيم وتلك المقاييس الجديدة ، يضرب عرض الحائط بالادعاءات والتحذيرات التي تبتكرها قوى سيطرت على مقدراته أزماناً ، وتريد من ورائها أن يستمر لها بعض التحكم والاستغلال ، منكرة على الشعب الصاعد طفراته من التبعية الكاملة المستسلمة إلى الاستقلال التام .

ولكن الشعب الإفريقي الذي كان أول من عرف ، وعلم العالم تسخير التربة لنتج له الحاصلات الزراعية ، وانتقل بمعلوماته تلك إلى العالم الجديد في جنوبه وفي شماله على سواء ، مع خلاف ، فهو قد مارس ذلك العلم في جنوبه قبل كشفه ، وتدلل على ذلك السمات السمرات التي تعيش فيه ، وقد قام بذلك على رغبة منه وإرادة حرة ، وله هناك احترام ومكانة . ولكنه في شمال ذلك العالم الجديد ، قد أجبر على سخرة لم يكن ليرضاها إلا لأنه قد غلب على أمره أفراداً وجماعات ، وحمل حملاً على ممارسة وظيفته التي لقنها هو للبشرية من قديم ، وهو لذلك ، مستبد به منكرة عليه حقوقه الإنسانية . ذلك الشعب الإفريقي الممتد في تاريخه القديم ، وفي حضاراته الخاصة والتي تبناها ، لا يقبل اليوم أن يغرر به مدع بادعاء كذب . وهو يندفع في قوة عارمة ، لا يترث

لينصت لما يسميه الغرب بالتصرف العملى ، أو التطور المتزن ، إنما يؤمن بالمشاعر الجارفة التى تعتمل فى أعماق نفسه والتى تدفعه نحو التخلص من أدران قرون فى الظلام الظالم ، دعواه فى كل ذلك « الحرية » ، الحرية الحقة التى رادها فى حياته الأولى ، والتى لمسها فى ثنانيا وأركان قارته العذراء ، يتمتع بها الطير والحيوان ، والتى سلبت منه فى غفلة منه ومن الزمان .

إن الشعب الإفريقى يتحرك فى سرعة ، وإن المصور الجغرافى الذى رسمته يد البغى والاستبداد المستغل ، تريد منه تفتيت وإضاعة معالم بلاده ، يتغير من يوم لآخر ، وتزايد سرعة التغير ، وتتقارب فتراته حتى ليأتى اليوم الذى يتعين على العالم أن يخط مصوراً جديداً ترسمه أيدى أبناء القارة العذراء ، حسب إرادتهم أنفسهم ، قطعة واحدة من الوحدة الإفريقية الكبرى .

وحتى عام ١٩٥٢ ، لم يكن الشعب الإفريقى قد استقامت له صفة الاستقلال فى أى قطاع من قطاعات قارته ، سوى فى أثيوبيا ، وليبيريا ، ولكل منهما أسباب خاصة دفعت إلى توافر هذه الصفة له . ولكن اليوم ، تزايد عدد الدول المستقلة الإفريقية ، فوصل إلى تسع ، خمس منها عربيات فى الشمال ، والسادسة أثيوبيا ، وهى جميعها خارجة عن نطاق بحثنا هذا ، وثلاث فيما وراء الصحراء ، هى ليبريا القديمة ، وغانا وغينيا^(١) .

وفى عام ١٩٦٠ ، ترقب دول جديدة مولدها ، هى كما رأينا فى الأجزاء السالفة من هذا المؤلف ، الكرون ، توجولاند ، الصومال ونيجيريا . وقد دفع إصرار الشعب الإفريقى ونضاله ، قوى الشر المستبد على أن تبدل من سياستها ، وتلين من عريكها ، فانتزع من بلجيكا فى الكونجو وعدا بالاستقلال الذى كانت تنكره عليه ، وقد رأينا كيف يعمل الشعب فى كفاح مستميت لينزع هذا الاستقلال قوة وغضباً .

(١) بلغ عدد الدول التى استقلت حتى أول يوليو ١٩٦٠ ست دول إفريقية جديدة هى : توجولاند - الكرون - مدغشقر - مالى - الصومال - الكونجو ، وبذلك أصبح عدد الدول المستقلة خمس عشرة دولة .

إن أسمى مراتب الحرية هي تلك التي ينتزعها الإنسان لنفسه لا تلك التي قد تتيحها له تصارييف القدر ، وهو لذلك يستنشق عبرها في متعة ، ويستشعر غلوها ويمجد عظمتها . وإن الكلمة التي تدوى وتملأ الأسماع في إفريقيا اليوم هي كلمة «كواكا» أي فجر الحرية ، ترددها الشفاه والقلوب في إيمان عميق ، فلم يكن رجل كينيا «توم مبويا» يعنى بلاده وحدها حين صرخ في الأوربيين أن «اخرجوا من إفريقيا» ، إنما قصد إفريقيا بأسرها .

وما إن تخلصت بعض القطاعات الإفريقية من أرجاس المستعمر حتى استشعرت ضرورة حيوية تجذب بعضها إلى البعض الآخر . واجتمع ممثلو الدول التسع المستقلة ، مرات ، وسوف يسجل لهم التاريخ اجتماعات مقبلة كثيرة ، ويعبر رئيس وزراء المملكة المغربية ، الدولة الإفريقية العربية عن المشاعر والعقيدة التي اجتمع عليها ممثلو تلك الدول فيقول ، إنهم يمثلون قوى المستقبل . ويتجمع حول مندوبي الدول المستقلة ، ممثلون للقطاعات الإفريقية المكافحة ، يستمدون من إيمانهم دعماً وتوثيقاً لكفاحهم ، وموازرة وتأيداً لقضاياهم .

ويتشبث الغاصب بمراكزه في تلكو^(١) أمام خيوط الفجر الزاحف ويتعلل بتعللات تتباين ويوشك أحياناً أن يستجدي بقاء لنفسه غير مشروع ، وتارات أخرى تأخذه العزة بالإثم فيزعم أنه هو المنشئ والحالق لهذه البلدان ، وينكر على نفسه وعلى مجتمعه الدولي المتهاوى بقوانينه الممزقة ، أن يجبر على ترك كل ذلك^(١) . ولكنه في النهاية يسلم ، ويجد نفسه حاملاً عصاه ، أو حتى تاركاً إياها لينقذ وجوده المادى ، ويعود من حيث أتى .

ويزداد تقارب الدول المستقلة ، ويتوثق ترابطها ، ثم هي تتلفت ، فتجد أن حدودها قد اصطنعها المستعمر لغاية في نفسه ، وأنها لم تعد ثمة

(١) كتبت جريدة الكومبا الفرنسية غداة استقلال غينيا مقالا جاء فيه على لسان أحد الفرنسيين المقيمين في غينيا : «لأننا نحن الذين صنعنا هذه البلاد ، وما نزال ننشئها ، فهل يجوز أن نتخل عنها هكذا ، بضربة على الرأس في عشية وضحاها ، وأن نترك مكاننا لآخرين يحصلون ما بذرناه بجهودنا ... وذلك غباء شديد ، ولا يقبله أى عقل » .

ضرورة لالتزام خطوط غير متجانسة مع طبيعة شعوبها . فنتجه إلى خلق النواة الأولى للفكرة الإفريقية الجامعة ، ونضع مشروعها نحو اتحادات تدعم بها تألفها وتأزرها ، وتنسق بها اقتصادياتها ، وتنكامل بها إمكانياتها .

وسوف نعرض في دراستنا في هذا الجزء الأخير من مؤلفنا إلى طفرات التطور التي انبعثت في القارة ، فندرس في مطلب أول الدول الإفريقية الثلاث التي انتزعت استقلالها ، وفي مطلب ثان نعرض للقوة المتزايدة التي تكسبها إفريقيا في الميدان الدولي وعلاقاتها مع غيرها من المجموعات المتحررة ، وفي مطلب ثالث وأخير نستعرض بخاتمة هذا المؤلف المستقبل المرتقب لقارتنا العذراء.

المطلب الأول : الدول الإفريقية المساعدة

الفصل الأول : ليبيريا :

في أقصى الطرف الغربي لانحناء القارة الإفريقية ، تقوم أقدم جمهورية في إفريقيا ، ليبيريا . وتشمل مساحة قدرها ١١٠ كيلو مترات مربعة ، ويبلغ تعداد أهلها قرابة المليونين ونصف المليون إفريقي . وأهم حاصلاتها الزراعية ، البن والأرز وقصب السكر والمطاط وزيت النخيل . وهي تحتوى على بعض الثروات المعدنية من الحديد والذهب ولكن ليست بكميات إنتاجية كبيرة .

والعلم الليبيرى يعتبر من أوسع الأعلام انتشاراً في ميدان التجارة البحرية ، وتجوب السفن التي تحمله أعالي البحار وترتاد جميع موانئ العالم تقريباً . وأهل ليبيريا ذوو كفاءة ونشاط ، وهم لذلك برزوا في ميدان العمل بالبحر . ولعل ظاهرة انتشار العلم الليبيرى ترجع إلى أن كثيراً من الشركات العالمية البحرية ، رغبة منها في تفادى الكثير من الضرائب المحلية في مقارها الرئيسية ، لجأت تلك الشركات إلى نسب سفنها إلى العلم الليبيرى ، وإن عدداً كبيراً من الشركات الأمريكية تتبع هذا السبيل في جانب كبير من سفنها .

ليبيريا — بلد العائدين :

رأينا ألواناً من استغلال الاستعمار واستبداده بالشعب الإفريقي ، وإن نشأة ليبيريا تمثل لوناً غريباً من هذا الاستبداد ، لوناً سلبياً يدل على استهانة المستعمر بكل قيم الإنسانية . فقد رأينا كيف أقبل المستعمر في مبدأ اتصاله الآثم بالقارة العذراء ، بنخاسيه وسفن العبيد ، يهاجم أطراف القارة ، فيأسر ويختطف من أبنائها الأبرياء العزل ، ويجمع منهم الآلاف بل الملايين ، يسوقهم قيد الأغلال مصفدين ، ويرسل بهم إلى مزارع أوربا والعالم الحديد . ثم يستنفد جهودهم تحت ضربات السياط ليخرجوا له محاصيل الزراعة ، ويسومهم في سبيل ذلك شتى ألوان العذاب .

وتطورت أساليب الزراعة ، وظهرت الآلة البخارية ، ودخلت ميدان الزراعة ، وأصبح المستعمر في غير حاجة إلى هذه الآلاف من العبيد ، وعندئذ فقط ، استيقظت النزعة الإنسانية التي طال بها الرقاد ، وبدأت الدعوة إلى تحرير العبيد ، وتحريم الرق . وانتشرت تلك الدعوة في بريطانيا ولم يعد ثمة حاجة للإبقاء على العبيد في بريطانيا بعد إطلاق سراحهم لأنه كان من شأنهم منافسة الصناع البريطانيين في الحياة الصناعية الجديدة . ولم يكن ثمة مفر من إيجاد مخرج من هذا المأزق ، والتخلص منهم . وبدأت إنجلترا ترحل العبيد من أرضها . وبدأت سفن العبيد تعمل مرة أخرى تشحن الآلاف منهم ، ثم تفرغهم على سواحل إفريقيا ، في قسوة فاقت قسوة السعى وراءهم ومطاردتهم لأسرهم من بلادهم . فهم قد ولدوا في بيئة غير البيئة الإفريقية ومارسوا حياة بعيدة كل البعد عن الفطرة المتخلفة التي انحدر إليها المجتمع الإفريقي . ثم إذا بهم بعد ذلك يلقي بهم في منطقة « سيراليون » على ساحل الأطلسي الإفريقي ، ويتركون لشأنهم .

ولم تلبث الولايات المتحدة أن نهجت نفس السبيل ، فتملكتها تلك النزعة الإنسانية المزعومة ، حين استبدل بالعبيد الآلات في المزارع الواسعة . وقامت

نفس الدوافع الاقتصادية وبدأت السفن تمتلئ بالعبيد المحررين من الولايات المتحدة ، وتتجه في طريق عكس الطريق الذي خلت به أجدادهم ، لتفرغ شحناتها على الساحل الإفريقي في المنطقة المعروفة اليوم بجمهورية ليبيريا . ولكن كان عدد الإفريقيين في الولايات المتحدة يصل إلى الملايين ولم يكن لذلك من المستطاع عملاً أن ينقلوا في سهولة ودون ضجة يثيرونها ، كما فعلت بريطانيا ، وقد كان الإفريقيون في الولايات المتحدة أبعد جذوراً منهم في بريطانيا ساعدتهم على ذلك كثرة في أعدادهم ، ومساهمة فعالة في نواح من الحياة الخاصة حين انقسم الشمال مع الجنوب بشأن نظام الرق ، وقيام ثورة العبيد . وأصبحت المشكلة ممتدة إلى أسباب مذهبية ، واضطرت حكومة الولايات المتحدة ، بعد انتصار الشمال على الجنوب ، أن ترضى المذهب المتحرر الذي انتصرت بفضلله ، فأصدرت قانون تحرير العبيد ومنحهم الجنسية الأمريكية .

ولكن التسلط والاستبداد الذي جبل عليه الرجل الأبيض تجاه الإفريقيين كان أقوى من القانون ، وبدأ يتخذ الصورة الحديثة التي يعرفها العالم اليوم بالتفرقة العنصرية وأخذت مشكلة الملونين تتبلور في أساليب من الاضطهاد والمطاردة . وبدأ الإفريقيون يلاقون ألواناً من العنف في المجتمع الأمريكي المتكالب على حياة اقتصادية صناعية ، فسدت أمامهم أبواب الرزق بقواعد عرفية نسخت كل قانون .

وبدأت الولايات المتحدة تشجع الإفريقيين إلى هجرة لبلادهم الأم في إفريقيا وتبنت إقليم « ليبيريا » الذي خصصته للدفعات الأولى من المهاجرين منذ ١٨٢٢ واستخدمت كل نفوذ وأساليب الإغراء لتهجير الإفريقيين إليها ، بإقطاعهم مساحات من الأرض ثم منحهم مبالغ كبيرة ليبدءوا بها حياة جديدة في مجتمع غريب .

وفي عام ١٨٤٧ ، استشعر الإفريقيون المهاجرون ضرورة تنظيم حياتهم

الجديدة فأرسوا أسس جمهورية ليبيريا وأعلنت الجمهورية الوليدة عام ١٨٤٨ ، فجاءت على نمط النظام الرئاسي الذي ابتدعته الولايات المتحدة ، وكان دستورها يتطابق مع دستور الولايات المتحدة في أغلب نصوصه . وقد حرصت الحكومة الوطنية على أن توجه إلى جميع المنحدرين من أصل إفريقي في جميع أنحاء العالم ، تأكيداً بأنها وجدت لترحب بهجرة أي منهم إليها لإقامة دائمة ، وهي قد عنت بتصرييحها الذي أصدرته عام ١٨٦٢ ، إتاحة فرصة الحياة الكريمة الحرة لهؤلاء الذين يلاقون الظلم والعسف في أية بقعة من بقاع العالم . وليس ثمة شك في أن هذا الاتجاه من جانب الحكومات الأولى لليبيريا ، لم يكن مجرداً عن التأثير الذي استخدمته لديها الولايات المتحدة ، حتى تستكمل الحلقة المتأمرة ، باضطهاد للإفريقيين في إقليمتها وعلى أرضها ، وإغراء لهم إلى هجرة ميسرة في ليبيريا ، وبذلك تظهر أمام العالم كأنها هجرة إرادية غير مفصوبة .

وفي عام ١٨٦٤ . أصدر المشرع الليبري قانون الهجرة الجديد أكد فيه رغبة الحكومة في إفساح المجال لحياة حرة لبنى الجنس الإفريقي ، ووضع من القواعد ما يكفل قيام الإغراء الكافي لاستجلاب المهاجرين ، وقد عدلت هذه القواعد لتصبح أكثر تيسيراً وإغراء في عام ١٩٣٨ ، في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية . وجرت تعديلات أخرى في عام ١٩٤٧ - ٤٨ أجازت تيسيرات أكثر (١) .

وفي الجانب الآخر من الأطلسي ، شدد الشعب الأمريكي نكير الاضطهاد

١ - ففي عام ١٨٦٤ صدر قانون نص على : « بمجرد صدور هذا القانون ، ينحول لرئيس الجمهورية أن يدخل في مشاورات مالية بقصد زيادة عدد سكان ليبيريا بتجديد الدعوة التي وجهت في عام ١٨٦٢ إلى الأشخاص المنحدرين من أصل إفريقي في جزر الهند الغربية ومساعدتهم للهجرة إلى هذه الجمهورية .

« وتشجيعاً لهم على الهجرة تقطع لهم الحكومة مساحات قدرها ١٠ أفدنة لكل فرد ، وه ٢٥ فدناً لكل أسرة » .

وصدر قانون ١٩٣٨ يحدد مدة كسب الجنسية بعد إقامة عامين متتاليين . وعدل ذلك القانون عام ١٩٤٨ فأجاز لرئيس الجمهورية استثناء شرط الإقامة ومنح الجنسية مباشرة .

على الملونين فيه ، وساعدت الحكومة على إنشاء مؤسسة خاصة للتهجير تحت اسم « الحركة الوطنية العالمية الإفريقية » مقرها مدينة نيويورك وأهدافها تنظيم الهجرة إلى ليبيريا ، وكان ذلك في عام ١٩٤٧ . وقد ساهمت تلك المؤسسة في تهجير أعداد كبيرة من الإفريقيين من الولايات المتحدة إلى ليبيريا .
وقد اتفقت تلك المؤسسة مع حكومة ليبيريا على القواعد العامة التي يتم بموجبها التهجير ، وما فتئت توجه نداءاتها إلى المؤسسات العالمية لموازرتها في أهدافها تلك (١) .

(١) - وجهت وزارة الخارجية في منروفيا الرسالة التالية إلى المؤسسة رداً على طلبها :

وزارة الخارجية

منروفيا - ليبيريا

١١ من سبتمبر ١٩٤٧

رقم ١٨٧ ٦ - ل

إلى السادة :

بنجامين جيبونز ، وثور جويز سيك

الحركة القومية الإفريقية العالمية

منروفيا ليبيريا

سادق :

بالإشارة إلى مشروعكم نحو خطة التهجير التي تفضلتم برفعها إلى الحكومة عن طريق هذه الوزارة ، وإشارة إلى اجتماعاتكم مع أعضاء الحكومة بوصفكم لجنة لمناقشة بعض المراحل التي اقتضت إيضاحات معينة ، فإنه قد فوضتني حكومتى لإبلاغكم موافقتها على المشروع المذكور كأساس تقوم عليه الهجرة إلى ليبيريا تحت رعاية مؤسستكم مع التحفظات الآتية :

١ - تتحمل الحكومة التسهيلات التي قد تكون ميسرة لها لنزول المهاجرين وإقامتهم المؤقتة في منروفيا وترحيلهم النهائي إلى المناطق التي يقصدونها للإقامة المستقرة ، وتدفع المؤسسة جميع النفقات التي تتصل بهذه العمليات كلها .

٢ - بعد امتلاء المستعمرة بالقرب من منطقة « جراندي سيس » توزع الأفواج التالية للمهاجرين على سائر المناطق والأقاليم الأخرى في الجمهورية . وللمهاجرين حرية اختيار المدينة أو البلد أو المستعمرة التي يريدون الإقامة بها .

٣ - لن يسمح بإقامة أى وحدات متميزة مستقلة عن الحكومة ، ولا يمنع ذلك من أن يجري تعيين العمدة ورجال الإدارة في المستعمرات الجديدة بموجب اختيار وتزكية المستوطنين طبقاً للقوانين السارية .

٤ - أن يتم اختيار المهاجرين إلى ليبيريا من ذوى السمعة الطيبة ، وذوى الشخصية في الولايات المتحدة الأمريكية .

المخلص

شاس . ت . ا - كينج

وزير الخارجية بالإنابة

ولكن ما لبثت حكومة ليبيريا بعد ذلك أن تنهت إلى المؤامرة العنصرية من وراء سياسة الولايات المتحدة ، فتعلن بلسان وزارة الخارجية عام ١٩٥٥ أن : « دستور هذه الأمة يحرم صدور قانون أو تشريع يمنع الهجرة ، وذلك يفصح عن نية مؤسسي هذه البلاد في الاحتفاظ بأبوابها مفتوحة لجميع هؤلاء الذين يريدون الانضمام إلينا ومساعدتنا في بناء صرحها الشامل .

« وتسير سياسة الحكومة على تشجيع الهجرة ، لدعم قوتها ، وإقامة ولايات متحدة إفريقية قوية ، إلا أن مثل هذه الهجرة ، حتى تصبح مجدية وفعالة ينبغي ألا تكون هجرة تمييز أو مجرد هجرة عاطفية ، إنما ينبغي أن تكون مرسومة بدقة ، ومختارة على أسس من المستويات الطبيعية والحلقية .

« وفي سبيل تشجيع الهجرة ، تسلم سياستنا بأن مستوى المعيشة هو أضمن ما تحمض عليه أمة ما ، وأن واجب الحكومة الأول هو الحفاظ على هذا المستوى والارتقاء به . وبالنظر إلى هذه الحقائق ، نود أن نضمن أن عدد المهاجرين في دفعة ما إلى البلاد ، لا يتعدى القدر الذي يمكن أن يتم للمجتمع استيعابه في فترة معقولة » .

الاتجاه نحو الحركة التحررية :

إن شعلة الحرية التي استعر لهيبها المقدس في كل قلب إفريقي في قارتنا هذه ، لم تلبث أن وجدت لدى المسئولين وطوائف الشعب في ليبيريا استجابة رائعة . فساهمت ليبيريا مساهمة فعالة في المؤتمرات الإفريقية في أكرا والقاهرة وتونس . ثم هي أخيراً قفزت بعاصمتها منروfia إلى الصف الأول حين دعت إلى المؤتمر المشهود الذي عقد فيها من أجل البلد الإفريقي المكافح البطل ، الجزائر . وارتفع علم حكومة الجزائر المؤقتة على صاريته بجانب أعلام الدول الإفريقية الأخرى التي اشتركت في المؤتمر ، وذلك بالرغم من أن ليبيريا لم تعترف بعد رسمياً في ذلك الوقت بحكومة الجزائر المؤقتة ، وقد كان لذلك الاتجاه مدلوله القوي على أصالة الروح الإفريقية ودعمها .

وجاءت مقررات مؤتمر منروfia ، نصراً مؤزراً للحركة التحررية الإفريقية. والتضامن الإفريقي المتكامل . هذا وقد توجت حكومة ليبيريا النصر الإفريقي بالإعلان المشترك الذى أصدرته مع كل من حكومتى غانا وغيانيا بإنشاء النواة الأولى للولايات المتحدة الإفريقية بإقامة اتحاد بين الدول الثلاث ، على النحو الذى سنعرض له فى نهاية هذا المبحث .

الفصل الثانى : غانا :

تعتبر غانا التجربة الإفريقية الأولى الخالصة لانتصار قوى التحرر القومى فى إفريقيا فقد انتزعت القومية الإفريقية الاستقلال من براثن أقوى دولة استعمارية ، ثم انطلقت فى طريقها تحوطها عوامل التأمر الاستعماري ونظرات السخرية من جانب القوى المستبدة التى تترقب فشل التجربة لتنفذ مرة أخرى على الفريسة التى حاولت التملص من قبضتها ، وترف بها من جانب آخر الآمال المشفقة من عواطف القوى المكافحة فى إفريقيا ، تدعو لها بالنجاح لتكون قدوة ، ولتصبح برهاناً قائماً ملموساً على كفاءة الإفريقيين . ونجحت التجربة ، وسارت السفينة يقودها ربان ماهر عرف كيف يتجنب الأعاصير والصخور التى أحاطها بها المستعمر ، وعرف كيف يستفيد من نسائم الأمل والحرية التى انبثقت من أمانى مواطنيه فى بلده الصغير ، وموئديه فى وطنه الكبير إفريقيا . وأصبح لفكرة الحكم الذاتى التى بدعها المستعمر هادفاً من ورائها إبقاء سيطرته تحت ستار جديد من التسلط ، أصبح لها مفاهيم جديدة دعمتها غانا وأرست أسسها ، وحولتها إلى تخلص كامل واستقلال مؤزر .

ثم انطلقت قوى القومية الإفريقية فى غانا ، ترسم لنفسها طريقها المميز وتقيم علاقاتها مع القوى التحررية فى القارة بأسرها ، بل تتعداها إلى الحقل الدولى فتشارك وتساهم فى ترجيح الصوت المدوى فى ميزان القوى الدولية . ثم تأخذ على عاتقها ، وسائر شقيقاتها المستقلة فى القارة العذراء ، أن تدعم صوت .

الحق ومطلب الحرية لدفعات القومية الإفريقية المكافحة . وأصبحت أكرام
قاهرة ثانية ، تتجاوب مع النداء المنبثق من باندونج وتشهد تضافر قوى
التحرر فى العالم وتدخل التاريخ من أوسع أبوابه .

مفهوم الحكم الذاتى :

عند ما اتصل الاستعمار بالأقاليم الإفريقية ، وتمكنت له السيطرة عليها ،
وافتل فيها ما شاء من تفتيت وتقسيم ، تراءى له بعد حين أن يتستر وراء
بعض الزعماء القبليين فنحهم سلطات بيروقراطية ، واستخدمهم مخلصاً
يستنزف بهم ثروات الشعب ومقدراته . واستمر ذلك الحال فترة من الزمن
طالت حتى أوشك الرجل أن ينفجر ، فعمد الاستعمار بعد ذلك إلى اتباع
أسلوب جديد ، هدف به إلى منع القوى القومية من التقارب الذى قد
يهدد بقاءه .

وكان أسلوب المستعمر الذى أطلق عليه نظام الحكم غير المباشر ، فتت
به كل إقليم إلى قطاعات صغيرة يتولى إدارتها موظف عمومى يعاونه بعض
من الإفريقيين الذين يدرّبون على ذلك ، وحرص على ألا يكون لأى من هذه
القطاعات اتصال مع بعضها البعض ، وذلك حتى يفوت على الإفريقيين فرصة
التمرس على ألوان من الحكم المحلى الذى قد يصلح أساساً لإرساء دعائم
استقلال وطنى .

ولما استشعر المستعمر أن الروح القومية قد اتخذت سبيلها فشملت تلك
الأقاليم بالرغم من محاولاته جميعها ، نهج نهجاً جديداً ، أراد به أن يرضى
فى الظاهر جوانب من النزعات القومية ، فبدع نظام الحكم الذاتى ، وكان
مفهومه لديه ، هو إسهام الإفريقيين فى التشريع ووضع القوانين الخاصة بهم ،
وتمرس سيادة داخلية فى الشئون الإدارية .

ولكن لم يلبث هذا المفهوم أن تطور بفضل القوى المتحررة وزعمائها
المخلصين وأصبح الحكم الذاتى ، هو المرادف للسيادة الكاملة فى كل منحنى

من نواحي الحياة ، الدستورية والاقتصادية والاجتماعية . ويعنى الوصول إلى مرحلة كاملة من السيادة الوطنية والتحرر من الاستغلال الاقتصادي ومن الجهل والمرض والحاجة ، ويعنى المساواة العنصرية والتسليم بقدرة الإفريقيين على إقامة شعوب حديثة على أنقاض المستعمرات .

وربط الشعب في مفاهيمه الجديدة للحكم الذاتي بين الاستقلال وتحقيق آماله في حياة أفضل ورفع مستوى معيشته وتحقيق تنمية اقتصادية ونهضة اجتماعية شاملة . كما ربط بين ذلك كله ، وبين إحساس عميق بضرورة اتباع سياسة ثورية ، تتلخص في التأييد الشعبي المكثف ، والقيادة المقدسة الواعية ، والحماس الملهب ، والشعارات القومية مع التنظيم الدقيق وعدم قبول الجدل السياسي الذي يضيع الجهود .

وأحست الشعوب حديثة الاستقلال ، كما لمس قادتها . المشكلات التي تقف في طريقها رواسب الاستعمار ، من تخلف في الخبرات ومصادر رءوس المال ، ومع ذلك الإحساس تقوم الحاجة إلى رأس المال الخارجي ، ولكن هذه الحاجة تشوبها منازع التشكك في استجلاب النفوذ الخارجي . ولذلك اقتضى الجهد والحرص الشديدين في تخير المعونات غير المشروطة التي لا تمس السيادة ولا تشوب الاستقلال .

ولكن الإيمان يفعل كل شيء ، وآمنت غانا بنفسها وبحقها في الحياة ثم استمدت من ذلك الإيمان ومن مشاعرها القومية العميقة قوة ، واندفعت في طريق القومية بأقدام ثابتة ورسمت خططها تدعم بها ميادين التجارة ، والاقتصاد وتستغل مواردها الطبيعية وتنشئ المؤسسات والمشروعات .

غانا المستقلة :

إن أصل لفظ غانا كما ورد في الأساطير القديمة أنه كانت هناك مملكة قديمة ذات حضارة عريقة في غربي السودان ، واستمر حكمها حتى جاء الفتح الإسلامي في القرن الحادي عشر . وتقول الأساطير أن ملوك هذه المملكة قد

هاجرو مع أتباعهم ، وتوغلوا في إفريقيا عن طريق وادي الفولتا والنيجر حتى استقر بهم المطاف في منطقة ساحل الذهب . وعند ما بدأت القومية الغانية الحديثة ، أراد الدكتور « وانبكواه » مؤسس تلك الحركة إحياء هذا الاسم التاريخي وذلك بإطلاقه على ساحل الذهب . ليربط بين أقاليمه التي فتتها الاستعمار .

وتعداد غانا يبلغ ٤.٨٠٠ مليون نسمة ، وهي تعتبر من أكثر بلدان إفريقيا ثراء . وليس في غانا عدد كبير من المستوطنين البيض . حيث أن مناخها لم يساعد على توطنهم فيها ، والمحصول الزراعي الرئيسي في غانا هو الكاكاو ، وقد بلغ متوسط الإنتاج له قرابة ٩٠٠,٠٠٠ طن كل عام . وذلك بالإضافة إلى الخشب والذهب والمنجنيز والماس .

ومتوسط أدنى أجر في أكرا هو ٦ دولارات في الأسبوع ، وأقل أجر يومي لموظف حكومي هو ٥٠ سنت (نصف دولار) وليس في أكرا أي مظهر من مظاهر التفرقة العنصرية فيختلط الإفريقيون مع البيض في كل شيء ، بل كثيراً ما يتم الزواج بينهم .

وقد كان الاعتقاد الذي يسود دوائر الاستعمار أن تجربة غانا نحو الحكم الذاتي ستبوء بالفشل ، وقد سلمت بريطانيا بدون ضجة تولى نكروما رئاسة الوزارة ، وهذا الأمل يراودها . وعند ما تولى نكروما وزملاؤه السبعة مناصب الوزارة ، أفردت لهم السلطات مساكن حديثة تتناسب مع مراكزهم الجديدة . ولكنهم رفضوا العرض وأصبحت هذه المساكن اليوم مخصصة لعدد من كبار الموظفين الإفريقيين في الحكومة الوطنية .

وفي أكرا منشآت حديثة ، هي دور الحكومة الجديدة التي استقدمت حكومة غانا المستقلة المهندسين العالميين لتصميمها ، فجاءت تحفة ليس لها نظير في إفريقيا الاستوائية ، وتزين مدخلها مظلة كبيرة على نمط مظلات زعماء قبائل الأشانتي في غابر عهودهم .

وفى المركز الإفريقى الاجتماعى الذى تديره المؤسسة الاجتماعية وتنظم تلك المؤسسة محاضرات دورية حول مستقبل المجتمع الإفريقى فى غانا ، وتعالج مختلف المسائل المتصلة بالتطور الاجتماعى ، كما تصدر كتيباً شهرياً .

وفى ميدان أكرا الكبير ، حيث أعلن نكروما فى ١٢ من يونية ١٩٤٩ إنشاء حزبه الحديدى حزب مؤتمر الشعب ، ما يزال نكروما يوجه كل عام خطابه السنوى إلى الشعب ، ويطل على ذلك الميدان سجن (جيمستون) الذى اعتقل فيه نكروما قبيل توليه الوزارة عام ١٩٥١ . ومن داخل السجن خاض نكروما المعركة الانتخابية مرشحاً عن أكرا ، فاكسح بفوز بلغ ٢٠,٧٨٠ صوتاً . وقد كان الشعب يتجمع إبان اعتقال نكروما فى الميدان الكبير وينشد قائلًا فى صوت هادر : « كوامى نكروما يرقد فى أغلال السجن ولكن روحه طليقة تملأ كل مكان » . ثم تهتف جموع الشعب عالياً بشعار الحزب ، كلمة « الحرية » .

القومية الإفريقية فى غانا :

بدأت بذور القومية فى غانا (ساحل الذهب) قبيل الحرب العالمية الثانية ، وذلك بإنشاء أول منظمة سياسية على يدى الدكتور « وانكواه » باسم « مؤتمر الشبيبة » الذى ضم المثقفين الشبان فى غانا الذين كانوا يهتمون بمستقبل بلادهم . وانتهم المؤتمر زيارة وزير المستعمرات البلاد فى أثناء الحرب ، وقدم إليه مذكرة تتضمن المطالبة بإجراء تعديلات دستورية . ونتيجة لذلك تم وضع دستور ١٩٤٦ ، ليحل محل النظام الذى استمر منذ ١٩٢٥ ، وبمقتضى الدستور الحديدى تشكل أول مجلس تشريعى وطنى ومثل الشعب فى المجلس التنفيذى ثلاثة من الإفريقيين .

ولكن مع ذلك لم ترض هذه التطورات البطيئة النزعة القومية الصاعدة . وكما لاحظ أحد المسئولين البريطانيين فى ذلك الوقت ، فإن دستور ١٩٤٦ كان منذ مولده غير ملائم للتطورات الجديدة فى البلاد . وتكون حزب

جديد في أعقاب الحرب الثانية ، هو حزب « المؤتمر المتحد لساحل الذهب » عام ١٩٤٧ ، الذي نادى بتحقيق الاستقلال والحكم الذاتي مباشرة . وبدأت المتاعب والاضطرابات ، وأرسلت بريطانيا بعثة إلى ساحل الذهب (غانا) عرفت ببعثة واطسن ، وقررت البعثة في تقريرها أن ثمة حاجة ملحة إلى إصلاح . وتشكلت لجنة إفريقية من ٣٨ عضواً برئاسة قاض إفريقي « هنري كوس » ووضعت تقريراً يعتبر وثيقة هامة في تاريخ غانا الحديث ، وضعت على هديه قواعد الدستور الجديد للحكم الذاتي . وبمقتضى الدستور الجديد ، وكلت السلطة التشريعية إلى ٨٤ عضواً منهم ٦ أوروبيون وثلاثة موظفون بريطانيون رسميون يتولون شئون القضاء والخارجية والمالية في المجلس التنفيذي ، وخول الدستور الجديد للحاكم العام سلطات الاعتراض التوقيفي على أى قرار يتخذه المجلس التشريعي ، كما خول له سلطة إصدار أى قانون يراه ، على غير رغبة المجلس التشريعي . وجعل الدستور في المجلس التنفيذي ثمانية وزراء إفريقيين ، وأجاز عزل المجلس بقرار من أغلبية ثلثي المجلس التشريعي . كما قضى الدستور الجديد بنظام الحكم المحلي ليخلف أسلوب الحكم غير المباشر الذي كان يتولاه رؤساء القبائل .

الأحزاب في غانا :

الأحزاب الحالية في غانا هي ، حزب مؤتمر الشعب ، وهو حزب الأغلبية الذي يرأسه نكروما . وحزب مؤتمر غانا ، وحزب الجمعية الإسلامية ، وحزب شعب الشمال ، وحزب العمل الغاني ، وجمعية شباب الأنلو . والملاحظ أن أحزاب غانا ما زال بعضها يقوم على أساس إقليمي محلي ، وذلك بسبب رواسب المحلية التي تركها الاستعمار البريطاني ، ولكن مع ذلك ، فإن الحركة الحزبية السياسية الحديثة ، تعتمد على مجموع الشعب في شتى الأقاليم ، وأكبر مثال لذلك ، تلك الشعبية الساحقة التي يتمتع بها حزب مؤتمر الشعب .

ويملك كل حزب تقريباً صحيفة خاصة به ، وفي أكرا سبع صحف منها ست صحف يومية ، وتصدر كلها بالإنجليزية ، وتملك دار الديلي ميرور صحيفة الجرافيك الغانية . وقد اجتاحت غانا موجة من النزاع السياسى التى أدت إلى كثير من القضايا بين السياسيين بتهمة التشهير ، وكان ذلك قبل الاستقلال . عام ١٩٥٧ ، حتى لقد بلغ دخل أحد المحامين من هذه القضايا ٤٥ ألف دولار فى العام .

نكروما - والاستقلال (١) :

لأنزاع فى أن نكروما هو بطل الاستقلال الغانى ، ولا نغالى إذا قلنا إنه أحد دعائم القومية الحديثة فى إفريقيا بأسرها . ونكروما من مواليد ١٩٠٩ فى قرية « نكر فول » فى مقاطعة « أنزىما » على بعد ٢٢٠ ميلا من أكرا ، من قبيلة « نوى » وهى فرع من قبيلة « إنتى » . وهو لم يولد عظيما ولم تمنح له العظمة ، إنما كسبها خلال جهده وعمله وكفاحه الطويل ، فى إصرار وثبات . ميز شخصيته البسيطة . وكان أبوه حدادا وأمه تمارس التجارة ، ولكن مركزهم فى الحياة لم يمنع من أن يفكروا ويرسموا مستقبل ابنهم ، فعملا فى جد وكفاح ليوفرا له نفقات الدراسة .

وتخرج نكروما من كلية اشيموتا سنة ١٩٣١ ، ثم سافر إلى الولايات المتحدة والتحق بجامعة لنكولن فى بنسلفانيا . وبعد تخرجه سافر إلى لندن . للدراسة القانونية واشتغل نكروما بالسياسة وهو فى لندن ، وأحس البريطانيون أن ثمة رجل قيادة يوشك أن يظهر . وأنشأ فى لندن أول منظمة سياسية هو وبعض الغانيين المقيمين فى لندن ، واشترك فى كثير من المؤتمرات السياسية التى جمعته مع عدد من القادة الإفريقيين ، أمثال الدكتور باندا ، وجومو كينياتا وغيرهم .

وفى أعقاب الحرب الثانية ، دعى نكروما إلى تولى سكرتارية حزب .

(١) المرجع السابق ص ٨٧ وما بعدها ، والمرجع السابق ص ٣٩٧ وما بعدها .

اتحاد شعب ساحل الذهب الذى أسسه الدكتور وانكواه . وبدأ نكروما يتجه بالقومية الإفريقية فى غانا اتجاهاً جديداً ، وثار الاضطرابات فى عنف لم يألّفه المستعمر ، وانتهى الأمر بإلقاء القبض على نكروما عام ١٩٤٨ . وبعد خروجه من المعتقل عام ١٩٤٩ ، وجد أن اتجاه حزب اتحاد شعب ساحل الذهب لا يتفق مع أمانيه الوطنية ، ولذلك بدأ بإنشاء حزبه الجديد « حزب مؤتمر الشعب » وقام بحملة شعبية واسعة ، استجابت لها جميع طوائف الشعب ، ولم يجد المستعمر مفرأ من اعتقال نكروما مرة ثانية فى عام ١٩٥١ . وقد كان اعتقال نكروما تدعيماً قوياً لتأييد الشعب له . واتضح هذا التأييد الكاسح فى انتخابات المجلس التشريعى عام ١٩٥١ ، إذ تقدم نكروما إلى الانتخابات وهو فى السجن . وكان شعار الحزب هو « الحكم الداقى الآن » واكتسح الحزب الميدان واضطر الحاكم العام إلى إطلاق سراح نكروما ليصبح رئيساً للوزارة .

وعدل نكروما الدستور فى عام ١٩٥٢ ثم فى عام ١٩٥٤ . وبموجب هذه التعديلات أصبح المجلس التشريعى من الإفريقيين وحدهم ثم أخرج الوزراء الإنجليز . واستبقيت مسائل الدفاع والقضاء والمالية فى أيدي الحاكم العام بالإضافة إلى شئون التوجولاند تحت الوصاية الدولية .

وانطلقت الحكومة الوطنية الخالصة فى غانا فى طريق مرسوم لتحقيق غايتها من استكمال السيادة الوطنية للبلاد . ورسم نكروما سياسة حكومته وأرساها على أربعة دعائم ، الدعامة الأولى النهوض بالزراعة ، المصدر الرئيسى للثروة فى البلاد . والدعامة الثانية ، إقامة الصناعة المحلية ، لتكون نواة للنهضة الصناعية الشاملة ، حتى يتحقق لغانا قدر من الكفاية الصناعية يوفر عليها الكثير مما تستورده . والدعامة الثالثة تيسير وسائل المواصلات التى هى عماد النشاط التجارى ولربط أقاليم البلاد وتوثيق وحدتها . والدعامة الأخيرة نشر العلم والثقافة وإقامة وعى سياسى وقومى .

ونكروما رجل جماهير من الطراز الأول ، وهو لا يعنى كثيراً بشئون نفسه الخاصة ولا يقيم وزناً كثيراً لتنظيم أوقات راحته ، بل لا يكاد يترك لنفسه وقتاً للراحة ، ويمضى عطلة نهاية الأسبوع فى التجول فى الأقاليم . وهو يستيقظ عادة فى الرابعة صباحاً ، فيطلع على الأوراق الرسمية حتى منتصف السابعة ثم يذهب إلى مقر الحزب ليلتقى برؤساء اللجان والزوار لفترة قد تطول حتى الساعتين من الزمن . ثم يرجع إلى مكتبه برئاسة الوزارة ويظل فيه متجاوزاً موعد غذائه فى أغلب الأحيان . وليس لنكروما هوايات معينة وهو لا يمارس رياضة ما ، فليس لديه وقت لمثل هذه المسائل .

ونكروما عميق الإيمان بأهدافه وبالشعب ، وهو واثق من طريقه ومن الهدف الذى يسعى إليه . ويستطيع أن ينقل هذه الثقة فى تأثير بليغ إلى مستمعيه من جماهير الشعب ، فقد حدث فى المؤتمر الشعبى الذى يعقده كل عام فى الميدان الكبير فى أكرا ، وكان ذلك قبيل إعلان استقلال غانا رسمياً ، أن خطب فى المؤتمر السنوى للحزب مؤكداً ثقته فى أهدافه بخطاب طويل جاء به :

« إن أول شيء أريد أن أقوله لكم ، هو أنى أرحب أن أعرف بينكم باسم كوامى نكروما مجرداً عن أى صفة ، فأرجو أن تدعوا لقب الدكتور ، والمحترم أيضاً .

« أصدقائى ومواطنى أعضاء الحزب ، باسم الحرية ، نحتفل هذا الأسبوع كله بيوم الاستقلال ، ذلك اليوم المقدس ، وذكراه العطرة ، فلنشدد معاً ! نشيد الحرية .

« إنه ليس من اليسير تنظيم حزب سياسى فى إقليم مستعمر تسعى قوى الاستعمار بذل الفرقة بين أبنائه ، فإن سياسة الاستعمار منذ القدم هى سياسة فرق تسد ، إن الاستعمار نظام ينبغى تخطيطه ، وإن تاريخ هذه القارة سوف يتغير بما نرسمه نحن ونقرره بإرادتنا ، فلننس أحقادنا وضغائننا ، ولنجعل من غانا مهداً للحرية لإفريقيا بأسرها .

« إننا وصلنا إلى مرحلة في كفاحنا ، حيث لا محل هناك للنكوص ، وإن
ثقتكم لن تكون أبداً في غير محلها ، وقد يأتي وقت تريد فيه قوى الاستعمار
والرجعية أن توقف التيار الزاحف بالشعب ، وإنى أدعوكم من الآن إلى
الثبات ، فإن الهدف قد بات قريباً ولتكونوا جميعاً متحدين باسم السماء » .

غانا في الحقل الدولي :

وفي عام ١٩٥٧ ، أعلنت دولة غانا المستقلة ، وآلت جميع شئونها إلى
حكومتها ودخلت في مجموعة الدول المستقلة وفي الأمم المتحدة ، وتبادلت
التمثيل السياسي مع غيرها من الدول . وبدأت غانا تمارس نشاطها في الحقل
الدولي ، وتشترك مع القوة الحيادية في العالم لإرساء قواعد جديدة للعلاقات
الدولية . وساهمت أكرا مع القاهرة في تزعم الدعوة الإفريقية ، ومن منبر
مؤتمر الشعوب الإفريقية ، ومؤتمر الدول الإفريقية في أكرا ، رسمت
السمات الأولى للشخصية الإفريقية الحديثة التي عبر عنها نكروما بقوله :
« إنها الوثبة التي رفعت اسم إفريقيا من العدم فأصبح على كل لسان . إنها دعوة
التحرر والسلام ، إنها صرخة الملونين الذين أرادوا لأنفسهم الحياة الكريمة » .
وتعنف الدعوة إلى الشخصية الإفريقية ، ويزيد انزعاج المستعمر ويحاول
أن يعود إلى مؤامراته وقد وجد غانا تثبت أقدامها في الطريق الذي اختارته
لنفسها ، طريق الكتلة الآسيوية الإفريقية الحيادية . وينطلق النداء القوي مدوياً
« إليكم عنا ، فهذه بلادنا ونحن أصحابها ، ونحن جديرون بأن نتولاها ، إليكم
عنا ، فلسنا في حاجة إلى أن يرحب بنا أحد ، لقد ولدنا اليوم ، ولكننا ولدنا
أقوياء » .

ولكن الاستعمار لم يفقد كل آماله بعد ، وما تزال لديه بعض الألاعيب
التي يجيدها . الاستعمار الذي فتت شعوب إفريقيا والذي عز عليه أن يرى
معالم التحرر تنبعث من المعقل الذي كان يسيطر عليه . ولكن عين الشعب
اليقظ لم تكن لتغفل ، ولم تلبث أن كشفت النقاب عن مؤامرة يقف وراءها

المستعمر وأعلن في أكرا نبأ اكتشاف مؤامرة تهدف إلى قتل رئيس الوزراء وإحداث انقلاب وثورة في غانا وشكلت الحكومة لجنة ثلاثية للتحقيق . وأثبت التحقيق أن الاستعمار البريطاني كان يمول المؤامرة . وأنه ليس بغريب أن يلجأ الاستعمار إلى أساليبه العتيقة ، اعتقاداً منه بأن الشعوب ما زالت على فطرتها وسذاجتها وليست مؤامرة العدوان الثلاثي على مصر ببعيدة عن الأذهان . وهدف الاستعمار من افتعال القلاقل والانقسام في بلد حديث الاستقلال هو السعي إلى إيجاد مبررات لعودته إلى سيطرته السابقة ، واستعادة تلك الأسواق التجارية التي أوشكت أن تفلت من برائته بإظهار الإفريقيين بمظهر العاجزين عن إدارة أمور أنفسهم :

وأصدرت حكومة غانا كتاباً أبيض في الرابع والعشرين من يونيو ١٩٥٩ جاء فيه : « ثبت للحكومة من معلوماتها بأن دولة أجنبية تعهدت بدفع مليون جنيه لتمويل مؤامرة لقلب نظام الحكم في غانا ولاغتيال رئيس الوزراء الدكتور نكروما » .

وقد تضمن الكتاب كذلك تقرير اللجنة الخاصة التي قامت بالتحقيق في المؤامرة وقالت اللجنة في تقريرها إنه : « ثبت لديها أن اثنين من زعماء المعارضة اتفقا على القيام بعمل غير مشروع ، وهو تنفيذ مؤامرة في تاريخ مقبل ، تتسم بالطابع الثوري » .

وأعلنت حكومة غانا أنها ستأخذ أي شخص يحاول إحداث انقلاب أو الإقدام على الاغتيال أو عرقلة الانتخابات الحرة بمنتهى الشدة . وقالت الحكومة إنها ستلجأ إلى الجيش الاحتياطي متى كان ذلك ضرورياً إزاء أي فرد مهما كان مركزه ومتى روى أن مصلحة الوطن تتطلب ذلك .

غانا — والمستقبل (١) :

لا يملك كل من زار غانا سوى أن يبدى الإعجاب العظيم بما حققته

(١) اتخذت الإجراءات للانتهاء من وضع دستور جديد لجمهورية غانا ، وذلك بعد زيارة مكيلان الأخيرة في فبراير ١٩٦٠ ، وتمت إجراءات الإعلان في نهاية يونيو ١٩٦٠ — وقد فاز نكروما بمنصب رئاسة الجمهورية بأغلبية ساحقة .

في فترة عامين من الاستقلال ، حتى غلاة المستعمرين لم يستطيعوا إنكار تلك الحقيقة . فصرح وزير الدولة البريطاني لشئون الكمنولث عقب زيارته لغانا بقوله : « إن التقدم الذي أحرزته غانا منذ استقلالها كان تقدماً طيباً ، وإن التجارب التي قامت بها في ميدان الإصلاح الزراعي للتوسع في زراعة الكاكاو وتحسينه قد أسفرت عن نتائج ممتازة ، ارتفعت بالإنتاج » .

وفي العيد الثاني لاستقلال غانا ، سنة ١٩٥٩ ، قال نكروما في خطابه السنوي الموجه للشعب ، بشأن العلاقات الخارجية وسياسة غانا الدولية . لم تقتصر على تأكيد شخصيتنا الإفريقية داخل نطاق مجموعة الشعوب الإفريقية فقط ، بل وضعنا أسس الوحدة بين غانا وغينيا ، ودعمنا روابط الإخاء مع جارتنا الكبيرة نيجيريا ، وازدادت علاقات المودة والصداقة بيننا وبين الدول الإفريقية الأخرى عمقاً وقوة » .

والمستقبل بالنسبة لغانا يستقر على دعامتين : الدعامة الأولى اقتصادية ، وتتضمن برامج النهضة الاقتصادية والتنمية التي من شأنها أن تكفل للدولة الوليدة أسباب القوة والتحرر الاقتصادي وهما أساسا الاستقلال السياسي . والدعامة الثانية سياسية ، وهي تتعلق بأسلوب إدارة دفة الحكم في البلاد ، بحيث يتحقق أكبر قدر من المكاسب السريعة في ظل من الأمن والطمأنينة والاستقرار والتوجيه السليم .

غانا الصناعية :

إن التخطيط الصناعي الذي وضعته حكومة غانا ، يتميز بقدر كبير من الطموح ، حتى لقد وصفه أحد رجال الاقتصاد البريطانيين بأنه تخطيط يردد أي اقتصاد أوروبي في إقراره ، وإن كانت مقدماته سليمة إلى حد كبير . وقد وضع التخطيط ليطبق حتى عام ١٩٦٤ ، وتقدر له ميزانية إنفاق تبلغ ٣٤٢ مليون جنيه غاني . وتفرق مشروعات التخطيط بين المشروعات الحالية التي تتكلف ١٢٤ مليون جنيه فقط ، والمشروعات الأخرى التي سوف

تقتضى استخدام المعونات الخارجية . وتركز المشروعات الحالية على العمليات الإنتاجية وتتضمن مخصصات متزايدة لتحسين الزراعى فى مزارع الكاكاو ، كما تتضمن استثمارات كبيرة فى المنتجات الأخرى كالتفاح وزيت النخيل وذلك لتخفيف اعتماد غانا على محصول الكاكاو وحده . كما تجرى تجارب الآن فى مساحات ضيقة لزراعة المطاط والطباق والقطن .

ويهدف التخطيط الحديد إلى إنشاء ٦٠٠ مصنع على الأقل ، تنتج أكثر من ١٠٠ صنف من المنتجات بما فيها النسيج والمنتجات المعدنية والكيماويات وأدوات البناء ومصانع تجميع السيارات . وتسير مشروعات توليد الكهرباء من مساقط المياه مع الحركة الصناعية وتبلغ تكاليفها التقديرية قرابة ١٠٠ مليون جنيه ، ويهتم نكروما بصفة خاصة بهذه المشروعات وتوثر إلى حد كبير على آماله السياسية ، لأنه يشعر بأن اعتماد غانا على الكاكاو وحده لن يتيح لها مركز الزعامة التى تصبو إلى الاحتفاظ به فى إفريقيا .

الديموقراطية الموجهة فى غانا :

قلنا إن حكومة غانا قد رسمت سياستها على دعائم تكفل الأمن والاستقرار المطمئن ، والتوجيه السليم . ولذلك فقد اتسمت مناهجها فى ميادين الاقتصاد والسياسة على سواء ، بظاهرة المشاركة الحكومية والإشراف الموجه ، ففى الميدان الاقتصادى ، أنشئ مجلس الاتحاد التجارى الغانى ، ممثلا للاتحادات التجارية جميعها ، وخولت له سلطات تنظيم الاتحادات بكافة أنواعها ، بعد إجازة الحكومة لإنشائها . وخولت للسلطات الحكومية المسئولة مراجعة حسابات ونظم تلك الاتحادات ، كما لها سلطة تجميد أموالها إذا خرجت عن أهدافها الأساسية . ولا يجوز إنشاء اتحاد مهنى إلا إذا ضم على الأقل ٤٠ ٪ من أبناء المهنة كما حرم القانون إنشاء اتحادات لعمال الحكومة وحرم حق الإضراب . ولا شك أن هذا القانون يدل على حرص حكومة غانا على إعلاء مصلحة الجماعة والدولة على مصالح الأفراد ، ورسم السياسة الاقتصادية العامة ، أو المشاركة فى رسمها بما يكفل تحقيق ذلك .

وتحرص غانا على وضع برنامج للتطور الدستوري السريع ، ويهدف هذا البرنامج إلى إقامة مركزية موجهة ، تستطيع التصرف الموحد السريع . فألغت الحكومة المجالس الإقليمية وأصدرت قوانين تقيد من النشاط الحزبي . كما خول القانون للحكومة سلطة سحب الصفة النيابية من أى عضو فى البرلمان إذا قاطع جلسات المجلس .

ومن صور الديمقراطية الموجهة فى غانا ، تركيز سلطة الترقية إلى المناصب الرئيسية فى الدولة بين أيدي رئيس الوزراء وكذلك مراكز القضاء العالى لا يتم شغلها إلا بعد مشورة رئيس الوزراء . وواضح أن الهدف من هذه القواعد أن يتحقق تناسق وانسجام بين المسئوليات العليا فى الدولة ، حتى يمكن التفرغ للسياسة التحررية التقدمية التى رسمت للنهضة الشاملة بالبلاد .

وقد تبلورت هذه السياسة الموجهة فى استقرار وثبات تميزت بها غانا وأثار إعجاب جميع من زاروها من رجال الأعمال والمسؤولين الأجانب ، ولاريب أن الاستقرار والطمأنينة هما الدعامتان الأساسيتان اللتان تحتاج إليهما دولة ناشئة تريد أن ترسى مستقبلها على أسس سليمة من التعاون المثمر مع غيرها من الدول ، كما أنهما من شأنهما أن يشجعا رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة التى تكون فى حاجة إليها .

وإن المستقبل الباسم الذى تتطلع إليه القومية الإفريقية فى غانا قد أخذت معالمه تتضح شيئاً فشيئاً ، فى ظل قيادة وطنية مخلصه ، ترسم منهجاً سياسياً سليماً على ضوء المشاعر الوطنية ، وعلى هدى الروح المتحررة التى تتمشى مع الأسلوب التحررى الذى تمثله المجموعة الآسيوية الإفريقية . وإن المأمول أن تنبؤ غانا ، مع شقيقاتها الإفريقيات مكانها اللائق فى الصف الحيادى الذى تنتظم فيه سائر الدول المؤمنة بحقوقها فى الحياة الحرة الكريمة .

الفصل الثالث - غينيا :

تقع غينيا على الساحل الإفريقي للأطلنطى وهى تشترك فى حدودها مع اتحاد مالى (السنغال) ومع ليبيريا ومع سيراليون . ويبلغ تعدادها حوالى ثلاثة ملايين نفس ولكن مساحتها تعادل مساحة غانا . وغينيا دولة إسلامية إذ تبلغ نسبة المسلمين فيها ٩٠ ٪ من عدد السكان ورئيس جمهوريتها الزعيم الإفريقى المسلم أحمد سيكوتورى . وقد افتتحت الجلسة التاريخية للجمعية التشريعية التى أعلن فيها الاستقلال بترتيل من آى الذكر الحكيم . وأعلن رئيس الجمعية التشريعية فى خطابه الافتتاحى قائلاً : « إن العالم يشهد اليوم مولد دولة إسلامية جديدة ، دولة مستقلة ذات سيادة » .

وينتسب شعب غينيا إلى قبيلتين غالبتين فى أصله ، هما قبيلتا البيلهز (الفولانى) والمالنيك . وتعيش على الساحل بعض قبائل السوسو : وهم يتميزون بنشاط وحذق جعلهم يكونون الأساس الصناعى للبلاد ، بل لغرب إفريقيا كله .

وتستقر قبائل بيلهز (فولانى) فى إقليم « فوتاد جاليون » وهم العنصر الغالب على أصل غينيا كلها . وهذه القبائل هى امتزاج تاريخى بين المؤسسين الأول لإمبراطورية غانا القديمة التى انحدرت من السودان الغربى أمام الزحف الإسلامى على النحوالذى قدمنا عند دراستنا لغانا، وقد استوطنوا غينيا فى مطلع القرن الخامس عشر وامتزجوا مع الزنوج .

وقد كانت غينيا جزءاً من إمبراطورية « مالى » التاريخية التى كانت تمتد من السودان الفرنسى حتى ساحل الأطلنطى . وكانت لتلك الإمبراطورية أمجاد سجلها التاريخ ، وكان على رأسها ملك يسمى « المانسا » بلغت عظمته وثوراه أنه قد اصطحب معه عند أداء فريضة الحج حاشية بلغت ستين ألف رجل . وقد جعل هذا الملك عاصمته « تيمبوكوتو » معقلاً إسلامياً عظيماً ، وملجأ للعلماء المسلمين الذين كانوا يهاجرون إليها هرباً من بطش أو استبداد يلاقونه فى بلادهم .

وقد جرت سنة تلك المملكة على عدم السماح لغريب غير مسلم بالدخول إلى أراضيها وعند ما بدأت مغامرات الأوروبيين وهجماتهم على إفريقيا لم يستطيعوا دخول غينيا لحرص هذه المملكة على تلك التقاليد . حتى كان عام ١٨١٥ حين استطاع مغامر فرنسي يدعى « رينيه كابل » كان يتقن العربية وادعى أنه لاجئ مسلم هارب من اضطهاد سلطان مصر . واستطاع تحت هذا الستار أن يدخل غينيا ثم عاصمة مالى « تيمبوكتو » وبعد ذلك مكن للفرنسيين من التسلل إلى غابات غينيا .

وفي عام ١٨٨٧ ، بادرت فرنسا في فترة السباق نحو الاستيلاء على الأقاليم الإفريقية إلى إرسال جنود احتلالها إلى غينيا واحتلت مدينة كوناكرى . ولكن الروح الإفريقية لم تقبل هذا الاحتلال وقام من صفوف الشعب الإفريقى رجل يدعى « الماي سامورى » وهو كان أحد عبيد الزعماء القدامى بلغ مرتبة كبيرة في إمبراطورية مالى وتزعّم حركة للمقاومة العنيفة للفرنسيين استمرت أحد عشر عاماً متوالية ، كبدهم فيها أعظم الحسائر وعاش حياة أسطورية من البطولة والفداء حتى أُرِى في عام ١٨٩٨ . ولكن ظلت الأسطورة تعيش ، وتروى عن سامورى أنه تنبأ بأن أحد أحفاده سوف يحمل رسالته من بعده ويطهر أرض غينيا من الفرنسيين . وقد تحققت نبوءة ذلك الزعيم القديم ، فإن سنيكوتورى ، ينتسب بأصله إلى البطل « سامورى » .

وغينيا ليست معدومة الثروات ، بل إنها تعتبر من أهم بلدان إفريقيا بالنظر إلى احتمالاتها الصناعية في المستقبل ، وكل ما ينقصها هو رموس الأموال . وقد أطلق الفرنسيون على غينيا تسمية « إقليم الإنجو الإفريقى » إشارة إلى ما تتمتع به من تباين في الثروات في مساحاتها الواسعة . وتتميز غينيا بالمرتفعات والأنهار شديدة الانحدار والمستنقعات .

وغينيا المتطورة الحديثة ، تتمثل فيها إفريقيا القديمة والجديدة على سواء . فهناك المباني الضخمة ومجوارها المساكن البدائية التقليدية ذات الطابق الواحد .

وتقوم حركة الإنشاء على قدم وساق ، هذه مدارس ، ومكاتب ، ومحلات تجارية حديثة تغطي على البقايا القديمة من مدينة كونا كرى . وتتسابق السيارات الحديثة بجانب وسائل المواصلات القديمة المعتمدة على الدواب . ويمتلئ الميناء بأنواع من السفن الكبيرة ، تراحم سفن الصيد الصغيرة .

القومية الإفريقية في غينيا :

قدما أن الحرب العالمية الثانية كان لها تأثير من نوع خاص على نشأة القومية الإفريقية بوجه عام ، وقد كان لها أثرها المتميز الواضح في الأقاليم التي كانت تخضع للاستعمار الفرنسي على وجه خاص . وذلك لأن فرنسا ، وهي قد تهاوت تحت أقدام جيش الاحتلال الألماني ، كانت مستعمراتها حرة بأن تنفصل عنها وتركها تتداعى إلى الفناء . ولكن تلك المستعمرات كانت العون الأول لفرنسا فساعدتها لإقالة عثرتها ، والوقوف على قدميها . وكانت داكار ، هي العاصمة الثانية ، بل الأولى لفرنسا الحرة (الديجولية) . ثم من بعدها في أعقاب الحرب التأم شمل زعماء إفريقيا مع ديجول في مؤتمر برازافيل المشهور ، الذي بذل فيه ديجول على لسان الاستعمار الفرنسي أكاذيبه المضللة بوعود كاذبة .

ولكن أبناء إفريقيا الذين خاضوا الحرب في سبيل فكرة الحرية البشرية ، وليس في سبيل فرنسا ، ذلك الوهم الكاذب الذي حاولت فرنسا أن تخدع العالم به ، حينما عاد هؤلاء الأبطال إلى بلادهم بدأت موجات من الوعي السياسي والقومية تجتاح تلك الأقاليم . وظهرت الأحزاب السياسية التي انتظمت صفوف المحاربين المشرحين ، وطوائف المثقفين .

وغيرت فرنسا مضطرة نظرتها إلى مستعمراتها ، وقد دفعها إلى ذلك عاملان : الأول الإحساس بالضعف والتخاذل في أعقاب الحرب بعد افتتاح حقيقة قوتها التي ماكانت سوى سياج من الباطل ترهب به العزل من الإفريقيين ، والعامل الثاني فقدتها لمستعمراتها في الشرق الأقصى من آسيا . فأشفقت أن تفقد مستعمراتها في إفريقيا .

وصدر قانون الإطار ، اعترفت فيه فرنسا لأول مرة بانتهاء فكرة
لجمهورية الفرنسية الواحدة غير القابلة للانقسام . وظنت فرنسا أنها بذلك
قد استطاعت مخادعة قوى القومية الإفريقية ، ولكن الوعي في غينيا كان أعمق
من أن تخدعه أساليب المستعمر ووعوده . فلم ترض غينيا عن قانون الإطار ،
وأعلن سيكوتورى أنه يعتقد أن هذا القانون لا يعدو مجرد خطوة أولى ينبغي
أن تتبعها خطوات . وبادر بالسفر إلى باريس للتفاهم حول الخطوة التالية ،
«عند ما قيل له إن قانون الإطار قد حدد بجلاء وضع غينيا أجاب في عنف
«إننا لم نجئ إلى هنا ليقال لنا ما هو القانون ، لقد جئنا لرسم القانون
بإرادتنا » .

استفاد المستعمر من كثرة الأحزاب السياسية في غينيا ، واستغل الثغرات
التي أتاحت له لتحقيق أطماعه وتوطيد أقدامه في البلاد . ولم يلبث سيكوتورى
زعيم الحزب الاشتراكي الديموقراطى أن دعا في عام ١٩٥٣ جميع الأحزاب
السياسية إلى التكتل في جبهة واحدة متحدة لمواجهة المستعمر . وقد استجابت
الأحزاب لنداء الزعيم وقلدوه زعامة الحركة الوطنية في غينيا الفرنسية .

أحمد سيكوتورى :

إن القوميات ترتبط في نشأتها دائماً بالأشخاص الذين يتزعمون حركاتها
ولا تخرج القومية الإفريقية الحديثة عن هذه القاعدة ، خاصة وأن المجتمع
الإفريقى ما يزال في المراحل الأولى من تطوره المرتقب . ولذلك فإن دراسة
أى قطاع من قطاعات القومية الإفريقية الصاعدة لا يستقيم بدون التعرض
للشخص الباعث لها .

وبطل التحرر الغينى ، أحمد سيكوتورى ، شاب في الثامنة والثلاثين
من العمر ، عريض المنكبين ، سمح الحيا ، خطيب قدير على التحكم في الجماهير ،
وهو في ذلك يشبه سائر زعماء إفريقيا ، وغينيا تكاد تعبد زعيمها الشاب ،
الذى قفز إلى مقدمة أحداث إفريقيا بعد إعلانه عزم شعب غينيا رفض
مشروع ديجول .

وقد ولد سيكوتورى عام ١٩٢١ لأبوين فقيرين يعملان فى الفلاحة ،
ودرس فى مدرسة تحفيظ القرآن والدراسة الإسلامية فى مدينة « كانكان » ،
ثم انتقل بعد ذلك للدراسة فى مدرسة صناعية فرنسية . واضطر تحت وطأة
الفاقة إلى ترك المدرسة ، ولكنه استمر على اتصاله بالطبقات المثقفة وقرأ
كل ما تصل إليه يده من كتب ، والتحق بالعمل فى إحدى الوظائف الحكومية
الصغيرة فى بلدته .

ولكن طموح أحمد سيكوتورى لم يكن ليقف به عند قدر الوظيفة الكتابية
الصغيرة ، ولم يلبث أن بدأ فى تنظيم اتحاد للعمال ، واستقال من وظيفته عندما
قررت الإدارة نقله إلى مكان بعيد . وأصبح سيكوتورى بعد قليل رئيساً
لاتحاد العمال الفرنسى فى غينيا ، وهو فرع من فروع الاتحاد العام ، ومنذ
ذلك الوقت بدأت متاعب الإدارة الفرنسية . وبرزت موهبة تورى الخطابية
سواء فى لغته الوطنية بلهجاتها المختلفة أم باللغة الفرنسية ، وبدأ زعماء العمال
فى فرنسا يهتمون بالزعيم الغنى الشاب . الذى درس الماركسية والاشتراكية
وجاب أوروبا الشرقية والغربية على سواء .

وعاد سيكوتورى من جولته ليؤسس أول اتحاد وطنى عمالى حر ،
غير تابع لأى من اتحادات العمال الفرنسية ، وكان اتحاده الحديد وراء اضطرابات
١٩٥٣ التى حققت للعمال الغانيين أطيب النتائج . ثم انتقل تورى إلى حقل
السياسة الحزبية وقد ساءه تفرق الأحزاب وضعفها ، فدعا إلى الانضمام إلى
حزب الجبهة الديمقراطية الإفريقية الذى أسسه « فليكس بوجينى » فى ساحل
العاج وكان فى ذلك الوقت أقوى رجل سياسى فى غرب إفريقيا .

وتطورت حياته السياسية ، فانتقل من الجمعية التشريعية فى غينيا وأصبح
عمدة العاصمة كوناكرى ، ثم انتخب عضواً فى الجمعية الوطنية الفرنسية
نائباً عن غينيا . وفى الجلسة الأولى التى حضرها سيكوتورى ، وقف يخطب
فى الجمعية الوطنية الفرنسية وكان يوجه كلامه إلى قاعة شبه خاوية إلا من

بعض أعضاء اختفوا وراء صحفهم . وما إن استطرد تورى فى خطابه حتى بدأت الصحف تنزل عن وجوه أصحابها وأخذت المقاعد تمتلئ بشاغليها الذين أقبلوا من الخارج مسرعين ، وعند ما انتهى تورى من خطابه ، انطلقت عاصفة مدوية من تصفيق الإعجاب .

ووجد تورى أن مكانه ينبغى أن يكون فى غينيا ، وإليها عاد لينظم حزبه الجديد «الجهة الديمقراطية الإفريقية فى غينيا» على أسس جديدة من الاشتراكية التى يؤمن بها وأنشأ اتحاداً قوياً مستقلاً عن أى توجيه خارجى ، وبلغ عدد أعضاء الحزب المؤسسين ٧٠٠ ألف عضو . واكتسح كل مقاومة حزبية فى الداخل ، وأصبح أقوى رجل سياسى فى غينيا .

وعند ما أعلنت فرنسا قانون الإطار سنة ١٩٥٧ كان سيكو مستعداً وانتخب الرجل الثانى فى غينيا بعد الحاكم الفرنسى . ونهج سياسة مرسومة بدقة استخدم فيها القدر الضئيل من السلطات التى كانت مخولة له أحسن استخدام . ووجه تورى همه فى تلك المرحلة إلى الإصلاح الداخلى ، فقضى على النظام القبلى الذى كان المستعمر يستخدمه مخبلاً للفتك بالروح القومية ، وقد كانت لعبة بارعة منه ، فقد استدعى الحكام الفرنسيين المحليين واستكتبهم رأيهم فى رؤساء القبائل بصفة سرية ، وأبدوا رأيهم بفساد ذلك النظام . ثم بعد ذلك ألغى النظام بحجرة قلم ، وحينما أراد الزعماء القبليين التذمر ، نشر ما لديه من فضائح بخط الحكام الفرنسيين . وبذلك أوقع جميع الأطراف المتعاونة على استغلال البلاد فى الحرج ، وضرب الزعماء بالحكام ، وبعد التخلص من الزعماء القبليين وضع نظاماً أنشأ بمقتضاه أكثر من ٤ آلاف مجلس محلى قائم على أساس الانتخاب الشعبى العام المباشر ، وكانت تلك هى التجربة الديمقراطية الأولى فى إفريقيا الفرنسية .

قرار الاستقلال :

وعند ما جاء الجنرال دييجول إلى الحكم في مايو ١٩٥٨ ، وقام بمسرحيته التي أطلق عليها جمهورية فرنسا الخامسة ، وعرض على المستعمرات الاختيار بين أحد أمور ثلاثة . الاستقلال التام . أو الدخول في المجموعة الفرنسية ، أو الاندماج مع فرنسا الأم ، أعلن سيكوتوري في سخريه أن المجموعة الفرنسية ليست سوى صورة مزخرفة للأسلوب الاستعماري العتيق . وحينما جاء دييجول في جولته الإفريقية إلى كوناكري ، أرعد ثوري في حضور دييجول قائلاً : « إننا نفضل الفقر في ظل الحرية ، على الغنى في ظل العبودية » .

وقال ثوري في إحدى خطبه القومية في جموع الشعب في كونكارى في ٢٥ من سبتمبر ١٩٥٨ ، أى قبيل الاستفتاء بأيام ، « سنكون دولة مستقلة اعتباراً من ٢٩ سبتمبر الجارى فسوف نصوت بالرفض في الاستفتاء بشأن المجموعة الفرنسية . التي ليست في الواقع سوى الاتحاد الفرنسى القديم في صورة مجددة ، أى أنه نفس البضاعة القديمة وقد تبدلت بطاقها فقط » .

« سوف نرفض عدم المساواة ، وعدم المسئولية ، وابتداء من ٢٩ سبتمبر سنصبح دولة مستقلة ، ونتحمل المسئولية الكاملة الشاملة لجميع شئوننا . وسوف ننضم دولة جديدة إلى قائمة الدول الحرة ، وسيصبح يوم ٢٨ سبتمبر يوم عيدنا القومى » .

وبطبيعة الحال لم يكن الاستعمار الفرنسى ليرضى عن هذه الثورة القومية ، فعمد إلى تدبير المؤامرات ، وافتعال الحوادث واستغلالها . ولم تلبث الحكومة أن أعلنت في ١٩ من سبتمبر أن « الاستقلال لا يهدف كما يدعى البعض ، إثارة الإفريقيين على الأوربيين ، بل على العكس من ذلك ، يدعم الأسس التي يقوم عليها التعاون الصادق المثمر المشترك في الولاء لغينيا » .

وصوتت غينيا على المشروع الذى بدعه دييجول ، وكان جوابها النفى ، وبلغ عدد الأصوات التي رفضت المشروع نسبة ٩٥٪ من مجموع الأصوات

الصحيحة ، وغضبت فرنسا وأعلنت باريس عن نيتها في سحب جميع موظفيها المدنيين من غينيا خلال شهرين ، وكانت لإجابة توري على الفور ، أن طلب سحبهم في خلال ثمانية أيام .

وحرّم توري إقامة أى احتفال ، وقال للشعب إن الوقت ليس وقت أفراح ، وينبغي على كل فرد أن يضاعف من الجهد والحذر من مؤامرات المستعمر . وظهرت قوة شخصية أحمد سيكوتوري ، ولو لم تكن تلك الشخصية الفذة ، لما استطاعت الأمة الجديدة أن تقف على قدميها . ويعتبر توري نفسه أباً لشعب غينيا وأن مشكلات أفرادها هي مشكلاته الخاصة .

وأعلن رسمياً في ٢ من أكتوبر ١٩٥٨ قيام دولة غينيا جمهورية ذات سيادة . وقد رحبت الكتلة الإفريقية الآسيوية بقيام دولة غينيا . واعترفت دول هذه المجموعة بالجمهورية الجديدة ، وكان في مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة وغانا والحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر ، وانضمت غينيا إلى الأمم المتحدة ، وأصبحت عضواً في المجموعة الآسيوية الإفريقية ، وتبادلت التمثيل الدبلوماسي مع عدد كبير من دولها .

ولم يأل المستعمر جهداً لتدبير مؤامراته ، واستخدمت باريس الكثير من العملاء في داخل غينيا وخارجها ، وأحاطت الجمهورية الوليدة بحصار اقتصادي ، وحاولت إثارة الفتن في البلاد بالإيقاع بين القبائل وإثارة بعض النزعات الانفصالية . وقد كان قبول غينيا في الأمم المتحدة لطمّة شديدة لحكومة باريس فزادت من سخطها ومن جهودها المتأمرة وعلى الرغم من أن باريس اضطرت في النهاية إلى التسليم بقيام جمهورية غينيا المستقلة كأمر واقع ، وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي ، وأبرمت بعض الاتفاقات الاقتصادية لبرامج المعونات الفنية ، إلا أنها استمرت في مؤامرتها في الخفاء . فصرح دبيريه رئيس وزراء فرنسا في حديث سري له ، بأن حكومته تفكر في القيام بتدخل عسكري في غينيا لمعاقبها لأنها جعلت من إقليمها مركزاً هاماً من مراكز تجمع الحركات الإفريقية المتحررة بحيث تشكل خطراً مباشراً على المجموعة الفرنسية .

وأحس شعب غينيا بالخطر ، فأخذ يعد العدة ، واستوردت الحكومة العتاد الحربى من تشيكوسلوفاكيا ، فكانت تلك الحركة هى الضربة القاضية التى أقامت حكومة باريس وأقعدتها ، وحطمت آمالها فى تدخل عسكري . سريع فى غينيا . وثبتت أقدام الدولة الوليدة فى المجتمع الدولى ومضت فى طريقها الذى رسمه لها بإتقان زعيمها الفذ ورائدها القوى أحمد سيكوتورى .

وأعلن سيكوتورى سياسة غينيا الجديدة ، التى تتلخص فى الحياد الإيجابى وعدم الانحياز لأى كتلة من الكتل الدولية ، والمساهمة فى كل ما من شأنه دعم السلام العالمى وتحقيق حريات الشعوب . وقال إن بلاده لا تدين بأى مذهب من المذاهب السياسية المعروفة ، وإنما درست كل تلك النظم ، واستخلصت منها جميعاً أسلوباً يتناسب مع مقتضيات الظروف التى تحيط بالمجتمع الإفريقى فى غينيا . وأكد سيكوتورى تضامناً ببلاده مع دول المجموعة الآسيوية الإفريقية تضامناً كاملاً ، ليس فيه أية شائبة من مناورات سياسية . أو نوايا خفية .

اقتصاد غينيا:

إن طاقات غينيا فى الثورة المعدنية تكفل لها مستقبلًا صناعياً عظيماً ، فقد اكتشفت مناجم « البوكسيد » (خام الألمنيوم) فى مناطق شاسعة حول مدينة كوناكرى ، منذ عام ١٩٤٩ وقد حرص المستعمر منذ ذلك الوقت على أن يسير استغلاله لتلك المناجم بنسبة ضئيلة وأن يتم شحن المستخرج فى حالته الخام إلى الخارج حيث يحول إلى ألمنيوم فى مصانع فرنسا وكندا ، اللتين تنتسب إليهما الشركات المستغلة .

وعند ما تولت الحكومة الوطنية بقيادة سيكوتورى ، قبل الاستقلال ، وضعت مشروعات لإقامة الصناعة المحلية للألمنيوم . وتعتمد هذه المشروعات على توليد الكهرباء من مساقط الأنهار السريعة المنتشرة فى غينيا . وأهم هذه المشروعات الخاصة بالقوى المائية ، مشروع خزان نهر « كوناكورى » عند

مدينة « سونايتي » . وقد عرقلت فرنسا إقامة ذلك الخزان وسحبت وعدها بتقديم قرض لإنشائه بعد استقلال غينيا ، ولكن مضت الجمهورية الفتية في إصرار وإيمان في العمل لإقامة هذا الخزان الذي يهتم به الرئيس سيكوتوري ، حتى لقد صرح قائلاً « سنبنيه بأيدينا ، حجراً حجراً ، إن اقتضى الأمر » .

ويحلم سيكوتوري بكميات ضخمة من الطاقات الكهربائية تكون في خدمة النهضة الصناعية التي يرسمها ، ويتوقع اليوم القريب الذي تصبح فيه للشعب الإفريقي في غينيا بيوت من الألمنيوم ، وقوارب ملاحية وطائرات وقاطرات وسيارات تصنع جميعها محلياً ، وإذا ما استكملت غينيا مشروعات استخراج البوكسيد ، سوف تصبح أكبر مركز لإنتاج الألمنيوم في العالم .

ورسمت الحكومة الوطنية لجمهورية غينيا خطوط المشروع العظيم لاستخراج البوكسيد وإنتاج الألمنيوم . وتحدد تاريخ ١٩٦٠ لبدء إنتاج المصنع الضخم ، وينتظر أن يصل إنتاجه المبدئي في العام الأول إلى ٥٠٠ ألف طن ، يزيد في العام التالي إلى مليون طن . ويجري استخلاص الألمنيوم لنصف المستخرج من البوكسيد محلياً ، ويصدر الباقي بحالته الخام . والمشروع الجديد يرسم عدداً من المدن الصناعية الكاملة حول المناجم ، معدة على الطراز الحديث ، وتتسع لإسكان ٢٠ ألف نفس بين مهندسين وفنيين وعمال . وتتهيا في تلك المدن وسائل الحياة الاجتماعية ، فتضم المراكز الثقافية ودور اللهو والمدارس والمستشفيات . ويعمل الآن في تشييد هذه المدن والمنشآت . ستة آلاف عامل إفريقي و ١,٢٠٠ عامل ومهندس أوروبي . هذا ويقدر مستودع البوكسيد في هذه المناجم بحوالى ٥٥٠ مليون طن يستخرج منه قرابة ٢٢ مليون طن من الألمنيوم أى يعادل أكثر من مائة ضعف ما تنتجه فرنسا .

وإلى جانب سياسة التصنيع ، تسير الحكومة على نهج قويم في برامج التنمية الزراعية والإصلاح للتوسع في الرقعة المزروعة . وتحرص الحكومة على أن تسير السيارتين الصناعية والزراعية في تناسق

وتجانس ، وتهدف من ذلك إلى تفادي الفورة الصناعية بالإقبال عليها فترتفع نسبة البطالة الصناعية وتهبط الأجور ، كما ترمى إلى توفير المحصولات الزراعية التي تمكن البلاد من اكتفاء ذاتي في كثير من المواد الغذائية ، وأهم المحصولات الزراعية الموز الذي وصلت قيمته إلى مليار ، ٣٠٠ مليون فرنك في العام ، والأرز ، والذرة والبطاطا والبقول السوداني ، والبن والبلح .

وفي غينيا مناجم للحديد الذي يعتبر الثروة المعدنية الثانية في البلاد ، وقد وصل إنتاج الحديد إلى مليارين من الأطنان عام ١٩٥٧ . وما تزال الصادرات الزراعية هي العنصر الأكبر في تجارة غينيا ، إذ وصلت نسبتها ٦٨,٦٥٪ من مجموعة قيمة الصادرات في عام ١٩٥٧ .

غينيا والمستقبل :

إن تحول غينيا من إقليم إداري إلى دولة كاملة السيادة دون أن تسقط نقطة دم واحدة ودون أي عنف ، ثم استطرادها في طريق سليم مرسوم لسياسة خارجية كريمة من الحياد الإيجابي وعدم الانحياز إلى الكتل الدولية ، ثم التغلب على صنوف العقبات المادية والاقتصادية والسياسية التي وضعها ويضعها المستعمر في طريقها ، كل أولئك يدل على أن ثمة مستقبلاً باسماً يترقب غينيا وتتطلع إليه .

وقد تمكنت غينيا من التغلب على الفراغ الذي تركه انسحاب مثات من الفنيين الفرنسيين ونفذت مشروعاتها الاقتصادية والعمرانية في دقة مذهلة ، فأنشأت شبكات المواصلات ونظمت إدارات المصالح الحكومية . وشكلت الحكومة لجنة فنية من المهندسين الإفريقيين لدراسة وإعداد المشروعات في إطار تصميم وتطوير مطابقين .

وستكون غينيا ميداناً مزدوجاً للتجربة ، ففي الوقت الذي يتعين فيه على الإفريقيين أن يعملوا لرقى بلادهم ، ينبغي عليهم أن يربوا أنفسهم بأنفسهم ويبرهنوا بذلك على أنهم جديرون بالمسؤوليات الضخمة التي أقيت على

عواتقهم . وإن العزم والتصميم الذى يطبع الشعب الغنى وحكومته ، هو
الباعث الأول على تلك الثقة بالمستقبل التى تسود جميع الدوائر المسئولة .

ولم تنهر غينيا حين تخلت عنها فرنسا ، كما توقعت (١) ، كما أنها لم تقبل
كل الإقبال على فرنسا حين عادت تمديد الصداقة وتلوح لها بالمعونات ،
بل أخذت ما لم يكن ليس به أدنى مساس بسيادتها واستقلالها ، وعاملت فرنسا
في ترفع وعزة . وانطلقت غينيا في طريقها المتحرر ، ترسى دعائم الحلم
الإفريقى الكبير ، متعاونة مع دولتي غانا وليبيريا ، تمهيداً لوضع النواة
الأولى للولايات المتحدة الإفريقية .

الفصل الرابع : الكمرون :

أعلنت جمهورية الكمرون في أول يناير سنة ١٩٦٠ ، وأجرى استفتاء
على دستور الجمهورية الوليدة في ٢١ من فبراير ، فأقرته الجمعية الوطنية
بالإجماع ، وجمهورية الكمرون جمهورية مستقلة غير داخلة في المجموعة
الفرنسية ، ويتولى رئاسة حكومتها أحمد واهيدجو ، الذى شكل وزارة
ائتلافية .

وتعانى الكمرون من رواسب الاستعمار الذى جثم على أنفاسها أكثر من
٤٥ عاماً ، تمكن فيها — وتلك شيمته — من بث بذور الفرقة الدينية والحلافات
القبلية . والنظام الاجتماعى فى الكمرون ، شأن سائر بلدان غرب إفريقيا يقوم
على عنصرين ، المسلمين فى الشمال ، حيث تمسكوا بتقاليدهم وعاداتهم ،

(١) كانت فرنسا بين اتجاهين متعارضين ، أن تخلص مسئولياتها تماماً ، وتترك سيكوتورى
يتعثر فى العقبات التى تصادفه ليكون درساً لسائر أقاليم إفريقيا الفرنسية . والاتجاه الآخر أن
تستمر فى معونتها حتى لا تضطر الدولة الجديدة إلى الالتجاء لجهات أخرى معروف أنها
ستستغل الموقف .

ونادى أصحاب الرأى الأول بمخنق الخطر فى مهده ، والاتعاظ بما حدث فى فيتنام ومراكش
وتونس ، ويحذر من أن « الماركسية » فى غينيا سوف تنتهى إلى نفس أسلوب التأميم الذى بدعه
عبد الناصر . ولذلك ينبغى أن تخلص فرنسا يدها من كل شيء حتى تنهار غينيا .

وغير المسلمين في الجنوب ، وكان الجنوب أكثر طواعية للتأثر بالاستعمار والثقافة الغربية .

مرحلة الاستعمار :

أدجت فرنسا الكمرون في اتحادها القديم ، ضاربة بقواعد الوصاية عرض الحائط وأقامت حكومة كمرونية مزيفة أثارت الشعب ، ولم تلبث أن أجرت تعديلات ظاهرية عام ١٩٥٧ وشكلت جهازاً للحكم تركز سلطاته العليا في يد الحكومة الفرنسية . فللحكومة الفرنسية سلطة حل المجلس التشريعي للكمرون بناء على اقتراح الحكومة الكمرونية . وبذلك كان البرلمان يخضع لسلطة الحل تمارسها عليه الحكومة الفرنسية . هذا بالإضافة إلى خروج مسائل الدفاع والحريات العامة والعلاقات الخارجية والقضاء والنقد ، عن سلطة حكومة الكمرون وتركزها في يد فرنسا . فإذا بقيت للحكومة الكمرونية الهزيلة بعد ذلك ؟ . مسائل الإدارة والأحوال الشخصية ، والاقتصاد الداخلي والتنظيم الاجتماعي .

ولم تكتف فرنسا بهذا الهزال ، بل جعلت مندوبها السامي هو الذي يرأس مجلس الوزراء ، وله حق طلب إعادة النظر في أي إجراء تشريعي وله سلطة إصدار اللوائح . وبجانب ذلك ، كان للحكومة الفرنسية أن تلغى بقرار منها ، بعد استشارة مجلس الدولة الفرنسي ، أي قانون يصدره المجلس التشريعي الكمروني بدعوى معارضته لوضع الكمرون الدولي أو مخالفته للاتفاقيات الدولية .

وبالرغم من مؤامرات المستعمر ، ومحاولاته المتعددة للإيقاع بين أبناء شعب الكمرون في شقيه ، ولالإيقاع بينه وبين الشعوب الإفريقية التي تجاوره ، فقد توحدت اتجاهات القومية الإفريقية في الكمرون ، وظهرت الأحزاب السياسية في شقى الإقليم متسقة في تكوينها متجانسة في سياستها . وارتفع صوت الشعب الكمروني مدوياً يطالب بالوحدة والاستقلال . وكان أقوى

تلك الأحزاب هما حزبا « اتحاد شعب الكمرون » برئاسة الدكتور « فيليكس موى » ، والحزب الديموقراطى برئاسة « أندريه مارى مييدا » .

ولكن المستعمر لم يكن ليرضه أن تقوى النزعة التحررية على هذا النحو . ولم يلبث أن تفاهم الاستعمار الفرنسى مع الاستعمار البريطانى على خطة منهجية للتآمر على ذلك الشعب الباسل . وبدأت السلطات فى كل من شقى الكمرون فى وقت واحد ، تتبع سياسة تعسفية إرهابية . فصدرت قوانين حل الأحزاب السياسية فى كل من الشقين ، وجردت الحملات العسكرية للقبض على الأحرار وحشدتهم فى السجون . وطالبت كل من الدولتين الاستعمارييتين مجلس الوصاية والجمعية العامة ، أن لا تسمحا لأحرار الكمرون بالتقدم إليها بشكاوى باعتبار أنهم خارجون على القانون .

وفى نطاق الأمم المتحدة ، أخذ المستعمر ينفذ خطته التآمرية لتفتيت شعب الكمرون فنسق جهوده وحركت فرنسا الحكومة الزائفة التى أقامتها فى الكمرون لمطالبة مجلس الوصاية بالغاء اتفاقية الوصاية ، وإعلان استقلال الكمرون الفرنسى فى عام ١٩٦٠ . وفى نفس الوقت ، أعلنت بريطانيا أنها ترى إجراء استفتاءين فى جزئى الشق الخاضع لإدارتها شماله وجنوبه ، إذ أن شماله يميل إلى اتحاد مع نيجيريا وجنوبه قد يفضل انضماما إلى الكمرون الفرنسى حين يستقل عام ١٩٦٠ . وقالت بريطانيا ، إنها ترى إجراء هذين الاستفتاءين فى نوفمبر سنة ١٩٥٩ بالنسبة للشمال ، وفى أوائل عام ١٩٦٠ بالنسبة للجنوب . وفى الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بدأت الصورة تبلور فى وضوح ، فقدم الوفد الفرنسى ، الذى ضم بين أعضائه السيد أحمد واهيجو رئيس مجلس وزراء الكمرون الفرنسى ، طلباً للجمعية العامة جاء به أن المجلس التشريعى للكمرون قد اتخذ قراراً فى الرابع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٨ ، بما يقرب من الإجماع (معارضة ٧) نص على « نعلن رغبة شعب الكمرون بأن تصل دولة الكمرون إلى مرحلة الاستقلال الكامل فى أول يناير

١٩٦٠ ، وندعو حكومة الكمرون أن تطلب من فرنسا عرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية ، لإلغاء اتفاقية الوصاية في ذلك التاريخ . ونؤكد تمسكنا بمبدأ الوحدة بين الكمرونيين ، ونحث على أن تتخذ جميع الإجراءات التي من شأنها أن تكفل تعبير الشعوب المعنية عن رأيها في حرية بصدد هذه الوحدة قبل أول يناير سنة ١٩٦٠ » .

ولم تال القوى المتحررة في العالم جهداً في نصرة حقوق شعب الكمرون ، وارتفعت أصوات الأحرار من أبناء الكمرون ، وزعماء حزب « اتحاد شعب الكمرون » من منابر الحرية في القاهرة ، وأكرا وكاناكري ، تحذر من خداع الاستعمار ، وتطالب بإطلاق الحريات في الكمرون ، بشقيه ، وإجراء انتخابات واستفتاء عام في الإقليم بأسره قبل عام ١٩٦٠ ، وإعفاء حكومة « اهيدجو » ووقف حركات القمع الإرهابية التي تتبعها سلطات فرنسا وبريطانيا في شقى الكمرون .

واتهم مندوب غينيا في الأمم المتحدة القوى الاستعمارية بأنها هي المحرك الأول للأحداث ، وأعلن أن خطة الاستعمار هي حصول الكمرون الفرنسي على الاستقلال بمفرده عام ١٩٦٠ ، لتقيده بشروط تحت الضغط الذي تمارسه على حكومته الضعيفة ، وتجعل استقلاله مسيطراً عليه من الخارج . أما بالنسبة للكمرون البريطاني فتسعى بريطانيا إلى بذور بذور الشقاق بين بنيه وتفتيت قواه وتمزيق وحدته .

هذا وقد أبرمت فرنسا اتفاقيات سرية مع الكمرون الفرنسي تقضي بإقامة قواعد عسكرية فيه .

ومع ذلك ، فقد صدر قرار الأمم المتحدة تحت ضغط القوى الاستعمارية والكتلة الغربية بتحديد عام ١٩٦٠ لاستقلال الكمرون الفرنسي ، تحت حكومة « اهيدجو » دون انتخابات جديدة .

وقد استنكرت جميع الدوائر المتحررة هذا القرار ، وأصدر كل من

الدكتور نكروما والرئيس سيكوتورى ، بياناً مشتركاً عن الكمرون ، أعربا فيه عن انتقادهما لقرار الأمم المتحدة لمخافاته لرغبة الشعب فى وحدة الكمرون فى جزئيه . وطالبا الأمم المتحدة بإعادة بحث المسألة وتفادى الأوضاع غير الطبيعية ، وأبديا استعداد بلادهما لتقديم أية مساعدة فى سبيل تحقيق وحدة الكمرون ، وإنشاء حكومة موحدة ديمقراطية .

واشتعلت الثورة عارمة عنيفة مكنسحة ، وقام أبناء الكمرون يطالبون بحقهم فى الوحدة والاستقلال الكريم . وكان لا بد لهذه الأصوات المدوية التى تتجاوب مع الحركة التحررية الشاملة فى سائر أنحاء القارة ، أن توقظ الضمير الإنسانى الذى تراوده إغفاءة يريد المستعمر لها أن تطول . فقررت الأمم المتحدة أن تكون أكثر واقعية ، وسلمت بأن يجرى استفتاء شامل تحت إشراف دولى ، للتعرف على رغبات الشعب الحقيقية فى الوحدة . وعلى هدى ذلك الاستفتاء يتحدد أسلوب وموعد قيام الحكومة المستقلة .

مستقبل الكمرون :

ولكن ، ما تزال محاولات فرنسا من جانبها للاحتفاظ بقواعد عسكرية فى الكمرون ، ولم ترض العناصر القومية بهذا الاستقلال المشروط وصممت على أن تمضى فى كفاحها الطويل ، يحدوها الأمل فى انتصار كلمة الشعب ، والتخلص من آخر مظهر من مظاهر البغى الاستعماري .

وأعلن فيليكس موى^(١) الزعيم الفلاح العملاق الذى هز أعمدة الاستعمار ، أنه « لن يوقف الوطنيون ثورتهم فى الكمرون حتى ينالوا حقهم فى الاستقلال كاملاً ، وأن ثورته هذه ليست سوى ثورة التحرر فى بدايتها ، تحرر الكمرون فى جميع ربوعه » .

(١) فيليكس موى ، هرب من الكمرون بعد حل حزب اتحاد الشعب الكمرونى الذى كان رئيساً له وأقام فترة طويلة بين ١٩٥٥ و ١٩٥٩ بالقاهرة يقوم بالدعوة لقضية بلاده . ثم انتقل إلى غانا فى مطلع عام ١٩٦٠ ، ليكون على مقربة من الحركة المناهضة لحكومة احمدو ، التى يهتمها بأنها عميلة للاستعمار الفرنسى .

كما أعلن أنه قد يشكل في الوقت المناسب حكومة ثورية في المنفى تمهيداً للزحف في معركة التحرير الحقيقية .

الفصل الخامس : نواة اتحاد دول غرب إفريقيا :

في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٥٨ أصدر الرئيس أحمد سيكوتوري وكوامي نكروما رئيسا غينيا وغانا ، بياناً مشتركاً من مدينة أكرا ، كان له دوى تاريخي عظيم ، جاء فيه :

« باسم حكومتى غينيا وغانا ، نعلن اتفاقنا على قيام دولة واحدة من دولتنا تكون نواة لاتحاد الولايات الإفريقية الغربية ، وسوف يعرض هذا الاتفاق على برلمان الدولتين لإقراره .

« ولإننا نذكر أنه عند ما حصلت ١٣ مستعمرة أمريكية على استقلالها ، كونت فيما بينها اتحاداً فدرالياً ، تطور الآن إلى الولايات المتحدة الأمريكية » . وقد جاء ذلك الإعلان ضربة قاضية للاستعمار ، فذهلت كل من لندن وباريس ، وأمسكت بتلابيب الأخرى ، تهمها بأنها وراء هذه المؤامرة للقضاء على نفوذ الأخرى في إفريقيا . ونسى المستعمر أمراً جوهرياً ، وهو أن الحدود الصناعية التي افتعلها في إفريقيا لن تصمد أمام تيار القومية الإفريقية الواحدة المتآلفة .

وكانت الصفعة الثانية ، حين قررت غانا تزويد الاتحاد الجديد بقرض قدره ٢٨ مليون دولار ، دفعت منه فوراً ١١ مليوناً . وعقب ذلك قام نكروما بزيارة غينيا في إبريل ١٩٥٩ لإرساء قواعد الاتحاد بين البلدين ، بعد إقرار برلمان كل من البلدين لمبدأ الاتحاد . وقد وضعت الخطوط العريضة بحيث تجعل باب الاتحاد مفتوحاً لانضمام أية دولة إفريقية مستقلة في المستقبل .

ولا شك أن التأييد الشعبي الكاسح الذي يتمتع به الزعيمان سيدفع دول غرب إفريقيا إلى الدخول في ذلك الاتحاد . وقد أنشئ " بنك مشترك للإصدار يتبع الاتحاد ، ويصدر الفرنكات الغينية والجنيتات الغانية . ومن قواعد

الاتحاد أيضاً أن تعين كل دولة وزيراً لها يشترك في اجتماعات مجلس وزراء الدولة الأخرى .

وهكذا ، وضعت النواة الأولى لاتحاد دول غرب إفريقيا المستقلة ، كمرحلة للولايات المتحدة الإفريقية ، وجمعت تلك النواة بين دولتي الحياض الإيجابي والتحرر القومي وعدم الانحياز . وتحرير المستعمر في تحليل مدلول ذلك ، فهو ما يزال ينظر إلى إفريقيا على أنها غنم ميسر له ، لا ينبغي أن يحرم منها . وينكره المستعمر أن يرى تقارباً بين الدول الإفريقية وبعضها البعض . وأن يمتد هذا التقارب ليضم دول التحرر والحياض الإيجابي . وهو يعمد إلى محاولة إفشال مثل ذلك التقارب ، والسعى بدلاً منه إلى ربط مصالح الشعوب الإفريقية بالمستعمر ، ولكنه نسي أنه لم يعد ثمة مجال لمثل هذه الدعوة ، وأن وعى القومية الإفريقية يجعل الشعب يقظ يحرص على عدم التبعية لأحد ، ويتبع سياسة من الحياض بعد أن لمس ما عاناه أجداده من ويلات القذف في حربين عالميتين لم تكن لهم أي مصلحة في أي منهما .

وتأصلت فكرة التجمع بين الشعوب الإفريقية ، واستشعرت تلك الشعوب أن تقاربها وتعاونها الوثيق هو السبيل الأمثل لتحقيق حريتها ودعم مستقبلها واستغلال طاقاتها التحررية . واكتشفت الشعوب الإفريقية الصاعدة أن تلك الخطوط التي رسمها المستعمر من وحي مصالحه الخاصة للتسلط والاستبداد على أقاليمها والتي أطلق عليها زوراً اسم الحدود ، لا تمت إلى ذلك المفهوم بأية صلة ، وأنها مجرد خطوط وهمية لا تفصل سوى بين أبناء جنس واحد يشترك في جميع السمات ويعاني نفس الآلام ويتطلع من ورائها إلى آمال وأمانى واحدة .

وإن اتحاد غانا وغينيا يعتبر أول خطوة عملية لتعديل المصور الجغرافي السياسي القديم لإفريقيا عامة ، وإفريقيا الغربية خاصة ، ومن ناحية ثانية ، استشعرت الدول الإفريقية الداخلة ضمن المجموعة الفرنسية طغيان هذا الميل

الشعبى ، واستشعرته معها فرنسا نفسها ، فكان أن قامت وحدة جمركية بين فريقين من دول تلك المجموعة ، صورة جمركية بحتة ، وأخرى جمركية واقتصادية على النحو الذى رأيناه ، بل لقد انتصرت الدعوة الاتحادية بإقامة اتحاد مالى بين السودان والسنغال على الرغم من العقبات التى وضعتها فرنسا فى سبيل ذلك .

ولم تلبث ليبيريا بدورها أن وجدت أن دعم مستقبلها ، وتأكيده استقلالها وتحررها ، رهين انضمامها إلى الاتجاه التحررى والدعوة إلى وحدة إفريقيا . فكان أن انضمت إلى كل من غانا وغينيا ، واجتمعت دول غرب إفريقيا الثلاث فى مؤتمر فى أكرا ، أعلنت فيه سياستها الموحدة ، وقيام اتحاد بينها ، وجعل ذلك الاتحاد مفتوحاً لسائر الدول الإفريقية التى قد ترغب فى الدخول فيه .

وانتهت أنظار الشعوب الإفريقية إلى ذلك المؤتمر ، وتعلقت آمالها على نتائجه واستبشرت بالمستقبل الذى رسمته أيدي الزعماء الأحرار ، وبالهزيمة التى لاقها محاولات الاستعمار لعرقلة المؤتمر . وتدعمت الاتجاهات الحيادية فى القارة مبشرة بتجربة إنسانية وعالم جديد بدأت تفتح براعم الحضارة فيه ، وتتلور مفاهيم جديدة لقواعد التعايش بين الدول وقوانين المجتمع الدولى . بالصورة التى ينبغى أن تصير إليه .

ولن يمضى وقت طويل حتى ينتظم فى الصف الإفريقى المتحرر كل من نيجيريا بطاقاتها وإمكاناتها وتعدادها الضخم والصومال بما هو عليه من حضارة وتاريخ موثلى . ولن تلبث الوجوه السمر العامرة بالإيمان أن تملأ أروقة الأمم المتحدة يحدوها الأمل ويدفعها الرجاء فى المشاركة لإرساء حياة الأمم والشعوب . على قواعد أفضل من تلك التى بدعتها الوجوه البيضاء الباهتة ، بما شاب قلوبها من أحقاد وضغائن .

وفى الثانى والعشرين من شهر يوليو ١٩٥٩ ، أعلن رؤساء كل من غانا

وغينيا وليبيريا مولد « مجموعة الدول الإفريقية المستقلة »^(١) التي يضمها اتحاد سياسي ، وأرسيت الدعائم الأولى لهذه المجموعة ، وتقضى باحتفاظ كل دولة تدخل فيها بشخصيتها الدولية ونظامها الدستوري وعلاقاتها والتزاماتها ونص ميثاق المجموعة على أن الدول الأعضاء لا تتدخل في شئون بعضها البعض الداخلية ، وأن السياسة العامة للمجموعة لا تتعارض مع الخطوط العريضة لسياسة دول المجموعة الآسيوية الإفريقية . وجعل الميثاق من أول أهداف المجموعة ، العمل على طرد الاستعمار من إفريقيا كلها ، والنهضة بالشعوب الإفريقية ومساعدتها في كفاحها في سبيل الحرية . ولذلك تضمن الميثاق تشكيل ثلاثة مجالس للمجموعة ، مجلس اقتصادي ، ومجلس ثقافي ، وثالث علمي . وجعل الميثاق الانضمام لهذه المجموعة مفتوحاً لجميع الدول الإفريقية المستقلة ، وجعل للمجموعة علماً واحداً ونشيداً واحداً ، وشعاره المشترك هو الاستقلال والوحدة .

المطلب الثاني : إفريقيا والعالم

قدمنا أن إفريقيا حين نفضت عن ساقها غبار الرقعة الطويلة التي أرقدها لها المستعمر حيناً من الزمان ، التقط أبنائها الخيط من حيث سقط من أيدي أجداد لهم كانوا قد ساهموا بأنصبتهم كاملة في تطوير البشرية . ودخلت إفريقيا في رحبة العالم الحديث من أوسع أبوابه ، باب النضال المكافح ، والمعارك الدامية ، تجاه قوى حرصت على أن تخمد كل حركة تحريرية ، وأن تكبت كل نزعة تقدمية .

وأقبل الإفريقيون في نهم يعبون من مناهل الحياة ، وقد استشعروا ما أجبروا عليه من تخلف ، وما حرم عليهم من حقوق . ولم تعد أحاديث

(١) قرر الأقطاب الثلاثة عقد اجتماع يدعون فيه أقطاب دول إفريقيا في عام ١٩٦٠ بعد حصول الكرون ونيجيريا والصومال على استقلالها في عام ١٩٦٠ وذلك للبحث في تشكيل مجموعة الدول الإفريقية المستقلة . وأثير الموضوع في مؤتمر أديس أبابا ، ولكنه تأجل إلى المؤتمر المقبل ، وإن كان المؤتمر قد أقر إنشاء المجالس الثلاثة المقترحة .

الإفريقيين تنصرف إلى الماضي المشوب بالضباب ، أو التأمل والحلم بمستقبل تغمره الضياء ، إنما اتصلت أفكارهم بمعاركهم القائمة التي يلمسونها ، وخططهم المكافحة التي ينبغي لهم أن يتبعوها . وتحررت مفاهيمهم إلى واقع حياتهم ، فبلورت المعاني التي تضيء لهم الطريق ، وتؤكدت النزعات التي تحقق لهم النصر ، وتجمعت هذه كلها لتصبح ذلك الرائد الذي تستهدى به القومية الإفريقية ، ألا وهو ، الشخصية الإفريقية .

واتضح معالم تلك الشخصية ، وفرضت نفسها في مجال السياسة الدولية ، وأثبتت أن لها وزنها واعتبارها عند قياس الأقدار والقيم . ويرتفع صوت مدو ، صوت لم يعتد منه العالم سوى الأناث الخافتة تحت ضربات السياط ، يرتفع عالياً مطالباً ومعاناً حقه في الحياة وإرادته في أن يعيش . وتمتد يده وقد عززها الحق وقواها الإيمان بهذا الحق فترسم الطريق وتنزع المغتصب من حقوقه . ويقف العملاق على قدميه ، ويعجب لطول غفوته ويتقلص الظل البغيض من أرضه رويداً رويداً .

وتتأكد سمات الشخصية الإفريقية . وتأخذ في الثبات ، شأنها شأن الشخصيات الدولية . وتلتقي الإرادة الجارفة بالعناد المستميت ، ويغلي المرجل في مواضع وتسفك الدماء ويعنت المستعمر في الفتك والتقتيل ، ويعلو الهدير ويطنغى الموج مكتسحاً مدمراً وتكتمل الصورة : أحرار يكافحون ويصلون ، ومستغلون يدبرون ويرحلون .

وإذا كان الصراع بين الشرق والغرب مذهبي ، فإن مجاله متسع في إفريقيا ذات الشعوب الصاعدة للسعى لكسبها إلى أي من التيارين ، وإن كان الصراع يستند إلى جانب من المصالح الاقتصادية ، فإن ميدان المصالح الاقتصادية قائم في القارة البكر . ولذلك فإن إفريقيا هي بلارب ميدان المعركة .

ويهتم العالم بالقارة الصاعدة ، ويقبل على دراسة إمكانياتها وطاقاتها ،

واستطلاع المدى الذى قد تحتاج إليه من عون ، وتنشئ الأمم المتحدة لجنة اقتصادية لإفريقيا ، وتسرع دول إلى تقديم ما لم يطلبه منها أحد ، ويتطوع ناصحون وباحثون ، ويزيد المقدرين ويسعى المدبرون ، ويضيع التدبير وتضحك الأقدار .

وبين هذه التيارات جميعاً ، تخرج الشخصية الإفريقية ، قوية واعية ، وتدوى صيحة الحق فتزهق صرخات الباطل ، إنها الوثبة التى رفعت اسم إفريقيا من العدم فأصبح على كل لسان ، إنها دعوة التحرر والسلام ، صرخة الملونين الذين أرادوا لأنفسهم الحياة .

وأصبح من المحتوم أن ينزل مركز الثقافات العالمية إلى مستوى التوازي لا التفوق بالنسبة للثقافة الإفريقية الحديثة . وإن ثقافات الغرب التى أفسدت المعانى الروحية وجردتها من أرق أحاسيسها ، والتى أوهمت العالم أن جنباً بعينه ينبغي أن يرسم خطوط الحياة الإنسانية ، هذه الثقافات وما حملته من أوهام ، توشك أن تتصدع لتخلى سبيلها للون جديد جاءت به يقظة الزنوج الحديثة ، أثبتت به أن ليس لجنس متفرد أن يشرع للبشرية جمعاء فى هذا العالم المتشعب الذى نعيش فيه (١) .

الفصل الأول - إفريقيا فى ميزان القوى العالمية

إن الحركات القومية فى تاريخ البشرية قد اتسمت دائماً بأنها انبثقت فى أعقاب فترات من الظلام والظلم والاستبداد ، وأن القائمين بها كانوا دائماً أقليات من التقدميين الذين آلوا على أنفسهم النهوض بشعوبهم المغلوبة على

(١) قال « اليوق ديوب » سكرتير عام جمعية الثقافة الإفريقية فى اجتماع الكتاب السود فى روما فى ٢٩ من مارس ١٩٥٩ « إن الشخصية الإفريقية مفهوم جديد يرفضه الغرب ، وإن الغرب يسبقنا فى النمو الفنى . ولكن بالرغم من تقدم الغرب ، فهو يحمل الملونين هدفاً للاحتقار والفرقة وإننا فى مواجهة هذه الأخطار لن يقدر لنا الفشل فى خلق وحدتنا . إننا سنقبل تراث الغرب ولكن على أن نصبه فى مفاهيمنا الخاصة . وليس لنا أى مصلحة فى التدخل فى الصراع المذهبى الذى قسم العالم » .

أمرها ، الراسفة في أغلال العبودية والاستغلال . وكذلك كان حال أوربا قبيل عام ١٨٤٨ ، حين بدأت الحركات التحررية التي اجتاحت شعوب أوربا في ذلك الوقت وبدأ العهد الذي أطلق عليه المؤرخون فيما بعد ، عهد القوميات .

وعلى هذا القياس يكون حال إفريقيا اليوم ، ظلت ترزح تحت نير من استبداد المستعمر واستغلاله وتحكمه في مقدراتها خلال فترة من الزمن . ثم بدأت تنتشر فيها اليوم دعوات حمل لواءها أفراد قلائل ، استشعروا ضرورة بث روح جديدة من الوعي التقدمي ، ودعوا إلى كفاح من أجل معاني ومفاهيم جديدة لم يألّفها الإفريقي العادي ، وإن كان يحس بانفعالاتها في أعماقه . وبدأت الاستجابة الشعبية العارمة ، والحركة التحررية القومية الجديدة في إفريقيا . لذلك يمكن القول ، بأن العهد الذي تعيشه إفريقيا اليوم هو عهد القوميات الجديد .

ومن ناحية أخرى ، كما كانت أوربا مفككة إلى ولايات ، ومدن ، وإمارات ، ومناطق نفوذ لبعض القوى في ذلك الوقت ، وما إن بدأت الروح القومية المشبوبة تجتاح أوربا منبثقة من سهل لمباردي ، وفي أقصى بروسيا ، حتى كانت الدعوة الأولى للقومية الأوروبية هي : التقارب والاتحاد ، وظهر غاريبالدي في إيطاليا ، وبدأ يجمع المدن الأيطالية تحت لواء واحد ، ويدعو المواطنين الإيطاليين إلى الإيمان بهدف قومي مشترك هو وحدة إيطاليا .

وعلى نفس النمط تنجّه القومية الإفريقية اليوم إلى الدعوة إلى التقارب والاتحاد والتجمع ، ومؤازرة القوى والجهود في سبيل هدف واحد مشترك ، هو استقلال إفريقيا وزوال المستعمر . فتعقد مؤتمرات إفريقية بين الدول التي بلغت مراحل الاستقلال لتدعم استقلالها بتوحيد سياستها وتأكيد المفاهيم الجديدة التي خلقتها الشخصية الإفريقية الوليدة ، وللسعى إلى مؤازرة القوى التحررية في المناطق التي ما تزال في طريقها المكافح في سبيل الاستقلال . وتنشأ النواة الأولى لفكرة الوحدة الإفريقية الشاملة .

وتهدف الحركة الإفريقية إلى وضع مفاهيم جديدة لمعاني الحكم الذاتي ، على النحو الذى سبق تفصيله . ولم يعد الهدف هو الوصول إلى مركز الدولة المستقلة استقلالاً سياسياً مجرداً ، بل إن الهدف الأصيل أعمق من هذا ، يرمى إلى الوصول إلى مستوى من التطور الاقتصادى والاجتماعى الكامل . وإن الطموح الذى يملأ قلوب الزعماء التقدميين والذى قد لا يتمشى مع المستوى الفكرى الذى عليه الغرب ، هو أمر طبيعى وظاهرة عادية فى الحركات القومية .

والمشكلات التى تواجه القادة الإفريقيين ، ليست فى الأنظمة المتوارثة التى قد تشكل عقبات فى سبيل التطور . فإن هذه فى طريقها إلى الزوال بطبيعتها ولا تثير صعوبات . خاصة وأن المستعمر قد درج على استغلال هذه الأنظمة فى الاستبداد بالشعوب ، فأصبح يسير إلغائها بحجرة قلم ، كما حدث فى كل من غينيا وغانا على النحو الذى فصلناه ، كما أنه ليس للأوضاع الاقتصادية المؤسسة على نظام الاقتصاد التبادلى أن تثير مشكلات كبيرة ، إذ أن شعوب إفريقيا قد بدأت فعلاً مرحلة فى الاقتصاد الورقى .

أما الصعوبات التى يعتد بأهميتها فى مواجهة الزعامات الإفريقية التقدمية ، فهى التى تصدر عن مشكلة التدريب العملى للشعوب ، للتمرس على المسئولية السياسية ، فإن الشعوب الإفريقية قد جرت نظمها الاجتماعية على أسس من الروابط الشخصية ، وما تزال مفاهيم القيادة لديهم مركزة حول الفردية . كما تثار مسألة أخرى ، هى مشكلة تحويل مجتمع أجبر على أن يعيش على الضروريات البدائية مرحلة طويلة من تاريخه الحديث إلى مجتمع يضم الأجهزة السياسية والتنظيمية الكفاء التى تمكنه من مواجهة حياة متطورة فى نواحي الإنتاج .

تلك بعض الصعوبات التى تنبعث من داخل الظروف التى عليها إفريقيا.

في حد ذاتها ، وثمة ظروف خارجية تؤثر في خلق مشكلات من نوع آخر.. فإنه عبر التطور التاريخي كانت دائماً ثمة نتائج معينة من تسلط مجتمع كامل التطور على مجتمع أقل منه تطوراً ، فتطبع المجتمعات التابعة بطابع المجتمعات المتبوعة . وقد تباينت إلى حد ما النظم التي عليها المجتمعات المتبوعة التي تسلطت على المجتمعات الإفريقية . ولذلك تثور مشكلة أى تلك النظم يقدر لها السيادة في إفريقيا المتطورة المستقلة ، أم تكون النتيجة تمازج بين تلك النظم جميعها والخروج بتنظيمات جديدة تتطابق مع حاجات المجتمع الإفريقي الوليد ؟

ومرة ثانية ، فإن الاستقراء التاريخي يلقي لنا الكثير من الضوء على احتمالات المستقبل في إفريقيا . فإن مجتمع المستعمرات الأمريكية ، حين تبلورت النزعة الاستقلالية اتجه إلى إرساء قواعد دستورية جديدة ، وإن كانت قد تأثرت بعض التأثير بالمذاهب التي سادت المجتمع البريطاني الذي كان متسلطاً على تلك المستعمرات ، إلا أنها كانت فتحاً جديداً وخلقت مذهبية جديدة في مفاهيم الحرية والعدل والمساواة . وقد كان من شأن هذه المذهبية الجديدة أن أثرت في المجتمعات الأوروبية في ذلك الوقت ، بل أثرت في المجتمع البريطاني ذاته ، فدفعت به إلى تطورات سريعة ، وانبثقت الثورة الفرنسية ذاتها متأثرة بهذه الاتجاهات .

ومن ناحية ثانية ، فإن ثمة مشكلة تثيرها مسألة التسلط الأوربي في جنوب إفريقيا على غالبية ساحقة من الإفريقيين ، ومدى تفاعل ذلك كله مع المستقبل الذي تتطلع إليه القومية الإفريقية من تحرر ، وهل يقدر لمثل هذه الأغلبية أن تنزع حقها المقرر لها بموجب الطبيعة الديمقراطية . وبين الصورة الكاملة للاستقلال ، والهوة المزعجة لنظام التفرقة العنصرية ، تتراوح الصور التي يثور فيها الصراع بين الاتجاهين السائدين في إفريقيا . وليس ثمة شك في أن كل كسب تحققه القومية الإفريقية وكل نصر تسجله ، تنعكس آثاره في تماد وإصرار تمن فيه قوى التسلط الأبيض في جنوب إفريقيا . ومن شأن

هذا الإصرار أن يدعم النزعة التحررية ويدفع بالقوى الإفريقية في المجتمع الإفريقي في الجنوب إلى الأمام . ولن يطول الوقت الذي تقع فيه المعركة الحاسمة ولن يعفى من ذلك مظهر الاستقلال والسيادة الذي يظهر بهما اتحاد جنوب إفريقيا^(١) .

وأصبح الرجل الأبيض يقاتل في سبيل مجرد التأجيل لنهاية محتومة ، ويشعر جميع الأوروبيين في إفريقيا هذه الحقيقة كاملة . وفي كل مكان في شمالي الليمبوبو ، يسعى الرجل الأبيض لابتداع حل للحياة المقبلة في مجتمع متعدد العناصر ، ولكن لا شك أن المعيار الوحيد في ذلك كله هو « الكفاءة الفردية » ، لأفراد المجتمع المتعدد العناصر أمام الفرص المتعادلة للجميع . ويعرف الرجل الأبيض أن زمان سيادته قد آذن بانتهاء ، فيعترف المسئولون أن الوضع أصبح يقتضي إيجاد تنظيم جديد^(٢) . وتسلم الدوائر المسئولة في جنوب إفريقيا بضرورة

(١) كتب اللورد هايلي في كتاب إفريقيا اليوم حول الأوضاع في جنوب إفريقيا يقول : « إن حكومة جنوب إفريقيا تتمسك في إصرار بعقيدة إمكان قيام لونين منفصلين تماماً من المدنية في نفس الدولة ، مع استمرار السيادة السياسية للمدنية الأرقى . وذلك يتنافى مع مفهوم التجانس . وإننا لا يمكننا أن نتنبأ نتيجة لذلك - ولكننا قد نقرب من التقدير - إذا عرفنا الإجابة عن التساؤل بما إذا كان ممكناً حقيقة لدولة صناعية حديثة أن تحتفظ بخط اجتماعي وسياسي جامد يفصل بين مجتمعين يعتبر عملهما المتكامل المشترك ضروري لبقاء الدولة الاقتصادية . وقد يمكن وجود أمل في شيء من ذلك في ظل أسلوب المشاركة المتبع في روديسيا ، وإن كانت فكرة المشاركة كما وضعت غير مقبولة أصلاً لدى الإفريقيين بمفهومها لدى الأوروبيين ، إلا أن نجاحها يتوقف على أية حال على الروح التي تفسرها ، وليس على صياغتها .

وعند هذا الحد ، تخرج المشكلة عن نطاق حدودها الإفريقية ، حيث تتصل بمجهود كثيرة تبدل في النطاق العالمي لمحاولة إيجاد توافق بين مطالب المجتمعات ، وهي مشكلة إقامة عالم واحد من العوالم المتعددة المنفصلة التي عرفها أجدادنا ، والتي تباينت تبايناً شاملاً في مدنياتها وثقافتها ، ومستويات معيشتها ومراكزها السياسية .

(٢) أضاف المستر « هنوريك فرويد » رئيس وزراء اتحاد جنوب إفريقيا جانباً إيجابياً إلى فكرة « الأبارت هيد » (قانون التفرقة) حين قال « إننا نتوقع في عام ٢٠٠٠ أن يصل تعداد البانتو إلى ١٩ مليوناً ، فكيف تتم السيطرة عليهم وقيادتهم . إن هؤلاء الناس ينبغي أن يوفر لهم العمل ، والمكان الذي يعيشون فيه ، وليس ثمة غير سبيل واحد هو الاختيار بين تقسيم البلاد بين البانتو والرجل الأبيض ، أو التسليم بدولة موحدة يسودها البانتو » .

وحتمية خروج الاتحاد من عزلته العنصرية وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية المستقلة ، ولكن المسألة مسألة وقت في نظرهم .

ولكن الوقت من شأنه أن يغير ما يمكن أن يقبله الإفريقيون ، فإن ثمة حقيقة واضحة هي أن ما كان يرضى الإفريقى منذ بضع سنوات لم يعد يرضيه الآن . فمثلا في اتحاد وسط إفريقيا اختفت فكرة بلاد الرجل الأبيض ، ولكن لم تلبث حوادث الاعتقال الجماعى أن دفعت الإفريقيين إلى رفض فكرة المشاركة أيضاً . وثمة مثل آخر في الكونجو ، فقد كان المطلب الأول للإفريقيين في عام ١٩٥٧ ، هو العدالة وإنشاء مجموعة « كونجوبلجيكية » ، ولكن اليوم وبعد أقل من عامين ، تطورت المطالب إلى حكومة برلمانية وطنية تتولى الحكم في عام ١٩٦٠ .

وتركز الحكومات الإفريقية الحديثة حول شخصيات القائمين عليها ، ولعل أبرز تعبير عن فكرة القومية الإفريقية الحديثة هي ذلك القول المأثور المحفور على قاعدة تمثال كوامي نكروما في أكرا ، « ابحث أولا عن السلطة السياسية ، وبعد ذلك كل شيء سيأتى في حينه » .

والسمة المشتركة في اتجاه الحكومات الإفريقية الجديدة ، هي النزعة الحيادية وعدم الانحياز بين الكتلتين العالميتين المتنازعتين ، وذلك على الرغم من أن قادة هذه الحكومات جميعهم ذوو ثقافة غربية ، وهم يريدون أكثر حرصاً على ما كسبوه من مكاسب سياسية ، فلا يريدون أن يغامروا بأى اتجاه انحيازى في الصراع الدولى .

وتبلورت الشخصية الإفريقية ، وصارت هي تأكيد التميز والانفراد ، لا ميل إلى شرق أو غرب ، بل ابتعاد بقدر متساو عن كليهما ، والتعاون المشمر المجدى مع دول العالم أجمع في سبيل النهوض بالأقاليم الإفريقية . وقد تأكدت هذه المعانى في المؤتمرات الإفريقية المتعددة ، ودعمتها التصريحات المشتركة التى صدرت عن زعماء الدول الإفريقية المستقلة ، والحركات التحررية في سائر القطاعات المكافحة في سبيل الاستقلال .

وتنزل القوة الجديدة في معترك الحياة الدولية ، وما تلبث أن تفرض

لنفسها تلك المكانة التي هزت أركان المستعمر ، وقوضت جميع آمانيه وآماله . واقتربت إفريقيا الناهضة من شقيقتها آسيا ، وشكلتاسوياً مجموعة دولية جديدة ، رجحت بصوتها المدوى كل صوت آخر ، ودحضت بتضامنها المتآزر ادعاءات الاستعمار بأن الدول الوليدة لن تعرف كيف تسوس نفسها ، فهاهى ترسم الخط الرئيسى فى سياسة العالم أجمع . وأضحت القوة الحيادية الجديدة ، التى انبثقت فى باندونج ، وعقبت انطباعاتها فى القاهرة ثم فى أكرا ثم فى منروfia ، أضحت هى القوة الثالثة فى العالم ، ويتوقف على اتجاهاتها مستقبل البشرية ، فلن تستطيع إحدى كتلتى العالم أن تنفرد وحدها بالتشريع للإنسانية وفرض إرادتها عليها . كما لم يعد فى إمكانهما أن يتفقا على تقسيم العالم فيما بينهما ، كما كان يحدث فى فترات التاريخ ، مثل مؤتمر برلين ١٨٨٥ ، فإن الوعى والمفهوم الحيادى الحديث قد أثبت للعالم أن القوة الثالثة فى العالم هى الصوت الراجح فى ميزان القوى الدولية .

وأقلقت الكتلة الإفريقية الآسيوية بنفوذها المتزايد فى المجال الدولى قوى الرجعية والاستعمار والكتلة الشرقية والغربية على سواء^(١) . وقد ظهرت الدعوة إلى محاولة تغيير نظام التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حتى تتمكن تلك القوى من فرض إرادتها ، ولكن الدعوة فشلت فى مهدها ، وتحطمت على نفس الصخرة التى أرادت أن تزيلها .

وقد بدأت البذور الأولى للمجموعة الآسيوية الإفريقية فى إحساس بالضرورة التى يقتضيها وضع هذه الدول ، وتشابه انفعالاتها تجاه الأحداث الدولية . فهذه المجموعة لم تكن وليدة مصالح خارجية وأطماع عدوانية أو آمال استغلالية ، بل جاءت نتيجة حتمية لضرورة ملحة أملت حاجات متماثلة وآلام فى الذكريات قريية ، وآمال فى النفوس مستقرة . ولذلك حين جاء ترابطها ، كان اندماجاً ثابتاً قوياً مدعم الأسس مرتكز الأركان . وكان

(١) عبر عن ذلك القلق الكاتب الأمريكى ويل ماسلو بقوله : « إن الضرر الحقيقى للكتلة الآسيوية الإفريقية يكمن فى أنها تستطيع بكثرتها العددية المجردة أن يكون لها من النفوذ فى السياسة العالمية ما لا يتناسب مع قوتها الحقيقية ومركزها فى المجتمع الدولى . »

أول مظهر من مظاهر التآلف هو ذلك الموقف الموحد الذي أملتته الاعتبارات المتجانسة ، في صدد مشكلة الاعتراف باستقلال أندونيسيا عام ١٩٤٧ . وقد جاء الموقف الموحد عفو العاطفة ووليد الإيمان ، ولم يكن خلاصة تدبير أو اتفاق . وتكررت المواقف ، بتكرار الظروف المماثلة وتعدد التقارب بتعدد الملاحظات المتشابهة ، واستشعرت تلك الدول بأن ثمة شيئا يجمع بينها فعلا ، وأن هذا الشيء ينبغي أن يتخذ صفة من الصفات ، وأن الحاجة العملية يتعين لها أن تتسق مع فكرة نظرية ، فكانت فكرة مؤتمر باندونج ، واجتمعت النواة الأولى للمجموعة الآسيوية الإفريقية في إبريل عام ١٩٥٥ في باندونج بأندونيسيا . وكان الاختيار موفقا في أنه كان تكريرا للدولة التي كانت مشكلتها هي السبب في كشف البذور الأولى لهذا التقارب .

وأرسيت دعائم القوة الثالثة في العالم ، واتضحت معالم المذهبية الحيادية الجديدة . وإن هذه المذهبية وإن تفاوتت درجاتها إلى حد ما ، فإن هذا التفاوت ليس سوى أثر من رواسب قديمة وانفعالات حديثة ، لن يلبث أن يتضاءل حتى ينتهي إلى زوال تتأكد بعده المفاهيم الحيادية بأسلوب أكثر وضوحاً مما هو عليه الآن .

وانتصرت المجموعة في الكثير من القضايا الدولية ، وكسبت ما يدعم قوتها فهي قد استطاعت تقرير حق الانضمام إلى الأمم المتحدة مطلقاً لجميع الدول التي تصل إلى الاستقلال فدخلت بذلك كل من كمبوديا وسيلان والأردن وليبيا ونيبال ولاوس والسودان وتونس والمغرب واليابان وغانا وغينيا ، منذ أن تقرر ذلك الحق في عام ١٩٥٥ ، فأصبح بذلك عدد دول المجموعة ثمانين دولة^(١) . وقد استطاعت المجموعة أيضاً أن تعدل من نظام

(١) دول المجموعة الآسيوية الإفريقية هي :

دول الجامعة : الأردن - الجمهورية العربية المتحدة - لبنان - العراق - السعودية - اليمن - السودان - ليبيا - تونس - المغرب .
دول آسيا : بورما - كمبوديا - سيلان - الهند - اليابان - لاوس - نيبال - الفلبين - سيام - أفغانستان - أندونيسيا - إيران - باكستان - تركيا .
دول إفريقيا : غينيا - غانا - ليبيريا - الحبشة . بالإضافة إلى الدول التي استقلت مؤخراً وعددها كما قدمنا في هذا الكتاب خمس دول .

تمثيل الدول في مجلس الأمن في المقاعد غير الدائمة ، وكان من نتيجة ذلك أن دخلت الفلبين في هذه العضوية عام ١٩٥٦ ، ثم اليابان عام ١٩٥٧ .

وتتضح أهمية الدور الذي تلعبه المجموعة الآسيوية الإفريقية في المجال الدولي في الأمم المتحدة من التصوير المركز الآتي : قبل قيام المجموعة الآسيوية الإفريقية ، كان الميدان خالياً للكتلتين الشرقية والغربية ، وكانت الكتلة الغربية تتمتع بأكثرية عددية من الدول المنضمة لها والدائرة في فلكها ، على عكس الكتلة الشرقية قليلة العدد . ولذلك كان الميل شديداً إلى زيادة اختصاصات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث تستطيع الكتلة الغربية كسب عدد أكبر من الأصوات ، وكانت تلك الزيادة على حساب اختصاصات مجلس الأمن .

ولكن بعد تكوين المجموعة الآسيوية الإفريقية ، تناقص عدد الدول الدائرة في فلك الغرب ، وتأكدت النزعة الحيادية الجديدة ، وبرزت إلى الكيان الدولي قوة ثالثة ، تملك ثلث الأصوات في الجمعية العامة . ولم يقتصر الأمر على مجرد الحيازة على ذلك العدد من الأصوات الذي يستطيع أن يشل أي قرار من الجمعية العامة في المسائل الهامة التي تقتضي ثلثي الأصوات ، إذا أمكن أن يتآلف الشرق والغرب بصدد مسألة هامة ، لم يقتصر الأمر على مجرد هذه القوة السلبية ، بل الأهم من ذلك أنه تعداه إلى قوة إيجابية فعالة ترجح الميزان في صدد أي مسألة من المسائل .

ولذلك أصبح لهذه القوة المرجحة قدر عال وشأن هام في معيار السياسة الدولية وجعلت كل من الكتلتين تحرص على أن تكسب ود هذه القوة الوليدة وتحسب لرأيها أكبر تقدير في اعتباراتها السياسية . ولم تحاول القوة الآسيوية الإفريقية أن تسيء استخدام قوتها تلك بل نهجت نهجاً إيجابياً حيادياً بناء كان من شأنه أن أكسبها الاحترام والثقة ، وزاد من وزن رأيها في المعيار الأدبي أكثر من قوته في المعيار المادي . وقد حرصت دول المجموعة على أن تؤكد نزعتها الحيادية ، فلإنها على الرغم من ارتباط الكثير منها مع قوى الغرب

بارتباط من نوع أو آخر ، إلا أنها لم تتقيد بتلك الروابط ، بل اتخذت لنفسها موقفاً مستقلاً متميزاً .

وإن المستقبل سيكون لهذه القوة الوليدة ، فإن انتصارها للحركات التحررية ، سوف يساعد على تزايد عدد الدول التي تحصل على استقلالها ، وبالتالي زيادة عدد دول المجموعة نفسها ، ومن ناحية أخرى ، فإن تبلور فكرة الحياد ونجاح سياسة عدم الانحياز ، واستقرار مبادئها ومفاهيمها ، سوف يغري عدداً من الدول المنضمة للكتل الأخرى ، أو الدائرة في فلكها إلى الميل والانضمام للمجموعة ، فتدعم بذلك من قوتها . ومن ناحية ثالثة فإن الحملة التي تقودها هذه المجموعة في سبيل رفاهية البشرية وسعادة الإنسان وتساويه في الحقوق والواجبات ، والقضاء على الاستعمار والمصالح الاستغلالية كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انفراط الأحلاف ، وإلى تصدع الجبهات المتكتلة وضعفها .

وإن الزيادة المرتقبة في دول المجموعة تتركز جميعها في إفريقيا ، وقد شهد عام ١٩٦٠ مولد خمس دول جديدة هي ، الصومال ، والكمرون ، ونيجيريا ، والتوجولاند والكونجو ، وإن الطريق الزاحف مليء بالشعوب الإفريقية التي في طريقها إلى الاستقلال والقوة التي تشد أزر المجموعة المرجحة لميزان القوى العالمية^(١) .

الفصل الثاني - روابط إفريقيا بالعالم العربي :

إننا حين نعرض للعلاقات بين إفريقيا والعالم العربي ، إنما نعرض لعلاقات توثقت واستقرت عبر التاريخ . بل إن تعبير «علاقات» لا يكفي في مدلوله مهما اتسع للتعبير عن حقيقة الصلات التي تربط بين هذه الأطراف ، ولذلك فضلنا أن نجعل تقديم هذا الفصل تحت تسمية « روابط إفريقيا بالعالم العربي» لما يحمله لفظ الربط من مدلول أشد وثوقاً وأدعم صلة من مجرد العلاقة ، فإن جانباً كبيراً هاماً من العالم العربي يقع في إفريقيا ، بل إن نصف الدول

(١) بالإضافة إلى انفصال كل من جمهوريات نيجروداهومي وساحل العاج ومالي ومدغشقر عن المجموعة الفرنسية ، واكتمال استقلالها ، ومن المتوقع دخولها الأمم المتحدة في القريب .

العربية المستقلة تقع في إفريقيا ، حيث أن خمس دول من دول الجامعة العربية العشر هي دول إفريقية ، وهي الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم الجنوبي) ، وجمهورية السودان ، والمملكة الليبية المتحدة ، وجمهورية تونس ، والمملكة المغربية .

ذلك هو الشق الدبلوماسي للترابط العربي مع إفريقيا في معناه الضيق ، وإن هناك شقاً نفسياً وسياسياً وفكرياً يمثل الجانب الحقيقي للمموس للصلات الوثيقة التي تشد العالم العربي بالقارة الإفريقية .

وقد قدمنا أن التاريخ قد سجل في أغواره السحيقة تلك الصلات التي كانت تربط الشعوب الإفريقية مع الشعب العربي ، امتدت منذ أجيال بعيدة وشاطرت التاريخ قدمه . فرأينا كيف أن الهجرات المتبادلة بين الساحل الشرقى لإفريقيا وبين الجزيرة العربية قد مكنت إلى قيام روابط المصاهرة والمشاركة في الحياتين الفكرية والحضارية . ورأينا أيضاً كيف كانت الأبواب الشرقية للقارة مداخل خير وبركة حملته إليها الأفواج العربية حين أقبلت مهاجرة قبل آلاف السنين . ثم رأينا الحضارة الإسلامية حين جاءت في مطلع القرن الحادى عشر واستوعبها الشعب الإفريقى في نقطتين رئيسيتين في الشمال وفي الشرق ، بحيث استنبط من ذلك الاستيعاب مع مزجه بتقاليد متوارثة وحضارة متأثلة ، ثم أخرج من ذلك المزج تلك الحضارة التي عرفها التاريخ في شمال إفريقيا بالحضارة الفاطمية ، وأخرج أيضاً ذلك اللون من الحضارة الذى تبدى آثاره اليوم على ساحل القرن الإفريقى .

ورأينا كيف أن العرب قد تآزروا مع الإفريقيين في صد الهجمات التي حاول البرتغاليون بها فرض سلطانهم على الساحل الشرقى لإفريقيا . ورأينا أيضاً تلك الممالك الإسلامية التي قامت قروناً من الزمان على الساحل الغربى لإفريقيا ، ولا ريب أننا حين نربط بين قيام تلك الممالك وبين العرب ، فإن ذلك يتمشى مع المنطق التاريخى حيث أن ارتباط الكيان السياسى الإسلامى في ذلك الوقت ، كان متمركزاً حول المجتمع العربى .

وفي التاريخ الحديث ، وعلى الرغم من المحاولات المتعددة التي بلها المستعمر خلال قرن من الزمان لفصل العالم العربي عن القارة الإفريقية ، وجعل الصحراء الإفريقية العقبة الرئيسية والحد النهائي لإمكان امتداد الروابط ، نقول إنه بالرغم من ذلك كله ، فإن المعاناة النفسية التي اشترك فيها العالم العربي مع الشعوب الإفريقية ، قد زادت من الرابطة الشعورية التي قامت بينها . ولم تلبث العواصم العربية عامة ، والعربية الإفريقية خاصة أن أضحت منذ استكمال تحررها مركزاً للإشعاع الفكري والتحرري لسائر الشعوب الإفريقية . وإننا حين نعرض للحديث عن الإشعاع المنبثق من هذه العواصم ، لا نعني به ذلك اللون من الإشعاع المصلحي الذي تعودده العالم من هذا التعبير ، إنما نعني به الاستجابة الطبيعية لمشاعر الأخوة التي تجذب القلوب إلى تآلف ثم إلى تآزر ثم إلى قوة عارمة تسحق المستعمر سحقاً . ولم تكن المؤتمرات التي عقدت في القاهرة وفي تونس وفي طنجة هي السمات الوحيدة لهذا التآلف ، بل إن القاهرة ، وغيرها من العواصم ، قد فتحت صدرها مرحبة بالزعماء الأحرار الإفريقيين ، وجعلت من أجهزتها منبراً للصوت الإفريقي المكافح ، ليعلو ثم يعلو حتى ليصم آذان المستعمر .

الجامعة العربية — والروابط الإفريقية العربية :

لم تآل الجامعة العربية ، بوصفها منظمة بين حكومات ، ولم تآل دولها الأعضاء ، جهداً في سبيل تثبيت أواصر التعاون ودعم الروابط مع الدول والشعوب الإفريقية . واتخذت الجامعة منذ نشأتها في عام ١٩٤٦ منهجاً بناءً في هذا السبيل استهلته بقرار مجلسها الذي اتخذته في دورته الخامسة لتأييد مبدأ تنمية الحريات ، وتذكير الدول أعضاء الأمم المتحدة بضرورة خضوع الدول القائمة بالإدارة لنظام الوصاية^(١) .

وحرص مجلس الجامعة على تأييد الحركات التحررية في القطاعات

(١) قرار رقم ١٣٤ (دورة ٥) ١١ - ١٢ - ١٩٤٦ .

الإفريقية المكافحة فأيد قضايا الكرون وكنيا والصومال ، وحث الدول الأعضاء على الوقوف بجانب هذه القضايا في مجال الأمم المتحدة^(١) . وأرست الجامعة أسس التعاون بين العالم العربي ودعم الترابط ، ولخصها مجلس الجامعة في المبادئ الآتية^(٢) :

١ - أن تعزز الدول العربية تمثيلها الدبلوماسي لدى دول المجموعة الآسيوية .

٢ - تبادل الوفود السياسية بغية تعزيز صلات الود والتعاون في الميدان السياسي إلى جانب تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية .

٣ - رجاء الأمانة العامة دراسة جميع الوسائل اللازمة لتوثيق العلاقة بين دول الجامعة العربية والمجموعة الآسيوية الإفريقية بما في ذلك عقد اجتماعات دورية على مستوى عال .

وعلى هدى هذه القواعد أوصى المجلس باشتراك الدول الأعضاء في مؤتمر جاكرتا عام ١٩٥٤^(٣) ثم في المؤتمر الإفريقي في باندونج عام ١٩٥٥^(٤) .

ومن ناحية ثانية حرصت الجامعة على دعم العلاقات العربية بالبلاد الإفريقية خاصة ، ورسمت القواعد العامة لهذه العلاقات^(٥) . وعينت الجامعة

(١) كينيا - ٥٨٨ / ٩١٧ / ٥٣ / الكرون / ١٤٤٢ / ٢٧ / ٤ / ٥٨ - الصومال
١٥٩٨ / ٧ / ٩ / ٥٩

(٢) قرار رقم ٦٠٥ - ٧ / ٩ / ١٩٥٣

(٣) قرار رقم ٨٢٩ - ١٦ / ١٢ / ١٩٥٤

(٤) قرار رقم ٩٢٣ - ٣١ / ٣ / ١٩٥٥

(٥) قرار رقم ١٣٩٣ (دورة ٢٨) ١٧ / ١١ / ١٩٥٧ ونصه :

« يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية :

فطرت لجنة الشؤون السياسية مذكري الأمانة العامة والأمانة العسكرية والمذكرات المصرية والعراقية والسعودية ، بشأن دعم العلاقات العربية بالبلاد الإفريقية وتوصى بما يلي :

أولاً - العناية بتعميم التمثيل الدبلوماسي والقنصلي العربي في هذه البلاد .

ثانياً - إنشاء مكاتب للجامعة فيها .

ثالثاً - تنظيم التعاون بين البعثات العربية والجاليات العربية في جنوبي إفريقيا ، وسائر

البلاد الآسيوية والإفريقية .

بأن تقوم روابط دولها الأعضاء مع البلدان الإفريقية على دعائم من ثقافة وتعاون اقتصادي ، ولذلك أوصت الدول الأعضاء بها على تخصيص المنح الدراسية للطلبة الإفريقيين في معاهدها^(١) . ولم تلبث بعد أن أنشئت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، أن اتخذت الجامعة التدابير التي من شأنها إرساء أسلوب من التعاون المثمر مع تلك اللجنة .

وفي المجال السياسي ، اتخذت الجامعة والدول الأعضاء بها موقفاً حاسماً تجاه محاولات فرنسا لتفجير القنبلة الذرية في الصحراء ، وصدر قرار المجلس في الدار البيضاء ينص على :

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتي :

« نظرت اللجنة السياسية ببالغ الاهتمام طلب المملكة المغربية إدراج موضوع القرار الفرنسي بإجراء التجارب الذرية في الصحراء الإفريقية ، بجدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومذكرة الأمانة العامة في الموضوع .

« واستذكرت قرارات مؤتمر منروفا في أغسطس ١٩٥٩ المنبهة إلى الأخطار البالغة الناجمة عن القرار الفرنسي ، تلك الأخطار التي تعرض الشعوب الإفريقية وخاصة سكان الصحراء وما حولها لأشد الكوارث ، وكذلك القرارات الداعية إلى معارضة تنفيذ القرار الفرنسي بجميع الوسائل .

« وقررت ما يأتي :

١ - شجب موقف فرنسا ، ومعارضة تنفيذ عزمها على تفجير القنبلة الذرية في الصحراء .

٢ - تضامن الدول العربية مع المملكة المغربية في شكواها إلى الأمم المتحدة ، وتبني جميع الوفود العربية لهذه الشكوى ، وبذل الجهود ، بالتعاون مع المجموعة الآسيوية الإفريقية لإظهار الأمم المتحدة على فظائع هذا الإجراء وكوارثه ، واستصدار قرار منها بمعارضته ، استجابة لنداء الرأي .

العام الدولي ، ودعماً للسلام العالمى ، وتمشياً مع موافقة الدول الكبرى الثلاث الحائزة للأسلحة الفتاكة على وقف التجارب النووية مؤقتاً » .

نخلص من ذلك أن العلاقات والروابط التى تجمع بين إفريقيا والعالم العربى تستمد أصولها من تاريخ قديم ، وتبادل فكرى وثقافى . ولم يكن غريباً أن يصرح الدكتور « رالف بانس » مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة بقوله بأن إفريقيا ستكون من أكثر مناطق العالم خطراً فى العشرين سنة القادمة ، بعد أن أصبحت متأثرة إلى حد بعيد بالعالم العربى ، ويشترك فى هذا رأى كثير من المعقبين السياسيين والكتاب والباحثين ، وقد دفع إلى هذا القول ، تلك الانتفاضة الواعية التى أخذت تجتاح إفريقيا ، والتى نمت نمواً سريعاً فى السنوات الأخيرة . وليس ثمة شك فى الدور القيادى الذى يلعبه العالم العربى فى هذه المعركة الفاصلة بين قوى الاستعمار وبين النزعة التحررية ، والتى أخذت تهاوى فيها قلاع المستعمر الواحدة تلو الأخرى . . .

الفصل الثالث - النشاط الصهيونى فى إفريقيا :

الصهيونية هى الأسلوب الحديد الذى خلقه المستعمر ليكون سلاحاً ذا حدين ، فهى من ناحية أولى ، الحنجر المستقر فى جنب العالم العربى ، فى جرح عميق غائر لن يلتئم إلا بالدماء ، والمعركة دائمة بين قوى الاستعمار من وراء الصهيونية ، وبين العالم العربى خاصة ، والمجموعة التحررية عامة . وإن إسرائيل ، من ناحية ثانية ، هى رسول المستعمر فى أنحاء الأرض ، يستتر وراءها ، متخذة مسوح المسالمة الكاذبة ، لتصل ويصل معها المستعمر إلى لون من التسلط الاقتصادى وقد سقطت عنه فرص التسلط السياسى والعسكرى . وإن إسرائيل بوصفها ذاك ، تحرص أشد ما يكون الحرص على أن تظهر بمظهر الدولة التى تنشد السلام ، وهى التى قامت على الدماء ، وعلى أنها تبغى التعاون وتمد يدها إلى الدول الجديدة فى إفريقيا ، وتمنحها المعونات ، وهى العصاة التى تعيش نفسها ويقوم وجودها وكيانها على الإحسان والتبرعات .

وليس ثمة شك في أن ما تقدمه إسرائيل ليس بالأصالة عن نفسها ، إنها هي عميل للمول مستتر وراءها ، لن يلبث أن يكشف عن نفسه حينما تنضج خطته التسلطية ، وتصبح ثمة مصلحة له في الكشف عن حقيقته .

وقد تنبّهت الدول الإفريقية إلى الأعباء الاستعمارية من وراء تزايد النشاط الصهيوني في إفريقيا ، وبدأت تتخذ بعض الحذر ، ولكن للمسألة جانب آخر ، فاعل من أخطر المسائل التي ينبغي على الدول العربية التنبيه لها وبذل الجهود لمواجهتها مواجهة جماعية قائمة على أسس ثابتة مرسومة طبقاً لتخطيط سياسي مشترك ، هي مسألة هذا النشاط الصهيوني في بعض بلدان إفريقيا . فإن هذا النشاط الآخذ في الازدياد باطراد يشكل خطراً ذا شقين ، سلبي وإيجابي على الدول العربية ، وهو يمتد في الميدانين الاقتصادي والسياسي على سواء .

وليس بمستغرب أن تلتفت إسرائيل إلى القارة الإفريقية ، تلك القارة التي أخذت موجة البعث الحديد تعتلج في كل جنباتها ، فإن إسرائيل ، كدأبها منذ أن أحست بإحكام سياج الحصار الاقتصادي الذي أقامته الدول العربية حولها ، واستشعرت خطر المقاطعة التي أوشكت أن تخنقها ، حرصت على أن تقيم لنفسها متنفساً اقتصادياً يتخطى النطاق الذي أحاطها .

ومن ناحية ثانية ، فإن الإغراء الذي يتمثل في الطاقات الطبيعية الضخمة التي تستقر في إفريقيا العذراء ، واحتمالات الرخاء القائمة في مستقبلها ، كل ذلك قد جذب أنظار إسرائيل إلى إلقاء شباكها حول الشعوب الصاعدة ، مادة يدها بكل وسيلة من وسائل التقرب ومظاهر الصداقة الخادعة .

وتلبس إسرائيل مسوح الطيبة الكاذبة وتحاول أن تظهر أمام الشعوب حديثة الاستقلال في إفريقيا بمظهر من لا مطامع سياسية لها ، وتؤكد لها ، أنها وهي الدولة الصغيرة لن تكون لها أطماع استعمارية ، ولذلك فإن معونتها ستكون غير مشوبة بما يشوب المعونات الغربية ، بالإضافة إلى أن الشروط

التي تصاحب ما تقدم من معونات ونفقات وما تقدمه من خبرات تكون في الغالب قليلة بحيث تغري الدول الناشئة على الإقبال عليها .

أهداف إسرائيل من إقامة تلك العلاقات :

قلنا إن الهدف الظاهري الذي تبتغيه إسرائيل من إقامة تلك العلاقات الاقتصادية مع دول إفريقيا خاصة ، هو تخطي نطاق الحصار العربي المضروب حولها . ولكن وراء هذا الهدف الظاهري تسعى إسرائيل إلى تحقيق غرضين خطيرين ، تطمح في أن تتوصل إلى الأسباب التي تمكنها إلى تثبيتهما .

الغرض الأول : غرض سياسي ، فإنها تطمح في أن تقيم على أساس الروابط الاقتصادية التي تبذر بذورها الآن ، رابطة سياسية تحقق لها تأييداً وكسباً في الأنصار السياسيين في الميدان الدولي ، بزيادة عدد أصدقائها .

والغرض الثاني : وهو الأشد خطورة ، غرض عسكري استراتيجي . فإن إسرائيل ، على الرغم من حقيقة أن طريق تجارتها مع الدول الإفريقية ، وهو طريق البحر المتوسط ، طريق باهظ النفقات ، إلا أنها تتحمل الكثير من الخسارة المادية المؤقتة في سبيل اتساع تلك التجارة ، وهي ترى من وراء ذلك إلى إيجاد المبررات لتغطية مساعيها العسكرية وأطماعها الاستراتيجية التي ترسمها .

فهى من قبل قد مدت حدودها حتى بلغت مشارف البحر الأحمر ، وأقامت ميناء إيلات ثم عمرت النقب لتربط إيلات بالداخل . وتذرعت بعد ذلك بحجة تجارتها مع آسيا وإفريقيا في المطالبة بفتح مدخل خليج العقبة . وكانت قد تأهبت لذلك واستعانت بالقوى الغربية ، وما إن خفت قبضة العرب على مدخل الخليج ، حتى بدأت المرحلة الثانية في الخطة المرسومة ، فوسعت ميناء إيلات توسيعاً لا يتلاءم مع مستوى التجارة التي تتداول فيه ، ومهدت لتوصيل الميناء والبتروول عبر الأنابيب إلى حيفا على البحر الأبيض ، واستخدمت في ذلك رموس أموال أوربية وأمريكية .

والمرحلة الثالثة ، هي التي تمر بها إسرائيل الآن في خطتها بإثارة مسألة المرور البريء في قناة السويس ، وحاجتها إلى ذلك للمضي فيما أقامته من علاقات تجارية مع إفريقيا وآسيا . ولا شك أن هذه المساعي إنما تهدف بها إلى الظهور بمظهر المعتدى عليها المتعسف معها وأن تبدو في نظر العالم في صورة الدولة المسالمة . ولكن التاريخ يؤكد أن التحكم في ميناء إيلات يمكن من تهديد التجارة في البحر الأحمر ، والموانئ العربية فيه ، وهذا هو ما تبغى إليه إسرائيل بمسماها إلى ازدهار هذا الميناء .

وإن أهداف إسرائيل السياسية والعسكرية من وراء إقامة علاقاتها مع دول إفريقيا وآسيا أهداف واضحة المعالم . وإن ادعاء بن جوريون بأنه ليس لإسرائيل أهداف سياسية من وراء تلك العلاقات ادعاء يدحضه الواقع ، كما تدحضه تصريحاته هو نفسه ثم انتقادات معارضييه .

فقد ألقى بن جوريون خطاباً في عرض عسكري جاء فيه : « إن إسرائيل قد أصبحت مفتاحاً للأمل بالنسبة لشعوب آسيا وإفريقيا التي ما زالت تروح تحت حكم أجنبي ، وتجري إقامة علاقات ثقافية وتجارية واسعة مع هذه الشعوب ، وذلك كله عن طريق خليج إيلات » .

وأضاف بأنه يتوقع أن يصبح ميناء إيلات من أكبر موانئ العالم ، وأن الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لن يتحقق إلا عن طريق توطيد العلاقات مع إفريقيا وآسيا . ويتوقف أمن إسرائيل على ذلك إلى درجة كبيرة .

ويدعى بن جوريون بأن إسرائيل قد أصبحت مركز شعوب آسيا وإفريقيا . وأنها الزعيمة السياسية والاجتماعية للقارتين ، وهي المدرس المثالي الذي تهج إليه شعوب آسيا وإفريقيا :

ومن ناحية ثانية ، فإن المعارضة في إسرائيل لم ترضها سياسة الحكومة الهزيلة في نظرها ، والتي لم تحقق المكاسب المرجوة . فكتبت صحيفة « هاعولام » هذه في ٢٥ من مارس ١٩٥٩ انتقدت خطابات بن جوريون بشأن العلاقات

الإسرائيلية مع دول آسيا وإفريقيا قالت : « لقد كان العمل الجدى فى المجال الاقتصادى فقط - فقد عرضت إسرائيل على الشعوب الحديدية منحاً وتحسينات لا يمكنها الحصول عليها بهذا السعر المنخفض من أى مكان . وتم الأمر دون أى تفكير اقتصادى لتحقيق نفوذ سياسى (أيا كانت ضآلته) ، وإننى أعتقد أن تلك سياسة سليمة » .

ومضى الكاتب بعد ذلك ينعى على حكومة إسرائيل أنها لم تستطع أن تحقق نصراً سياسياً كبيراً ، باستقدام الزعماء من دول إفريقيا لزيارة إسرائيل ، وانتقد برامج الزيارات الشعبية التى تنظمها إسرائيل للأفراد والجماعات من دول إفريقيا فقال : « ليس هناك ضرر فى حد ذاته من تلك الزيارات ، ولكن الأمر بدأ يكون خطيراً عند ما يحاولون أن يبنوا على هذه العلاقات الساذجة قصوراً من الخداع السياسى ، فهناك حقيقة ثابتة وهامة ، وهى أنه لم يزر إسرائيل أى زعيم سياسى إفريقى منذ بدأ الصراع المصرى الإسرائيلى عند هجوم إسرائيل على غزة فى فبراير سنة ١٩٥٥ وإن أكبر زعيم فى إفريقيا هو نكروما محرر غانا ، لقد زار القاهرة ثم تزوج من مصرية ، ولم يحضر إلى إسرائيل (١) » .

التغلغل الإسرائيلى فى إفريقيا :

إن الخطر الذى تشكله العلاقات الاقتصادية والسياسية التى تقيمها إسرائيل مع دول إفريقيا لم يزل فى مراحله الأولى ، ولكنه إن ترك فسوف يستفحل بحيث يضر أبلغ الضرر بالمصالح العربية .

(١) قالت الصحيفة : « ولم يحضر هنا أى زعيم آسيوى . فى حين تحولت القاهرة إلى عاصمة دولية ويمر بها زعماء آسيا وإفريقيا بالجماعات ، وبينما ظلت القدس يتيمة ذليلة مقفلة . وإن الشئ المؤسف حقاً هو حماس بن جوريون لدرجة الافتخار ، وكأن جموع آسيا وإفريقية تتدفق على أبوابنا وتنادينا لنفتح لها » .

من ذلك يتضح أن إسرائيل تهدف إلى تحقيق مآرب سياسية وعسكرية من وراء المرحلة التى بدأتها بنشاطها الاقتصادى فى إفريقيا .

وتعتبر العلاقات التجارية بين إسرائيل ودول غرب إفريقيا ، وخاصة غانا أهم علاقات تجارية . فهي تستورد منها الماس والكاكاو وتصدر لها الأسمت والمصنوعات . كما تمدّها بالخبراء ، وتقدم لها القروض وقد تولت مجموعة من الشركات الإسرائيلية الكثير من العمليات الإنشائية في غانا وفي نيجيريا ، خاصة عمليات المياه وتوليد الكهرباء .

وسافرت بعثة حكومية من غانا إلى إسرائيل في أول شهر مايو ١٩٥٩ ، وقد وضعت البعثة المذكورة أسساً جديدة لتوثيق التعاون الاقتصادي ، لإنشاء شبكة من المواصلات الجوية .

ووقعت إسرائيل مع ليبيريا معاهدة صداقة في منتصف شهر إبريل الماضي ، ورسم ذلك الاتفاق أسس التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والتعاون البحري .

وتمهد إسرائيل لافتتاح قنصلية عامة لها في داكار ، وفي إفريقيا الغربية الفرنسية وتزعم فتح سفارة لها في كوناكرى في غينيا .

ولم تقف أطماع إسرائيل على نشاطها في غرب إفريقيا ، فإن هذه المنطقة وإن صبح إلى حد ما اتخذ علاقاتها التجارية معها ذريعة للمطالبة بآمالها السياسية في فتح طريق البحر الأحمر ، إلا أنها ليست بالذريعة القوية الدامغة في نظرها ، حيث يستوى طريق البحر الأبيض وطريق البحر الأحمر . ولذلك فإن إسرائيل تحشد جهودها لإقامة علاقات مع إفريقيا الشرقية . وأعربت صحافة الاستعمار عن أملها في أن تستطيع إسرائيل أن تزيد من صادراتها إلى بلاد إفريقيا الشرقية وذلك بعد أن تمكنت المنتجات الإسرائيلية من غزو بعض أسواق تلك البلدان . كما أشار سفير إسرائيل في غانا إلى ضرورة توقيع اتفاقية تجارية مع بلاد إفريقيا الشرقية على غرار الاتفاق التجاري الذي عقد مع غانا . كما صرح السفير المذكور بأن الاتفاق التجاري المعقود بين إسرائيل وغانا يفتح الطريق أمام المنتجات الإسرائيلية لتصريفها في أسواق غينيا .

وأعلنت حكومة إسرائيل أن بنك إسرائيل سوف يقدم قروضاً خاصة للجماعة المصدرين يبلغ ٥ ملايين ليرة لتمويل وتشجيع التصدير إلى بلدان آسيا وإفريقيا ، وذلك بناء على قرار وزارتي التجارة والمالية . وإنه سوف يمنح المصدرين الذين يتعاملون مع بورما وغانا وليبيريا كمبيالات تدفع في الدول المصدر إليها بالعملة الأجنبية لمدة سنة أو اثنتين ، وذلك لتمكينهم من الصمود أمام منافسة المصدرين الآخرين .

الخداع والتضليل ، هو رائد إسرائيل في علاقاتها مع دول إفريقيا :

يعلن بن جوريون أن إسرائيل أصبحت مهبط الأمل لشعوب آسيا وإفريقيا . ولكنه لا يلبث في نفس الخطاب أن يعلن ولاءه لساتته في الغرب فيقول : « إننا لا نقصد توثيق روابطنا مع شعوب آسيا وإفريقيا على حساب صداقتنا مع شعوب أوروبا وأمريكا » . وهكذا وبهذه السياسة المتناقضة يعتقد بن جوريون أنه يستطيع خداع شعوب آسيا وإفريقيا .

ولكن شعوب هذه البلاد لم تنس لإسرائيل مواقف عدائها الفاضح تجاهها :

١ - تعترف صحيفة « هاعولام هزة » في ٢٥/٣/١٩٥٩ أنه منذ العدوان الإسرائيلي على غزة عام ١٩٥٥ فقدت إسرائيل ثقة شعوب آسيا وإفريقيا ، وأصبح ينظر إليها على أنها أداة من أدوات الاستعمار :

٢ - تعترف نفس الصحيفة ، أن حملة سيناء قد أخرجت إسرائيل نهائياً من المعسكر الآسيوي الإفريقي . إذ أن كل إنسان في آسيا وفي إفريقيا يعرف أن إسرائيل تعاونت مع الشعبين الاستعماريين المكروهين جداً في آسيا وإفريقيا ، الإنجليز والفرنسيين . وقد صوتت كل شعوب آسيا وإفريقيا ضد إسرائيل ، لأن حملة سيناء كانت ولا زالت رجساً في عين كل إنسان أسود أو أصفر .

ولكن بن جوريون يخدع ويفضل فيقول في خطاب له في الكنيست

في ١٧/٣/١٩٥٩ : « إن العلاقات المتينة بين إسرائيل وبين عدة شعوب في آسيا وإفريقيا بدأت أساساً بعد معركة سيناء فإن هذه الحملة أظهرت إسرائيل على خريطة العالم ، صحيح أن مندوبي هذه الشعوب صوتوا ضد إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة وفي النهاية بدأت تلك الشعوب تهتم بإسرائيل » .

٣ - إن مواقف إسرائيل السابقة ضد القضايا الآسيوية والإفريقية في الأمم المتحدة لا يمكن أن تغيب عن أذهان تلك الشعوب . فهي قد صوتت إلى جانب فرنسا في ١٩٥٣ ضد استقلال تونس وأيدت سياسة العنصرية في اتحاد جنوب إفريقيا عام ١٩٥٣ ووقفت ضد استقلال تونس ومراكش في دورتي ٥٣ / ١٩٥٤ ، كما عارضت في قضية الكمرون عام ١٩٥٩ وأعلنت وقوفها بجانب القوى الاستعمارية صراحة .

٤ - وما إن بدأت الثورة في نياسالاند ، حتى وقفت الصحافة والإذاعة في إسرائيل تلقائياً في جانب الحكام الأوربيين في كل مكان من الجزائر حتى الكونغو .

٥ - إن إسرائيل لن تستطيع أن تنسى شعوب آسيا وإفريقيا أنها دولة محتلة باغية تعيش على أرض لا حق لها فيها . ولن تستطيع أن تنسبها أنها شرذبة أكثر من مليون نسمة لكي تقيم كيانها وتفرض وجودها . ولن تستطيع أن تخفي الحقائق في إنكارها لقرارات الأمم المتحدة ولن تستطيع أن تخفي أنها أداة من أدوات الاستعمار ووسيلة من وسائل مؤامراته بل إنها هي نفسها لمؤامراته الكبرى .

المطلب الثالث : خاتمة

مستقبل إفريقيا

إن إفريقيا تدق اليوم على أبواب المجتمع الدولي في عناد وإصرار ، وتطلب لنفسها مكانها اللائق في ذلك المجتمع ، وهي إذ تفعل ذلك تصطحب معها مبادئ ومفاهيم جديدة على هذا العالم ، مفاهيم الإيمان العميق المستقر (٢٥ - إفريقيا)

في ضمائر أبنائنا بالحق في الحرية والعدالة الأصيلة المؤسسة على دعائم المساواة الكاملة . أما المبادئ التي أتت بها إفريقيا لتذهل بها العالم ، فهي تلك المبادئ الجديدة التي تنظم علاقات أفراد المجتمع الدولي القائمة على احترام متبادل مطلق ، وعلى مساواة مشوبة بالتعاون البناء المثمر . ولفتت إفريقيا أنظار العالم كله بما غمرها من وعى وما انبثق فيها من موجات تحررية عارمة لعب العالم العربي في بعثها دوراً فعالاً ، بما كان له من علائق ممتدة معها ، وعلى النحو الذي جعلته عليه طبيعة موقعه من القارة ، باعتباره النافذة التي أطلت منها إفريقيا على حضارات متعاقبة ، وباعتباره المدخل الذي تلقت عن طريقه تعاليم تلك الحضارات التي ملأت العالم نوراً .

ولا نزاع في تأثير إفريقيا بالحضارات العربية في قديم ، وبالحضارة الإسلامية خاصة منذ أن استوعبتها ذلك الاستيعاب العميق ، في المناطق التي قدر لتلك الحضارة أن تستقر فيها ، فكانت الثمار الطيبة التي استنبطتها الشعوب الإفريقية العاربة والمستعربة على سواء ، وكانت تلك الحضارات المؤثرة التي شهدنا الشمال الإفريقي ، والتي نقلها إلى الأندلس في أوربا حين استطاب له المقام فيها . ثم كانت تلك الحضارة الأندلسية الخاصة التي تولدت عن تمازج الثقافات المتباينة والتراث المتعدد الذي حملته في طياتها . وبهذا ينبغي أن يعترف العالم بالدور الخطير الذي لعبته إفريقيا ، حين استوعبت ومزجت الحضارة الإسلامية مع تقاليدها الخاصة وتراثها المتوارث ، ثم أخرجت من ذلك المزج ، تلك الفنون التي تدين لها أوربا بما تفاخر به العالم اليوم ، وتظن أنها تجود به على إفريقيا خاصة .

وإن الثابت التاريخي ، هو أن القارة الإفريقية لم تكتشفها تلك الظلمات التي رزحت تحت وطأتها حيناً من الزمان ، إلا على أيدي الرجل الأبيض حين بدأ اتصاله بها واستغل مواردها ومقدراتها واستولى على خيراتها وثرواتها ، وأمعن في إذلال أهلها ودفعهم إلى ذلك التخلف وعرقل أى نزعة تهدف إلى السير والتقدم والرخاء .

ولم تكد القارة الآمنة المسالمة لتتحرز تجاه الدخيل الذى امتسح بكساء من الطيبة وتقدم ويده دعوة دينية ، ودعوى بحضارة يريد أن يعلمها للإفريقيين ؛ وخذع الإفريقيون فظنوها حضارة كذلك الحضارات التى جاءت بها أطواف من القادمين من الشرق فى قديم ، ولكن لم تلبث الآفة الاستعمارية أن تحكمت واستبدت ، وسيطرت واستغلت . ولعل أفضل تعبير عن تلك الكارثة هو ما قاله أحد الزعماء المتحررين فى إفريقيا يصف الأوربيين : « عندما قدم الأوربيون كانوا يملكون الإنجيل ، وكنا نحن نملك الأرض ، أما الآن فقد أعطونا الإنجيل وأخذوا منا الأرض ».

ووصل استغلال المستعمر أقصى مداه ، فبلغ مجموع أرباح الشركات الاستغلالية خلال الخمسين عاماً الأخيرة قرابة ٤٢٠٠ مليون جنيه ، بينما لا يتجاوز أجر العامل الإفريقى الذى يقوم على أكتافه العمل والجهد ، أكثر من ثمانية قروش فى اليوم . وبلغ السيل الزبى بما فرضه المستعمر الأبيض على الإفريقى من قواعد تفرقة عنصرية مقية جعلت صاحب الأرض غريباً فى أرضه .

ونفض الإفريقى عن نفسه غبار سنين الاستغلال الطويلة ، واكتشف أن الفقر والمجاعة والبؤس التى يرسف فى أغلالها هن من فعل المستعمر ، الذى استبد به وسلب ثرواته واكتشف أن بلاده مليئة بالخيرات الوفيرة . فى كل شبر منها ، وقام يطالب بحقه وحده فى هذه الثروات ، واندلع اللهب ، النائر ، يحتاج القارة جميعها ، ولن تستطيع محاولات الاستعمار المتشبهة ومخاتلاته أن توقف هذا الأوار المستعمر الذى يكتسح كل شىء . وتبرز فى كل عام قوة إفريقية جديدة تسير فى ركب الحضارة بخطوات ثابتة ، توازر بعضها البعض ، وتدعم التيار التحررى الجارف الذى يؤكد الشخصية الإفريقية ، والزعة . الحياضية فى العالم .

وأصبحت القومية هى النداء الذى يسود حياة الإفريقيين فى كل مكان «

وأضحت رائد المائة والثمانين مليون إفريقي في القارة العنراء ، وبدأت الصورة تتضح رويداً رويداً ، صورة المستقبل الذي ترسمه الأيدي الأبنوسية في عزم وإصرار ، وفي ثقة وإيمان . ووضع الشعب الصاعد ثقته في زعمائه الأحرار ، ثقة كاملة مطلقة ، وركز الزعماء كل جهودهم للعمل في سبيل تقدم شعوبهم ، وتمتعهم بكل مظاهر الحياة المدنية الحديثة بأكمل صورها وأحداث وسائلها . إن الذي لا يختلف عليه اثنان ، هو أن إفريقيا تسير اليوم في الطريق إلى ميلاد جديد .

في إفريقيا ديانات وأجناس وتجمعها فكرة القومية :

تتميز إفريقيا بتعدد في أجناسها ، نتج عن دفعات الهجرات التاريخية [التي تعرضت لها القارة ، وتعدد اللغات واللهجات حتى تصل إلى ٥٠٠ لغة ولهجة متشابهة ولكنهم جميعاً يشتركون في ميراث واحد من الاستغلال والضغط . وتعدد الأديان في إفريقيا ، فيسود الإسلام في قطاعها الغربي والقرن الإفريقي الشرقي ، وتكثر المسيحية في الجنوب والوسط والشرق . وإن تغلغل هذه الأديان جاء عن طريق محوريين ، المحور الإسلامي جاء من منافذ الشرق ، فاكتسح الشمال الإفريقي ، وتركز في القرن الإفريقي في أول الأمر ، ثم توغل حتى وصل إلى سواحل الأطلس في الغرب ، حيث التقى بالشق الذي اكتسح الشمال الإفريقي .

أما المسيحية ، فهناك كنستان مسيحيان ، الكنيسة القبطية ، وهي الكنيسة الإفريقية الأصيلة ، وتشمل مصر والحبشة ، وتمتد إلى أجزاء من أوغندا . والكنيسة الغربية ، وهي المسيحية اللاتينية التي أتت بها المستعمر الغربي ، فقدم الإنجيل ليسلب الإفريقي لقاءه جميع مقدرات الحياة . وتنتشر هذه المسيحية الغربية في الجنوب وتمتد إلى الشرق والوسط الإفريقي .

وبجانب الإسلام والمسيحية تقوم أديان هي بقايا العقائد الوثنية القديمة . وقد اتسمت مرحلة النصف الأول من هذا القرن . بتسابق بين النزعتين

الإسلامية والمسيحية في إفريقيا، وما إن استقام للدول العربية الإسلامية استقلالها في الربع الأول من هذا القرن ، حتى بدأت بإيفاد بعثات إسلامية إلى المناطق الإسلامية في إفريقيا الغربية والقرن الإفريقي .

وقد كان للدعوة الإسلامية الحديثة في إفريقيا دور كبير في مولد القومية الإفريقية الحديثة ، فإن الأثر العميق الذي تركته تجربة القومية العربية في شمال إفريقيا ، وإحرازها النصر باستقلال ليبيا وتونس والمغرب والسودان ، هذا الأثر لا يخفى رد فعله الذي يمتد إلى بقية الأجزاء والأقاليم الإفريقية .

ومن ناحية ثانية ، فقد كان الأسلوب الذي اتبعه الاستعمار المسيحي من أكبر العوامل التي ساعدت على دعم الدعوة الإسلامية ، حتى لقد اتهم بعض الكتاب الغربيين القوى الاستعمارية بأنها أكبر داعية إلى إقبال الإفريقيين على اعتناق الإسلام ، بما تثبته من فساد العقيدة المسيحية وإهدارها للتعالم التي تدعو إليها تلك العقيدة من مساواة وعدالة ورحمة^(١).

ولكن تبلورت هذه الاتجاهات جميعها في دعوة قوية نحو القومية الإفريقية التي ضمت جميع الإفريقيين على سواء ، واستمدت القومية الإفريقية قوتها من المفاهيم الجديدة التي أيقن الإفريقيون بضرورتها لقيام مجتمع دولي سليم . واتسقت مفاهيم القومية الإفريقية للمجتمع الدولي مع مفاهيم القومية العربية وسائر دول المجموعة الآسيوية الإفريقية . وتدعمت بذلك الاتجاهات التحررية للقوة الثالثة في العالم .

رد الفعل الاستعماري — اليقظة وقاحة من السود :

استخدم الاستعمار جميع أساليب التهديد بالتقتيل والتشريد ، وأضاف

(١) قدرت نسبة المسلمين في غرب إفريقيا ، وإفريقيا الاستوائية الفرنسية كالآتي :

موريتانيا	٩٥ ٪	السودان الفرنسي وفولتا العليا	٦٠ ٪	الكرون	٥٠ ٪
نيجر	٩٠ ٪	ساحل العاج وداهومي وتوجلاند	١٠ ٪	جامبيا	٨٤ ٪
سنغال	٨٥ ٪	ليبيريا	٢٠ ٪	نيجيريا	٣٣ ٪
غينيا	٨١ ٪	سيراليون	١١ ٪		
تشاد	٧٧ ٪				

إلى ذلك التلويح بالتفجير الذرى والإبادة الجماعية . وليست محاولات المستعمر هذه بالحديدة فقد مارسها من قبل ، ولكنها لم تعد ترهب القومية الواعية ولن تستطيع أن توقف السيل العرم .

ولم يلبث المستعمر كما رأينا أن عمد إلى إقامة اتحادات زائفة عليها ترضى النزعة التى تحتاج شعوب إفريقيا نحو الوحدة . ومرة أخرى لم يكن الشعب الإفريقى ليخدع بهذه الوسائل ، فرفض الاتحاد الذى أريد به أن يشتت قواه ، وأصر على أن يختار هو بنفسه أسلوب ولون الاتحاد الذى يتمشى مع مصالحه ورغباته . وفشلت المؤامرة الاستعمارية ، ولجأ المستعمر إلى الحديد والنار ، يريد أن يفرض إرادته ، وكانت تلك الثورات فى كل مكان ، وتكاثفت الشعوب الإفريقية لتدحض أباطيل الاستعمار . ولتشهد العالم على آثامه وجرائمه .

وبدأ المستعمر يعد العدة للون جديد من ألوان الاستغلال المخادع ، وهو قد توقع أن تيار القومية الزاحف لن يلبث أن يقضى على وجوده المادى المستبد فى إفريقيا ، ولما كان هدفه الأول من ذلك الوجود هو الاستغلال الاقتصادى ، فقد رتب لمؤامراته الكبرى لتحقيق له التسلط الاقتصادى . فأنشأ دولة إسرائيل فى قلب العالم العربى ، لتكون مركزاً لمؤامراته السياسية والاقتصادية على سواء . وارد بها أول ما أراد أن تكون الخنجر المسدد إلى صدر القومية العربية . لما يعلمه من أنها الرائد للقومية الإفريقية والموازر لها . ثم هو بعد ذلك أوعز إلى مسخه المشوه أن يتغلغل فى علاقاته الاقتصادية مع الدول الإفريقية بالحديدة ليقف من ورائه فيستغل ويتسلط ، ويدفع بأمواله يسيطر بها على اقتصاد تلك الدول .

ومن ناحية ثانية . حتى يستكمل خيوط مؤامراته ، بدأ يرسم خطة التكتل الاقتصادى وما إن فشلت حملة العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ ، وانتصرت القومية العربية ، وانكشفت مؤامرات الاستعمار وارتباطاته مع

صنيعته إسرائيل ، وعانى من جراء غلق قناة السويس ما عاناه ، وثبت له أن القومية الصاعدة تعرف كيف ترد الصفعة وتكيل له من لون مؤامراته ، وما إن استشعر ذلك كله ، حتى بدأ ينفذ فكرة السوق الأوروبية المشتركة ، وأبرمت معاهدتها فعلا في ٢٥ من مارس ١٩٥٧ ، بين دول ست من دول غرب أوروبا . وهدف معاهدة السوق الأوروبية المشتركة كما يتضح من نصوصها ، هو في المقام الأول توحيد الدول الست الأعضاء وجعلها منطقة واحدة تسودها الحرية التامة في نقل المنتجات ورعوس الأموال والأيدى العاملة وتوحيد سياستها التجارية وإحكام وسائل استغلال المستعمرات الإفريقية من قبل الدول الأوروبية مجتمعة^(١) .

وكانت أهم النتائج السياسية للسوق الأوروبية المشتركة ، هو تأييد الدول الداخلة فيه للاتجاهات الاستغلالية والاستعمارية الفرنسية والبلجيكية في إفريقيا ، سواء معنوياً كان أو مالياً . وأما النتيجة الاقتصادية التي استهدفها المشروع ، فهي أولوية أوروبا في الحصول على المواد الخام الوفيرة التي تتمتع بها الثروة الإفريقية .

تبلور الشخصية الإفريقية :

رأينا من دراستنا السابقة لكفاح القومية الإفريقية في مراحلها المختلفة في مواجهة قوى البغى والاستبداد ، ثم في نطاق الصراع المتحرر ضد

(١) نص الجزء الرابع من المعاهدة تحت عنوان أقاليم ما وراء البحار على ما يأتي :
 « إن أقاليم ما وراء البحار التي تتبع الدول الأعضاء مترتب بالسوق المشتركة ، وهي : إفريقيا ، الغربية الفرنسية والأقاليم الفرنسية لسان بيبير ، ومدغشقر ، والصومال الفرنسي ، ونيوكاليدونيا والجزر الفرنسية في أوشنيا ، وتوجولاند ، والكرون ، والكنجوالبلجيكي ، ورواندا أوراندي والصومال تحت الوصاية الإيطالية ، وغينيا الهولندية المشتركة .
 والمقصود من مشاركة هذه المناطق في السوق الأوروبية أن تأخذ مكاناً في خفض التعريفات في السوق الأوروبية ومناطق ما وراء البحار ، وبزيادة منظم في حصص الاستيراد عن طريق اشتراك الدول الأوروبية في استثمارات المشروعات العامة في هذه الأقاليم .
 وقد خصصت المعاهدة مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ و ٥٨١ دولار لإنشاء صندوق الاستثمار العام لأقاليم ما وراء البحار في مرحلة السنوات الخمس الأولى .

المؤامرات التي تواجه الدول الإفريقية التي انتزعت استقلالها ، رأينا من ذلك كله أن روح التحرر التي بدأت تعم القارة وتغمرها بفيض من التيارات الكاسحة ، قد استوت على عودها وأخذت تؤتي ثمارها ، وأن الدعوة إلى « أفارقة » إفريقيا هي النداء الذي يربى قوى الاستعمار الدابلة في القارة العذراء .

وتبلورت الشخصية الإفريقية ، متميزة المعالم واضحة الأهداف ، تشد أزرها القومية العربية المتداخلة معها ، والقومية الآسيوية التي تتحالف مع هاتين القوميتين ، ليكونوا جميعاً القوة الثالثة المرجحة في ميزان القوى العالمية . ويؤكد الإفريقيون وحدة قضاياهم ، فهم وراء الشعوب المكافحة في سبيل الحرية ، في الجزائر ، وفي كينيا ، وفي الاتحاد الزائف لوسط إفريقيا ، وفي جنوب إفريقيا ، وفي الكونجو ، وفي الكمرون .

وتعلن القومية الإفريقية مولد النواة الأولى للولايات المتحدة الإفريقية ، ويوشك الحلم الجميل أن يصبح حقيقة ملموسة . ومن ناحية ثانية تؤكد القومية الإفريقية نصرتها الفعالة للشعوب الإفريقية المكافحة ، بعزمها على إنشاء جيش تحرير إفريقي . وتطالب أيضاً أن يوكل أمر الشعوب الإفريقية المتخلفة إلى الدول الإفريقية ، لتشرف على إدارتها ، فهي أقرب إلى تلمس حاجاتها ، وأقدر على أن تسير بها صادقة نحو تحقيق أمانها .

وتدخل الدول الإفريقية الجديدة في المجتمع الدولي ، وتعمل على إرساء دعائم قواعد جديدة في القانون الدولي ، من شأنها أن تحقق الحق ، وأن تفوت على القوى المستعمرة فرص الاستغلال والانفراد بالتشريع للبشرية جمعاء ، بما يرضى الأغراض الاستبدادية . ويتطور العرف الدولي ، وتتعدل قواعد القانون الدولي ، فما القانون إلا الاستجابة لحاجات الجماعة ، والجماعة الدولية قد دخلت فيها عناصر جديدة ، فلم تعد قاصرة على دول أوربا الاستعمارية ، ولم يعد المفهوم للقانون الدولي هو الاستجابة للرغبات والمصالح الاستعمارية

وحمايتها وإسباغ الصفة الشرعية على أعمالها . لقد تدخلت إرادة جديدة وظهرت في الصورة رغبات ومصالح جديدة أصيلة ، هي رغبات الشعوب ومصالح الأمم المتحررة .

إن إفريقيا هي الخط الأخير للنظام الاستعماري في العالم ، وهو لذلك يتشبث بها في استماتة قاتلة ، ولكن شمسها قد آذنت بالزوال ، وإن أساليب البطش التي يمارسها ، ويحاول بها أن يوهم نفسه أن ثمة بقية من قوة ما تزال له ، ليست سوى حشرات الفناء يلفظها في عسر . وإن المصالح المشتركة ، والأمان والآمال التي تربط جميع الشعوب الإفريقية من البحر المتوسط إلى الكاب ، ومن البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى الأطلسي هي الباعث على هذا التضامن الذي نراه اليوم قائماً بين هذه الشعوب جميعاً ، تقف من وراء مبادئ الكفاح والحرية وتستشعر في أعماقها مرارة التجارب القاسية التي عانتها جميعها ، ثم يدوى صوتها الهادر ، ينذر الاستعمار بالرحيل .

ولعل أفضل ما يمكن أن نختم به هذا المؤلف ، والذي يفسر أسباب عنايتنا بدراسة جوانب المشكلة الإفريقية ، وارتباطنا الوثيق بها ، هو قول زعيمنا ورائد قوميتنا ، الرئيس جمال عبد الناصر ، في كتاب فلسفة الثورة :

« لم يعد مفر أمام كل دولة أن تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها وترى ماذا تستطيع أن تفعل ، وما هو مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب . أمكن أن نتجاهل أن هناك قارة إفريقيا شاء لنا القدر أن نكون فيها وشاء أيضاً أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أم لم نرد .

« وليس عبثاً أن بلدنا يقع في شمال إفريقيا ويطل من عل على القارة السوداء التي يدور فيها اليوم أعنف صراع بين مستعمرها البيض ، وأهلها السود من أجل مواردها التي لا تحدد .

« كل هذه حقائق أصيلة ذات جذور عميقة في حياتنا ، لا نستطيع مهما حاولنا أن ننساها أو نفر منها .

« إننا لن نستطيع بحال من الأحوال — حتى لو أردنا — أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذى يدور فى أعماق إفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الإفريقيين ، لا نستطيع لسبب هام وبدهى ، هو: أننا فى إفريقيا . وسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله . ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئولياتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء . والمؤكد الآن أن إفريقيا مسرح لفوران عجيب مثير وأن الرجل الأبيض الذى يمثل عدة دول أوربية يحاول الآن إعادة تقسيم خريطتها . ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى إفريقيا ونتصور أنه لا يمسنا ولا يعيننا .

« ولسوف أظل أحلم باليوم الذى أجد فيه فى القاهرة معهداً ضخماً لإفريقيا ، يسعى لكشف نواحي القارة أمام عيوننا ، ويخلق فى عقولنا وعياً إفريقيا مستنيراً ويشارك مع العاملين فى كل أنحاء الأرض على تقدم القارة ورفاهيتها . »

المراجع العربية

- بغية الآمال في تاريخ الصومال :
تأليف الشريف عيدروس
- تحفة النظر في غرائب الأمصار :
تأليف الرحالة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم
اللواتي الطنجي شمس الدين الشهير بابن بطوطة
- إحصاء معهد العلاقات العنصرية في جنوب إفريقيا ١٩٤٠
- الاقتصاد المالي في إفريقيا الاستوائية :
من أبحاث الأمم المتحدة ١٩٥٥
- السياسة العالمية :
تأليف أ . ف . ك . أورجانسكي — مجموعة اخترنا لك

English References.

Before The African Storm. by John Cookson.
Publisher-Bobbs Merrill Co Inc. New York. 1954.

The Heart of Africa. by Alexander Campbell.
Publisher-Alfred A. Knopf. Inc. New York. 1954.

Africa Today. edited by C. Grove Haines.
Publisher-Jarrolds Ltd. 1955.

Contemporary Africa. by T. Walter Wallbank.
publisher - Anvil. 1956.

Africa Emergent. by W. M. Macmillan.
publisher - Harmondsworth. 1939.

Leopold The Unloved. by Ludwig Bawer.
publisher - Little Brown & Co. Boston. 1935.

Struggle For Africa. by Wernon Bartlett.
publisher-Fredrick A. Prager. New York. 1953.

An African Survey. by Lord Hailly.
Oxford University press. London. 1945.

Mau Mau & the Kikuyu. by Leakey. L.S.B.
pub - Methuen & Co. Ltd. London. 1952.

The New West Africa. edited by Davidson Basil.
pub - George Allen & univ. Ltd. London 1953.

Must We Lose Africa ? by Colin Legum.
pub - W. H. Allen. London 1954.

Last Chance In Africa by Negley Farson.
pub - Harcourt Brace & Co. Inc. New York. 1950.

Inside Africa. by Jhon Junther.

United Nations Publications & records.

U.N. Official records. Sessions V to XIII.

U.N. Economic & Social Council. Summary of current programmes

୩୧୪

of the U.N. & specialized agencies relating to Africa. Nov. 1958.

U.N. Economic & Social Council, Commission on Human rights.
Feb. 1958

Economic Developements in Africa. 1956—1957. Supplementary
Survey. 57.

Structure & Growth of Selected African Economics. 1958.

U.N. Secretariat. Series of Community Developement. ST/T.AA/
Ser. D/26. August. 1958.

Reports of the Trusteeship Council.

Reports of the Committee of Good Offices on South West
Africa. A/3900. 1 Sept. 1958.

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٩٦٠

